جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية



كتاب الألفاظ والأساليب

الجزء الثاني

القرارات التي صدرت في الدورات
من الثانية والأربعين الى التاسعة والأربعين

أعد المادة والتعليق عليها
محمد شوقي أمين
عضو المجمع

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــان

بقلم الأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ – هذا هو الجزء الثانى من الكتاب المجمعى : « الألفاظ والأساليب » .

وهو – كصنوه الجزء الأول – يحوى جملة ما عرض على المجلس أو المؤتمر من البحوث والقرارات التى قدمتها لجنة الألفاظ والأساليب ، وما أصدره المجلس أو المؤتمر من قرارات فى شأنها .

وذلك فى ثمان من الدورات المجمعية السنوية . تلى الدورات التى انتهى إليها ما حواه الجزء الأول وهى من الدورة الثانية والأربعين إلى التاسعة والأربعين .

٢ – ومنهج اللجنة فى دراسة الألفاظ والأساليب أن تتلقى ما يقترحه أعضاؤها أو غيرهم من تعبيرات سائغة فى لغة العصر الحديث ، يتوقف فيها النقد اللغوى . كما يستظهره بعض الباحثين ، فإن أقرت اللجنة بسط الموضوع المقترح للنظر ، مضت فى دراسته ، وناقشت ما يقدم فيه من بحوث ، وانتهت فيه إلى رأى غالب أو جميع .

ثم يعرض ذلك على مجلس المجمع لبحثه ، وإبداء الرأى فيه . فإذا انعقد مؤتمر المجمع عرض عليه الموضوع بحذافيره ، لإصدار قراره .

٣ – والمتصفح للموضوعات المعروضة . لا يعوزه أن يستخلص منها أن المجمع لا يدخر جهدا ولا وسعا فى تحرير ما تجرى به أقلام الخواص من الكتاب . مما يخرج عن مألوف اللغة المتعارف ، حريصا على توجيهه الوجهة التى تأنس بها أوضاع الفصحى . فيما هو مأثور من مسموعها الوثيق ، أو فيما يستنبط من آراء أئمتها الأعلام حول الضوابط والأحكام . وذلك طوعا لما يقتضيه تجدد اللغة ونموها وسيرورتها من التقدير الدقيق لحاجة الاستعمال الحديث ، ومن الوزن الرشيد للحس اللغوى والذوق البيانى عند الكاتبين المعاصرين . فى مختلف مجالات الإبانة والإيضاح .

٤ – وفى هذا الجزء – على نحو ما فى سابقه – تصدير الموضوع بنص القرار الذى انتهت إليه اللجنة أو المجلس أو المؤتمر ، وفسح المجال لتذييل يستبين به تاريخ عرض

الموضوع وما يتعلق به ، وما قيل فى شأنه ، ويختم التذييل بالإشارة إلى ماقدم فيه من بحوث منسوبة إلى أصحابها . وبعد ذلك يأتى تسجيل نصوص البحوث .

٥ — وغنى عن البيان أن ما ينسب إلى المجمع إنما هو ما يصدره من قرار منصوص عليه بحروفه ، وأما عدا ذلك فنسبته إلى من هو منسوب إليه ، وتبعته عليه ، ولكن كل ذلك لا تنكر قيمته العلمية فى دراسة الموضوعات المطروحة ، وفى بسط وجهات النظر حوله وفى إبداء الرأى اللغوى فيها : قبولا أو رفضا ، إجازة أو نقضا

٦ — هذا وقد شارك فى دراسة تلك الموضوعات — كلها أو بعضها — أعضاء لجنة الألفاظ والأساليب ، خلال الدورات المتعاقبة . وهم : الأستاذ مصطفى مرعى (رئيسا) — محمد شوقى أمين (مقررا) — الدكتور إبراهيم أنيس — الدكتور أحمد بدوى — الدكتور أحمد الحوفى — الدكتور شوقى ضيف — الأستاذ عبد السلام هارون — الأستاذ على النجدى ناصف — الدكتور مجدى وهبه — الأستاذ محمد خلف الله أحمد — الأستاذ محمد زكى عبد القادر .

وبين هؤلاء من قضى نحبه ، حميد الذكر ، مشور الأثر .

٧ — كذلك اشترك فى حضور بعض جلسات اللجنة وتقرير بعض أعمالها خبيران من خارج المجمع ، هما : الأستاذ فتحى جمعة ، والدكتور عبد الحميد السيورى ، ومحررون مجمعيون ، هم السادة : فكرى الخولى ، ومحمد المرسى ، ونادر صلاح الدين ، وهو الذى شارك فى جمع المادة لهذا الجزء ومراجعتها .

ولا بد من التنويه بالجهد المشكور الذى بذله المحرر المجمعى السيد عبد اللطيف السعيد يوسف فى تصحيح تجارب الطبع . كما أذكر بالتقدير عناية زميلى الدكتور ضاحى عبدالباق المراقب العام بالمجمع بالإشراف على إنجاز الكتاب .

وبالله توفيقنا .

محمد شوقى أمين

تصـــويب كلمة النوايا (*)

يرى المجمع قبول كلمة « النوايا » فى معنى النيات حملًا لها على نظيرتها بمعناها وهى الطوايا ، أو باعتبارها جمعاً لنية حملًا على نظائر من الكلمات جمعت فيها « فعْلة » على « فعائل » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الأســـتاذ على النجدى ناصف بحثاً إلى لجنة الألفاظ والأساليب يسوغ فيـــه جمع النية على النوايا ، ويثبت لها من صحة الاستعمال وشيوع التداول مثل ما ثبت لنظائرها من المفردات التى جمعت سماعاً على فعائل .

– قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثين إلى اللجنة وهما : «تخريج النوايا بمعنى النيات» ، و«تتمة فى النوايا بمعنى النيات» بين فيهما أن المقصود هو النوايا التى هى فى مستعمل الكتاب بمعنى النيات ، والاطمئنان إلى أن صيغتها يمكن أن تلحق بالصيغ العربية فى لفظها ودلالتها على نحو ما ، بحيث يسوغ إقرارها وإثباتها فى معجماتنا اللغوية .

– وقـــدم أيضا الدكتور أحمد الحوفى بحثاً فى « نية ونوايا » إلى اللجنة آثر أحد رأيين : أولهما : أن كلمة نية جمعت على نوايا مراعاة لمرادفها وهو « طوية » وجمعه « طوايا » .

ثانيهما : أن نصوب جمع نية مع نوايا خلافاً للقاعدة ، ومثل هذا الشذوذ كثير فى الجموع .

وفيما يلى :

١ – بحث الأستاذ على النجدى ناصف « جمع نية على نوايا » .

٢ – بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان «تخريج النوايا بمعنى النيات» ، وآخر بعنوان «تتمة فى النوايا بمعنى النيات» .

٣ – بحث للدكتور أحمد الحوفى بعنوان « نية ونوايا » .

جمع نية على نوايا

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

ذكرت فى كلمة سابقة أن قواعد الصرف لا تجيز جمع نيَّة على نوايا ، وأذكر هنا أنه يمكن أن يلتمس لجواز جمعها عليه وجه آخر ، ولا مناقضة فيه لقاعدة من قواعد اللغة ، ولا مخالفة معه لأصل من أصولها ، وذلك بملاحظة ما يأتى :

١ — أن جمع « النيَّة » على « النوايا » شائع جدًّا فى لغة العصر ، حتى لا يذكر لها فى هذه اللغة جمع سواه .

٢ — وأن جمع التكسير يشيع فيه السماع ، ولا يكاد يدانيه فى الأخذ به باب آخر من أبواب الصرف .

٣ — وأنى قد جمعت طائفة كبيرة من الكلمات التى جمعت سماعاً على « فعائل » ، كما جمعت «النيَّة »عليها وبعض هذه الكلمات يوافق «النيَّة »فى عدد الحروف وبعض حركات البنية ، وبعضها رباعى قبل آخر حرف ، لكنه مذكر .

وهذه كلمات النوع الأول :

الأليَّة ، الجزة ، الجنبة : شق الإنسان ، الحرة ، الحلبة ، الخفرة : الشديدة الحياء ، الضرة ، الكَنَّة : امرأة الابن ، الَّلصة ، الهمة ، الشنجة .

وهذه كلمات النوع الآخر :

النظير ، الكريه بمعنى المكروه ، الخشيب : السيف الصقيل ، الحديد ، الفريد الجليل ، الأصيل ، الضفيف : الماء القليل ، الرطيط : الأحمق ، التبيع : الناصر ، الوديع : العهد ، الضريك : الزمن ، الزناب : مسيل الماء بين تلعتين ، الوشاح ، الحمار : الحجر العريض يوضع على اللحد ، السفار : حديدة أوجلدة توضع على أنف البعير ، القديم ، الصعود : ضد الهبوط ، القدوم .

وأرى أنه — فى ضوء ما ذكرت من ملاحظات ، ومع ما عرضت من مفردات — يمكن أن يقبل جمع « النيَّة » على « النوايا » وأن يثبت لها حينئذٍ من صحة الاستعمال وشيوع التداول مثل ما ثبت لنظائرها من المفردات التى جمعت سماعاً على فعائل .

تخريج « النوايا » بمعنى النيـات

بقلم الأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — منذ عشرين سنةً أو تزيد ، لاحظت شيوع استعمال كلمة « النوايا » فى معنى النيات فى أقوال عامة الكتاب ؛ فهم يكتبون مثلا : « وقد كشف ذلك عن نوايا غير طيبة » أو يكتبون : « وكانت تلك نواياهم التى أضمَروها » .

وقد رابنى استعمال « النوايا » فى هذا المعنى ، فكتبت فى مجلة « الهلال » لذلك العهد ، أغتمزُ ذلك التعبير ، وجعلت عنوان كلمتى « نوايا سيئة » وأدرجتها فى الباب الذى كنت أحرره باسم « سلطة أدبية » و « أدب وفكاهة » . وفى كلمتى هذه سجلت أن « النيَّة » لاتجمع على « نوايا » وأن سياقة ذلك اللفظ لمعناه المراد مما تأباه اللغة .

وكان أكبر الظن أن يكون لهذا التشهير بكلمة « النوايا » صدى عند الكتاب ، فيتحاموها ويقنعوا بكلمة النيات أو ما يرادفها من فصيح العربية ، ولكن كلمة « النوايا » لم تختف من سوق التعبير ؛ فمن الكتَّاب من يستعملها ، وبخاصة فى الأداء الصحافى ، إنشاءً أو ترجمة .

٢ — وذلك ما بعثنى على أن أعيد النظر فى هذه الكلمة ، وأن أرغبَ إلى « لجنة الألفاظ والأساليب » فى دراستها وإبداء الرأى فيها .

وإن ما تفضل به الأُستاذ « على النجدى ناصف » من بحث مكتوب ، ينتهى بنا إلى التوقف فى قبول الكلمة ، إذ إن تحليله الصرفى لصيغتها يفضى إلى أنها لا تنقاد لوجه يدنيها من سنن العربية ، ويفتح لها باب القبول .

وإنى مع التسليم بصحة ما ذهب إليه الأُستاذ « على النجدى ناصف » فيما كتب ، أرى أن الضرورة تدعو إلى تخريج كلمة « النوايا » ؛ رعيًا لجريان أقلام الكاتبين المعاصرين بها ، واستساغة أذواقهم لها ، وإيثارهم إياها على كلمة « النيَّات » التى لا يبعد عنهم تناولها

٣ – ومن ثَمَّ أقول إن تصويب الكلمة يمكن أن يقوم على أحد توجهين ، لكل منهما سنده من فقه العربية .

٤ – التوجيه الأول : أنّ الفعل « نوَى » متعدٍّ ، فيقال : نويتُ الحجَّ أو الصلاةَ ، واسم المفعول منه على زنة مفعول ، فيقال : الحج منوىٌّ والصلاة منويَّة .

ومن أبنية أسماء المفعولين صيغة ، فعيل مثل : جَرِيح وقَتِيل ، وقد تعددت أقوال النحاة فى جواز تحويل صيغة مفعول إلى فعيل ، فبينهم من قال: يقتصر فيها على المنقول ، وبينهم من قال : إن أمثلتها كثيرة ، ومنهم من قال : بأنها مقيسة . وفى الوسع الاستناد إلى القائل بالقياس ، والاستناد أيضاً إلى القائل بالكثرة ؛ فقد جرى المجمع فى قراراته فى جموع التكسير على التنظير بين كلمة القياس والكثير فى الدلالة على ما ينقاس ، وعلى أن استعمال هذه الكلمة أو تلك يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع.

فإذا أعملنا ذلك فى كلمة « منويَّة » وحولنا صيغة مفعول فيها إلى « فعِيل » خلصت لنا كلمة « نويّة » بمعنى المنوية ، أى الرغَبَات المنوية أو المقصودة ، وإذا توخينا جمع « النويّة » جمعَ تكسير ، بناءً على قاعدة العربية ، فالجمع نوايا ، لا نزاع .

على أن من مسموع اللغة : فلان نَوِىّ القوم ، أى منتواهم ، وانتواه : قصده ، فالنوى هنا « فَعِيل » بمعنى « مفعول » والنويّة : المقصودة ، وجمعها « النوايا » أى المقاصد .

وبناء على هذا يجاز أن يقال : « نوايا فلان غير مبشّرة » .

كأنما قيل : منوياته غير مبشرة أى « مقاصده » التى نواها .

٥ – والتوجيه الآخر : أن كلمة « النية » إذا صغرت خرجت لنا كلمة « نويّة » فإذا جمعت هذه الصيغة جمع تكسير ، فالباب فيها « نوايا » على زنة « فعالى » أو « فعائل » .

ولصيغة التصغير فى العربية دلالات شتىّ ؛ فهى ليست موقوفة على مايقابل التكبير والإعظام .

ومن دلالاتها : الإنكار والتهويل ، ومنه قول لبيد فيما يستشهد به النحاة واللغويون :

وكل أُناس سوف تدخل بينهم دُوَيهيَةٌ تصفر منها الأَنامل

فالمقصود بالدويهية : الداهية العظيمة النكراء. وفى مسموع العربية أيضاً : الجُويحية تصغير الجائحة ، ومعنى الجويحية : الجائحة العظمى وكذلك « النوية » مصغرةً ، تحتمل دلالات التصغير المختلفة بحسب مقامات الكلام ، كشأن ما يصغر من الكلمات فى العربية ، من تقليل أو تحقير ، ومن تحبيب أو استعظام ، ومن تهويل أو إنكار .

وطوعا لهذا يوجه قول كاتب : « له نوايا طيبة » على أنّ له نيَّاتٍ ، مصغرةً تصغيرَ تلطيف واستحسان وإعظام ، كما يوجه قول كاتب آخر : « له نوايا سيئة » على أن له نيَّاتٍ ، مصغرةً تصغيرَ تهويل واستنكار .

٦ — وأيا ما كان الرأى فى توجيه استعمال الكاتبين لكلمة «النوايا» فى معنى النيات ، فليس المقصود من التخريج أن يكون ذلك غرضاً للكاتب يعنيه فى الاستعمال ، بل المقصود منه أنْ يؤدى بنا فِقْهُ الكلمة بسند لغوى صحيح إلى قبول استعمالها فى المعنى العام لكلمة « النيَّات » التى هى المسموعة فى كلام الفصحاء .

تتمة فى « النوايا » بمعنى النيات

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — فى المذكرة السابقة التى عرضتها على اللجنة ، أن « النوايا » يمكن تخريجها على أن مفردها « نويَّة » على وزن « فَعيل » بمعنى « مفعولة » من نويت الشيىء ، أنويه فهو « منوىّ » ونويت المسألة فهى « منويّة » ثم تحول صيغة « مفعول » إلى « فَعيل » وتلحق بها التاء الفارقة فتصبح « فعيلة » وتجمع على « فعائل » .

وهكذا تخلص لنا « نوايا » جمعاً لنوية أى : منوية ، كالطوايا والخبايا فى جمع طويَّة وخبيَّة أى مطوية ومخبوءة ، وقــد اعترض على ذلك فى مذكرة عرضت على اللجنة بأن « الأشمونى » وغيره منعوا أن تجمع « فعيلة » بمعنى « مفعولة » ، وقالوا : شذ ذبيحة وذبائح .

وإنى أردّ هذا الاعتراض بأنّ ما ذكره المؤلفون فى النحو من أمثال : « الأشمونى » منقوض أو مردود عليه بما يذكره أئمة النحاة الأثبات فى بسطهم للقواعد ، وضبطهم للأحكام . وقد وقفت على نص صريح « للرضىّ » فى شرحه لشافية « ابن الحاجب » ، يقول فيه ما يأتى بحروفه : (ويختص ذو التاء سواء كان بمعنى المفعول ، كالذبيحة ، أو كالكبيرة ، بفعائل ، دون المذكر المجرد) . فهذا النص قاطع فى صحة جمع : « فعيلة » بمعنى « مفعولة » على « فعائل » .

٢ — على أنىّ أضيف فى هذه المذكرة تخريجا آخر لكلمة « النّوايا » ذلك هو أنْ تكون جمعا « لناوِيَة » على وزن « فاعلة » ، مثل « زاوية » فتجمع على « نوايا » كما جمعت « الزاوية » على « الزوايا » وأقصد بكلمة « الناوية » دلالتها على المصدرية ، وقد وردت فى اللغة كلمات على وزن « الفاعلة » باعتبارها مصادر ، وأشار [illegible] إليها فيما سردوا من المصادر السماعية ومن أمثلتها :

« الباقية » و « العافية » [illegible] « الدالة » مصادرَ لأفعال ثلاثية الحروف

وعلى هذا تكون « الناوية » مصدراً مثل « النيَّة » التى هى مصدر كذلك . فتجمع « الناوية » على « النوايا » كجمع النيَّة على النيَّات .

والمقصود بهذا كله توجيه كلمة « النوايا » التى هى فى مستعمَل الكتاب ، بمعنى النيَّات والاطمئنان إلى أن صيغتها يمكن أن تلحق بالصيغ العربية فى لفظها ودلالتها ، على نحوٍ مَّا ، بحيث يسوغ إقرارها وإثباتها فى معجماتنا اللغوية .

نية ونوايا

للدكتور / أحمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

ترددت كلمة «نوايا» جمعا لكلمة «نيَّة» على غير قياس. وقد حاول بعض الأساتذة تسويغ هذا الجمع بافتراض أن «نوايا» جمع لكلمة «نَوِيَّة» لا لكلمة «نية»، بدعوى اشتقاق كلمة «نوية» من الفعل «نوَى»، على وزن «فعِيلة»، فجمعها القياسى على «فعائل».

لكننى أجد فى هذا الافتراض بعض تكلف وبعداً عما يريده المتكلم الذى ينطق بكلمة نوايا، ولهذا أوثِرُ أحد رأيين :

أولا : إمَّا أن كلمة «نّية» جمعت على «نوايا» مراعاة لمرادفها وهو «طويّة» وجمعه «طوايا» كما جمعت كلمة «حُرّة» — وجمعها القياسى «حُرَر» مثل : غرفة وغرف وحجرة وحجر وركبة وركب وسنّة وسنن — على «حرائر»، مراعاةً لمرادفها وهو : كريمة وكرائم وعقيلة وعقائل، وكما جمعت كلمة : مُرّة (وجمعها القياسى مُرَر مثل غرفة وغرف) على مرائر ؛ لأنّ مرادفها وهو خبيثة جمعه خبائث .

ثانيا : وإمَّا أن نصوِّب جمع نية على نوايا خلافا للقاعدة ، ومثل هذا الشذوذ كثير فى الجموع مثل : ظُللة وظلال وقلّة وقلال ورُفقة ورفاق ، والقياس : ظُلَل وقُلَل ورُفَق .

ومثل «ضرَّة» فإن جمعها القياسى «ضرات»، لأن هذا هو وزن فعلة المضعَّف، لكنها جمعت أيضاً على ضرائر ، كأن كلمة ضرَّة هى كلمة ضريرة التى تجمع قياساً على ضرائر ، وكذلك كلمة جنة جمعها القياسى جنَّات ، ولكنها وردت على صيغة جنان .

الجـدولة (*)

يرى المجمع أن « تجاز كلمة الجدولة ، أخذاً بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان ، ويستبقى الحرف الزائد وهو الواو فى الاشتقاق أخذاً بتوهم أصالة الزيادة فى الحروف » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

ناقش الأستاذ محمد شوقى أمين هذه الكلمة فى بحثه .

وانتهى إلى أن كلمة الجدول استعملت استعمالا مجازياً فى معنى ما ينتظم أو يرتب أو يتتابع ولذلك شواهده فى المعنى ، وأن كلمة الجدولة وفعلها : جدول مما جرى به الاستعمال من قديم ، واعتبره بعضهم فى أحد التقريرات على حاشية (الصبان) من المولد . وبذلك يسوغ تسجيل «الجدولة» فى معجم المجمع وفعلها : جدول لمعنى الترتيب والتعقيب ، وانتظام المسائل فى قائمة على مختلف أنواع التدريج .

وللأستاذ شوقى أمين بحث عن كلمات : الجدولة والمنهجة والبرمجة ، سيرد بعد القرارات الخاصة بها

المنهجة (*)

يجرى فى الاستعمال مثل قولهم مَنْهَجَ الباحثُ بحثه ، أى رسم له طريقاً معينة . ولفظ الفعل هنا يوحى بأنه رباعى على « فَعْلَل » ، ويقتضى ذلك أن تكون الميم أصلية .

ولكن المادة اللغوية لهذه الكلمة هى «نهج » فهى ثلاثية والميم زائدة .

وقد توقف بعض اللغويين فى قبول الفعل «منهج »على أساس أنه غير جارٍ على قواعد التصريف . وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره «المنهجة » وانتهت إلى أن استعمالهما جائز على مبدإ توهم أصالة الحرف ، تطبيقاً لما سبق للمجمع إقرارُه من قَبولِ ما يشيعُ من الكلمات على هذا النحو مثل : تَمذَهب وتمندل وتمركز .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— ناقش الأستاذ محمد شوقى أمين هذه الكلمة بعد مناقشته للجدولة ، وقد انتهى إلى أن الميم فى المنهج زائدة مثل الواو فى « الجدول » ، ومن ثم تفتقر إلى إعمال رخصة المجمع فى توهم الحرف الزائد أصليا وإبقائه فى صوغ مصدر من المنهج على وزن الفعللة فنقول « المنهجة » .

البرمجة (*)

يرى المجمع أنه يشيع في الاستعمال الحديث كلمة «البرمجة» مراداً بها جَعْلُ الموضوعات في خُطَّة ، وترى اللجنة جواز استعمال هذه الكلمة في معناها المصدري الذي تستعمل فيه طوعاً لقرار المجمع الذي يجيز الاشتقاق من أسماء الأَعْيَان عند الحاجة .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس في الدورة نفسها ، وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

— ناقش الأستاذ محمد شوقي أمين هذه الكلمة وانتهى إلى أن كلمة « البرنامج » فارسية ، دخلت من سبيل التعريب إلى العربية ، فإذا أريد أخذ فعل منها كان على « فعلل » طوعا لقرار المجمع في قواعد الاشتقاق من الجامد المعرب ، والمصدر القياسي لوزن « فعلل » هو « الفعللة » ، وعلى هذا يؤخذ الفعل «برمج» من كلمة «برنامج» والمصدر هو «البرمجة» .

وفيما يلي :

— بحث « الجدولة ، والمنهجة ، والبرمجة » للأستاذ محمد شوقي أمين .

الجدولة ، والمنهجة ، والبرمجة

بحث بقلم الأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

مما يتوارد فى الكتابة العصرية هذه الكلمات على وزن « الفعلَلَة » : الجدولة ، والمنهجة ، والبرمجة . وهى تستعمل استعمالا مصدريا ، ولا وجود لها فى المأثور من المعجمات اللغوية

وسنتناول كل كلمة منها تفصيلا .

١ — أما كلمة « الجدولة » ، فيراد بها ترتيب المسائل فى جدول ، ويراد بالجدول ما عرَّفه به « المعجم الوسيط » من أنَّه « صفحة يخط فيها خطوط متوازية قدتتقاطع فتكون مربعات يكتب فيما بينها » وقد نص المعجم على أنه مولَّد .

فإذا رجعنا إلى اللغة فى معنى « الجدول » ألفيناه : النهر الصغير ، أو المجرى الصغير يُشَقّ فى الأَرض للسُّقْيا ، ويقِفُنا « الزمخْشرى » فى «أساسه » أن هذه الدلالة المادية قد انتقلت إلى الدلالة المعنوية عن طريق المجاز ، فقال : « استقام جدولُ القوم » إذا انتظم أمرهم كالجدول إذا اطَّرد وتتابع جرْيه ، ونظر أعرابىّ إلى قافلة الحاجّ متتابعةً فقال : « أمَّا الحاجّ فقد استقام جدولهُم » .

وبهذا يتَّضح لنا أنّ استعمالَ « الجدول » فى معنى الترتيب والتساوق والانتظام استعمالٌ عربى فصيح ، وَمَجاز سائغ من قديم .

وننتقل إلى ما يمضى به الاستعمال من صياغة مصدر من « الجدول » هو « الجدولة » ، والوقفة فى ذلك أن « الجدول » من مادة « جدل » التى تدل على معانى القوة والاستقامة والإحكام ، ومن المشتقات : الجديلة بمعنى الطريقة ، وبمعنى الناحية . وسبيل الاشتقاق من « الجدول » على أنه من أسماء الأَعيان أن يردّ إلى حروفه الأَصليّة ، فيقال : جدل أَو جدَّل مضعّفا ، ولو صنعنا ذلك لما وضحت صورة « الجدول » فى التعبير ، وثَمَّةَ مندوحةٌ للإبقاء على الحرف الزائد ، وهو الواو فى كلمة « الجدول » ، واعتباره أصليا يراعى عند الأخذ والصوغ فيقال : جدول جدولة . وفى قرارات المجمع النص على توهم

أصالة الحرف باعتباره مبدأ جرت عليه بعض الكلمات العربية ، وأنّ فى وسع المجمع قبول نظائرها مما يستعمله المحدثون . إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة . وقد قبل المجمع كلمة « التأَرْجُح » من « الأُرجُوحة » على هذا الغرار . على أنّ كلمة « الجدولة » ليست من مبتكر الاستعمال الحديث فى صياغتها أو فى دلالتها ؛ فإن الكلمة صورةً ومعنىً واردةٌ فى تعبير قديم . وقد وقعت عليها فى كلام للصبان فى حاشيته على « الأَشمونى » فى باب اسم الإشارة . وهو يعدد أحواله ، إذ قال : « فمن جَدوَلها كالشارح لم يستوعب أقسامها ، ومن لم يجدولها لم يبن والجائز والممتنع ... » ثم إنى وجدت « الشرتونى » فى ذيل معجمه يثبت ما يأتى : « جَدْوَله جَدْوَلَة : عمل له جدولا . وهو كلمة مولدة يراد بها شبكة من خطوط تحتوى مجموع قضايا على وجه مختص يمكن الوقوف عليها دفعة واحدة ، كجدول الكليات فى المنطق . وجدول الضرب فى الحساب ، وجدول الصفة المشبهة فى النحو » وتنسب هذه العبارة إلى « الصبّان » فى حاشيته ، ولكننى لم أجدها فيه على طول البحث ، فلعلها وردت فى أحد التقريرات على حاشية « الصبّان » ومن هذا كله نستخلص ما يأتى :

أولاً : أنّ كلمة « الجَدْوَل » استعملت استعمالا مجازيًّا فى معنى ما ينتظم أو يرتب أو يتتابع . ولذلك شواهده فى الفصحى .

ثانيًا : أنّ مصدر « الجَدْوَلة » وفعله « جَدْوَلَ » مّما جرى به الاستعمال . من قديم ، واعتبره بعضهم فى أحد التقريرات على حاشية « الصبان » من المولد .

وإذن يسوغ للمجمع أن يسجل فى معجمه مصدر « الجدولة » وفعلها « جدول » لمعنى الترتيب والتعقيب وانتظام المسائل فى قائمة على مختلف أنواع التدريج .

٢ — وأمّا كلمة « المَنْهجة » فيراد بها إخضاع البحث لمنهج معين ، وقد شاع هذا الاستعمال اليوم تمشّيا مع ما استحدث من طرائق البحث والدرس . والوقفة فيه كالوقفة فى « الجدولة » أخذا من « الجدول » وهى أن « المنهج » كلمة مشتقة فيها الحرف الزائد . وهو الميم ، وفى اللغة فعل نهج الطريق أى بينه ، ولكننا لو اعتمدنا الفعل ومصدره فى الاستعمال انكشف المراد من كلمة « المنهج » التى أصبحت اسما يدل على طريقة البحث ومعالم السير فيه ، ومن ثَمّ نفتقر إلى إعمال رخصة « المجمع » فى توهم الحرف الزائد أصليا ، وإبقائه

فى صوغ مصدر من « المنهج » على وزن الفعللة فنقول « المنهجة » ونقول : مَنْهَج الباحثُ بحثَه ، أى جعله على منهج علمى معين وعلى هذا يسوغ للمجمع أن يسجل فى معجمه ما يأتى :

مَنْهَجَ الباحثُ بحثَه : سار فيه على مَنْهج علمى معيّن ، والمصدر : المنهَجَة ، والأخذ فيه جار على مبدأ توهم أصالة الحرف تطبيقاً لقرار المجمع فى قبول ما يشيع من الكلمات على هذا النحو .

٣ — وأما « البَرمجَة » فيراد بها فى الاستعمال الحديث جعل الموضوع أو الموضوعات فى برنامج أو برامج ، وكلمة « البرنامج » فارسية معربة ، فإذا أريد أخذ فعل منها كان على وزن « فعلل » طوعاً لقرار المجمع فى قواعد الاشتقاق من الجامد المعرَّب ، ومصدره « الفعللة » قياساً .

وبناء على هذا يسوغ للمجمع أنْ يسجل فى معجمه كلمة « البَرْمَجَة » مصدراً للدلالة على جعل الموضوع أو الموضوعات فى نسقٍ خاصّ ، هو البرنامج .

الارفاق والمرفقـات (*)

شاع فى هذه الأيّام قول بعض الكتاب : « ومع كتابى هذا كل المرفقات » ، و « ترون أن المذكرات مرفقة بكتابى هذا . . أو مع كتابى هذا » .

والملاحظة على هذه الاستعمالات أن اللفظ (مرفَق) مشترك بينها ، وهو فى صورة اسم المفعول من الفعل (أرْفق) . غير أنه بالبحث فى المعاجم لم نجد ذكراً لأرفق بهذا المعنى ، على حين وجدنا أنّ فى قوله تعالى « وحَسُن أولئك رفيقاً » وصفا للرفاقة بمعنى المصاحبة .

وفى المعاجم القديمة : رفاقة بمعنى مصاحبة ، وفيها أيضاً : رافقه بمعنى صاحبه . وترافقا بمعنى تصاحبا . هذه النصوص تجعلنا نفترض فعلا من هذه المادة على وزن « أفْعل » . وهو (أرفق) بمعنى صاحب . وعلى أساس هذا الفرض يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسية تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة فنقول حينئذ : أرفق بمعنى جعله رفيقاً أى مصاحباً . ومن (أرفق) نشتق المرفق والإرفاق والمرفقات . وربما يستأنس لذلك بورود (رفُق صار رفيقاً) هذا الفعل فى كل من (أقرب الموارد ، والوسيط) ولهذا كله ترى اللجنة جواز التعبيرات المقدمة فى المعنى الذى يستعملها المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدوره الثانية والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس(فى الدورة نفسها) وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة ناقش فيها الإرفاق والمرفقات من خلال عرضه للفعل (أرفق) وأصله ومعناه ، تم انتهى إلى إجازة الكلمتين : إما على أن الفعل (أرفق) تعدية قياسية للفعل (رفق) الذى يأتى بمعنى صاحب ، وإما على تضمين (أرفق) معنى (ألحق) .

وقد بحثت اللجنة ذلك فوجدت أن المعجمات القديمة أوردت معانى الصحبة فى المصدر والوصف ، ولكنها لم تذكر الصيغة الفعلية ، كما وقفت على أن المعجم الوسيط أثبت معنى صاحب للفعل (رفق) .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « الإرفاق والمرفقات » للأستاذ محمد شوقى أمين .

الارفاق والمرفقـات

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ — ما زالت الرسائل الحكومية وغيرها تستعمل كلمة « المرفقات » للدلالة على ما يصاحب الرسالة من مذكرات أو وثائق ومستندات ، كما تستعمل عبارة : « أُرْفِق كذا بالكتاب » ، أو « مُرفقٌ مع هذا مذكرة » ونحو ذلك ، مما يستخدم فيه الإرفاق بمعنى المصاحبة مع تعدية الفعل بنفسه ، ثم تعديته بالباء .

٢ — أقول : ما زالت الرسائل الحكومية وما إليها يجرى فيها هذا التعبير بصوره المختلفة ، على الرغم من أن « إبراهيم اليازجى » قد شهَّر به ، وندَّد منذ استهلال القرن الحاضر فى كتابه « لغة الجرائد » إذ قال :

« يقولون : أرفقتُ الكتابَ بكذا ، وأرفقت بالكتاب كذا ، ويقال : عدد المرفقات كذا ، وهذه الصيغة : « أرفق » لم ترد بهذا المعنى فى اللغة ، وإنما فيها « رافقه » ، فأما أرفقه فمعناه نفعه . يقال : « أرفق فلانا » .

وقبل سنين غير قلائل ، ألقى « محمد على النجار » محاضرات فى الأخطاء اللغوية الشائعة ، وجمعها فى كُتَيِّبَيْن ، وقد اختار من « لغة الجرائد » ما اختار ، وعقب على ما شاء أن يعقب وكان « الإرفاق » و « المرفقات » فيما نقل عن « اليازجى » ، ولكنه لم يبد فى ذلك رأيا ، كما يفعل حين ينكر التخطئة أو التصويب .

٣ — ومما يستوقف النظر أنّ الأسلوب الكتابى المعاصر يستمسك بكلمة « المرفقات » وما تصرفت منه ، مع أنّ معنى وضع الشىء فى درج الآخر باب من أبواب فقه اللغة ، تعنى به بعض معجمات المعانى ، وتذكر له مرادفات شتّى ، ففى كتاب « الألفاظ الكتابية » للهمذانى ، أحد أعيان الأدب فى القرن الرابع الهجرى ، نجد هذا الباب ، مقولا فيه :

أنفذت إليك كتابا دَرْجَ كتابى

وطىَّ كتابى

وثنّى كتابى

وضمن كتابى

وعطف كتابى

٤ — إزاء هذا الأنس باستعمال الإرفاق ، والمرفقات ، نبحث عن مندوحة لإجازته . والمندوحة عندى أن فى اللغة فعل : رفق — مضموم الفاء — رفاقة ، أىْ صار رفيقاً ، وهذا الفعل اللازم يسوغ لنا أنْ نعديه بالهمزة ، وذلك قياس مسلم به عند جمهرة اللغويين . حتى إن « مختار الصحاح » يجتزىء بذكر الفعل اللازم ، وينص على أن تعديته بالهمزة أو التضعيف مما هو معلوم من قاعدة العربية ، وقد نص « الجوهرى » على قياسية التعدية فى باب الألف اللّينة من الصحاح وقد جاء المجمع من بعد ، فأقرّ تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة قياسا .

فإذا انتهينا إلى التسليم بصحة « أرفق » متعدّيا ، كان المعنى : تضمين الفعل معنى التصيير ، فيصبح الاسم الذى كان فاعلا فى الأصل مفعولا ، فتقول : أرفقت المذكرةَ أى جعلتها رفيقة أو مصاحبة أو ملازمة ، فالمذكرة « مرفقة » بصيغة اسم المفعول أى ذات رفاقة وصحبة ولزوم .

وبناءً على هذا لايعدو الصوابَ مَن يقول :

أرفقت المذكرةَ أو الوثيقةَ أو نحو ذلك .

أو من يقول : المرفقات كذا وكذا .

أو من يقول : المذكرة ونحوها مُرفَقة .

٥ — بقى من التصرف فى هذا التعبير استعمال « أرفقْت كذا بكتابى » . فعل « الباء » هنا مما يأباه تخريج الإرفاق بمعنى جعْل الشىء رفيقاً ، والشائع لغةً فى مثل هذا أن يقال : «أرفقت كذا بكتابى » أى صيرته رفيقا له ، وربما وجد الذوق فى هذا غضاضة ، فالوجه أن نستبقى الاستعمال الدائر لا نغيره بما لا يقبل ، ونخرجه على أن الفعل يتعدى إلى مفعوله الثانى بالباء ، حملاً على قياسية تعدية الفعل اللازم بالباء ، كما نبّه إلى ذلك « الجوهرى »

أو أن نضمن « أرفق » معنى « ألحق » ، فكما نقول : « ألحقت كذا بكتابى » ، نقول : « أرفقت كذا بكتابى » وفى الإلحاق معنى الإتباع ، وهو للدلالة أوكد وأقوى . وبذلك يتحقق الغرض البلاغى من التضمين ، وذلك بتعدية الإرفاق بالباء حملاً له على الإلحاق .

٦ – ومع تجويزنا لهذه الاستعمالات العصرية ، نشير إلى أنّ مرادفاتها من فصيح العربية غير المجفوّ يغنى غناءها ، ومن الأمثلة :

الملحقات ، فنى اللغة : ألحقَ الشىء بالشى : أتْبعه إياه . والمدرجات ، وفى اللغة : أدرجَ الشىء فى الشىء : وضَعه فى ثناياه .

بل إن مادة « رفق » نفسها ، فيها : رافقه ، بمعنى صاحبه ولازمه ، وعلى هذا يقال المرافِقات ، والمذكرة المرفَقة ، كما يقال : يرافق كتابى مذكرة ونحو ذلك .

وفى استعمال هذه المرادفات ما يغنى عن الإرفاق .

المواصفات (*)

مما يشيع فى مصطلحات التجارة والصناعة قولهم : « المواصفات » بمعنى بيان الصفات التى يجب توافرها فى الشىء المطلوب الحصول عليه . والباحثون فى المعجمات يفتقدون هذه الصيغة وما تدل عليه فى استعمال المعاصرين لها .

وقد درست اللجنة هذا وانتهت إلى أمرين :

الأول : أنّ اشتقاق صيغة « المواصفة » من مسموع اللغة فى عصر الرواية والاستشهاد .

الثانى : أنّ دلالة « المواصفة » على معنى صفة الشىء دلالةٌ جرى بها الاستعمال فى فصيح العربية الخالص .

ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال « المواصفات » فى معناها الذى يستعملها المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها للفظ « المواصفات » فذكر أنه « ليس فى مأثور اللغة هذه الصيغة بدلالتها الحضارية المحدثة » . ولكن تتبع المادة اللغوية لها فى بعض استعمالاتها يقفنا على رجوع اشتقاق صيغة « المواصفة » إلى عصور الاستشهاد ، وعلى أن دلالتها على معنى صفة الشىء دلالة جرى بها الاستعمال فى اللغة الفصحى ... ثم انتهى إلى أن الاستعمال العصرى للكلمة « استعمال لا تنكره اللغة ، لا وجه للخلاف فيه » .

التوصـيف (*)

مما يشيع فى استعمال المعاصرين قولهم : « التوصيف » بمعنى تصنيف الأشياء وبيان أنواعها أو صفاتها . وهو استعمال لم تثبته معجمات اللغة فى القديم أو الحديث .

وقد درست اللجنة هذا ،وانتهت إلى أنّ التضعيف فيه يدل على التفصيل الدقيق . ولهذا ترى أنه لا مانع من استعمال « التوصيف » بمعناه العصرى الذى يستعمل فيه .

(*) صدر فى الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين، وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ محمد شوقى أمين فى مذكرة للفظ « التوصيف » بمعنى بيان المؤهلات والشرائط اللازمة لشغل الوظائف والمناصب على اختلاف أنواعها . ثم ذكر أن النقد الذى يرد على هذه الكلمة إنما يرد على تعدية فعلها (وصف) بالتضعيف وهو متعد بنفسه . ويجاب عن ذلك بأن التضعيف هنا مقصود لغير التعدية لأن المراد تقوية الوصف بأداة التضعيف للكثرة والمبالغة .

وفيما يلى :

— بحث « المواصفات والتوصيف » للأستاذ محمد شوقى أمين .

المواصفات والتوصيف

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — فيما هو سائد من المصطلحات فى مجال التجارة والصناعة والإدارة مصطلح «المواصفات»، وهو يعنى بيان الصفات التى يجب توافرها فى الشىء المطلوب الحصولُ عليه، إما معدًّا فى المصنع، وإما مشترًى من السوق.

وليس فى مأثور اللغة هذه الصيغة بدلالتها الحضارية المحدثة.

وكذلك فيما هو سائد من المصطلحات الإدارية حديثاً مصطلح « التوصيف »، وهو يعنى بيان المؤهلات والشرائط اللازمة لشغل الوظائف والمناصب على اختلاف فئاتها وأنواعها.

والباحثون فى معجمات اللغة قديمها وحديثها يفتقدون هذه الصيغة وما تدل عليه فى التعبير العصرى عن المسميات.

وإذا استخبرنا اللغة فى مادة « وصف » ألفيْنا كلمة « الوصْف » مصدراً بمعنى النعت أى وصفُك الشىء بحليته، وكلمة « الصفة » اسما بمعنى الأَمارة والحِلية، أو الحالة التى تلازم ذات الموصوف، فيُعرف بها. وفى اللغة أيضاً : شىء متواصَف : معروف للناس بما يتحلى به. وتواصف القوم بالكرم، وتواصفوا الشىء : وصفة بعضهم لبعض. ومن المعجمات ما يثبت : واصفته الشىء مواصفةً.

يضاف إلى ذلك أنّ اللغة تسجل صيغة « المواصفة » اسما لنوع من البيوع كان شائعاً عند العرب، وتعريف « بيع المواصفة » فى الفقه يدل على أنه بيع الشىء على الصفة، أىْ من غير رؤية. وصورته أن يبيع الرجل ماليس عنده ثم يبتاعه فيدفعه إلى المشترى. وفى الحديث : « كره المواصفة » فى البيع. وتعليل التسمية فيما ذكره أصحاب التعريفات أنه بيع بالصفة من غير نظير ولا حيازة. وفى الوسع إذن أن نقول بأنّ « المواصفة » هنا تقابل « المعاينة »، أعنى أنها بخلافها.

ومفاد ذلك أمران :

الأول : أنّ اشتقاق صيغة « المواصفة » من مسموع اللغة فى عصر الرواية والاستشهاد .

الثانى : أنّ دلالة « المواصفة » على معنى صفة الشىء دلالة جرى بها الاستعمال فى فصيح العربية الخالص .

ومن هذا يتبين أنّ استعمال المعاصرين لكلمة « المواصفات » لبيان الصفات المطلوبة فيما يتفق على شرائه ، أو صنعه ، استعمال لا تنكره اللغة ، ولا وجه للخلاف فيه .

٣ – وأما كلمة « التوصيف » فعسى أنْ يَريب الناقدَ أنها مضعَّف الفعل الثلاثى المتعدى « وصف » ، فيتساءل : فيم التعدية بالتضعيف والفعل متعدٍّ بنفسه ؟

والجواب عن ذلك أن التضعيف هنا مقصود لغير التعدية ، إذ المراد تقوية الوصف بأداة التضعيف – أعنى التشديد – الذى هو للكثرة والمبالغة . وقد أجاز المجمع قياسية « فعَّل » المضعف من المجرد الثلاثى لإفادة معانى التضعيف ومن بينها الكثرة والمبالغة ، على ألاَّ يقرَّ المجمع كلمة إلاَّ بعد تمحيصها ، وقد أجاز كلمات على هذا النحو ، ومنها : ورّد ، وحلّل ، وشرّع .

وطوعاً لهذا ،لا نُكرَ فى إجازة « التوصيف » فى معنى « الوصف » كما يجرى على أقلام الكتاب المحدثين .

فعلت هذا «أول أمس» ، سافر الوفد «أمس الأول» (*)

يخطىء بعض النقاد ما تجرى به أقلام المعاصرين من قولهم : أول أمس ، وأمس الأول ، فى التعبير عن اليوم الذى قبل أمس مباشرة ،على أساس أن المأثور عن العرب فى مثل ذلك أن يقال : أول من أمس .

درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن التعبيرين صحيحان ، استنادا إلى أمرين :

الأمر الأول : شيوع الدلالة وكثرة استعمالها فى اللغة المعاصرة ، للتعبير عن اليوم السابق على أمس .

الأمر الثانى : دراسة مدلول (أوّل) ومدلول (أمس) .

وقد وجدت اللجنة أن (أول) قد وردت فى الاستعمالات الصحيحة بمعنى سابق ، وعلى ذلك يكون تخريج قولهم (أول أمس) مبنيّاً على تفسيره بسابق أمس ، على حذف موصوف أى : يوم سابق أمس ، وبذلك يصح التعبير من الناحية اللغوية .

كما وجدت اللجنة أن كلمة أمس — مع كثرة استعمالها محدودةً باليوم السابق عَلما عليه — قد ورد فى نصوص اللغويين الثقات ما يجيز استعمالها على وجه المجاز ، دالةً عليه وعلى سابقه أيضاً ، كما هو صريح نص صاحب المصباح ، وكما يستنتج من حوار سيبويه مع الخليل فى تخريج قول العرب « لقيته أمس الأحدث » بوصف أمس بالأحدث . ووصفه بالأحدث يدل على جواز وصفه بالأقدم وبالأول أيضاً ، وهو ما أريد الوصول إليه من إجازة وصف أمس بالأول ليدل على اليوم السابق على الأمس ؛ إذ معنى الأول هنا هو السابق ، وقد سبقت الإشارة إلى أن (أول) تأتى بمعنى السابق .

لهذا كله ترى اللجنة إجازة استعمال هذين التعبيرين بمدلولهما المعاصر ، وهو اليوم الذى يسبق اليوم السابق .

(*) صدر فى الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

. . . .

═ ١ — كان هــذان التعبيران من بين التعبيرات المعاصرة التي تصدى لها بعض النقاد بالنقد وبالتخطئة على أســاس خروجها على ما أثر عن العرب في كلامهم إذ يقولون : « أول من أمس » في التعبير عن مثل ذلك .

٢ — كتب الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرة عرض فيها للتعبيرين وذكر أن أقوال العلماء التي نصت على أن « أول من أمس هي ما تقوله العرب — ليس فيها تنبيه على عدم جواز استعمال التعبيرين الشائعين في لغة العصر ... ثم استعرض أوجه استعمال لفظ «أول» في العربية ، وخلص منها إلى أن « أول » وصف بمعنى سابق في قول المعاصرين « فعلت هــذا أول أمس » . وهو حينئذ صفة ليوم مقدر أي : فعلت هذا يوماً سابق أمس .

أما عبارة « أمس الأول » فهي صحيحة لأنهــا لا تدل على المعنى المراد ؛ إذ الأول فيهــا وصف لأمس نفسه لا اليوم الذي قبله .

٣ — كتب الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً بعنوان « تحقيق القول في أمس إعراباً ودلالة » أورد فيه جملة من أقوال العلماء في « أمس » وصورها الإعرابية المختلفة ، ومعانيها التي أثبتها لها النحاة واللغويون ، وخلص من ذلك كله إلى « أن أمس تختلف دلالتها باختلاف صورتها الإعرابية ، فهي في حالة بنائها على الكسر أو منعها من الصرف غيرهــا في حال إعرابها أو دخول «أل» عليها » ثم انتهى إلى موافقة الأستاذ علي النجدي ناصف في تأويله للعبارة الأولى « أول أمس » على أن يكون ذلك مخصوصاً باليوم السابق على يوم أمس مباشرة . أما العبارة الثانية « أمس الأول » فإنها في رأيه لا تقبل إلا بجعل أمس معربة فيقال : حدث هذا أمساً الأول أو في أمس الأول وهكذا .

٤ — كتب الأستاذ عبدالسلام محمد هارون بحثا تصدى فيه لتصحيح التعبير الثاني « أمس الأول » فأورد طائفة من أقوال اللغويين في كلمة أمس وما تدل عليه عند العرب ، وخلص من ذلك إلى أنها تستعمل على سبيل المجاز لكل يوم سابق ؛ كما صرح بذلك صاحب المصباح . أما وصف الأمس بالأول فقد جاء في كتاب سيبويه عبارة تناقلها بعده فريق من كبار اللغويين وهي قوله : لقيته أمس الأحدث ، و « كما صح أن يوصف الأمس بالأحدث يصح أن يوصف بالأول وبالأسبق . وإذا فقول الناس في عصرنا هذا : أمس الأول — قول صحيح لا غبار عليه جار على أسلوب العرب ومنهجهم » .

٥ — كتب الأستاذ محمد خلف الله أحمد مذكرة عرض فيها لعبارة أمس الأول فذكر أنه يمكن تسويغها على أسس ثلاثة : التنظير مع أسلوب « عام أول » ، والشيوع والإلف عند المعاصرين من المتكلمين بالعربية ، وعدم خروجه على شيء من ضوابط اللغة . ثم استعرض طائفة من النصوص اللغوية التي تقفنا على استعمالات « عام أول » في العربية ورأى أننا يمكن أن نستأنس بها في تسويغ : لقيته أمس الأول ، والأمس الأول ومضى أمس الأول ؛ حملا لها على أساليب « عام أول » .

وفيما يلي :

— بحث بعنوان : «أول أمس ، أمس الأول » للأستاذ علي النجدي ناصف .

— بحث بعنوان : «تحقيق القول في أمس إعراباً ودلالة » للأستاذ محمد شوقي أمين .

— بحث بعنوان : «في أول أمس ، وأمس الأول » للأستاذ عبد السلام محمد هارون .

— بحث بعنوان : «أسلوب أول من أمس وعام أول » للأستاذ محمد خلف الله أحمد .

« أول أمس » ، « أمس الأول »

للأستاذ / علي النجدي ناصف (عضو المجمع)

يقول بعض الباحثين : « يكثر على الألسنة القول : فعلت هذا (أول أمس) ، أو (أمس الأول) ، وكلا الاستعمالين يخالف ما نقل عن العرب وورد في كلامهم .

فقد جاء في فصيح ثعلب (باب حروف منفردة) : « وتقول : مارأيته منذ أول من أمس » .

وجاء في اللسان : مادة وأل : « وتقول : ما رأيته منذ أمس ، فإن لم تره يوما قبل أمس قلت : ما رأيته منذ أول من أمس » .

ونلاحظ أنه ليس في هذين النصين ، ولا في غيرهما من كلام العلماء تنبيه على عدم جواز استعمال العبارتين الشائعتين في لغة العصر .

وإذًا لا علينا أن ننظرَ فيهما لنتبين ما عسى أن يكون فيهما أو في إحداهما من وفاق أو خلاف لقواعد اللغة ؛ ثم يكون الحكم بعد ذلك بالخطأ أو الصواب في ضوء ماتسفر عنه الدراسة .

ولقد رجعت في دراسة العبارتين ،مع بعض كتب اللغة إلى : سيبويه ٢ : ٤٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢ : ٢٠٢ ، وشرح التصريح وحاشية يس عليه ٢ : ٥١ ، وحاشية الخضرى على شرح بن عقيل ٢ : ١٤ ، فتبين أن كلمة (أوّل) تستعمل في العربية على أربعة أوجه :

١ — أن تكون اسم تفضيل بمعنى أَسْبَق ، ولا بد حينئذ أن تذكر بعدها (مِن) التي تجرّ المفضل عليه ، وأن تمنع من الصرف للوصفية ووزن أفعل ، كالتي في قول العرب : ما رأيته منذ أول من أمس ، ومعناها : ما رأيته منذ يوم أسبقَ من أمس .

٢ — أن تكون وصفا بمعنى سابق ، نحو لقيته عاماً أولاً ، بالتنوين وإن كانت على وزن «أفعل» ؛ لأنه يمكن أن تلحقها التاء ، ووزن «أفعل» لا يمنع من الصرف إلا إذا امتنع دخول التاء عليه .

٣ ـ أن تكون اسما بمعنى مبدأ الشىء، نحو: ما رأيت له أولاً ولا آخراً، أى لا قديماً ولا حديثاً.

٤ ـ أن تكون ظرفاً، نحو: جئتُ أولَ الناس، أى: قبلَهم.

وإذا نظرنا فى العبارة المعاصرة: فعلت هذا أول أمس، نرى أنّ كلمة (أول) فيها ليست اسم تفضيل بمعنى أسبق؛ لأن (مِن) لم تذكر بعدها، لكن يمكن أن تكون وصفاً بمعنى سابق فيكون معنى العبارة حينئذ: فعلت هذا فى يوم سابق أمس. وهو كمعنى العبارة المأثورة: ما رأيته منذ أول من أمس، إلا أن لفظ (أول) فى الأول مجرد معنى للتفضيل بخلاف الثانى، لكنهما يشتركان فى الدلالة على معنى السبق المراد.

وإضافة (أول) إلى أمس فى العبارة المحدثة لا يمنع أن يكون صفة ليوم المقدَّرة، وإن كانت (أمس) فيها معرفة، لتجرُّدها من (أل) والإضافة، لأن لفظ (أول) هنا وصفٌ بمعنى اسم الفاعل كأسبق، وإضافة اسم الفاعل لفظية لا تكسبه تعريفاً إذا ما أضيف إلى معرفة، كما هو معلوم. ومثل اسم الفاعل فى ذلك ما يكون بمعناه، بدليل قولهم: هذا رجل حسْبُك مِن رجل، فوصف «رجل» وهو نكرة «بحسب» وهو مضاف إلى الضمير؛ لأنه بمعنى كافيك.

أما عبارة: فعلت هذا أمس الأوّل فلا تدل على المعنى المراد؛ لأن «الأول» فيها وصف لأمس نفسه، لا لليوم الذى قبله. ومعناها إذًا: فعلت هذا أمس السابق، وإذًا يكون استعمال «فعلته أمس الأول» بمعنى «أول أمس أو أول من أمس» استعمالاً غير صحيح. ويكون وصف أمس بالأول فى عبارة «فعلت هذا أمس الأول» من قبيل الوصف بالمراد للتوكيد، كالذى فى قول زهير:

وأعلمَ علم اليوم والأمس قبلَه ولكنّنى عن علم ما فى غد عمِى

أمّا عبارة: فعلت هذا أول أمس فصحيحة، لا يمنع من استعمالها مانع.

تحقيق القول فى ((أمس)) اعرابا ودلالة

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ – تبحث اللجنة فى قول المعاصرين : « حدث هذا أول أمس » أو قولهم : «حدث هذا أمس الأول» مريدين فى كلٍّ من العبارتين حدوثَ الأمر ليومين مضيا قبل يوم التكلم .

وقد حدتنى المناقشة على أن أستأنف البحث فى لفظ « أمس »؛ ماذا قال فى دلالته النحاة فى كتبهم الأصول ؟ وماذا أثبت منها اللغويون فيما بين أيدينا من المعجمات ؟

وألخص البحث فى الإجابة عن سؤالين محدودين ، هما :

الأول : هل تختلف دلالة « أمس » باختلاف صورتها الإعرابية ؟

الآخر : هل تدل « أمس » – فى حالة بنائها على الكسر – على يوم مضى غير اليوم السابق ليوم التكلم ؟

٢ – يعد « الزمخشرى » لفظ « أمس » فى الظروف التى يعبر عنها بالغايات ، ويشرح « ابن يعيش » معناه ، فيقول : « إنه ظرف من ظروف الزمان » ويكرر تعبيره عن المعنى بقوله : «هو اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، أو هو الذى يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره ، أو هو اسم لليوم الذى قبل اليوم الذى أنت فيه ». ثم يفصل صوره الإعرابية بأن أهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وأن بنى تميم يعربونه معدولا ممنوعاً من الصرف ، وأن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة .

٣ – أمّا « ابن هشام » فى شرحه لشذور الذهب ، فإنه يرى فى لفظ « أمس » بيانا ، بحسب دلالته على يوم معين هو اليوم الذى قبل يومك ، أو دلالته على يوم من الأيام المواضى أيًّا كان .

ذلك أنه قال : «إن « أمس » من المبنيّات الملازمة للبناء على الكسر ، إذا أردت به يوماً معيناً هو اليوم الذى قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذٍ ثلاث لغات ، فإذا

أُريد بـ « أمس » يوماً مّا من الأيام الماضية أو كسّر أو دخلته أل أو أُضيف ،أعرب بالإجماع نقول : فعلت ذلك أمسا ، أى فى يوم من الأيام الماضية » .

٤ — فلما رجعنا إلى « الأشمونى » ألفيناه يعلل بناء « أمس » عند الحجازيين بتضمّنه معنى حرف التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وإذا « الصبّان » فى حاشيته على ذلك يزيد دلالة « أمس » تفصيلاً ، فهو فى حالة بنائه اسم لمعين ، هو اليوم الذى يليه يومك ، وفى حال اقترانه بأل هو اليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين ، وليه يومك أم لا ، وفى حال تنوينه صادق على كل « أمس » . ويضيف « الصبّان » أنّ « ابن عبد السلام » ألغز فى هذا بقوله : « ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت؟ » مراده الأول حالة اقتران أمس بأل ، والثانى حالة بنائه .

٥ — وقد أخرج « المجمع » ثلاثة معجمات ، وفى ثلاثتها لفظ أمس ، ففى « معجم ألفاظ القرآن الكريم » : « أمس هو اليوم الذى قبل يومك ، ويستعمل مجازًا فى الزمن الذى مضى » . وفى « المعجم الوسيط » : « أمس اليوم الذى قبل اليوم الحاضر ، وقد يدل على الماضى مطلقاً ، وهو مبنى على الكسر » وفى « المعجم الكبير » جزئه الأول : « أمس اليوم الذى قبل يومك ، وهو ظرف زمان ، وفيه ثلاث لغات : البناءُ على الكسر ، أو المنع من الصرف فى حالة الرفع خاصة أو مطلقاً . . . . . . وإذا أُريد بأمس يوم من الأيام الماضية ، أو دخلته ألْ ، أو أُضيف ، أُعرب بالإجماع » .

مفاد هذا أنّ ثلاثة المعجمات المجمعية قد ذكرت دلالة أمس على اليوم السابق أيًّا كان؛ بيد أن « معجم ألفاظ القرآن الكريم » لم يقيد هذه الدلالة صراحة بإيجاب تنوين أمس . وأن « المعجم الوسيط » أباح هذه الدلالة مع البناء على الكسر ، وهذه الإباحة فى حالة البناء مما لم يتبين لى مصدره ولم يسفر لى الوجه فيه .

على أن « المعجم الكبير » أثبت فيما أثبت ما يأتى : « ويقال : أتانى أمس الأحدث ، وكان ذلك أمس الأولِ » أى أول من أمس . ومن دأب « المعجم » أن يقدم بكلمة « يقال »

للكلم المأثور وقد ضبطت فيه أمس مكسورة . وضبط وصفها منصوباً على المحل وحقًّا إن عبارة « أتانى أمس الأحدث » من مأثور القول ، وقد نبَّه الأستاذ « عبد السلام هارون » إلى ورودها فى « كتاب سيبويه » ، وفى بحثى عنها وقفت عليها فى « أمالى ابن الشجرى » ، على أن صاحب « اللسان » ينقل عن «ابن برزح »أنه قال : «قال عرام : ما رأيته مذ أمس الأحدث »بكسر أمس والأحدث ، «وأتانى أمس الأحدث »بكسر أمس ونصب الأحدث ، وقال بجاد : « عهدى به أمس الأحدث »بفتح أمس والأحدث ، «فأتانى أمس الأحدث » بكسر أمس ونصب الأحدث .

ولكن الوقفة هى فى تفسيرها بأنها تعنى «أول من أمس» . فإن لم يكن « المعجم الكبير » قد نقل هذا التفسير عن مصدر وثيق ، فهو اجتهاد فى فهم النص ، يقف فى سبيله أن أمس مبنية على الكسر لا تعنى إلا يوما بعينه ، فإذا وصفته لم تعده بالوصف إلى يوم غيره ، لأن الوصف لاصق بالموصوف عينه ، مقصور عليه فى دلالته . وعندى أن تأويل عبارة « أمس الأحدث » هو بدء أمس . أو غدوة أمس » على نحو « جاءنى أمس بكرة » الواردة فى « أمالى بن الشجرى » ، وعلى نحو « أول أمس » فى بيت « البحترى » .

وكأن اللقاء أولَ من أمس   ووشك الفراق أولَ أمس

فقولهم : « رأيته أول أمس » أى فى بدء أمس . وأما إثبات « المعجم الكبير » لمقولته ، وقد فسرها بقوله : « كان ذلك أمس الأول » وتفسيره إياها بأنه « أول من أمس » فلعل ذلك — إن لم يكن مأثورا عن مصدر يحتج به — تسجيل لاستعمال الكتَّاب المحدثين ، ولكنه يفتقر إلى شاهد يركن إليه ، أو تعليل يستأنس به .

وأيا ما كان الأمر ، فإن اختلاف صور « أمس » إنما يدور حول إعرابها وبنائها على أنحاء ، ولكن دلالتها محكمة فى أقوال النحاة واللغويين على سواء .

٦ — وقصارى القول أن الجواب عن السؤالين اللذين سقتهما فى صدر هذه الكلمة ، هو :

أولا — أنّ « أمس » تختلف دلالتها باختلاف صورتها الإعرابية ، فهى فى حالة بنائها على الكسر ، أو منعها من الصرف ، غيرها فى حال إعرابها ، أو دخول أل عليها .

ثانياً — أنها إذا بنيت على الكسر ، أو منعت من الصرف ، لها دلالة واحدة محدودة ، هى الانحصار فى اليوم السابق على يوم التكلم ، فإذا وصف ذلك اليوم بالأولية أو الأحدثية كان ذلك الوصف له بعينه ، لا يعدوه إلى يوم آخر غيره .

ثالثاً — أنها إذا أعربت فكانت معنوية لم تعد محصورة فى الدلالة على اليوم المعين ، وهو اليوم الذى قبل يومك . فتصدق على يوم خلا ، ويومين خلَوا ، وأيام خلون .

وإنى إذ أضع بين يدى اللجنة هذه العجالة ، أرجو أن يستبين لنا رأيها فيما تجرى به أقلام الكتاب المعاصرين .

٧ — على أنى أطمئن فى هذا إلى ما يأتى :

أولا — قول الكتاب : « حدث هذا أول أمس » ، يخرج بتأويل أن « أول » وصف بمعنى سابق لموصوف تقديره « يوم » أى : حدث هذا يوما سابق أمس ، على نحو ما ارتآه الأستاذ على النجدى ناصف فى مذكرته ، ويعتبر ذلك اليوم مخصوصا باليوم السابق على يوم أمس مباشرة ، من باب المواضعة التى تجرى مجرى الحقيقة العرفية فى الاستعمال ، على حد ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس ، ومن المجاز تقييد المطلق وتخصيص العام ، عند أمن الإلتباس .

ثانياً — قول الكتاب : « حدث هذا أمس الأول » ، لا مندوحة لقبوله إلا بتنكير «أمس » ، أعنى جعلها معربة ، لتصدق على ما خلا من الأيام ، فإذا وصف لفظ « أمس » بأنه الأول فى معنى السابق فقيل «أمس الأول »أفاد ذلك وصف اليوم بأنه أمس سابق لأمس اللاحق بيوم التكلم ، وهو المعنى المراد فى قول الكتاب ، وعلى هذا يقال :

حدث هذا أمساً الأول ، وكان هذا فى أمسٍ الأولِ ، وكان أمسٌ الأولُ أطيبَ هواءً من أمس . ذلك ما بدا لى ، وللجنة الراى الموفق [1] .

---

(١) بعض مراجع البحث : شرح الكافية للرضى ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ، ومعجمات الصحاح واللسان والتاج ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ، والمعجم الوسيط ، والمعجم الكبير ، ولغويات الشيخ النجار ، وغيرها .

بحث فى ((أول أمس)) و ((أمس الأول))

بقلم الأستاذ / عبد السلام محمد هـارون (عضو المجمع)

لعل أول من أثار البحث فى هذين التعبيرين هو المغفور له العلامة الشيخ محمد على النجار ، حيث أشار فى كتبه لغويات (ج ١ ص ١١٥) إلى ذلك وقال : « ولم أرَ عبارة أمس الأول فيما وقفت عليه ، فأما أول أمس ، فقد جاءت فى سينية البحترى ، وتعنى به بدء أمس وبكرته » يعنى بذلك قول البحترى :

وكأن اللقاء أوّل من أمـ ـــس ووشك الفراق أوّل أمس

فرأيه أنّ التعبيرين لا يصلحان ، وليس لهما تأويل يمكن أن يستند إليه من أراد استعمالهما .

وقد رأى بعض العلماء من زملائنا تصويب العبارة الأولى بإمكان تأويل أول بسابق فيكون معنى أول أمس يوماً سابقا لأمس . لكن يؤخذ على ذلك أن هذا التعبير يؤدى إلى ازدواجية فى المعنى ؛ إذ يصح أن يراد بقولك أول أمس « بدء اليوم السابق وبكرته » . كما هو واضح فى شعر البحترى .

وإزاء ذلك لم يكن هناك مندوحة عن النظر فى التعبير الآخر ، وهو « أمس الأول » ويقتضينا هذا أن نحقق فى أمرين اثنين :

الأمر الأول : كلمة « أمس » وماذا يراد بها عند العرب ؟

والأمر الثانى : وصف أمس بالأول ، ومدى صحته ، ومدى ما يدل عليه إن صح .

أما كلمة « أمس » فلم يفسرها صاحب التهذيب المتوفى سنة ٣٧٠ ، تفسيراً محدوداً . وكذلك صنع ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ ، حين قال : « أمس من ظروف الزمان مبنى على الكسر ، إلاَّ أن ينكر أو يعرّف . وربما بنى على الفتح » .

وأما صاحب القاموس المتوفى سنة ٨١٧ ، فقد فسّرها بقوله : « أمس اليوم الذى قبل يومك بليلة » . وأما صاحب المصباح المنير فقد حدها بقوله : « أمس اسم علم على اليوم الذى قبل يومك ويستعمل فيما قبله مجازاً » .

وهكذا نجد أن الفيومى وهو سابق لصاحب القاموس بنحو نصف قرن [١] يجيز أنّ يستعمل أمس على سبيل المجاز لكل يوم سابق، كما يفهم من وصفه لأمس بأنه علم، أن سبيله الأعلام المشتركة مثل « زيد » سمى آلاف من الناس أبناءهم به ، وليس يعقل أنيسمى به فرد واحد . ومثل « الأربعاء » علم مشترك يتكرر على مدى الشهور والأعوام والدهور فأربعاؤنا [٢] هذا مسبوق بأربعاء آخر فى الأسبوع الماضى ، ومتلو بأربعاء آخر فى الأسبوع المقبل . والمحقق الرضى فى شرح الكافية ٢ : ١٢٣ « يعرف العلم بأنه ما وضع لشىء بعينه غيرَ متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحدٍ » وهذا لا يمنع أن يتناول غيره بوضع آخر غير الوضع الأول أو بتسمية أخرى ، بخلاف سائر المعارف فإنها تتناول بالوضع أى معيّنٍ كان .

ولا ريب أن الفيومى ، وهو الثقة المأمون كان يستند فى قوله هذا إلى نصوص اللغة المعتمدة .

ولعل أقدم نص لغوى يمكن أن يكون استند إليه صاحب المصباح هو كتاب سيبويه وقد عثرت فيه على نص يؤدى إلى فهم « أمس » بمضمون يشمل اليوم السابق لليوم الذى أنا فيه الآن ، كما يشمل اليوم السابق ليومى الذى كنت فيه بالأمس فكلاهما يسمى « أمس » . كما أن الأربعاوات كلها لا نستطيع أن ننزع من إحداهما اسم الأربعاء .

والنص فى كتاب سيبويه [٣] وهو يجادل الخليل :

« قلتُ : أرأيتَ قولهم يازيدُ الطويلَ ، علامَ نصبوا الطويل ؟

قال : نصب لأنّه صفة لمنصوب . وقال : وإن شئت كان نصبا على « أعنى » . . .

فقلت : أرأيت الرفع . على أى شىء هو إذا قال يازيدُ الطويلُ ؟

قال : هو صفة لمرفوع .

---

(١) وفاة صاحب القاموس سنة ٨١٧ ووفاة الفيومى سنة ٧٧٠

(٢) إشارة إلى موعد انعقاد جلسات لجنة الألفاظ والأساليب .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٣٠٣ بولاق و ٢ : ١٨٣ بتحقيق هارون .

قلت : ألست قد زعمت أن هذا المرفوع فى موضع نصب فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحدث ؟

قال : من قبل أن كل اسم فى النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم فى موضع أمس يكون مجروراً » .

فلما اطّرد الرفع فى كل مفرد فى النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته » .

وقد فسّر هذا النص الرمانى ، شارح سيبويه ، فى الجزء الثانى ، الورقة ١٧٢ بقوله : « ولا يجوز فى لقيته أمس الأحدث الصفة على اللفظ كما جاء فى يا زيد الطويل ، وذلك لاطّراد الضم فى كل منادى معرفة ، فصار الحرف بمنزلة العامل لهذه الضمّة ، وأشبه ضمة الإعراب ، فجاز أن الصفة على اللفظ لهذه العلة . وليس كذلك أمس لأنه ليس له باب يطرد فيه البناء على الكسر . وكذلك سبيل مالا ينصرف ؛ لأنّ حركته بالفتح فى حال الجر عارضة فيه ، إذ يعاقبها الحركة بالضم ، وهو فى النصب على الأصل . فصارت لهذه العلة فى حال الجر عارضة لهذه المعاقبة . كذلك لم يجز إلا مررت بعثمانَ الطويل ، على الموضع دون اللفظ ؛ إذ حركته عارضة والعارض لا يعتد به . وليس كذلك يا زيدُ الطويلُ ؛ لأن حركته بالضم ليست بعارضة فيه فى حال النداء » .

وليس يعنينا هنا ما أثاره سيبويه من جدال نحوى فى إعراب صفة المنادى المبنى أو صفة المنادى المعرب ؛ فإنه خلاف فى التعليل النحوى ، من اليسير أن نتجاوزه إلى ما نعنى وهو وصف « أمس » بلفظ الأحدث وهو الأمر الثانى الذى أشرت إليه فى بدء البحث .

وأعتقد أنه لاريبة فى أنّ سيبويه يذكر أسلوباً عربياً صحيحاً لا يتطرق الشك إليه ، ولا إلى مدى الأمانة العلمية المشتركة بين الخليل وسيبويه وهما ما هما .

ويزيد هذا تأييداً ما ورد فى التهذيب للأزهرى « المتوفى سنة ٣٧٠ » عند الكلام على أمس (ج ١٣ : ١١٩) . « قال ابن بزرج : قال عرام : ما رأيته مذ أمس الأحدث . كذلك قال بجاد ، قال : وقال الآخرون بالخفض مذ أمس الأحدث » .

وقال بجاد : « عهدى به أمس الأحدث وأتانى أمس الأحدث » . وقد نقل هذا النص صاحب اللسان .

وابن بزرج هذا هو عبد الرحمن بن بزرج يعد فى الطبقة الثانية من اللغويين ، قريناً لأبى زيد الأنصارى وأبى عمرو الشيبانى والأصمعى والكسائى واليزيدى ، كما ذكر الأزهرى فى مقدمة التهذيب ١ : ١٩ . وأما « عرام » الذى روى عنه « ابن بزرج » ، فهو عرام بنى الأصبع السلمى أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة منذ عهد سحيق ، وهو قرين أبى الهيثم الأعرابى ، وأبى المجيب الربعى وأبى الجراح العقيلى .

ونجد كذلك ابن الشجرى المتوفى سنة ٥٤٢ يروى هذا الأسلوب فى أماليه ٢ : ٢٦٠ بقوله : « فأما أمس فأكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف فصار معرفة ، بدلالة وصفهم إياه بالمعرفة فى قولهم : خرجت أمس الأحدث » .

ونقف قليلا عند قوله « فأكثر العرب » لنضيف إلى تفسير لفظة « أمس » أن إطلاقها على اليوم المعين ليس بإجماع من العرب ، بل تطلق على اليوم السالف ، واليوم الذى سبقه وهلم جرّا . وهو الأمر الذى عبر عنه صاحب المصباح بقوله « ويستعمل فيما قبله مجازاً » . .

ثم ننطلق إلى عبارة « أمس الأحدث » المعترف بها منذ عهد سيبويه ومعاصريه إلى يومنا هذا لننظر فيها . والنظر يسير جدا ، فهى أفعل تفضيل مشتق من الحداثة والحدوثة ، وهى جدَّة الشىء وقرب العهد به . والشىء الحديث نقيض القديم . وإذن فهناك أمس الذى هو قديم ، وأمس الذى هو حديث ، وهناك أيضاً أمس الذى هو أحدث من الحديث .

ومن هذا المنطلق المنطقى نخلص إلى أن « أمس » كما صح أن يوصف بالأحدث يصح أن يوصف كذلك بالأول وبالأسبق ، كما يصح أن يوصف بالقديم والأقدم .

وإذن فقول الناس فى عصرنا هذا « أمس الأول » مراداً به اليوم الذى قبل اليوم السابق قول صحيح لا غبار عليه ، جارٍ على أسلوب العرب ومنهجهم .

وبالله التوفيق .

أسلوب « أول من أمس » و « عام أول »

للأستاذ / محمد خلف الله احمد (عضو المجمع)

يكثر على ألسنة المعاصرين قولهم: رأيته أمس الأول.وهو استعمال لم يرد عن القدماء فيما نقلته كتب اللغة والنحو . ولكن يبدو أنّ من المستطاع تسويغه على ثلاثة أُسس : التنظير مع أسلوب «عام أوّل »والشيوع والإلف عند المعاصرين من المتكلمين بالعربية ، وعدم خروجه على شيء من ضوابط العربية . أما التنظير فيستفاد من قول سيبويه فى الباب الذى عقده للظروف المبهمة غير المتمكنة (ج ٢ صفحة ٤٤ ــ ٤٦) إذ يقول : « وسألت الخليل عن قولهم « مذ عام أوّل ومنذ عام أوّل » فقال : «أوّل » هنا صفة وهو «أفعل » من عامك ، ألزموه هنا الحذف استخفافاً فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك ، وقد جعلوه اسما بمنزلة «أفعل » ، وذلك قول العرب : ما تركت له أولًا ولا آخرًا ، وأنا أول منه ، ولم يقل « رجلٌ أولُ منه » . . . وإذا قلت « عامٌ أوّل » فإنما جاز هذا الكلام لأنك تعلم به أنك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك إذا قلت : « أول من أمس أو بعد غد » فإنما تعنى الذى يليه أمس، والذى يليه غد ، وأما قولهم : أبدأ به أول وأبدأ بها أول ، فإنما تريد أيضاً :أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد . . . . . » .

« سألته عن قول بعض العرب ، وهو قليل : مذ عام أولَ ، فقال : جعلوه ظرفاً فى هذا الموضع فكأنه قال مذ عام قبل عامك . . . » .

وقد أورد «اللسان » فى مادة « وأل » مختلف استعمالات « أول » فى الأسلوب الذى نحن بصدده وعلل لأحوالها الإعرابية فعدَّ منها : نقول ما رأيته مذ عام أولُ ومذ عام أولَ.فمن رفع الأول جعله صفة لعام ،كأنه قال أول من عامنا ،ومن نصبه جعله كالظرف ،كأنه قال منذ عامَ قبل عامنا . . ونقول : مارأيته منذ أمس ،فإن لم تره يوما . . . قال ابن سيده :ولقيته

عاما أول ، جرى مجرى الاسم ؛ فجاء بغير ألف ولام ، وحكى ابن الأعرابى : لقيته عامَ الأول ، بإضافة العام إلى الأول... وحكى اللحيانى : أتيتك عامَ الأولِ والعام الأولَ ، ومضى عام الأولِ ، على إضافة الشىء إلى نفسه ، والعام الأول ، وعامٌ أولٌ مصروف ، وعامُ أولَ وهو من إضافة الشىء إلى نفسه ، ثم يورد اللسان عبارة سيبويه التى نقلناها سابقا .

ولنا أن نستأنس بهذه الصور فى تسويغ : لقيته أمسَ الأولَ ، والأمسَ الأولَ ، ومضى أمسُ الأولُ ؛ حملا لها على أساليب « عام أول » .

حضر «ما يقرب» من عشرين
وتخلف « ما يزيد » عن أربعين (*)

يشيع هذا الأسلوب فى كتابات المعاصرين ، وهو ما يعترض عليه بأن (ما) فيهما للعاقل ، على حين أن الشائع فى استعمال (ما) أن تكون لغير العاقل .

وقد درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى قبول الأسلوب بالأدلة الآتية :

الأول : أن النحاة يجيزون استعمال (ما) للعاقل على سبيل الندرة

الثانى : وهو أفضل الوجهين فى رأى اللجنة ـ أنّ (ما) فى التعبيرين نكرة موصوفة معناها هنا (عدد) ويكون المعنى حينئذ : حضر عدد يقرب من كذا أو يزيد عليه . ومثله ما جاء فى القرآن الكريم من قوله تعالى : « ألم يرَوْا كم أهلكنا من قبلهم من قَرْن مكّنّاهم فى الأرض ما لم نمكّن لكم » ؛ إذ يرى جمهور المفسرين أن (ما) فى الآية نكرة موصوفة ، أى مكناهم تمكينا لم نمكنه لكم .

الثالث : أن تكون (ما) موصولة صفة لغير العاقل ، والتقدير : حضر العدد الذى يقرب أو يزيد من كذا .

ولهذا كله يرى المجمع إجازة هذا الأسلوب فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس، فى الدورة نفسها . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها لنحو قول القائل : « حضر ما يقرب من عشرين أو يزيد عليهم» فذكر أن (ما) فى العبارتين ليست موصولة ولكنها نكرة موصوفة فمعناها معنى اسم مبهم، وما بعدها صفة لها ، مثلها كمثل التى فى قوله تعالى : « ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من قرن مكناهم فى الأرض مالم نمكن لكم » ، وكالتى فى قول الشاعر :

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن ... لشىء بعيد نفعه — الدهر — ساعياً

فالتقدير فيه لشىء نافع . ثم انتهى إلى أن العبارتين صحيحتان، تؤول (ما) فيهما بلفظ (عدد) ويكون التقدير : حضر عدد يقرب أو يزيد، ولكن الأفصح أن يقال فى العبارة الأولى : حضر زهاء أو قرابة ، وفى الثانية حضر أكثر من عشرين .

- وفيما يلى : بحث « بعنوان ما يقرب أو ما يزيد » للأستاذ على النجدى ناصف .

« ما يقرب » أو « ما يزيد »

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يتردد فى لغة العصر مثل : حضر ما يقرب من عشرين مدعوًّا ، أو حضر ما يزيد عليهم وربما سبق إلى ذهن القارىء أو السامع أن كلمة « ما » فى العبارتين هى الموصولة ؛ لأن « ما » الموصولة أكثر أنواع « ما » فى الاستعمال ، وهى لذلك أحق أن تكون أقرب إلى الذهن ، ولا يسعه حينئذ إلّا أن يتردد فى قبول العبارتين إن لم ينكرهما جملة .

ذلك لأن الأغلب أن تستعمل « ما » الموصولة لغير العاقل ، وهى فى العبارتين لعقلاء .

والحق أن « ما » فيهما ليست موصولة ، ولكنها نكرة موصوفة ؛ فمعناها معنى اسم مبهم ، وما بعدها صفة لها ، مثلها كمثل « ما » التى فى قوله تعالى : (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من قرن ، مكّناهم فى الأرض ما لم نمكّن لكم) .

فالتقدير – كما يقول صاحب البحر المحيط (٤ : ٧٦) – : « مكناهم تمكينا لم نمكنه لكم » ، وكالتى فى قول الشاعر :

لما نافع يسعى اللبيبُ فلا تكن
لشىءٍ بعيدٍ نفعُه – الدهرَ – ساعياً

فالتقدير فيه : لشىءٍ نافعٍ ، وكالتى فى قول أمية بن أبى الصلت :

ربّ ما تكره النفوس من الأمـ
ـر فرجةٌ كحـــل العِقال

وعلى هذا يكون تقدير العبارتين : حضر عدد يقرب أو يزيد ، وهما إذًا صحيحتان ، لا يمنع من استعمالهما مانع ، لكن الأفصح أن يستعمل مكان « ما » فى العبارة الأولى نحو : زهاء ، أو قرابة . فيقال : « حضر زهاء أو قرابة عشرين مدعوًّا » ، كما أن الأفصح أن يقال مكان « ما » فى العبارة الثانية : « حضر أكثر من عشرين مدعوًّا » او « حضر عشرون مدعوًّا وزيادة » .

أكرم الضيف «بوصفي عربيا» أو «بصفتي عربيا» (*)

يشيع استعمال مثل هذا الأسلوب في اللغة المعاصرة ، وهو أسلوب محدَث ، يبدو في توجيهه بعض الغموض ، كما يعترض عليه بأنه على غير المأثور عن العرب في التعبير عن هذا المعنى من قولهم مثلاً : أنا – عربياً – أكرم الضيف ، ونحو ذلك .

وقد درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن كلا من (وصف) و (صفة) مصدر للفعل (وصف) وهو فعل يتعدى إلى مفعول واحد . ثم أضيف هذا المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله ، والمعنى : بوصفي أو صفتي لنفسي عربياً .

ويمكن أن يكون كلا المصدرين مضافاً إلى المفعول ، وأن يكون المحذوف هو الفاعل فيكون المعنى : بوصف غيري أو بإيّاي ، وتكون كلمة عربيا حالا على كلا الفرضين .

ولهذا يرى المجمع إجازة الأسلوب في المعنى الذي يستعمل فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، وبالجلسة السابعة والعشرين لمجلس المجمع (في الدورة نفسها) .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب الأستاذ على النجدي ناصف مذكرة درس فيها هذه العبارة ، فعرض لكلمتي « الوصف والصفة » وذكر أنهما مصدران لفعل متعد إلى واحد وهو (وصف) ثم استعرض أحوال المصدر العامل مع فاعله ومفعوله ، وانتهى إلى أن العبارة المحدثة من قبيل إضافة المصدر (وصف أو صفة) إلى فاعله في المعنى ، وهو ياء المتكلم ، مع حذف المفعول .

أما كلمة (عربيا) في هذه العبارة فهي حال من الياء ، « وإذا تكون العبارة صحيحة موثوقا بصحتها ، لأنها تجرى على أصل مقرر في العربية بلا خلاف » .

٢ – في أثناء المناقشة رأت اللجنة أنه يمكن أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول والفاعل محذوف ؛ والمعنى بوصف غيري أو صفته إياي ونحو ذلك ، كما رأت اللجنة أن (وصفي) أو (صفتي) بمعنى : موصوفتين بالإضافة إلى ياء المتكلم دون تقدير شيء آخر من فاعل أو مفعول .

وفيما يلي :

بحث : « بوصفي أو بصفتي عربيا أرى كذا » للأستاذ على النجدي ناصف .

« بوصفى » أو « بصفتى » عربيا أرى كذا

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يكثر استعمال هذه العبارة فى لغة العصر ، ولكنها مع كثرة استعمالها بحاجة إلى دراسة تبين الأصل اللغوى الذى تنتمى إليه ، حتى يمكن الثقة بصحتها واستعمالها . وتشمل هذه الدراسة : كلمتى «الوصف» و «الصفة » ، ثم بيان أحوال العامل مع فاعله ، ومفعوله.

فأما الوصف والصفة فمصدران للفعل وصف ، وهو فعلٌ متعدٍّ ينصب مفعولًا واحدا وأما أحوال المصدر العامل مع فاعله ومفعوله فأربع :

١ ـ أن يضاف إلى الفاعل ، ويذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفعُ الله الناسَ بعضَهم ببعض لفَسدت الأرض) .

٢ ـ أن يضاف إلى المفعول ، ويذكر الفاعل بعده ، وهذا الوجه قليل . ومن أمثلته قول الرسول ـ عليه الصلاة والسلام : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا » .

٣ ـ أن يضاف إلى الفاعل ، ولا يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى : (ربَّنا وتقبَّل دعائى) بإثبات الياء فى قراءة أبى عمرو وحمزة وآخرين . فدعاء مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله فى المعنى ، وهو ياء المتكلم فى قراءة ولم يذكر المفعول . ولو ذكر لقيل : دعائى إياك .

٤ ـ أن يضاف إلى المفعول ، ولا يذكر الفاعل ، نحو قوله تعالى :(لا يسأَمُ الإنسان من دعاء الخير) فقد أضيف إلى « دعاء » مفعوله فى المعنى ، وهو الخير ، ولم يذكر الفاعل ، ولو ذكر لقيل : من دعائه الخير .

وتعد العبارة المحدثة من قبيل إضافة المصدر «وصف» أو « صفة » إلى فاعله فى المعنى ، وهو ياء المتكلم ، ثم عدم ذكر المفعول . ولو ذكر لقيل : وصفى أو صفتى نفسى عربياً . فنفس هى المفعول ، أمّا عربياً فحال من ياء المتكلم .

وإذاً تكون العبارة صحيحة ، موثوقاً بصحتها ؛ لأنها تجرى على أصل مقرر فى العربية بلا خلاف .

« عديدة » بمعنى « كثيرة » فى نحو قولهم : كتب عديدة (*)

يشيع فى الكتابات المعاصرة نحو قولهم : كتب عديدة ، بمعنى كثيرة. ويوحى هذا التعبير أن عديدة مؤنث عديد ، غير أن المعجمات تذكر للعديد دلالتين هما : العدد ، والكثرة .

وبدراسة المسألة رأت اللجنة أن المعجمات ذكرت لفظ «العد» اسم مصدر بمعنى الكثرة. وبناء على ما سبق للمجمع إقراره من جواز استكمال المادة اللغوية ، يمكن أن نشتق من العد وصفا على صورة (عديد وعديدة) بمعنى كثير وكثيرة .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدور نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الدكتور إبراهيم أنيس هذا اللفظ لدراسة وذكر أنه قرأ نقدا له فى مقال نشر فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق للأستاذ ؛ محمد العدنانى الذى انتهى فى نقده إلى أن استعمال (العديدة) وصفا بمعنى (كثير) فى قولهم : كتب عديدة — لا يتفق مع ما جاء فى المعجمات من معانى العديد .،

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة، عرض فيها للفظ ، ووجهة نظر ناقديه ثم تتبع دلالاته المعجمية فى عدد من كتب اللغة . وخلص من ذلك كله إلى قبول «العديدة» وصفا بمعنى الكثيرة ويوجه بأحد أمرين ، الأول : اعتباره «فعيلة» بمعنى «مفعولة» فيقال هذه أشياء عديدة أى معدودة . والثانى : « أن كلمة العديدة وصفا بمعنى الكثيرة ليست من مبتدع التعبير العصرى » فإن إملاء صاحب المخصص إياها فى المقدمة دليل على أنها مستعملة من قديم فلا بأس بقبولها فى الحديث .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان « حول استعمال العديدة بمعنى الكثيرة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

حول استعمال ((العديدة)) بمعنى الكثيرة

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ — توارد غير واحد من نقاد اللغة المعاصرين على إنكار استعمال الكتاب لكلمة « العديدة » بمعنى الكثيرة ، إذ يقولون : « كلمات عديدة » و « أشياء عديدة » ونحو هذه أو تلك .

وذلك النقد ظاهر الصواب بادىء الرأى ؛ فاللغة لا تثبت فى صريح نصوصها لمعنى العديد دلالة الكثير ، وإنما هو اسم من « العد » بمعنى الإحصاء ، شأنه فى ذلك شأن « العدد » سواء بسواء . وكذلك تثبت اللغة لكلمة « العديدة » معنى الحصة والنصيب .

٢ — ولو شئنا أن نتلمس توجيها « للعديد » بمعنى الكثير ، لكان لنا أن نستأنس بما جاء فى « أساس الزمخشرى » من قوله : « أتانى حساب من الناس ، أى كثير ، كما تقول جاء فى عدد منهم وعديد » . ومن هذ يتضح جواز استعمال العدد والعديد مرادا بهما دلالة الكثرة ، فذلك مجاز مقبول ، كأن الموصوف لما فارق الواحد وصار يوصف بالعد احتمل وصفه معنى الكثرة . ومثل هذا ما نعرفه من مأثور التعبير فى قول أهل اللغة : « قال غير واحد » ، يعنون عددا غير المفرد ، والعدد لا يتناهى ، ومن ثم تصح دلالته المجازية على لكثرة .

٣ — وفى كتاب « أزاهير الفصحى » للأستاذ « عباس أبو السعود » نقول لأبيات من الشعر وردت فيها كلمة « العديد » ، وهى بيت « عنترة » :

فانهض لأخذ الثأر غيرَ مقصِّرٍ حتى نُبيد من العداة عديدها

وبيت الخنساء :

وأقسم لو بقيت لكنت فينا عديد لا يكاثر بالعديد

وبيت أبى نواس :

فى أناس نعدُّهم من عديد فإذا فُتِّشوا فليسوا بناس

وبيت أبى تمام :

مطر أبوك أبو أهلة وائل ملأ البسيطة عدة وعديدا

وقد طاب لصاحب الكتاب أن يتمثل تأويل « العديد » فى الأبيات بالكثير ، ولكنه — فى الحق — قابل أيضاً لمعنى العدد ، ولعل العدد فيه أظهر من معنى الكثرة .

٤ — على أن كل ما أسلفناه ،إن صلح لتجويز كلمة « العديد » ، فهو يجوزها باعتبارها اسما لمعنى الكثرة ، لا صفة بمعنى الكثير ، وصلاحيتها للوصف بها ،مع كونها اسما ،يبيح استعمالها بصيغتها التى هى صيغة التذكير ، لا تدخل عليها التاء للتأنيث ، فدخول علامة التأنيث على الأسماء موقوف على السماع عند جمهرة النحاة ، ومن النحاة من يرى اطراد ذلك إذا جرى الاسم أو المصدر مجرى الوصف فى الاستعمال ، وإن كان ذلك غير الراجح أو غير المشهور .

٥ — وربما كانت المحجة فى قبول كلمة « العديدة » وصفا لمعنى الكثيرة ، أن يقال : إنها فعيلة بمعنى مفعولة ، أى معدودة. ولا يحجز بعض النحاة تحويل صيغة مفعول إلى فعيل قياساً إلا إذا ورد من فرع مادتها اللغوية فعيل بمعنى فاعل ، منعاً للبس ورفعاً للاشتباه وإذن يقال : هذه أشياء عديدة بمعنى معدودة ، ودلالة المعدودة على الكثير مجاز يأنس به مقام التعبير ،على نحو ماأنِست اللغة بتحميل الحساب معنى الكثرة فيما نقله «الزمخشرى» مضافاً إليه تنظيره بين الحساب والعدد والعديد .

٦ — وفوق هذا نذكر أن كلمة « العديدة » وصفاً بمعنى الكثيرة ؛ ليست من مبتدع التعبير العصرى ، فقد أملاها « ابن سيده » صاحب « المخصص » فى مقدمة كتابه ، وذلك شاهد على أن الكلمة مستعملة من قديم ؛ فلا بأس بقبولها فى الحديث .

« استجمع » فى قولهم : استجمع قواه (*)

يشيع استعمال هذا اللفظ كثيرا فى لغة المعاصرين فى مثل قولهم : استجمع فلان أفكاره . وهو ما يعترض عليه بأن صيغة استجمع لم ترد فى معجمات اللغة إلا لازمة ؛ يقال : « استجمع السيل أى تجمع من كل صوب » .

وقد درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى أن اللفظ يمكن قبوله على أساس أن السين والتاء فيه للطلب المجازى أو التقديرى ، فكأن فلانا يستدعى أفكاره — أو قوله — لتجمع ، وقد أثبت فريق من كبار النحاة أن الطلب يكون بهذا المعنى الذى تستند اللجنة إليه فى توجيه اللفظ ، كما أن دلالة السين والتاء على الطلب قياسية فى قرارات المجمع. هذا إلى أن صيغة استفعل تأتى بمعنى (فعَل) ومن أمثلة ذلك :

علا واستعلى — فتح واستفتح — نسخ واستنسخ .

ولهذا كله ترى اللجنة أن استعمال هذا اللفظ صحيح فى المعنى الذى يستعمل فيه .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين، والجلسة الرابعة والعشرين للمجلس ، فى الدورة نفسها ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : (تسويغ قولهم : « استجمع قوته ») تصدى فيها لهذا اللفظ ، وبين وجهة ناقديه فى نقده ، ثم خلص إلى أن تسويغ استعماله يأتى من طريقين : الأول : أن تكون السين والتاء فى الصيغة للطلب المجازى أو التقديرى ، وهو ما أثبته طائفة من كبار النحويين كالزمخشرى وابن الحاجب . والثانى : أن تكون (استجمع) بمعنى جمع ، حملا على نظائر كثيرة تتعاقب فيها صيغة (فعل) مع (استفعل) كما نراه فى : فتح واستفتح وعلا واستعلى ونسخ واستنسخ .

٢ — كتب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس مذكرة بعنوان : « كلمات مستحدثة على صيغة استفعل » عرض فيها للفظ استجمع مع نظيرين له هما استعرض واستقطب وقد انتهى فى « استجمع » إلى أنه مأخوذ من (جمع) الثلاثى ، وأن السين والتاء فيه للطلب ، وهى دلالة قياسية أقرها المجمع . ولكن الطلب هنا — فى مثل استجمع قوته — طلب مجازى أو تقديرى ، وهو ما أجازه غير واحد من العلماء القدماء .

وفيما يلى بحث بعنوان :

« تسويغ قولهم : استجمع قوته » للأستاذ محمد شوقى أمين .

الصغير إلى جواز الحذف والإيصال قياسا مشروطا. على أن من النحاة من يرى توجيه ماجاء فيه الحذف على أنه تضمين الفعل المتعدى بالحرف معنى فعل يتعدى بنفسه.

والتوجيه القائم على التنظير ينحصر عندى الآن فى كلمات فصاح، هى : المبروز ، والموثوق ، والملقوح ، والمندوب ، والمحجور ، والمشترك .

(أ) قال « لبيد » : « الناطق المبروز والمختوم » فالمبروز من أبرز ، ولا يأتى إلا متعديا ، ولذلك علله « ابن جنى » بأن أصله « المبروز به » . فحذف الحرف .

(ب) قال « بشر بن أبى خازم » : « إلى غير موثوق من الأرض تذهب » قال « ابن جنى » : أى « موثوق به » ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر فى اسم المفعول .

(ج) يقول الراجز « ملقوحة فى بطن ناب حائل » . والأصل أن يقال : « ملقوح به » لكن جعل اسما ؛ فحذفت الصلة ، ودخلت الهاء ، وقيل : ملقوحة ، كما قيل نطيحة وأكيلة .

(د) يقول الفقهاء : « المندوب » ، ويقول اللغويون : الأصل المندوب إليه ، ولكن حذفت الصلة منه لفهم المعنى .

(هـ) يقول الفقهاء : « المحجور » ، ويقول اللغويون : الأصل : المحجور عليه فحذفت الصلة تخفيفاً ، وقيل : محجوز ، وهو سائغ .

(و) يقول اللغويون : طريق مشترك ، واسم مشترك ، والأصل مشترك فيه . وقال أعرابى : الزوجة المشتركة ، أى المشترك فيها . وقد أسلفنا فى ذلك مزيد بيان .

٤ — بقى مما يتصل بالتفويض قول الكاتبين : « فوضت فلانا » .

والفصيح الجارى على السنن العربى : فوضت إلى فلان . ولا مانع من تصويبه بأنه من قبيل حذف حرف الجر ، وانتصاب الاسم بعده ، وقد سمع من أمثاله كثير ، نحو :

« تَمرُّون الديار » أى تمرون بها ، و « لقد جنيتُك أكموًا وعساقلا » أى جنيت لك ، و « فلأبغينكم قنا » أى : فلأطلبنكم بقنا ، و « نصحته وشكرته » أى نصحت له وشكرت له ، كما فى القرآن . وفى صدر البحث أن « الأخفش » الصغير أجاز ذلك قياسا مشروطا ، وما شرَطه من تعين الحرف ومكان الحذف متحقق فى التعبير المطلوب تسويغه هنا . وكذلك لنا تصويب التعبير بأن الحذف فيه جاء من طريق التضمين ، كما يرى بعض النحاة[1] .

---

(١) بعض المراجع : — اللسان : والمصباح والتاج ، فى مواد : سجر ، وشرك ؛ ولقح ، وندب ، وبرر
— الخصائص ج ١ — ١٩٣
— الروض الأنف — ج ١ — الحذف والإيصال .
— الاقتضاب باب الصفات .
— الكافية ؛ وشرح المفصل ، وشرح ابن عقيل — باب التعدى واللزوم .

رصـــد مالا (*)

يشيع فى هذه الأيام قولهم : رصد مالا بمعنى أعدّه لشىء بعينه ، على حين أن الثابت فى معجمات اللغة لهذا المعنى هو (أرصد) الرباعى .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن فى التعبير المعاصر نوعاً من المجاز ، ذلك أن (رصد) الثلاثى – فى بعض دلالاته المعجمية – يعنى الحفظ والحراسة ، وعلى هذا يكون معنى قولهم رصد مالاً أنه حفظه وخصصه لغرض ما .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول القائل : (رصد مالاً) . وكذلك إجازة قولهم : رصيد فلان كبير ، ونحو ذلك ، على أنه فعيل بمعنى مفعول ، كما شرحت المذكرات التى قدمت إلى اللجنة .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع ، فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض الأستاذ مصطفى مرعى هــذا التعبير على اللجنة لدراسته وبيان الرأى فيه وذكر أن المصارف تستعمل الوصف فقط وهو الرصيد ، أما الفعل فإنه يشيع كثيرا فى أقوال الوزراء والمسئولين عن الشئون المالية ، فيقال مثلا : رصدنا مبلغ كذا للتعليم أو الرعاية الصحية وغير ذلك .

٢ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا بعنوان : الرأى فى «الرصد» وفى «الرصيد» تتبع فيه ماجاء فى كتب اللغة حول مادة رصد واشتقاقاتها واستعمالاتها الحقيقية والمجازية وقد خلص من ذلك إلى تخريج قولهم رصد مالا بطريقين : الأول : أنه من قولهم «رصدات خير ورصدات شر» على سبيل المجاز . والثانى : أن يؤول المعنى العصرى للرصد ، وهو التعيين والإعداد بمعنى من المعانى القديمة له وهو الرقابة والحراسة ، فقولهم : رصد مالا يمكن تأويله بأنه جعله محل نظر وحفظ وحراسة لعمل محدود .

أما الرصيد فتوجيهه كذلك من سبيلين : الأول : أن صيغة فعيل فيه بمعنى مفعول أى بمعنى اسم المفعول من الفعل الرباعى أرصد ، والثانى : أن يكون الرصيد من رصد الشىء أى رقبه وحفظه وحرسه .

ومن رصد نأخذ صيغة مرصود التى تحول إلى فعيل ، وبعض النحاة يقيسون ذلك .

٣ – فى مناقشة اللجنة للمسألة اتجه الرأى إلى اعتبار الأساس فى التوجيه هو إجازة الفعل (رصد) على أن فيه نوعا من المجاز ، أما (رصيد) فهو مفعول تحول إلى فعيل .

٤ – عاد الأستاذ محمد شوقى أمين فكتب كلمة بعنوان « عود إلى الرصيد » اختار فيها أن يوجه استعمال الوصف فى قولهم : رصيد فلان كذا وكذا بأنه فعيل بمعنى اسم المفعول من الرباعى ، وبذلك نتخفف من عبء البحث عن فعل رصد ثلاثيا متعديا إلى مفعوله لتخريج الرصيد .

وفيما يلى :

١ – بحث بعنوان « الرأى فى الرصد والرصيد » .

٢ – بحث بعنوان : « عود إلى الرصيد » .

وكلاهما للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

الرأى فى «الرصد» وفى «الرصيد»

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ – ليس أشهرَ فى محيط الأعمال والأموال والموازنات الحسابية للمصارف وغيرها من كلمة « الرصد » وكلمة « الرصيد » ؛ إذ يقول المحاسبون المعاصرون : رصد مالا أى : أعَدّه ، ويقولون الرصيد : أى المال المعَدّ ، أو ما تبقى للمودِع من ماله أو نحو ذلك .

وعلى طول التفتيش والتنقيب فى أسفار اللغة التى بين أيدينا لا نظفر بفعل «رصد» الثلاثى المجرد لمعنى الإعداد والتهيئة والإفراد ، ولا بصيغة « الرصيد » لمعنى الشىء المعد أو المودَع . بل إن البحث فيما عدا الأسفار اللغوية المعتمدة من كتب المصطلحات والتعبيرات المولدة لا ينتهى بنا إلى ما يدل على استعمال الرصد والرصيد فى العصور الخالفة ، وقد كان الظن أن يسجل معجم « دوزى » الذى تضمن الكثير من المولد هاتين الكلمتين فى نص لأحد المؤلفين ، ولكن المعجم خلا منهما .

٢ – والذى فى اللغة هو « الإرصاد » ومعناه الانتظار ، وفيها كذلك : أرصدت المال لأداء الحقوق إذا أعددته لذلك ، وجعلته بسبيل منه . وأرصدت له : كافأته بالخير أو الشر وإرصاد الحساب : إظهاره وإحضاره وإحصاؤه . وتقول : فلان يرصد الزكاة فى صلة إخوانه أى يضعها فيها على أنه يعتد بصلتهم من الزكاة . وقد ضبط من وقفوا على طبع « الأساس » للزمخشرى و « اللسان » لابن منظور فعل «رصد يرصد» بضم الصاد باعتبار مضارع رصد الثلاثى المجرد ، فى قولهم : « يرصد الزكاة » أى يضعها . ولكن هذا الضبط بالحركة الكتابية لا أساس له ولا دليل عليه فى نصوص اللغة المأثورة . كذلك جاء فى « باب الانتظار » من « الألفاظ الكتابية » للهمذانى : « رصدت له : أعددته » ، ومداول الكتابة أن رصد هنا ثلاثى مجرد ، ولكن أغلب الظن أن همزة التعدية ساقطة من النسخ فى الأصول أو من النقل فى المطبوع ، والأصل أرصدت له : أعددت ، كما هو المتوارد فى المعجمات المتداولة .

وفى اللغة « الرصيد » حقا ، ولكن لمعنى الراصد أو الحية التى ترصد المارة ، أو السبع الذى يرقب الوثوب . وليس فيها الرصيد لمعنى المرصد أو المرصود .

اســتقطب (*)

شاع استعمال هذا اللفظ كثيراً فى لغة العصر فى مثل: « استقطب الأُستاذ طلابه »، بمعنى اجتذبهم ونحوه. وصيغة الفعل بهذه الصورة وهذا المعنى لم ترد فى معجمات اللغة، ولهذا درسته اللجنة، ثم انتهت إلى أن كلمة (استقطاب) — وهى صيغة المصدر الذى أَخذنا منه صيغة الفعل استقطب — مأْخوذة من اللفظ العربى (قطب) لإفادة الطلب. ولا يقال إن القطب اسم ذات لأَن المجمع قد أَجاز ذلك فى إقراره الاشتقاق من أَسماء « الأَعيان ».

ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال لفظ استقطب فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه.

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة و الأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— كان هذا اللفظ هو ثالث الألفاظ التى عرض لها الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس فى مذكرته «كلمات مستحدثة على صيغة استفعل » . وقد ذهب إلى أن الكلمة — فى نشأتها — ليست إلا صدى لترجمة الكلمة الأجنبية Polarizathion ذات الصلة الوثيقة باللفظ Pole الذى معناه (قطب) فى العربية ، ثم انتهى إلى أننا أخذنا من لفظ (قطب) صيغة المصدر (استقطاب) لإفادة الطلب .

ومن صيغة المصدر أخذنا صيغة الفعل (استقطب) . أما اشتقاق الاستقطاب من قطب — وهو اسم ذات — فهو أمر يجيزه المجمع فى إقراره الاشتقاق من أسماء الأعيان .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « كلمات مستحدثة على صيغة استفعل »، للدكتور ابراهيم أنيس .

كلمات مستحدثة على صيغة ((استفعل))

للدكتور / ابراهيم انيس (عضو المجمع)

١ — استعرض فى مثل « استعرض القائد جنوده » .

ومن اليسير تسويغ نشأة هذه الكلمة ؛ لأنها اشتقت على صورة استفعل لإفادة الطلب من المادة اللغوية (عرض) المشهورة الدلالة فى المعاجم . واشتقاق استفعل لإفادة الطلب قياسىّ ، كما جاء فى قرارات المجمع . وكل من الفعلين الثلاثى (عرض) والمزيد (استعرض) يفيد التعدية .

٢ — « استجمع » وهو مستحدث الدلالة ، أو الوظيفة النحوية فى مثل :

« استجْمع أقطاره واستجْمع قواه » . فالفعل « استجمع » فى الاستعمال الحديث متعدٍّ ، فى حين أنه لم يرد فى المعاجم القديمة إلا لازما فى مثل « استجمع السيل» أى تجَمّع من كل صوب فالصورة « استجمع » مروية فى المعاجم ولكن فى غير وظيفتها النحوية التى فى الاستعمال الحديث .

ومن اليسير هنا أيضاً أن يقال إن الصورة فى الاستعمال الحديث مشتقة من الفعل الثلاثى المتعدى (جمع) لإفادة الطلب ، وهو اشتقاق قياس كما أشرنا آنفا ، بصرف النظر عن الاستعمال القديم .

٣ — « استقطب» وهو مستحدث الصورة والدلالة فى مثل : استقطب المنبر الاشتراكى الأعضاء من عدة مصادر » بمعنى اجتذبهم نحوه وطلب تجمعهم فى عضويته وعلى مبادئه .

ونشأة هذه الكلمة ليست إلا صدى لترجمة الكلمة الأجنبية Polarization ذات الصلة الوثيقة باللفظ Pole الذى معناه بالعربية (قطب) .

ومن اللفظ العربى (قطب) اشتق لإفادة الطلب المصدر استقطاب .

ثم اشتق من المصدر فيما بعد الفعل (استقطب) .

واشتقاق الاستقطاب من اسم الذات (قطب) تجيزه قرار المجمع حين عرض لقضية الاشتقاق من أسماء الأعيان .

وتلحظ أن الطلب فى الأمثلة الثلاثة السابقة ليس طلبا حقيقيا ، بل هو من الطلب المجازى الذى جاء فى أقوال القدماء من اللغويين .

استعوض استعواضا ، واستبين استبيانا (*)

يجرى على أقلام الكاتبين فى هذه الأيام مثل قولهم :

استعوض استعواضا ، واستبين استبيانا ، وهذه صورة ينكرها جمهور الصرفيين ، إذ يرون نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله لتصير الصيغة استعاض استعاضة واستبان استبانة . . ولكن فريقاً من اللغويين والنحاة منهم الجوهرى وابن مالك قد نقلوا عن أبى زيد جواز مثل « استعوض » دون إعلال ، على أنه لغة قوم يقاس عليها .

وقد عُثِر على نحو عشرين مثالا جاءت بالتصحيح ومنها : استجوب واستصوب ، واستحوذ واستروض .. ولهذا ترى اللجنة جواز قول القائل : استعوض استعواضاً ، واستبين استبيانًا ؛ لشيوع استعمالها .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة السابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

درست اللجنة اللفظين وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثاً فى الموضوع ، انتهى فيه إلى أن قول الكتاب : «استعوض ، والاستعواض» يسوغ بتوجيهين : أن الإعلال فى مثل هذا لا يجرى على الأصل فى موجب الإعلال فهو غير متعين ، وأن ما نسب إلى أبى زيد من قوله : إن التصحيح لغة قوم ، قول يقاس عليه .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « صحة التعبير بالاستعواض » ، للأستاذ محمد شوقى أمين .

صحة التعبير بالاستعواض

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — فيما يدور على أقلام الكاتبين قولهم : استعوض ، وقولهم الاستعواض ، أى طلب العوض . وربما سبق إلى رأى الفصحاء من الكتاب أن هذا التعبير مما تنكره اللغة ، فإن ما تطمئن إليه قواعد العربية أن يقال فيه : استعاض استعاضة .

والحق أن النحاة يقررون الإعلال فى مزيد الفعل الثلاثى الأجوف فى مثل : استقام واستفاد ، واستعاض ، وما تصرف منه كالمصدر ، مثل الاستقامة والاستفادة والاستعاضة ، فالمصدر وراء فعله فى الصحة والإعلال ، ما قيس منه وماشذ .

٢ — والنحاة يختلفون يسيرَ اختلاف فى مجرى هذا الإعلال ، فالأكثرون منهم يجرون على أن الأصل فى مثل : «استعاض» هو : « استعوض » ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ولما كانت الواو متحركة بحسب الأصل وما قبلها منفتحا—وما قبلها بحسب الآن أو الحال— قلبت الواو ألفاً .

وبعضهم يرون أن الإعلال هنا ليس أصلا بل هو محمول على الأصل ، فمثل التعوض فتحت فيه الواو بعد حرف ساكن كان مفتوحاً فى الماضى الثلاثى ، وهو عوض ، فجاء فيه الإعلال حملا على الأصل ،وهو إبدال الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حقيقة ، وهذا قول « الرضى » ومنهم من يعلل قلب الواو ألفا فى مثل استعوض بأنه لما نقلت حركة الواو المفتوحة إلى الفاء قلبت الواو ألفاً لتجانس الفتحة . وقصارى قولهم أن كلمة « الاستعاضة » ونحوها جرى فيها أربعة أشياء : نقل ، وقلب ، وحذف ، وتعويض ؛ فالنقل لحركة الواو ، والقلب للواو ، والحذف لإحدى الألفين : المنقلبة عن الواو ، أو التالية لها وهى ألف الاستفعال ، على خلاف بين أئمة النحاة ، والتعويض بتاء عن الألف المحذوفة .

٣ — ولكن النحاة مع تقريرهم لهذا فى إعلال مثل « استعوض » يسوقون أمثلة لا إعلال فيها ، وقد افترقوا فى توجيهها ، فمنهم من يقول بشذوذها ، وقد نقل عن « سيبويه »

قوله : « سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلةً أيضاً على القياس ، إلا استحوذ واستروح الريح ، وأغْيلَت . ولا مانع من إعلالها ، وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد ، وإنما لم تُعل هذه الأفعال دلالةً على أن الإعلال فى مثالها غير أصل ، بل هو للحمل على ما أُعلّ » .

على أنه قد نقل عن « أبى زيد » وهو من متقدمى النحاة البصريين ما يفيد صواب التصحيح فى مثل « استعوض » ، ولكن النقلة يختلفون فى بيان قوله ، فبينما يقول الأشمونى : « ذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها » ، وحكى « الجوهرى » عن « أبى زيد » أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحيحاً مطّردا فى الباب كله ، وقال « الجوهرى » فى مواضعَ أخرَ : « تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة » — نرى « الرَّضِيَّ » فى شرح الشافية يقول : « وأبو زيد جوَّز التصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً إذا لم يكن لهما فعل ثلاثى » ، ونرى الأشمونى ينسب هذا التفصيل والتقييد إلى « ابن مالك » فيقول : « وذهب فى التسهيل إلى أن التصحيح مطَّرِد فيما أهمل ثلاثية : نحو استنوق واستتيس ، لا فيما له ثلاثى ، نحو استقام » .

ولعل عجاجة هذا الخلاف هى التى أوحت إلى نحوى عصره المرحوم الأُستاذ الشيخ « محمد محيى الدين عبد الحميد » أن يقول : « والذى نذهب إليه ونرى أنه موافق لما ورد من لغات العرب وإن لم نجد أحدا من العلماء ذكره صراحة ، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فى مثل أفعل واستفعل ليست أمرا واجباً كقلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حتمية ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه لتحركهما كما يجوز عدمه ، وقد ذكر العلماء فى كل ما جاء مصححاً من مواضع النقل خلافاً فى أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب » .

٤ — وقد عرض « مجمع اللغة العربية » لمثل هذا فى مؤتمر الدورة السادسة والعشرين ، إذ أصدر قراره بإجازة الصحيح فى : متوتة ومخوخة ، من التوت والخوخ . وذلك بأن تصاغ « مُفْعَلة » مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان دون إعلال . وجاء فى تقرير لجنة الأُصول أنه قد وردت فى لغة ألفاظ بالتصحيح ، مثل مثوبة ومشورة ومصيدة ومقودة ومبولة ، وأن الإعلال فى هذا الباب غير مستحكم .

٥ – وقد عنيت بأن أجمع من مختلف المراجع الكلمات التى وردت على وزن «أفعل» و« استفعل » وفعلها أجوف ، فتيسر لى أن أبلغ بها تسعَ عشرةَ كلمة ، وها هى ذه :

(أ) على وزن أفعل : أغيم – أغيل – أعيل – أعول – أجود – أطول – أخيل – أطيب – أخيف – أخوص – ألين .

(ب) على وزن استفعل : استحوذ – استقوم – استجوب – استصوب – استروح – استنوق – استتيس – استغيل .

٦ – لِمَا سلف من البيان يسوغ للمجمع أن يجيز قول كاتب : استعوض ، والاستعواض بتوجيهين :

أن الإعلال فى مثل هذا لايجرى على الأصل فى موجب الإعلال ، فهو غير متعين ، وأن ما نسب إلى « أبى زيد » من قوله : إن التصحيح لغة قوم يقاس عليها ، يسانده ما ورد من أمثلة مسموعة قاربت العشرين[1] .

---

(١) بعض المراجع : شرح الشافية للرضى ، وشرح الألفية للأشمونى وشرح المفصل لابن يعيش ، وتصريف الأسماء للطهطاوى ، وتصريف الأفعال لمحيى الدين عبد الحميد ، ومعجمات الصحاح ولسان العرب وتاج العروس .

المشترك ، والمــأذون (*)

يخطئ بعض النقاد استعمال المعاصرين لهاتين الصيغتين فى مثل قولهم :

القضية المشتركة ، والمأذون الشرعى ، بناءً على أن كلا منهما قد اشتقت من فعل يتعدى بالحرف فيجب اتباع صيغة اسم المفعول فيهما بالجار والمجرور ، يقال : المشترك فيها ، والمأذون له .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إجازة هاتين الصيغتين وما يجرى مجراهما ؛ لأن الكلام فيهما على الحذف والإيصال ، أى حذف حرف الجر واستتار الضمير فى اسم المفعول ، وهو ما أجازه ابن جنى فى خصائصه واستشهد له من الشعر القديم .

هذا إلى أن السماع قد ورد نصا فى استعمال لفظ المشترك كما استعمله المعاصرون وذلك ما ذكره صاحب الأساس من قول زهير :

ما إن يكاد يُخلِّيهم لوجهتهم تخالج الأمر إنّ الأمر مشتركُ

ولهذا كله ترى اللجنة إجازة استعمال «المشترك» و«المأذون» فى المعنى الذى يستعملان فيه لدى المعاصرين .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض الأستاذ فتحى جمعة على اللجنة ما عثر عليه فى مكتبة المجمع من بحث مطبوع للكاتب المغربى الأستاذ أحمد الأخضر الغزال حول قولهم : القضية المشتركة والسوق المشتركة – بالفتح على صيغة اسم المفعول .

وقد انتهى الباحث إلى تخطئة ذلك ؛ إذ الصحيح – عنده – أن يقال : المشتركة – بالكسر على صيغة اسم الفاعل ، وإلا وجب أن يتبع اسم المفعول بالجار والمجرور فيقال : المشترك فيها .

٢ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : ثلاث متشابهات ، عرض فيها للفظ المشترك وما يجرى مجراه من نحو المفوض والمأذون فى قولهم : القاسم المشترك والوزير المفوض والمأذون الشرعى .

ويرى الأستاذ شوقى أمين أن توجيه إجازة هذه الألفاظ وما على شاكلتها يقوم على أساسين : الأول : نلتمسه فى الضوابط النحوية وهو الحذف والإيصال أى حذف الحرف واستتار الضمير فى اسم المفعول .

والأساس الثانى : هو المسموع كما نراه فى كلمة «المشتركة» التى ورد السماع نصاً فيها ، أو التنظير بالمسموع ؛ إذ وردت كلمات مشابهة يمكن أن يحمل عليها المأذون والمندوب وما يجرى مجراهما .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان : ثلاث متشابهات « الوزير المفوض – المأذون الشرعى – القاسم المشترك » للأستاذ محمد شوقى أمين .

ثلاث متشـــابهات

(١) الوزير المفوض (٢) المـأذون الشرعى (٣) القاسم المشترك

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ — من أشيع ما تجرى به أقلام الكاتبين وألسنة الناس عامةً ، الكلمات الثلاث : الوزير المفوَّض — ويتصل به فوَّضتُه — ، والمأذون الشرعى ، والقاسم المشترك . وهى كلمات متشابهات فيما يدور حولها عند بعض نقاد اللغة من الاشتباه .

ذلك لأن الأفعال : فوض ، وأذن ، واشترك تتعدى بحرف الجر ، فتقول : فوض إليه الأمر ، وأذِن له فى الشيء ، واشترك معه فى الموضوع . وهذا يقضى أن يقال : الوزير المفوض إليه ، والرجل المأذون له ، والموضوع المشترك فيه .

٢ — والخطب هين فيما يتعلق بالقاسم المشترك ، فقد ورد السماع بمثل ذلك فى عصر متقدم وجاء فى مصطلح فقهى قديم؛ إذ اللغة تقول : طريق مشترك : يستوى فيه الناس ، واسم مشترك : يشترك فيه معانٍ . وفى أمثال « الميدانى » نقرأ فى أرجوزة لأعرابى :

« ياذا البجاد الحلكة * والزوجة المشتركة * عش رويدا إبلكه * لست لمن ليست لكه » .

والفقهاء يذكرون المسألة المشركة أو المشتركة ، وهى من مسائل الإرث على عهد الإمام « على » وأصحاب المعجمات يُعَنون بشرحها ويقولون : إن بعضهم يجعل المسألة المشتركة اسم مفعول ، ويقول هى محل التشريك والاشتراك ، والأصل : مشرَك فيها ، ولهذا يقال مشتركة بالفتح أيضاً على هذا التأويل . وفى ورود الكلمة سماعا ، وتداولها فقها ، غنية عن التوجيه والتخريج . فلا حرج على كاتب أن يقول : البيان المشترك ، أو المال المشترك ، أو الحجرة المشتركة ، وما يجرى هذا المجرى .

٣ — وأما الوزير المفوَّض ، والمأذون الشرعى ، ففى الوسع قبولُهما بتوجيهين يساند أحدهما الآخر : توجيه أساسه الضابط النحوى ، وتوجيه أساسه النظائر من المسموع المحتج به فى اللغة .

فالتوجيه فى إطار الضابط النحوى هو ما يسميه النحاة الحذف والإيصال ، وذلك بحذف حرف الجر ، وارتفاع الضمير ، واستتاره فى اسم المفعول . وقد ذهب « الأخفش »

تسويغ قولهم : ((استجمع قوته))

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ ــ على أقلام الكاتبين يجرى قولهم : « استجمع قوته » فى معنى جمعها وحشدها . ولنقدة اللغة وقفة فى توجيه هذا الاستعمال ؛ إذ الوجه فيه لمن أراد التصحيح أن يقال : جَمَع قوته ؛ فالمراجع اللغوية لم تثبت فى مادة (جمع) أن فعل « استجمع » المزيد سمع متعديا مثل « جمع » الثلاثى .

وإن شيوعَ ذلك الاستعمال ، وأنسَ الأقلام به ، ليبعث على التماس السبيل إلى تخريجه أو تفصيحه .

وثمةَ منحيان لإصابة هذا الغرض :

٢ ــ المنحى الأول : أن تكون السين والتاء للطلب ، كما هو المقرر فى دلالة هذه الزيادة وقياسيتها .

فمن يقول : استجمع قوته ، يعنى طَلَب جمْع قوته .

وربما اعترض على ذلك بأن المطلوب منه هو الطالب ، ويدفع هذا الاعتراض أن الطلب هنا تقديرى أو مجازى ، فالطالب يطلب من نفسه اجتماع قوته ، أو أن السين والتاء دخلت على الفعل الثلاثى لإفادة الطلب الذى يحمل معنى المحاولة والمعالجة والتأتى لحصول الأمر . وتلك العبارات الدافعة للاعتراض ، يعلل فيها جهابذة التصريف قول العرب : « استعجل » بمعنى « عجِل » و « استخرج الشىء » بمعنى « زاوله حتى خرج »

ونسوق هنا مقولة « ابن الحاجب » و « الرضى » و « الزمخشرى » من متقدمى النحاة ونتبعها مقولة معاصرنا المرحوم الشيخ « محمد محيى الدين عبد الحميد » :

(ا) قال « ابن الحاجب » : « استفعل للسؤال غالبا ، إما صريحا نحو استكتبته ، أو تقديرًا نحو استخرجته » .

(ب) وقال « الرضى » فى نحو استخرجته : « لا يكون هنا طلب فى الحقيقة ، إلا أن يكون بمزاولة إخراجه ، والاجتهاد فى تحريكه ، كأنه طلب منه أن يخرج ، وقولك أخرجته لا دليل فيه على أنك أخرجته بمرّة واحدة ، أو مع اجتهاد ، بخلاف استخراج ، وكذلك نحو قولك استعجلت بمعنى عجلت ، فكأنه طلب العجلة من نفسه » .

(ج) وقال « الزمخشرى » : « تقول : مرّ مستعجلا ، أى مر طالبا ذلك من نفسه ، مكلّفا إياه ، ومنه استخرجته أى لم أزل أتلطف وأطلب حتى خرج » .

(د) وقال « محيى الدين عبد الحميد » : قد يكون الطلب فى السين والتاء حقيقة ، وقد يكون مجازا ، نحو استخرجت الذهب واستنبطت الماء ، واستوقدت النار .

وفى القرآن : « ثم استخرجها من وعاءِ أخيه » وفيه : « واستفززْ من استطعتَ منهم » وفيه : « كالذى استَهوَته الشياطين » ، وفيه : « واستعمَرَكم فيها » .

وفى هذه المقولات الصرفية ما يطمئن به الباحث فى أن قول كاتب: « استجمع الرجل قوته » صحيح ، على أن الطلب هنا على المجاز أو على التقدير، أى طلب الرجل من نفسه جمع قوته . ويساند هذا أن من يقول: « استجمع الرجل قوته » لا يعنى بذلك مطلق جمع القوة على أى نحو يكون ، بل يعنى جمع القوة بمعاناة ومشقة، وتحفُّز وعلاج ، لا دفعة واحدة .

٣ — والمنحى الآخر فى توجيه هذا الاستعمال : أن صيغة « استفعل » المزيدة تأتى لمعنى صيغة « فعل » المجردة ، وقد نبه إلى ذلك أعلام الصرفيين ، ومنهم « ابن قتيبة » و« الفارابى » و « الزمخشرى » « وابن يعيش » و « ابن الحاجب » و « الرضى » وتابعهم فى ذلك الشيخ « محمد محيى الدين عبد الحميد » ويضاف إلى ذلك أمثلة من أفعال ثلاثية متعدية وغير متعدية زيدت فيها السين والتاء لغير معنى مزيد .

(ا) قال « ابن قتيبة » : « وتأتى استفعلت بمعنى فعلت » .

(ب) وقال « الفارابى » : « وبناء استفعل يتفرع منه فروع ، منها مايكون بمعنى فعل » .

(ج) وقال «الزمخشرى»: «واستفعل لطلب الفعل، وبمنزلة فعل».

(د) وقال «ابن يعيش»: «استفعل ربما عاقب فعل».

(هـ) وقال «ابن الحاجب»: «وقد يجيء استفعل بمعنى فعل».

(و) وقال «الرضى»: «استفعل قد يجيءُ بمعنى فعل، نحو قرَّ واستقر. ولا بد فى استقر من مبالغة».

(ز) وقال «محمد محيى الدين عبد الحميد»: «وربما جاء استفعل لموافقة الثلاثى فى المعنى».

٤ — أما أمثلة المسموع من مجيء «استفعل» لازما ومتعديا بمنزلة فعل فى دلالته ومعناه، فنذكر منها ما يتيسر:

علا قرنه واستعلاه — فتح الباب واستفتحه — نسخ الكتاب واستنسخه — ذكر الشيء واستذكره — نشق الشيءَ واستنشقه — كره الشيءَ واستكرهه — صحب الشيءَ واستصحبه — نكح فلانه واستنكحها — هزأ به واستهزأ — سخر منه واستسخر — قر فى مكانه واستقر — أنس به واستأنس — يئس منه واستيأس — عجب منه واستعجب — صعب عليه واستصعب — نكف منه واستنكف — طرب القوم واستطربوا — نفر القوم واستنفروا — نقع الماءُ واستنقع — عجم الكلام واستعجم — غنى واستغنى — يَرْءون ويسترءون.

وهذه الأمثلة وعددها اثنان وعشرون منها المتعدى بنفسه، ومنها المتعدى بالحرف، ومنها اللازم. وجملتها تشهد بأن «استفعل» يعاقب «فعل» على غير شذوذ أو ندرة.

٥ — وفى جملة ما قدمنا مندوحة لإجازة استعمال «استجمع قوته» تأويلا على أن الطالب فيه مجازى أو مقدر، ولمن شاء أن يختار للإجازة مندوحة اعتبار المزيد فى هذا الاستعمال بمنزلة المجرد، حملا له على النظائر من المسموع المستشهد به فى فصيح الكلام[1].

---

(١) بعض المراجع: «أدب الكاتب» لابن قتيبة — «ديوان الأدب» للفارابى — «الشافية» لابن الحاجب، وشرحه للرضى — «المفصل» للزمخشرى، وشرحه لابن يعيش. — «دروس التصريف» للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

استعرض (*)

يشيع فى لغة العصر استعمال هذا اللفظ كثيراً فى مثل قولهم : استعرض القائد جنده ، وهو معنى لم تثبته المعجمات اللغوية .

درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى أن الفعل « استعرض » مشتق على صيغة استفعل من الثلاثى « عرض » لإفادة الطلب المجازى بناءً على قياسية دلالة السين والتاء على الطلب كما سبق للمجمع إقرار ذلك . وعلى أن الطلب يكون غير حقيقى فى كثير من أمثلة هذه الصيغة كما جاء فى أقوال كثير من العلماء القدماء .

ولهذا ترى اللجنة أن استعمال هذا اللفظ صحيح فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع ، فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس هذا اللفظ على اللجنة بمناسبة مناقشتها للفظ (استجمع) وقد كتب مذكرة سبقت الإشارة إليها ، وانتهى فيها إلى أن لفظ استعرض — مثل استجمع — قد اشتق من المادة اللغوية (عرض) لإفادة الطلب الذى هو طلب مجازى أيضا .

كما انتهى إلى أن كلا الفعلين : عرض المجرد ، واستعرض المزيد يفيد التعدية .

وفى اللغة أيضاً « رصد » الثلاثى المجرد ، ولكن لمعنى الرقابة والحراسة والحفظ . تقول : رصده : رقبه ، ورصده بالمكافأة ، ورصده بالخير : رقبه . والرصد : الحافظون كحرس وخدم . والرصدة : المطرة ، أو الدفعة من المطر . ورصدات الأرض بالبناء للمجهول فهى مرصودة : أصابتها الرصدة . وتقول : لا يخطئك منى رصدت خيراً أو شراً : أكافئك بما كان منك . وهى المرات من الرصد الذى هو مصدر ، أو الذى هو جمع الرصدة التى هى المرة . والرصد مصدر رصده بالمكافأة ، ومن شعر « كثير » : « سأجزيه بها رصدات شكر » .

وقد سجل « المعجم الوسيط » كلمة « الرصيد » بمعناها العصرى على أنها من المولد ، ولم يسجل رصد المال بمعنى أعده أو هيأه أو أفرده لمهمة أو عمل .

فهل من سبيل إلى تخريج « الرصد » بمعنى الاعداد ، و « الرصيد » بمعنى ما يُعَدّ ؟

٣ — أما الرصد بمعنى الإعداد ، فلنا إلى تخريجه سبيلان :

الأول : أن فيما أسلفنا من المأثور اللغوى أن « الرصد » مصدر ، وقد أدخلت عليه تاء المرة ، وورد فى الاستعمال « رصدات الخير ، أو الشر » و « رصدات الشكر » وفسرت الرصدات بأنها ما يكافأ به ، أو هى جمع الرصدة ، من معانيها : المطرة . وجاء فى اللغة : رصده بالمكافأة ، ولعل الرصدة بمعنى الدفعة من المطر هى التى نقلت مجازاً إلى الدفعة من المكافأة ، والدفعة من الشكر . ومن هذا يسوغ لنا أن نقول : رصد مالا ، كما قالوا : رصدات خير ورصدات شكر . وسواء أكانت الرصدات هنا مصادر مطلقة ، أو مصادر للمرة ، أم مصادر استعملت أسماء ، فلا مِرية أن الفعل من هذه المصادر هو رصد الثلاثى المجرد .

والسبيل الثانى : أن معنى الرصد—بفتح الصاد وسكونها—أن ترقب الشىء وترعاه وتحرسه ، ومن معانى الرقابة : الحفظ والحراسة والرصد . والاستعمال الحديث يجرى الرصد لمعنى التعيين والإعداد ، ويمكن تأويل ذلك بأنك ترصد المال أى تجعله محل نظر وحفظ وحراسة لعمل محدود ، كما تقول : عينت مالا لكذا ، أى أوقعت عليه النظر ليكون خاصاً بالشىء المراد .

ومأثور اللغة فى معانى الرصد يحمل هذا المعنى ، فإنك تقول : رصدت النجم : أى أتبعته النظر ، وتقول : رصدت الشخص : أى رقبته ، فجعلته موضع رقابة ، وهى بمعنى

الحفظ والحراسة . ومن ثم يسوغ لنا أن نجعل رصد المال أى رقبه بمعنى رصده أى أعده بهذا التخريج ، من طريق المجاز ، أو باعتبار أن المتعدى بنفسه يجئ بمعنى فعله المتعدى بالهمز ، وأمثلته مثون فى المسموع من الفصيح ، كما بينته فى بحث لى ، عرضت جانباً منه على « المجمع » فى الدورة الماضية :

٤ — هذا ما يقال فى فعل « رصد » ، ومصدره ، وأما القول فى « الرصيد » فلنا إلى تخريجه كذلك سبيلان :

الأول : أن يكون اسم مفعول على زنة « فعيل » من : أرصد الشيء وأعده . فالشيء مُرصَد ، ورصيد . ولكن اسم المفعول من أفعل لا يجيء على فعيل ، إلا على قلة تهبط إلى حد الندرة ، ولذلك لا أرتضى هذا التخريج فى تسويغ الرصيد ، ولدينا غيره مما هو أقوى فى السند ، وأدنى إلى مظنة القبول ، فيما يلى :

السبيل الثانى : أن يكون الرصيد من رصد الشيء أى رقبه وحفظه وحرسه لمعنى أرصده أى أعده ، على المجاز ، ومتى شاع لك صح لنا أن تجيء باسم المفعول من رصده ، وهو مرصود ، ويبقى بعد ذلك أن تحوله إلى وزن فعيل ، تعويلا على أن من النحاة من يقول بقياس ذلك ، أو من يقول بكثرته . . وقد اعتمد المجمع « فى قياسية جموع التكسير » أن القول بالكثرة معادل للقول بالقياس فى المصطلح النحوى . وإذن نقول الرصيد بمعنى المرصود .

وعلى هذه السبيل ، أو تلك ، فى تخريج كل من « الرصد » ، و « الرصيد » يخلص لنا قبولهما بالمعنيين المتداولين لهما فى التعبير العصرى الحديث[1] .

---

(١) يضاف إلى ما تقدم أن فى مسموع اللغة كلمات جاءت على وزن مفعول من أفعل المزيد بالهمز ، وخرجها النحاة على أن ذلك من قبيل مايسمى البناء على التوهم ، أى توهم ما جاء على زنة مفعول مما فعله مزيد بالهمز محمولا على أن فعله ثلاثى مجرد ، وإن لم يسمع فى اللغة .

ويمكن أن تحمل كلمة الرصيد على هذا المحمل .

والهدف تخريج الشائع العصرى بوجه ترضاه العربية .

عود الى ((الرصيد))

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

أسلفت فى حاشية بحثى الخاص بالقول فى الرصد والرصيد أن فى مسموع اللغة ٣١٣-٣١٤ على زنة مفعول وفعله مزيد بالهمز . وعلى هذا يسعنا تخريج الرصيد بأنها فعيل بمعنى مفعول من أرصد المبدوء بهمزة زائدة .

وأزيد هذا التخريج إيضاحا ، فأذكر ماتيسر من الأمثال ، مما جاء على مفعول وفعله ثلاثى مزيد بالهمزة ، إذ قالت اللغة : أجنّه فهو مجنون ، وأضعفه فهو مضعوف . وأبرزه فهو مبروز ، وأكمده فهو مكمود ، وأسعده فهو مسعود ، وأوجده الله فهو موجود . وفى شرح القاموس (أن هذا من النوادر) ، وقالوا . روضة مرهومة . ولم يقولوا مرهمة (كما فى اللسان) ، وألقح الفحل الناقة فهى ملقوحة .

وأذكر كذلك أن فى اللغة كلمات جاء مفعولها على وزن فعيل . وأفعالها ثلاثية مزيدة بالهمزة ؛ إذ قالت اللغة : أذهبه فهو ذهيب ، وأسلم لما به فهو سليم ، وأسخن الماء فهو سخين ، وأنقع الشراب فهو نقيع ، وقالوا : كلام مترس وتريس أى محكم ، وشىء مبهم وبهيم ، وصبى موتم ويتيم .

وفى حوار بين « الرياشى » و « الأصمعى » و « ابن الأعرابى » أن الأصمعى أنكر أن يقال : أسلم فهو سليم ، فذكر « ابن الأعرابى » جملة من الكلمات التى يجىء فيها فعيل من مُفعَل ، فلما ورد ذلك على « الأصمعى » قبله كله . وقد سرد « حمزة الأصفهانى » هذا الحوار مفصلا فى كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » .

فلا علينا أن نقول إن « الرصيد » فعيل بمعنى « مُفعَل » التى هى اسم المفعول من أرصد الثلاثى المزيد بالهمزة . وبذلك نتخفف من عبء البحث عن فعل رصد ثلاثيا مجردا متعديا إلى مفعوله بمعنى أرصده ؛ لتخريج كلمة « الرصيد » .

سارت المفاوضات «خطوة خطوة» أو «خطوة بخطوة» (*)

نوقشت سياسة : « الخطوة خطوة »

تشيع هذه العبارات الثلاث فى اللغة المعاصرة ، وقد درستها اللجنة ثم انتهت إلى أن الأولى والثانية منها صحيحتان على أن تكون خطوة خطوة فى العبارة الأولى حالا مؤولة بمشتق ، أى مرتَّبةً أو متتابعةً . مثلها كمثل قولهم : دخلوا رجلًا رجلًا أى متتابعين .

فى العبارة الثانية تكون خطوة حالا أيضا ، وخطوة بعدها صفة لها . والمعنى . خطوة متبوعة بخطوة ، أو خطوة بعد خطوة ، فالباء بمعنى بعد .

أما العبارة الثالثة (وهى سياسة الخطوة خطوة) فإنها لاتقبل إلا بحملها على الأعداد المركبة وهى الأحد عشر وإخوته ، فتكون الخطوة خطوة بفتح الجزءين ، ولهذا تُفضِّل اللجنة أن يقال : سياسة الخطوة بخطوة ، بجر كلمة الخطوة بالإضافة ، وخطوة بعدها حال منها أى سياسة : الخطوة متبوعة بخطوة .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها لهذا التعبير وصوره التى يرد عليها فى استعمالات المعاصرين ، فذكر أن هذه الصور ثلاث : سارت المفاوضة خطوة خطوة أو خطوة بخطوة — رفضت سياسة الخطوة خطوة . ثم انتهى إلى أن الصورتين الأولتين صحيحتان تكون خطوة فى أولاهما حالا على حد « صفا صفا » .

وفى الثانية تكون خطوة الأولى حالا أيضا «وبخطوة» صفة لها أى خطوة متبوعة بخطوة. أما الثالثة فيمكن قبولها بحملها على الأعداد المركبة ، والأولى فيها أن يقال : سياسة الخطوة بخطوة .

٢ — فى أثناء مناقشة اللجنة لهذا الأسلوب ، رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس ، والأستاذ مصطفى مرعى ، والأستاذ محمد خلف الله أحمد ، أنه صدى للترجمة من أسلوب أجنبى هو : Settlement step by step

وذكر الأستاذ محمد شوقى أمين أن مما يؤيد توجيه الصورة الثانية « خطوة بخطوة » قول امرىء القيس :

فلأيا بلأى ماحملنا غلامنا — على ظهر محبوك السراة مجنب

حيث قال الأعلم الشنتمرى فى شرحه : لأيا بلأى : أى جهدا بعد جهد ...

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : سارت المفاوضة خطوة خطوة ، سارت المفاوضة خطوة بخطوة ، اتبع فى المفاوضة سياسة الخطوة خطوة — للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع .

سارت المفاوضة خطوة خطوة
سارت المفاوضة خطوة بخطوة
اتبع فى المفاوضة سياسة الخطوة خطوة

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

تتردد هذه العبارات الثلاث فى اللغة المعاصرة، والعبارتان : الأُولى ، والثانية منها صحيحتان، ولا مانع من استعمالهما . وتكون الكلمتان : « خطوة خطوة » فى العبارة الأُولى حالا من المفاوضة ، مؤوّلة بمشتق ، أى مرتبةً أو متتابعةً ، ومثلها كمثل : رجلا رجلا ، فى قولهم : دخلوا رجلا رجلا ، أى مُترتِّبين .

أما العبارة الثانية ،فتنصب فيها «خطوة» حالا أيضا ، وتكون «بخطوة » بعدها متعلقة بمحذوف صفة لها ، ويكون التقدير : سارت المفاوضة خطوةً متبوعة بخطوة ، أى أن سير المفاوضة كان على سبيل المتابعة . ومثلها كمثل قولهم : بعت القمح إردبا بثمانية ، فإردبا حال ، وبثمانية بعدها متعلقة بمحذوف صفة لها ، ويكون التقدير : بعت القمح مسعرا بثمانية ، أى أن البيع كان مقابضة .

وأما العبارة الثالثة ، فالأَوْلى فى استعمالها أن يقال : سياسة الخطوة بخطوة ، بإدخال الباء على خطوة ، فتجر كلمة الخطوة بالإضافة ، وتكون بخطوة متعلقة بمحذوف حالا منها . والتقدير : سياسة الخطوةِ متبوعةً بخطوة .

على أنه يمكن أن نلتمس لها رخصة ، تجعل استعمالها غير مردود ، وذلك بأن تجعل الكلمتان من قبيل الكلمات المركبة ، فتبنى الكلمتان حينئذ على الفتح ، قياسا على الأعداد المركبة ، وحملا لها عليها .

صاروخ «أرض أرض» أو «جو أرض» (*)

«يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : صاروخ أرض أرض ، أو أرض جوّ ، أو جوّ جوّ ، أو جوّ أرض . وهو تركيب يخفى وجه ضبطه وتخريجه .

درست اللجنة هذا التركيب ، وانتهت إلى أن المعنى فيه : أنه صاروخ ينطلق من الأرض إلى الجوّ ، أو من الجوّ إلى الأرض . . . . إلخ . .

كما انتهت إلى أنه من أساليب الإضافة ؛ فالكلمة الأولى – وهى صاروخ – تضبط على حسب موقعها فى الجملة ، وهى إضافة إلى كلمة جو أو أرض ، التى هى أيضا مضافة إلى مابعدها .

ولهذا ترى اللجنة إجازة هذا التعبير فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة عرض فيها لما يشيع فى اللغة المعاصرة من قولهم : صاروخ أرض جو ، واستقصى صور هذا التعبير ، ثم انتهى إلى أن الكلام فيه على تقدير واو العطف ، أى أرض وأرض أو جو وأرض .. الخ ، ويرى الأستاذ على النجدى أن هذا التعبير يوجه إما بجعله من قبيل المركب الإضافى ، وإما يجعله على المركب المزجى على نحو ما فصل فى بحثه التالى .

٢ – وفى مناقشة اللجنة لذلك لم يوافق الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس على فكرة تقدير واو العطف وكذلك فعل الأستاذ مصطفى مرعى ، غير أنه وافق الأستاذ النجدى فى التوجيه بحمل الكلام على الإضافة . وفى الوقت نفسه ذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن فى الكلام محذوفا تقديره (مساره) والمعنى : صاروخ مساره من أرض إلى أرض أو من جو إلى أرض .. الخ

ثم انتهت المناقشة إلى قبول حمل الأسلوب على الإضافة دون اعتبار لواو مقدرة لأن المعنى التركيب على التخصيص والتعيين وهو ما تؤديه الإضافة .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان : صاروخ أرض أرض ، صاروخ جوجو ، صاروخ جو أرض صاروخ الأرض جو .. إلخ للأستاذ على النجدى ناصف – عضو المجمع .

صاروخ «أرض أرض» ـ صاروخ « جو جو »
صاروخ «أرض جو» ـ صاروخ «جو أرض»
صاروخ « الأرض جو » ... الخ

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

هذه خمس عبارات تتردد فى لغة العصر ، يراد بها بيان أنواع الصواريخ ، وتمييز بعضها من بعض ، بحسب الأماكن التى تنطلق منها والأماكن التى تنتهى إليها .

وتعد العبارات الأربع الأولى نوعا واحدا . الأصل فيها أن تكون من قبيل العطف بالواو فيقال مثلا فى العبارة الأولى : صاروخ أرض وأرض .

ولا يمنع من هذا العطف أن المعطوف عليه فى كل من العبارتين بلفظ واحد ؛ لأن المراد بالأرض الأولى فى المثال الأول الأرض التى يطلق الصاروخ منها ، والمراد بالأرض الثانية فيه الأرض التى يكون الهدف فيها .

فمثله كمثل العطف فى قول الفرزدق يرثى محمدا أخا الحجاج ، ومحمدا ابنه ، وقد ماتا فى يوم واحد :

إنّ الرزيّة لا رزيّة مثلُها فقدانُ مثل محمّدٍ ومحمّدِ

لكن الاستعمال المتداول جرى على حذف الواو فيقول . صاروخ أرض أرض . وليس هناك مانع من قبول هذه العبارات وإقرار صحتها . ويمكن أن تخرج من وجهين .

أيسرهما : أن تعد من قبيل المركب الإضافى فتكون الإضافة فيها للتخصيص . فيضاف لفظ «صاروخ » إلى اللفظ الذى بعده ، ويضاف هذا اللفظ إلى تاليه .

والوجه الآخر : أن تعد هذه العبارات من قبيل المركب المزجى على الوجه الذى يعرب فيه الجزء الأول بحسب العوامل ، ويعرب الجزء التالى له مجرورا بالإضافة .

وإذاً لا خلاف فى ضبط هذه العبارات على كلا التخريجين فالاسمان التاليان لكلمة صاروخ مجروران بالإضافة .

أما عبارات صاروخ الأرض جو وأخواتها ، فالوجه أن يقال فيها مثلا : صاروخ الأرض والجو ، على أنه يمكن مع التسامح أن تبنى الكلمتان فى هذه العبارات على الفتح ، كما تبنى عليه الأعداد المركبة فى نحو الخمسةَ عشرَ ، فيقال : صاروخ الأرض أرض ، مثلا كما قيل فى عبارة : سياسة الخطوة خطوة .

سمعنا قصف المدافع
قصف المدافع مواقع العدو (*)

« سمعنا قصف المدافع » .

« قصفت المدافع مواقع العدو »

يشيع هذان الأسلوبان كثيراً فى اللغة المعاصرة ، ويقصد بالأول منهما مجرد سماع صوت المدافع ، أما الثانى فإنه يعنى أن المدافع أطلقت قذائفها على المواقع .

وظاهر هذا يبدو مخالفا لما أثبتته المعجمات من معانى مادة (قصف) التى تدور فى جملتها حول معنيين : شدة الصوت ، والكسر أو الهدم .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إجازة الأسلوب الأول وهو (سمعنا قصف المدافع) لأنه مأخوذ من الفعل اللازم (قصف) الذى يعنى شدة الصوت .

أما الأسلوب الثانى، وهو (قصفت المدافع مواقع العدو) فيمكن قبوله على أحد توجيهين .

الأول : أن إثبات القصف للمدافع نوع من المجاز ؛ لأن إطلاق القذائف من شأنه فى الغالب أن يحدث الهدم والتكسير .

الثانى : أن يكون الكلام على تضمين « قصف » معنى « قذف » أو « رمى » .

ولهذا ترى اللجنة أن قول المعاصرين : « قصفت المدافع مواقع العدو » جائز فى المعنى الذى يستعمل فيه .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها.
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى — عليه رحمة الله — كتب كلمة عرض فيها لقول المعاصرين : قصفت المدافع والطائرات مواقع العدو ، فأورد جملة من الدلالات المعجمية لمادة (قصف) ثم انتهى — رحمه الله — إلى تصحيح الأسلوب على أساس أن فيه مجازا بالاستعارة المكنية .

٢ — ناقشت اللجنة هذا الأسلوب فكان من رأى الأستاذ محمد خلف الله أحمد أن الكلام فيه على التضمين بإشراب قصف معنى قذف أو رمى ، على حين ذهب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ مصطفى مرعى إلى أن قصف بمعنى كسر أو دمر ، إذ من شأن القصف أن يؤدى إلى التدمير ، وقال الأستاذ شوقى أمين : قد يكون قصف ولا تدمير .

٣ — بعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المدون فى متن هذه الصفحة .

فوضت فلانا فى الأمر(*)

يشيع هذا الأسلوب كثيرا فى اللغة المعاصرة ، ومعناه :

أنبْت فلانا ، أو وكّلته عنى فى أمر من الأمور . وقد يبدو هذا الاستعمال مخالفا لما ورد فى اللغة ؛ إذ الفصيح فيها أن يقال : فوضت أمرى إلى فلان بمعنى تركته له ، وأسلمته إليه ، ومنه قوله تعالى : «وأفوِّض أمرى إلى الله » .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى أن الأسلوب المعاصر يمكن أن يجاز :

إما على أن الكلام فيه من قبيل نزع الخافض ،وهو كثير فى اللغة العربية ، ومنه قول الشاعر : «تمرُّون الديارَ . . » ، أى تمرون بها .

وأما على تضمين «فوض» معنى «أناب» ، أو « وكل » .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول من يقول : (فوضت فلانا) ومايصاغ منه فى لغة السياسة من قولهم : الوزير المفوض ونحو ، ذلك .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الأستاذ محمد شوقى أمين لهذا التعبير فى مناسبة حديثه عن توجيه لفظ المفوض على صيغة اسم المفعول ، وذلك فى مذكرته : « ثلاثة متشابهات » التى سبقت الإشارة إليها ويرى الأستاذ شوقى أمين أن الكلام فى المفوض مثل الكلام فى المأذون أى أنه على حذف الحرف واستتار الضمير فى اسم المفعول فأصل المفوض : المفوض إليه .

أنظر البحث السابق للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « ثلاث متشابهات » فى صفحة ٥٦

لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار (*)

يشيع مثل هذا الأسلوب في العصر الحديث. والمراد به أن الترحيب بالضيف تم مع أشد الشوق والتلهف، فكأن زمن الدخول قد اقترن بزمن العناق، أو كأن الحدثين قد وقعا معا في آن واحد

درست اللجنة هذا الأسلوب، ورجعت إلى أقوال أئمة النحاة في (كاد) المنفية، ثم انتهت إلى أنه يمكن قبوله على أساس القول بأن نفي كاد إثبات لخبرها، فمعنى الأسلوب على هذا: أنه بمجرد دخول الضيف عانقه صاحب الدار، فالترتيب بين الحدثين برغم القصر الشديد في الفرق الزمني بينهما قد تم طبيعيا، أي دخل الضيف فعانقه صاحب الدار مباشرة وبسرعة.

هذا إلى أن الأسلوب، بصورته المعاصرة قد ورد فيما يحتج به من مأثور الكلام. وهو ما جاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يوم الخندق: « ما كدت أصلي لعاصر حتى كادت الشمس تغرب ».

ولهذا ترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح لا حرج في استعماله.

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع.
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — سبق أن تقدمت اللجنة بهذا الأسلوب إلى مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، وأرفقت به البحوث التي تصدت لدراسته وذهبت في توجيهه إذ ذاك إلى أنه يقدم على نوع من المبالغة والادعاء، فكان قرارها فيه على الوجه التالي :

« يشيع في أقوال المعاصرين هذا القول وأمثلة مما تأتي فيه (حتى) بعد خبر (كاد) المنفية . . وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة، لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول ».

ولكن مؤتمر تلك الدورة رأى أن فكرة المبالغة في قرار اللجنة غير واضحة، فطلب إليها أن تعيد دراسة الأسلوب مرة ثانية.

٢ — في بداية الدورة الحالية، عادت اللجنة إلى دراسة المسألة، إذ كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة شرح فيها فكرة المبالغة شرحا مستفيضا استقصى فيه طائفة من أمثلتها في الشعر العربي، ثم انتهى من بحثه إلى أن المبالغة في الأسلوب الذي تعرضه اللجنة لا تعد غريبة بين المبالغات ولا مردودة عنها، ذلك أن هذه المبالغة تصور حرارة لقاء صاحب الدار فتجعل استقباله لضيفه واقعا قبل دخوله.

٣ — كتب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس مذكرة عرض فيها للتعبير، وذكر أنه شبيه بأسلوب قديم نصه (ما سلم حتى ودعا) ثم لخص أقوال النحاة في أثر «كاد» المنفية على خبرها نفيا أو إثباتا.

وذكر معنى الأسلوب المعاصر وتوجيهه على كل من القولين المعروفين في خبر «كاد» المسبوقة بحرف نفي، وانتهى إلى إمكان إجازة هذا الأسلوب على أحد هذين القولين.

٤ — عاد الأستاذ النجدى فكتب مذكرة بعنوان: «عود إلى أسلوب لم يكد الضيف يدخل حتى استقبله رب البيت بالترحاب»، أيد فيها ما ذهبت إليه اللجنة من تصحيحه بوروده على صورته المعاصرة على ألسنة الفصحاء من القدماء واستشهد على ذلك بحديث لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٥ — بعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المدون في متن الصفحة.
وفيما يلى : .

— بحث بعنوان : « لم يكد الضيف يدخل حتى عانقة صاحب الدار » للدكتور إبراهم أنيس.

— وبحث بعنوان : « لم يكد الضيف يدخل حتى استقبلة رب الدار بالترحاب » للأستاذ على النجدى ناصيف.

— وبحث بعنوان : « عود إلى أسلوب لم يكد يدخل الضيف حتى استقبله صاحب الدار » للأستاد على النجدى ناصف.
وثمة بحوث أخرى مثبتة في محاضر الدورة الحادية والأربعين.

لم يكد الضـــيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار

للدكتور / ابراهيم أنيس (عضو المجمع)

يشيع مثل هذا الأسلوب في العصر الحديث . ويهدف قائله أو المتكلم به إلى إفادة أنّ الترحيب بالضيف قد تم مع أشد الشوق والتلهف ، فكأنّ زمن الدخول قد اقترن بزمن العناق ، أو كأنّ الحدثين قد وقعا معاً فى آنٍ واحد .

هو إذن من حيث الدلالة أشبه بتعبير قديم نصه (ما سلم حتى ودع) ولكن الجديد فى تعبيرنا الحديث هو ذكر « حتى » بعد « كاد » المسبوقة بحرف نفى .

ولما رجعت اللجنة إلى أقوال اللغويين القدماء بصدد « كاد » المسبوقة بحرف نفى فى مثل « لم يكد أخى يلحق بالقطار » وجدت أنهم فريقان .

(أ) فريق يرى أن اللحاق بالقطار قد تم فعلا ولكن مع صعوبة كبيرة وفى آخر ثانية (أى أن خبر كاد المسبوقة بحرف نفى يكون مثبتا) .

(ب) وآخرون يرون أن اللحاق بالقطار لم يتم ، بل إن التعبير (لم يكد يلحق بالقطار) أمعن فى نفى اللحاق به . وأصحاب هذا الرأى يرون أن خبر «كاد» المسبوقة بحرف نفى ، منفىّ أو غير مثبت .

وعلى حسب رأى الفريق الأول نتصور أنه فى التعبير الحديث (لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار) يكون المعنى :بمجرد دخول الضيف عانقه صاحب الدار ، ويكون الترتيب بين الحدثين ، برغم القصر الشديد فى الفرق الزمنى بينهما ، قد تم طبيعيا ، أى دخل الضيف فعانقه صاحب الدار مباشرة وبسرعة .

وأما على حسب رأى الفريق الآخر فلابد أن نتصور أنه قد وقع العناق قبل أن يتم الدخول ، وهى صورة خيالية غير واقعية ،والغرض منها المبالغة فى تصوير شدة الترحيب بالضيف ، وأنه قد بلغ الحرص والتلهف على استقبال الضيف إلى حد يتخيل معه أن العناق قد وقع دون أن يتم الدخول . ويكون التعبير حينئذ من أساليب المبالغة .

ولذلك ترى اللجنة أنه يمكن قبول التعبير (لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار) بدلالته الحديثة ، على أساس أحد التوجيهين السابقين .

ما كدت أدخل حتى استقبلنى رب الدار بالترحاب

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

من العبارات التى تستعمل فيها « كاد » المنفية فى لغة العصر — نحو قولهم . (ما كادوا يدخلون حتى استقبلهم رب الدار بالترحاب) . يريدون بها أن رب الدار قد بادر إلى لقائهم والترحيب بهم فور رؤيته لهم داخلين عليه ، دون فاصل ما من الزمن أيًّا ما كان مقداره .

وهو معنى لا يؤديه ظاهر العبارة على حقيقته ، فالمقرر لغةً أن كاد المنفية تدل على نفى وقوع خبرها ، لأن دلالتها المباشرة إنما هى على نفى قرب وقوعه ، ونفى قرب الوقوع أدل على نفى الوقوع نفسه .

ولذا كان معنى قوله تعالى مثلا : « إذا أخرج يده لم يكد يراها » أنه إذا أخرج يده لم يقرب من رؤيتها ، أى أنه لم يرها البتة . وقياسا على هذا يكون معنى العبارة المعاصرة : ما قربوا من الدخول حتى استقبلهم رب الدار ، أى لم يدخلوا حتى استقبلهم . وهو معنى غير مراد ولا يتصور وقوعه .

ويلاحظ أنه لا فرق بين صيغتى الآية الكريمة والعبارة المعاصرة إلا أن « حتى » مذكورة فى العبارة ، وغير مذكورة فى الآية .

لننظر إذًا فى « حتى » هذه لنتبين نوعها ومعناها ، عسى أن نهتدى فى معنى العبارة إلى سواء السبيل . والملاحظ أنها داخلة فيها على جملة استقبلنى . و « حتى » التى تدخل على جملة هى الابتدائية أيًّا ما كان نوع الجملة .

وتؤدى « حتى » الابتدائية فى الكلام معنى الفاء ، وتدل على أن مابعدها كلام مستأنف لا موقع له من الإعراب ، كما فى المقتضب : ٢ : ٣٨ ، ومعانى الحروف للرمانى : ١١٩ . وأسرار العربية لابن الأنبارى : ١٠٦ .

وإذًا يكون تأويل العبارة : لم يدخلوا حتى استقبلهم رب الدار ، أى أنهم لم يدخلوا ومع ذلك استقبلوا ، كأنه يريد أن يقول : إذا كان المألوف فى واقع الحياة أن يستقبل

رب الدار زائره حين يدخل عليه ،فإن استقبال رب الدار لى كان من السرعة بحيث يمكن أن يتخيل وقوعه قبل دخولى عليه . يقولها مبالغةً فى تصوير سرعة الاستقبال ، تشبه تصوير سرعة التوديع فى قول القائل :ما سلَّم حتى ودع . فهو فى سبيل تصوير المبالغة فى سرعة توديعه لأصحابه ــ استجاز أن ينفى حدوث السلام جملة ، ويثبت التوديع وحده ، والعهد بالتوديع أن يكون بعد لقاء وتسليم ، وشىء من المكث قليل أو كثير ، لكن المبالغة لا تعبر عن الواقع كما هو فى حقيقته ، ولكن تزيد أبعاده ، وتمد ظلاله ، فيبدو أضخم قدراً ، وأبعد تصويراً . بل ربما هولت فيه ، وتجاوزت به حد المعقول .

وتشتمل العربية فى تاريخها القديم والحديث على أنماط شتى من المبالغة . أولها ــ فيما يقول أبو العباس الأحول ــ قول مهلهل بن ربيعة فى مرثيته لكليب :

كأنا غدوةً وبنى أبينا بجنب عنيزة رحيا مدير

فلولا الريحُ أسمعَ من بحجر . صليل البيض تقرع بالذكور

فمهلهل يزعم هنا أنه لولا أن الريح كانت مضادة لهم لسمع أهل حجر صليل البيض حين تقرعها ذكور السيوف . وقد كانت الحرب فى الجزيرة بين النهرين ، وحجر بأرض اليمامة فى قلب جزيرة العرب إلى الجنوب .

ويروى إسحاق الموصلى عن أبى عبيدة قول القائل :

ضربته فى الملتقى ضربة فزال عن منكبه الكاهل

فصار ما بينهما فجوة يمشى بها الرامح والنابل

فقد جعل الشاعر من الطعنة التى طعنها بين المنكب والكاهل دربا يمر به المحاربون وهم يحملون عتاد القتال مع الرماح والنبال .

ويصور المتنبى كثافة الغبار الذى أثارته الخيل فى سماء المعركة فيقول :

عقدت سنابكها عليها عثيرا لو تبتغى عنقا عليه لأمكنا

فلم يكتف أبو الطيب فى تصوير كثافة الغبار حتى جعله يتراكم ويتلبد فى سماء المعركة إلى أن صار أرضا متماسكة صلبة ممهدة تستطيع الخيل ، إذا أرادت ، أن تشتد عليها فى العدو .

ويصورا بن هانىء الأندلسى سرعة خيل فيقول :

وصواهل لا الهضب يوم مثارها ‏ ‏ هضب ولا البيد الحزون حزون

عرفت بساعة سبقها لا أنها ‏ ‏ علقت بها يوم الرهان عيون

وأجل علم البرق فيها أنها ‏ ‏ مرت بجانحتيه وهى ظنون

فابن هانئ يدعى أن خيله كانت أسرع من أن تراها العيون تعدو ، لذلك لم ترها إلا حين بلغت نهاية الحلبة ، ثم زاد فادعى أنها ليست أسرع من البرق وكنى ، ولكنها إذ تمر به فأقصى ما يعلمه من مرورها لا يبلغ مبلغ اليقين .

إذًا يمكن أن يقال : (إن عبارة ما كدت أدخل حتى استقبلنى رب الدار بالترحاب) عبارة مقبولة ، مثلها كمثل العبارات التى تستعمل فيها «كاد» المنفية ، غير أنها تنفرد بالمبالغة فى التعبير فتجعل إسراع رب الدار إلى استقبال صاحبه ، فى ظاهر الأمر ، واقعاً قبل دخوله عليه . وقد مرت بنا ضروب من المبالغة لا تعد هذه غريبة بينها ولا مردودة عنها .

على أن هذا المعنى الذى مقصد العبارة إليه يتحقق أحياناً على نحو ما ، وذلك إذ يكون الزائر من أصحاب المكانة الرفيعة . فإن المزور حينئذ لا يثبت بمجلسه حتى يدخل الزائر الكبير عليه ، ولكنه فى الوقت الملائم يخرج فينتظره ، حتى إذ رآه خفّ لاستقباله ، فيكون إذ ذاك قبل الدخول .

عود الى اسلوب « لم يكد الضيف يدخل حتى استقبله رب الدار بالترحاب »

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

سبق أن درست اللجنة هذا الأسلوب ، وانتهت فيه إلى رأى ، وكان الظن أنه أسلوب محدث فى لغة العصر ، وليس له ذكر فى لغات العصور الماضية ، ثم تبين أنه جرى على لسان عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — فى حديث نبوى ، وورد فى التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح : ١ : ٥٤ ، وهو :

عن جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما — أن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ، جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس ، فجعل يسب كفار قريش ، قال : يا رسول الله ، ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب . قال النبى — صلى الله عليه وسلم :— « والله ما صليتها » فقمنا إلى بطحان(١) ، فتوضأ للصلاة ، وتوضأنا لها ، فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

وواضح من كلام عمر — رضى الله عنه — أنه صلى العصر فعلا ، وأنه بدأ الصلاة قبيل دخول وقت النهى عن أدائها ، وهو وقت إصفرار الشمس ، وأن فراغه منها صادف اقتراب الشمس من الغروب بلا مهلة ، فوقع الفراغ من الصلاة واقتراب الشمس من الغروب متعاقبين حتى خشى عمر ألا يؤدى الصلاة كاملة ؛ لدخول وقت النهى عنها .

ومن هنا كان سخطه على كفار قريش ، وإطلاق لسانه فيهم بالسب. وهذا الذى يتضح من كلام عمر فى الحديث يؤيد الرأى الذى سبق أن رأته اللجنة فى تفسير هذا الأسلوب فى كلام المعاصرين ، وأنه يدل على أن الفعل الذى يذكر فيه بعد « حتى » ، إنما يقع معاقباً للفعل الذى يذكر بعد كاد المنفية ، أسرعَ ما تكون المعاقبة ، حتى كأن الفعلين يقعان مقترنين .

---

(١) بطحان : موضع بالمدينة .

خرجوا سويا (*)

يشيع فى لغة العصر نحو قول القائل: (خرجنا سويًّا، أو خرجوا سويًّا) بمعنى معا، أو مصطحبين. وهو — فى ظاهره — خلاف ما نصت عليه المعجمات فى معانى «السوى» التى تدور حول الصحة واستقامة الخلق ونحو ذلك.

درست اللجنة هذا وانتهت إلى أن التعبير العصرى يمكن قبوله على أساس أن لفظ (السوى) فيه، فعيل بمعنى المفاعل أى المساوى. أو أنه فعيل بمعنى المفتعل أى المستوى.

والمعنى — على الدلالة الأُولى — أنهم خرجوا مساوين، أى على سواء، فبينهم مساواة فى الخروج.

وعلى الدلالة الثانية — وهى المستوى — يكون المعنى: أنهم ساروا باستواء. فلا تقدَّم أحدهم ولا تأخر للآخر فى زمن الخروج.

والمعيّة التى يدل عليها التعبير العصرى ملحوظة فى لفظ « السوى » بدلالتيه، لأن المعية نوع من المساواة أو الاستواء.

وعلى كلتا الحالتين يكون «سويا» فى هذا التعبير: إما حالاً يستوى فيه المذكر وغيره والواحد وغيره، وإما مفعولا مطلقاً إذا اعتبرناه وصفاً للمصدر. أى: خرجوا خروجاً سويا.

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها.

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع:

١ — كانت اللجنة قد تقدمت بهذا الأسلوب إلى مجلس المجمع فى دورته الماضية ولكن المجلس طلب إلى اللجنة أن تعيد دراسة الأسلوب إذ لم يوافق على ما استندت إليه فى توجيهها إياه، على أساس أنه لا ضرورة للعدول عن الصورة الصحيحة وهى: خرجوا معا.

٢ — عادت اللجنة إلى دراسة الأسلوب، فاتجه رأيها إلى الاعتماد فى تخريجه على لفظ «السوى» نفسه وما تدل عليه صيغته، إذ هو «فعيل» يأتى بمعنى «المفاعل» أى المساوى، كما يأتى بمعنى «المفتعل»، وفى كلا المعنيين نلحظ معنى المصاحبة التى يدل عليها التعبير العصرى.

وفيما يلى:

— بحث بعنوان «تخريج قول الكتاب: خرجوا سوياً. السوى بمعنى المساوى»، للأستاذ محمد شوقى أمين.

— بحث بعنوان « سويا » للأستاذ على النجدى ناصف.

إذاً يمكن أن يقال : إن السويّ من الناس هو فى الأصل : القويم الخلق ، الذى لاعيب فيه ولا علة ، ويصح أن يستعمل «السويّ »أيضاً بمعنى « صـاحب » مع ملازمته الإفراد والتذكير ، فيقال مثلا : خرجنا سوياً ، وخرجن سويًّا ، كما يقال خرجا وخرجوا سـويا . ففى القاموس (رسل) بعد ذكر آية . « إنّا رسـولُ ربِّ العالمين » يقول الفيروزابادى : لم يقل : « رُسل » ؛ لأن فعولا وفعيلا يستوى فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع . وعقب صاحب التاج على هذا بقوله : « هذا نص الصغانى فى العباب ، ومثله فى اللسان ». ويقول أبو حيان فى البحر (٨ . ٢٩١) فى تفسير آية « والملائكة بعد ذلك ظَهير » : «كثيراً ما يأتى فعيل نحو هذا . المفرد والمثنى والمجموع بلفظ المفرد ».

إذاً تكون عبارة خرجوا سـويّا ونحوها صحيحة الاستعمال بلفظها المفرد مع كل ما تقترن به أيّاما يكن نوعه ، مذكرا ومؤنثاً ، ومثنى ومجموعاً .

تخريج قول الكتاب : « خرجوا سويا »
« السوى » بمعنى : « المســاوى »

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

يستعمل الكتاب كلمة «السوى» فى بعض العبارات استعمالا يتعذر الوقوع على مثله فيما أثر من فصيح الكلام . وذلك مثل قولهم : خرجا أو خرجوا سويًّا ، ويعنون بذلك الصحبة والملازمة .

ولعل الكتّاب انجذبوا إلى هذا الاستعمال ، تأثرًا بما فى القرآن من قول له تعالى : « ثلاث ليال سويًّا » ولكن تفسيراً لسوى فى الآية القرآنية لا يفيد المصاحبة أو الملازمة فيما هو منقول عن المفسرين .

وعندى أنه يمكن تخريج الاستعمال العصرى بأمرين . أحدهما : اعتبار « السوىّ » فَعيلاً بمعنى مفاعل أى مساوٍ ، وهذا الاعتبار ممّا نبه إليه الباحثون الذين جمعوا الألفاظ التى على صيغة « فعيل » بمعنى «المفاعِل» وقد ضربوا من أمثلتها : الأكيل ، والجليس ، والحبيب ، والحسيب ، والخليل ، والخليط ، والحزين ، والخصيم ، والرئىّ ، والزميل ، والشبيه ، والظهير ، والعديل ، والقرين والضجيع ، والكفئ ، والمثيل ، والولى ، والنديد ، والضديد ، والرديف ، والعشير ، والقسيم والطبيق ، والنظير . وغير هذه كثير .

فالسوىّ إذن هو المساوِى ، وعلى هذا فقول الكتّاب : خرجوا أو خرجا سوياً ، يعنى به أنهم خرجوا مساوين أو خرجا مساويَين ، أى على سواء ، فبينهم مساواة فى الخروج . هذا هو الأمر الأول ، أما الأمر الآخر ، فهو اعتبار «فعيل» فى لفظ السوى ، وما يناظره من الألفاظ ، صالحاً للإفراد والتثنية والجمع بصيغته ، ولكن ليس مما أذكره أن علماء الصرف جعلوا ذلك قياساً فى كل فعيل بهذه الدلالة . على أنهم يوردون بعض أمثلة من الفصيح وردت فيها صيغة الفعيل وصفاً لمثنى أو مجموع . ولا بأس بأن يجاز استعمال السوىّ وصفاً فى التثنية أو الجمع استناداً إلى ما ورد من تلك الأمثلة . واستخلاصاً من ذلك يجاز استعمال : خرجوا سوياً ، بمعنى أنهم خرجوا وبينهم مساواة فى هذا الخروج .

((سـويا))

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يشيع فى لغة العصر نحو قولهم : « خرجوا سويًّا » ، يريدون أنهم خرجوا معاً . أى مصطحبين ويبدو أنهم استمدوا هذه العبارة من قول الله تعالى : « قَالَ رَبِّ اجعل لى آية ، قال آيتُكَ ألاَّ تكلِّم النَاسَ ثلاثَ ليالٍ سويًّا » ، وأنهم فهموا أن (سويًّا) فى الآية صفة لـ (ليال) ، وأن المعنى ثلاث ليال متصلة ، لا فصل بينها ولا تفريق .

لكن جمهور المفسرين يجعلون (سويًّا) حالاً من فاعل (تُكلِّم) ، وهو زكريا عليه السلام ،ويقولون : إن المعنى : « أن الآية التى جعلها الله له ليعلم بها وقوع ما بُشر به من نعمة الولد — أن يتعذر عليه تكليم الناس وهو سوىُّ الخلق ، سليمَ الجوارح ، ما به بكم ولا خَرس » . والسوى على هذا التفسير — بعيد عن معنى المصاحبة المقصود فى العبارة المحدثة .

على أن الألوسى يقول فى روح المعانى (٥ : ٩٦٢) : « روى عن ابن عباس أن (سويًّا) عائد على الليالى ، أى كاملات مستويات » .

ويؤخذ من هذا النص أمران :

أحدهما : أن السوى ممَّا يستوى فيه المذكر والمؤنث؛ لأنه فى النص صفة لليالى ، وهى جمع لمؤنث ، ولم يأت مطابقاً له .

والأمر الآخر : أن السوى على—ما يقول ابن عباس—يمكن أن يفضى إلى معنى المصاحبة ، لأنه يصف الليالى فى تفسيره للآية بالكمال ، ووصفها بالكمال ينفى عنها النقص ، و النقص فى العدد سقوط بعض آحاده ، وعلى مقدار ما يسقط منها يكون حظه من النقص ، فإذا نزل بالعدد إلى الواحد فقد بلغ غاية مداه؛ إذ تعد المصاحبة فى المعدود من الكمال ، والانفراد من النقص .

أما وصف ابن عباس لليالى بمستويات ؛ فإن الاستواء يدل على المصاحبة من قريب ، لأنه يقرن فى العربية بلفظ مع ، أو بالواو التى بمعناها؛ ففى اللسان : « قال أبو الهيثم : العرب تقول استوى الشىء مع كذا وكذا » .

مدحه مدحا لا يفيه حقه (*)

يخطئ بعض اللغويين ما تجرى به أقلام المعاصرين من نحو قولهم : « مدحه مدحا لا يفيه حقه » على أساس أن الفعل (وفى) هنا تعدى إلى مفعولين ، على حين أنه لم يرد فى المعجمات إلا لازما أو متعديا إلى واحد فى مثل : وفَى الدرهم المثقال : عدله — وفَى فلانٌ نَذْرَه : أدّاه .

درست اللجنة هذا وانتهت إلى أن الأسلوب تمكن إجازته على أساس أن الأصل فى قولهم : «لا يفيه حقه » : لا يفى حق فلان ، وعلى هذا تكون (حقه) بدل اشتمال من الاسم السابق الواقع مفعولا به فى الأسلوب المعاصر .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول القائل . « مدحه مدحا لا يفيه حقه » فى المعنى الذى يقال .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كانت اللجنة قد قدمت هذا الأسلوب إلى مجلس المجمع فى الدورة الماضية ، وقد اعتمدت فى توجيه إجازته على أحد أمرين : أن يكون الكلام فيه من قبيل نزع الخافض ، أو أن يكون على تضمين (وفى) معنى فعل يتعدى إلى مفعولين مثل : وزن وكال .

ولكن المجلس رأى أن الذى تعرفه اللغة فى مثل ذلك هو (يوفى) مضارع (وفّى) المضعف ، ثم اقترح أن يعاد الأسلوب إلى اللجنة لمعاودة بحثه .

٢ — عادت اللجنة إلى دراسة الأسلوب ، ورأت — بعد المناقشة — أن معنى قولنا : « مدحه مدحا لا يفيه حقه » هو : لا يفى حق فلان فى المدح ، وقد ثبت أن الفعل الثلاثى (وفى) يتعدى إلى مفعول واحد ، وعلى ذلك يكون الضمير هو المفعول . أما كلمة (حقه) فهى بدل اشتمال من هذا الضمير .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « قولهم : هذا يفيه حقه » للأستاذ محمد شوقى أمين .

قولهم : هذا يفيه حقه

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

يدور على أقلام الكتّاب وألسنتهم فى التعبير العصرى مثل قولهم : مدحه مدحا لايفيه حقه ، أو عرّف الكلمة تعريفاً لا يفيها حقّها . والنقاد اللغويون يتوقفون فى هذا الاستعمال ؛ إذ أنه يقوم على أن الفعل الثلاثى « وَفَىَ » يتعدى إلى مفعولين ، وهو فى اللغة لا يرد إلّا لازما أو متعديا إلى مفعول واحد ، تقول : وَفَىَ الشىء : تم ، ووَفَىَ بالشىء : لم يقصِّر عنه ، وَفَىَ الدرهم المثقال : عادله . فإذا أريد تعديته إلى مفعول ثانٍ فإنما يتحقق ذلك — طوع قواعد العربية — بالمجىء بالهمزة الناقلة أو التضعيف، وعلى هذا فالاستعمال الفصيح أن يقال : مدحه مدحا يُوفِيه حقه إيفاءً ، أو يُوفِّيه إياه تَوفِية ، لا غير .

أما إذا لم يكن من تخريج الاستعمال العصرى بدٌّ ، توصلا إلى عدّه صوابا ، فلذلك وجهان :

الوجه الأول : إدخال تعديل ضئيل فى التعبير ، وهو حذف الضمير الواقع موقع أحد المفعولين ، فيقال : مدحه مدحاً يَفِى حقَّه ، أى يتمه ، أو عرّف الكلمة تعريفاً لا يفى حقّها ، أى يؤديه ، وفى الوسع كذلك أن يقال : يفِى بحقه ، أو لا يفِى به . وعلى هذا يصبح التعبير صحيحاً فصيحاً لا غبار عليه .

والوجه الآخر : أن يبقى الاستعمال العصرى على صورته دون تغيير ، ويجرى تخريجه بتضمين الفعل الثلاثى « وَفَىَ » معنى فعل يتعدّى إلى مفعولين ، لكى يتسنى إعطاءه حكمه فى التعدية ، مثل : أعطى ، وأنال ، وآتى ، وغيرها من الأفعال التى يلائم كل منها فى دلالته مقام استعمال « وفى » فى مساق التعبير الذى يلفظه لسان متكلم أو يمضى به قلم كاتب ، فيقال : هذا يفيه حقه ، أى يعطيه إياه ، أو ينيله إياه ، أو يؤتيه إياه .

ولربما نجمت شبهة فى التخريج بهذا التضمين ، من ناحيتين :

أولاهما : أنّ أمثلة الأفعال التى أوردناها ، ويراد أن يتضمن معناها فعل « وَفَىَ » ، هى من الأفعال المزيدة التى تعدَّت إلى مفعولها ، لا بنفسها ، بل بأداة من أدوات التعدية

الصرفية ، وهى الهمزة ، وأما فعل « وفى » فهو ثلاثى مجرَّد . فالجمع بينه وبين واحد منها جمع يَعوزه كمال التنظير .

وأخراهما : أنّ هذه الأَفعال التى جىء بها للتضمين ليس أَحدها فى زمن زيادة معنى أَو غرض بلاغى يبيح الاستناد إليه فى تخريج التعبير العصرى لتسويغ استعماله .

وقد جهدت فى تذكر أَفعال ثلاثية غير مزيدة يتعدى كل منها إلى مفعولين ، ويحتمل معناه معنى « وفى » بزيادة فى الدلالة أَو تقوية لها . فاهتديت إلى فعلين يتعدَّى كل منهما إلى مفعول مطلق من حرف الجر ، ومفعول آخر مطلق منه أَو متصل به . وذانك هما : فعل « وزن » ، وفعل « كال » قالت اللغة : كلت زيداً طعامَه ، وكلت لزيد طعامَه ، ووزنت زيداً مالهَ ، ووزنت لزيدٍ مالهَ . وليس من ريب فى أَن الوزن والكيل كلاهما مناطٌ للوفاء فى إيتاء الحق . فنحن إذ نقول : فلان يفى فلاناً حقَّه ، نعنى أَنه يؤتيه إياه ، فإذا تضمن ذلك معنى الكيل أَو الوزن أَفاد الفعل « يفى » مزيد دلالة أَو تقوية للدلالة لتحقيق الغرض البلاغى فى التضمين ، واقتران الإيفاء بالكيل والميزان يتعدَّد وروده فى آيات من القرآن .

وغاية القول بهذا التخريج أَن قول المعاصرين « هذا يفيه حقَّه » ، استعمال لا تأباه ضوابط اللغة وطواعيتها للتصرف فى التعبير (١) .

---

(١) المراجع : معجمات اللغة بوجه عام ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح شذور الذهب لابن هشام .

« أبدا » فى معنى النفى (*)

يرى المجمع أنه يجرى فى الاستعمال العصرى مثل قولهم : « لم أفعل هذا أبداً » ويأخذ النقاد النحاة على هذا الاستعمال أن « أبداً » تستعمل ظرفاً منكَّرا لتأكيد الإثبات أو النفى فى المستقبل ، والفصيح أن يقال : لم أفعل هذا قطُّ ، ولا أفعله أو سأفعله أبدًا .

واللجنة ترى جواز الاستعمال العصرى ؛ فقد أثبتت اللغة من معانى «الأَبد» الدهر مطلقاً ، أو الدهر القديم أو الطويل ، وورود « الأَبد » فى الشعر المستشهد به بمعنى الزمن الماضى ، ووروده بهذا المعنى فى المثل السائر : « طال الأَبد على لبد » . وكذلك ورد « الأَبد » ظرفاً منكراً لتأكيد الماضى المنفى فى قول المتنبى :

لم يخلق الرحمن مثل محمد أبـداً وظنىِّ أنـه لا يخلُقُ

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثالثة والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى استخدام أبدا فى معنى النفى ، وانتهى فى هذه المذكرة إلى أن « أبدا » تستعمل ظرفاً منكراً لتأكيد الإثبات أو النفى الماضى كما تستعمل فى المستقبل .

أعدت اللجنة تقريرا فى هذا الموضوع جاء فيه :

وورد هذا الاستخدام فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا » .

وقد أشير إلى ذلك فى مناقشات السادة الأعضاء مع الإشارة إلى أن الأستاذ الدكتور شوقى ضيف نبه إلى ذلك .

وفيما يلى :— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « تصديق قولهم : ما كذبت أبدا » .

تصديق قولهم : ((ما كذبت أبدا))

بحث بقلم الأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — يجرى فى كلام الناس مثل قولهم . ما فعلت الشيء أبداً ، يعنون نفى القيام بالفعل فى الزمن الماضى . وكثيراً ما قرأنا لجمهرة الكتاب مثل قولهم : هل زرت فلانا ؟ والجواب : لم أزره أبداً ، أى أن المسئول لم يسبق له القيام بالزيارة فيما مضى . وأغلب ما يساق من مثل ذلك فى الحوار القصصى .

ونقاد النحاة يعترضون على هذا التعبير ، وحجتهم فى الاعتراض أن « أبداً » لا تستعمل ظرفاً إلا للمستقبل نفياً أو إثباتاً ، ومثال استعمالها : سأمكث أبداً ، أو لن أمكث أبداً . فأما نفى الماضى فيؤكد بكلمة « قطُّ » فيقال : ما كذبت قطُّ .

٢ — ولما عرض على المجمع نموذج مادة « أبد » عرض المجلس لهذا التعبير فى الجلسة الرابعة والعشرين من الدورة الثالثة عشرة ، فقال فارس نمر إن أبداً تستعمل اليوم للنفى فى الماضى كما فى المستقبل ، وتساءل عن مسوغ لهذا الاستعمال . فكان جواب طه حسين : «أن الأبد لا يصح إطلاقه على الزمان الماضى بمعنى الأزل » ، وأيده فى ذلك أحمد لطفى السيد ، وعقب منصور فهمى « بأن الماضى والمستقبل قد يلتقيان فى الدلالة اللغوية كما يلتقيان فى التصور الذهنى ؛ إذ إنه لا حد هناك بين الماضى والمستقبل فى الحقيقة » .

ويستخلص من المناقشة رفض الاستعمال العصرى .

٣ — فهل من وجه لتصويب ما يجرى فى كلام الناس ، وما يتوارد على أقلام الكتاب ؟

فى رأيى أن مبعث الإنكار للتعبير العصرى هو شيوع « الأَبَد » دالة على الزمن المستقبل إلى قيام الساعة ؛ ولذلك يقابله « الأَزَل » ، فالأبدىّ المضاف إلى المستقبل غير المحدود ، و الأزلىّ القديم الممعن فى القدم إلى بدء الزمان ، وأن المأثور من الاستعمال الفصيح إيراد الأبد ظرفاً منكراً لتأكيد النفى فى المستقبل ، وكذلك لتأكيد الإثبات ، ولسنا نحن

بصدد هذه الصيغة ، وما بنا إنكارها ، فهى سائدة فى الفصحى لا نزاع ، ولكن الذى نحن بصدده استعمال « الأَبد » ظرفاً لتأْكيد النفى فى الماضى ، فهل علينا فى ذلك سبيل ؟

٤ — إذا رجعنا إلى اللغة نستبين منها معنى الأَبد ، أَلفينا الظاهر منها يصرح بتخصيص الأَبد للمستقبل؛فإن مطولات المعجمات تقول إن « أَبداً » منكراً للتأْكيد فى الزمان الآتى إثباتاً ونفياً ، فهى مثل « قط » فى تأْكيد الزمن الماضى . يقال : ما فعلت كذا قط ، ولا أَفعله أَبداً . ويقول « الجرجانى » إن الأَبد هو استمرار الوجود فى أَزمنة غير متناهية فى جانب المستقبل ، والأَزل استمرار الوجود فى جانب الماضى . ويقول الراغب : إن الأَبد هو مدة الزمان الممتد الذى لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان ، فيقال : زمان كذا ، ولا يقال : أَبَد كذا . وفى قول « الراغب » ما يشعر بأَنه يعنى بالأَبد مطلق الزمان فى ماض وآت .

على أن فى معجمات اللغة نصوصاً تعطى للأَبد معنى الانطلاق من قيد المضى أَو الاستقبال؛ فإن فيها : الأَبد هو الدهر مطلقاً ، أَو الدهر الطويل الذى ليس بمحدود ، أَو القديم الأَزلى . ومعنى الدهر الذى يفسر به الأَبد هو الزمان الطويل .

ومن ثَمَّ يسُوغ لنا القول بأَن الاستعمال العصرى تركيب استخدم فيه « الأَبد » بمعنى الزمان الطويل أَو القديم ، فمن ينفى الفعل مستخدما ظرف الأَبد ، يفيد بذلك تأْكيد النفى فى الزمان الطويل أَو القديم ، فإن لم تفد الأَبديّة إلا مجردَ طول الزمان ، استفيدت الماضوية من صيغة الجملة التى استخدمت فيها أَداة النفى للماضى ، مثل : لم أَفعل ذلك أَبداً ، أَو أَداة النفى مع الفعل الماضى مثل : ما فعلت ذلك أَبداً .

٥ — ومع هذا نسأَل : هل صحيح أن الأَبد ، كما فى ظاهر نصوص اللغة ، معناه الزمن الآتى ؟

وهل دلالته على الزمن الماضى تستخلص ضمنا من بعض النصوص التى تفسره بأَنه الدهر مطلقاً؟

الحق أن بين أَيدينا شواهد موثقة معرقة تدل على استعمال الأَبد فى الدلاله على الزمن الماضى والدهر القديم . ومن عجب أَن بعض هذه الشواهد ترد فى المعجمات — كما فى المعجم الكبير وفى معجم فيشر وغيرهما من معجمات قديمة ومحدثة — دون التصريح بأَنها دالة على استعمال الأَبد فى معنى القدم والمضى ، ودون اعتبار ذلك معنى من معانى الأَبد .

فمن الأمثال السائرة : « طال الأبد على لبد » ، وفى رواية « أتى أبد على لبد » ، وهو مثل يضرب لكل ما قدم .

وقول طرفة :

وركوب تعزف الجن به   قبل هذا الجيل من عهد أبد

ومن قول خداش :

أتى أبد من دون حِدْثان عهدنا

وفى نقائض جرير والأخطل :

واللؤم حالف دارهم وفناءهم   أبداً . . . .

ومن قول جرير :

حى المنازل بالأجزاع غيّرها   مرُّ السنينَ وآبادٌ وآبادُ

ومن قول أبى العلاء :

ودفينٍ على بقايا دفينٍ   فى طويل الأزمانِ والآبادِ

وفى هذه الشواهد ما يؤكد استعمال الأبد فى الدلالة على سوالف الأزمان .

٦ — ولكن لسائل أن يقول : إن إثبات دلالة المضىّ والقدم لكلمة الأبد لا يجزىء فى تصويب استعمال « أبداً » ظرفاً بهذه الدلالة ، فإن المنقول من الشواهد لم تستخدم فيه الأبدية الظرفية فى سياق جملة منفية ماضوية . والحق أن الأمر كذلك فيما هو متعارف من الشواهد ، ولكنى التقطت لشاعر العربية أبى الطيب المتنبى بيتاً ورد فيه مثل ذلك الاستعمال العصرى المنتقد ، فهو فى القصيدة التى مطلعها :

أَرَقٌ على أَرَقٍ ومثلى يَأْرَقُ   وجوى يَزيدُ وعَبرةٌ تترقرقُ

يقول :

لم يخلق الرحمنُ مثل محمدٍ   أبداً وظنى أنه لا يخلقُ

وجلى كل الجلاء أن المتنبى أكد النفى فى الماضى باستعماله « أَبَدًا » ، وأردف ذلك بما يفيد النفى فى المستقبل ، وهذا شاهد فصيح صريح ، فإن لم يكن شاهداً باعتباره لشاعر جاء فى القرن الرابع للهجرة بعد عصر الاستشهاد الخالص ، فلا شك فى أنه استناد إلى قول شاعر مبين ، له فى العربية مكان مكين .

وقد رجعت إلى شُرّاح المتنبى ومتعقّبيه ، من مناصريه ومخالفيه ، وهم كُثْر ، فلم أعثر على من أنكر عليه قوله .

٧ — مفاد ما تقدم أنّ السَّنَن المأثور فى استعمال « أبداً » ظرفاً ، هو للإثبات أو النفى فى المستقبل ، وأنّ استعمال ذلك فى النفى الماضوى قد جرى فى القرن الرابع الهجرى ، وشاع فى الاستعمال العصرى ، ومعنى الأَبد فى اللغة وفى الشواهد المعتمدة يعين على تصويب ما جرى وشاع .

استعمال « القيد » بمعنى : « التقييد » (*)

يشيع في اللغة المعاصرة قولهم : « أحضر فلان دفتر القيد » وقد يظن أن اللفظة مخالفة للأصول اللغوية . غيرَ أنه ذكر في « معيار اللغة » باب الدال فصل القاف ، ما يأتي : « . . . قاده ، يقيده قيدا كباع ، جعل في رجله القيد كقيده تقييداً » . وإذن ، فكلمة القيد تحل محل كلمة التقييد ، وهي شائعة الاستخدام في الكتابات الديوانية والقانونية ، وواضح أنها صحيحة ، بسند ورودها في معجم لغوي قديم .

ولهذا يرى المجمع إجازة القيد في لفظه ومعناه الذي يستعمل فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

ناقشت اللجنة لفظ « القيد » المعروض من المجلس بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٩٧ هـ الموافق ٧ من نوفمبر ١٩٧٧ م . وقد دارت المناقشة حول هذا اللفظ ، وتبين أن المعنى المراد به ليس حقيقيا ولكنه مجازي ، والقيد هو التسجيل ، والقيد مصدر لقيد . ونجد أن « القيد » مصدر لفعل ثلاثي صحيح . وكما نجد أن هذا اللفظ حمل للمجاز على الحقيقة ، وهي مستعملة مشاعة مثل دفتر القيد ، وسجل القيد . على أن قاد يقيد غير مستعمل ، والمستعمل هو قيد في السجل — بالتشديد — .

المديونية(*)

يشيع استعمال مصطلح « المديونية » فى لغة القضاء المدنى مراداً به حالة كون الإنسان مديناً ، وفى رأى بعض النقاد أنه خطأٌ على أساس أنّ القياس فى اسم المفعول من « دان » هو « مدين » فيجب أن يكون « مدينية » لا « مديونية » .

وبدراسة المسألة وجدت اللجنة أنّ بعض قبائل العرب تجرى فى لغتها على التصحيح فى صيغة اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين بالياء ، وقد نصت المعجمات على صيغة « مديون » بالتصحيح . وعلى ذلك تكون المديونية مصدراً صناعياً .

ولهذا يرى المجمع أن لفظ « المديونية » صحيح لا بأس باستعماله .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ناقشت اللجنة لفظ المديونية ، وهى مقدار الدين لما تنسب إليه ، ويشيع استعمال هذه الكلمة بين الاقتصاديين ويراد بها مجموع ما على الشخص من دين ، ورأت اللجنة أن «دان» بمعنى أقرض واسم المفعول « مدين» أو «مديون» والمصدر الصناعى «مديونية» .

« هذا المنزل آيل للسقوط »(*)
و « فلان آيب من سفره »

يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : هذا المنزل آيلٌ للسقوط ، كما يشيع قولهم : فلان آيب من سفره ، بتسهيل الهمزة فى كل من «آيل وآيب » . وقد يبدو للناقد اللغوى فى مثل ذلك خروج على القاعدة الصرفية ؛ إذ الأَصل أن يقال « آئل وآئب » بهمزتين مخففتين .

واللجنة ترى أنّ استعمال الكلمتين على هذه الصورة صحيح ، استنادا إلى أن :

(أ) أهل الحجاز يستثقلون الهمزة الواحدة .

(ب) ورود تسهيل الهمزة فى اسم الفاعل الأَجوف فى بعض القراءات القرآنية السبع والعشر .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، وبالجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف مذكرة عرض فيها هـذا الأسلوب فى استخدام الهمزة المسهلة فى كلمة « آيل وآيب » .

والمعروف لغة أن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من فعلى « آل » و « آب » الأجوفين هو أن تقلب عينهما همزة مثل قائل وبائع .

فكان القياس يقتضى أن يقال فى الأسلوبين السابقين : « هذا المنزل آئل للسقوط » و « فلان آئب من سفره » .

ووضح رأية قائلا : إن كلمة « آيل » بالتسهيل – كما فى العامية – صحيحة لغويا لأدلة ذكرها .

وفيما يلى : .

– بحث بعنوان : « هذا المنزل آيل للسقوط » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

« هذا المنزل آيل للسقوط »

للأستاذ الدكتور شوقى ضيف (عضو المجمع)

تعبير يشيع فى اللغة المعاصرة ، وفيه تسهل الهمزة فى كلمة « آيل » فتقلب ياء ، وهى اسم فاعل من فعل « آلَ » الأجوف . ومعروف أن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه همزة مثل قائل وبائع ، فكان القياس يقتضى أن يقال فى التعبير السالف : « هذا المنزل آئل للسقوط » . وفى رأيى أن كلمة « آيل » بالتسهيل كما فى العامية — صحيحة لغوياً بدليل ما يلى :

١ — كثرة تسهيل العربية للهمزة فى الكلمات وتخفيفها وحذفها ، ومن قول سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٦٧ : « ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتخففا ، ويستثقل أهل الحجاز تخفيف الهمزة الواحدة » . وإنما دعا إلى تسهيلها وتخفيفها ، بل حذفها أحياناً أنها أكثر الحروف ثقلا فى النطق إذ تضغط على مخرجها من أقصى الحلق ، حتى ليشبه صوتها — كما قال الأسلاف — التهوع .

٢ — نص علماء الصرف على أن الهمزة المتحركة بعد الألف الممدودة يجوز تخفيفها بأن تُليَّن وتجعل بين الهمزة والياء فى مثل مسائل ، والبينية ، أو التوسط فى النطق بين الهمز والياء ، وهو ضرب من التسهيل ، إذ يريدون إشمام الياء الهمزة ، أو بعبارة أوضح أن يضغط عليها قليلا كأنها آتية من الحلق أو من جهة الحلق ، وهو على كل حال نطق ينتهى بالهمزة فى مثل « مسائل » و « عباءة » إلى أن تخفف وتنطق ياء أو أقرب ماتكون إلى الياء .

٣ — وردت صيغة من صيغ اسم الفاعل المشتق من فعل أجوف مخفَّفَة الهمزة بعد الألف فى قراءةٍ من قراءات الذكر الحكيم ،هى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع قارىء المدينة وأحد القراء العشرة لآية سورة آل عمران : (أَنِّى قد جئتكم بآية من ربكم أَنِّى أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأَنفُخُ فيه فيكون طيرًا بإذنِ اللهِ) إذ قرأ فى رواية عيسى بن وردان (كهيئة الطاير ... فيكون طايرًا) بتسهيل الهمزة بينَ بينَ فى الموضعين ، وكذلك قرأ آية

سورة المائدة : (وإذ تخلق من الطين كهيئة الطاير بإذنى فتنفخ فيها فتكون طايرًا بإذنى) (انظر كتاب النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ١ / ٤٠٠ و٢/٢٤٠) .

٤ ـ وأيضاً ذكر أبو بكر بن مهران فى كتابه فى وقف حمزة ، أحد القراء السبعة ، قراءةً مماثلة فى نحو (تائبات) بإبدال الهمزة ياءً . وحكى أبو إسحق إبراهيم بن أحمد الطبرى فى ذلك أنه بين بين (النشر ، / ٤٦٣) .

٥ ـ وإذن يكون لتسهيل الهمزة فى كلمة « آيلٌ » أصلٌ ، هو نطقها بالتليين كما فى بعض القراءات السالفة . ويشفع تسهيلها ونطقها ياءً صعوبة النطق بها « آئل » مهموزةً بعد الألف إذ تبتدئ الكلمة بهمزة تضغط فى نطقها على أقصى الحلق ، وتمد فتعطى الفرصة للزفير ، غير أنه لا يلبث أن يتوقف لضغط النطق بالهمزة الثانية على أقصى الحلق مرة أخرى ، مما يحدث ثقلا واضحاً فى التلفظ بالكلمة ، وهو ثقل يتطلب تسهيلها ونطقها ياءً ، ونخلص من ذلك كله إلى القرار التالى :

كلمة « آيل » بتسهيل الهمزة ونطقها ياءً عربيةٌ صحيحةٌ .

يلعب الكرة (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : يلعب الكرة ، ويريدون به ممارسة اللعب بالكرة ، وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة على أساس أن الفعل لازم والكرة أداة فيجب وصلها بالباء ليقال : « يلعب بالكرة » كما هو وارد فى اللغة .

وبدراسة المسألة انتهت اللجنة إلى أن قول المعاصرين : « يلعب الكرة » يمكن توجيهه بأحد وجهين :

الأول : أن تكون « الكرة » مفعولا مطلقاً إذ هى أداة الفعل ، والأدوات تنوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ، على حد « ضربته سوطاً أو عصاً » والأصل كما قال النحاة : ضربته ضرباً بسوطٍ أو بعصًا ، ثم حذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه .

الثانى : أن يكون الكلام من قبيل الحذف والإيصال . حذف حرف الجر ، ثم وصل الفعل بالأداة ، فقيل « يلعب الكرة » ولهذا ترى اللجنة أن قولهم « يلعب الكرة » صحيح لا بأس فى استعماله ، أما إذا كان المراد نوعا معينا من اللعب ككرة القدم أو كرة السلة فترى اللجنة أن التعبير صحيح أيضاً على أنه مفعول مطلق .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة درس فيها هذه العبارة وقال : إنه قد يسبق إلى الخاطر أن هـذه العبارة غير صحيحة ؛ لأن «يلعب» فعل لازم ، والكرة هى أداة اللعب ، فإذا اجتمعا وصل إليها الفعل بباء الاستعانة ، فهى المختصة بالدخول على الأدوات ، وإذن يكون الصحيح أن يقال : يلعب بالكرة ولكنه انتهى إلى أن «الكرة» أداة اللعب ، وحذف المصدر وأقيمت الأداة مقامة .

— وفيما يلى : بحث للأستاذ على النجدى ناصف ، بعنوان : « يلعب الكرة » .

يلعب الكرة

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يكثر فى اللغة المعاصرة ترديد عبارة « يلعب الكرة » ، وقد يسبق إلى الخاطر أنها عبارة غير صحيحة ؛ لأن « يلعب » فعل لازم ، والكرة هى أداة اللعب ، فإذا اجتمعا معاً وصل إليها الفعل بباء الاستعانة ، فهى المختصة بالدخول على الأدوات ، وإذن يكون الصحيح أن يقال : يلعب بالكرة .

والواقع أن العبارة المتداولة فى الاستعمال صحيحة أيضاً ، وإن كان الفعل لازماً ؛ لأن الكرة – كما ذكرنا – أداة الفعل ، وأداة الفعل مما ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعولية المطلقة . ويردد النحاة مثالا لها قولهم : ضربته سوطاً أو عصا .

ويقول صاحب التصريح فى تحليل العبارة وتوجيه استعمالها : « الأصل ضربته ضرباً بسوط أو عصا ، ثم توسع فى الكلام ، فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه ، وأعطيت ماله من إعراب وإفراد وتثنية وجمع . تقول : ضربته سوطين وأسواطا » .

ثم نقل قول المرادى فى التلخيص عن تحليل العبارة قال : أصل « ضربته سوطاً » ضربته ضربة سوط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم قال : وذلك مطرد فى كل آلة معهودة للفعل ، فلو قلت : ضربته خشبة لم يجز ؛ لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل .
(التصريح : ١ : ٣٢٨)

وكثيراً ما يؤتى فى اللغة المعاصرة بالمصدر بدلا من الفعل فى هذه العبارة ثم يضاف إلى الكرة فيقال : لَعِبُ الكرةِ رياضةٌ بدنيةٌ محببةٌ ، فتكون الإضافة حينئذ من قبيل إضافة المصدر إلى أداة الفعل كالتى فى مثل : تعبير اللسان يفصح عما فى الجَنَان ، ومثل : له كلام وجع كوخْز الإبر .

تراوح الشيء بين كذا وكذا (*)

يستعمل الكتاب المعاصرون مثل قولهم : « والسعر يتراوح بين الارتفاع والانخفاض ، والجو يتراوح بين الحرارة والبرودة » ؛ وقد يعترض على هذا التعبير بأن الصواب أن يقال : راوح بدلا من تراوح ، كما هو مأثور فى اللغة ، وترى اللجنة إجازة التعبير على أساس :

١ – أن « تراوح » فى معنى راوح ، تنظيراً بينه وبين ماورد فى اللغة من صيغ الزوائد المتعاقبة .

٢ – أن « تراوح » من باب المطاوعة ؛ لأن قولهم : راوح بين الأمرين ، وإن كان لازما فى الظاهر فهو متعدٍّ فى المعنى .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، وبالجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمدشوق أمين مذكرة أبان فيها أنه إذا ابتغينا توجيه التعبير المعاصر كان لنا مندوحة فيمايذكره علماء التصريف فى معانى صيغ الزوائد ونيابة بعضها عن بعض ، وقد سجل فقهاء اللغة على ذلك شواهد وأمثالا . وعلى ذلك فلا بأس بأن يجاز استعمال « تراوح » فى معنى « راوح » كما استعمل العرب مثل ذلك فى المأثور عنهم وإن قل ، فليس المقصود إطلاق قياس ، بل تسويغ استعمال .

وتأسيسا على ذلك يقال : تراوح الأمر أو الشيء بين كذا وكذا ، بمعنى راوح ، أى كان على هذا الوضع تارة وعلى ذلك الوضع تارة أخرى .

وفيما يلى :

محمد شوق أمين بعنوان : « توجيه قول الكتاب : الشيء يتراوح بين كذا وكذا » .

توجيه قول الكتاب :
الشيء يتراوح بين كذا وكذا

بقلم الأستاذ / محمد شوقي أمين (عضو المجمع)

يتوارد على أقلام الكاتبين فى العصر الحديث مثل قولهم : « السعر يتراوح بين الانخفاض والارتفاع ، والمسافة تتراوح بين خمسين متراً ومائة . والأسلوب يتراوح بين الركاكة والرصانة » والمراد فى كل ذلك الاختلاف والتردّد والارتجاح .

والنقد اللغوى يتصدى لهذا التعبير ، وينكر فصاحته فى ذلك المقام . إذ إن المسموع فى اللغة : « راوح بين قدميه » أى وقف على هذه مرة وتلك مرة . و « إن يديه تتراوحان بالمعروف » أى يعطى بيمينه تارة وبشماله أخرى .

فإذا أردنا أن نردّ التعبير العصرى إلى الصواب فى صيغته ، كان علينا أن نقول : « السعر يُراوح بين الانخفاض والارتفاع . والمسافة تراوح بين خمسين متراً ومائة ، والأسلوب يراوح بين الرّكاكة والرّصَانة ». وأما التراوح فلا يستعمل إلا حيث يسند الفعل إلى مثنى أو جمع ، فيقال : تراوح السعران ، أو تراوحتِ المسافات ، أو تراوحت الأساليب . أى حدث الاختلاف والتردد فيما يكون عليه الأدران أو الأمور .

على أننا إذا ابتغينا توجيه التعبير المعاصر ، كان لنا مندوحة فيما يذكره علماء التصريف فى معانى صيغ الزوائد ونيابة بعضها عن بعض ، وكذلك فيما يسجله فقهاء اللغة من الشواهد والأمثال .

يقول « ابن قتيبة » صاحب « أدب الكاتب » : « يأتى (فاعلْت) بمعنى فعلْت وأفعَلت ، نحو : قاتلهم الله ، وعاقبته ، وشارفته ، وباعدته ، وجاوزته ، وعاليته . ويقول : يأتى تَفَاعلْت من جانب واحد كما جاء (فاعلْت) ، نحو : تقاضيتُه ، وتراءيت له ، وتماريت فى ذلك ، وتعاطيت منه أمراً » .

ويقول « ابن السكيت » فيما نقله « السيوطى » فى « المزهر » : « يأتى فاعَل وتفاعل من جانب واحد ، من ذلك : تكاءدنى الشىء ، وتذاءبَت الريح : جاءت مرة من هنا ومرة من هنا ، وتجاوز عنى ، وهو يعاطيك ، وعافاه الله ، وعاقبت الرجل ، وداينته » .

ويقول « الفارابى » فى « ديوان الأدب » : « ويكون فاعل بمعنى تفاعل ، نحو : سارَعَ إلى كذا وتَسَارَعَ ، وجاوزه وتجاوزَه » .

ومن هذا نستخلص أن فى اللغة استعمال «فاعل» و «تفاعل» بمعنى واحد ، نحو جاوزه وتجاوزه وقاضاه وتقاضاه ، وسارع إلى الشىء وتسارع إليه ، ومَارَى فى ذلك وتمارى .

فلا بأس بأن يجاز استعمال « تَرَاوَحَ » فى معنى « رَاوَحَ » كما استعمل العرب مثل ذلك فى المأثور عنهم وإن قلّ ، فليس المقصود إطلاق قياس ، بل تسويغ استعمال .

وتأسيساً على ذلك يقال : تراوح الأمرُ أو الشىءُ بين كذا وكذا ، بمعنى راوح ، أى كان على هذا الوضع تارة وعلى ذلك الوضع تارة أخرى ...

غش فى الامتحان(*)

يجرى على أقلام الكتاب المعاصرين قولهم : غشّ الطالب فى الامتحان ، أو غشّ الإجابةَ عن الأسئلة ، أو غشّ من زميله ، أو غشّش زميلَه ، أو ورقته مغشوشة ، يراد بذلك كله النقل عن الغير ، ونسبة المنقول إلى غير صاحبه فى غفلة من الرقيب .

ويجيز المجمع هذه الاستعمالات على أساس أن مدلول الغِشّ فى اللغة إظهار غير الصحيح ومجانبة الأمانة فى الأداء ، ومنه الغِشّ فى النصح ، والغش بمعنى الخلط والشوب ، ولا بأس بالاتساع فى هذا المدلول ، بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصرية من معنى مجانبة الخلوص ، وذلك فى إظهار الممتحَن خلاف ما هو له .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها لأسلوب « غش فى الامتحان » واستخداماته العصرية ، وأورد قول الكتاب المعاصرين : غش الطالب فى الامتحان ، غش الإجابة عن الأسئلة ، غش من زميله ، غشش زميله ، ورقته مغشوشة .
وفيما يلى :
— بحث بعنوان « الغش فى اللغة » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

« الغش » فى اللغة (*)

بقلم الأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ — يجرى « الغِشّ » فيما يجرى على أقلام المعاصرين وألسنتهم من الكلام ، ولا أعنى — معاذَ الله — جريانه معنى ، بل أعنى جريانه لفظاً .

يقولون : غشّ الطالب فى الامتحان .

وغشّ الإجابة عن الأسئلة .

وغشّ من زميله .

وغشّ زميلَه .

وورقَته مغشوشة .

ومرادهم بالغش فى الامتحان أن الطالب الممتحَن ينقل الإجابة عن كتاب أو ورقة أو زميل متخفِّياً فى خِلسة ، أو يتيح لغيره نقل الإجابة عنه على هذا النحو ، وعلى ذلك يتم فى ورقة الإجابة الغش ، أى التدليس والتزوير والاحتيال .

فهل الغش فى فصيح اللغة يبيح تلك الاستعمالات المستحدثة ؟

٢ — ما يستخلص من المأثور فى المعجمات أن « الغش » عدم الإمحاض فى النصيحة ، وأن تُظهر لمن يستنصحك خلاف ما تُضمر ، والفعل منه : غشَّه ، وللمبالغة . غشّشه ، ومن يوقع غيره فى الغش فقد أغشه ، والشىء المغشوش : غير الخالص ، فالفضة مغشوشة أى مخلوطة بالنحاس . وكل ذلك مأخوذ من الغَشَش وهو المشرَب الكدر المشوب . أو لعله من الغِشَاش وهو أول الظلمة وآخرها .

٣ — فما الوجه فيما يستعمل أهل العصر ؟

(ا) يبدو لى أنّ الوجه فى قولهم : « غَشَّ فى الامتحان » تحميله معنى الخلط والشوْب ، وإظهار الممتحن خلاف ما عنده من المعلومات ، أخذاً من الغير ، وذلك يناظر من قريب ما فى اللغة من معنى الغِش .

(ب) وأما قولهم : « غَشَّشَه » ، أى أمكَنه من الغش ، فهو تعدية بالتضعيف ، وهى — كالتعدية بالهمزة — قياس فى اللازم من الأفعال ، وقد قر على ذلك قرار المجمع من قديم .

(ج) وأما قولهم : « ورقة الإجابة مغشوشة » فهى كما قالت اللغة : شيء مغشوش : غير خالص . ومعنى فقدانها الخلوص أنها مشوبة بغير ما عند صاحبها ، من طريق التزوير والتدليس ، والمحَالة .

٤ — وقصارى القول أن مدلول الغش فى الأصل هو إظهار غير الصحيح . ومجانبة الاستقامة والسلامة فى الأداء ؛ ومنه الغش فى النصح ، والغش فى صوغ المعدن . ولابأس باتساع فى هذا المدلول ، حتى يستوعب ما تعورف عليه فى التعبير العصرى من استعماله فى معنى النقل غير المشروع فى غفلة من الرقيب ، بحيث يبدو المنقول منسوباً لغير صاحبه نسبة زائفة .

عزف لحنا (*)

يستعمل الكتاب المعاصرون مثل قولهم : « عزف لحنا ، وهذه معزوفة من معزوفاته ، وعزف على العود ». على حين أن فعل «عزف» بمعنى صوّت لازم فى اللغة ، والمجمع يجيز الاستعمالات العصرية إما على أن فعل «عزف» المتعدى مأخوذ من «المِعْزَف» اسما للآلة ،وإما على إعراب « لحنا » فى قولهم : « عزَف لحنا » مفعولا مطلقاً ، وإما على أن « عزف » مضمن معنى « أدّى » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : « العزف فى التعبير الموسيقى » وذكر أن المعاصرين يستخدمون مادة العزف فى التعبير الموسيقى ، فيتصرفون فيها تصرفاً يستوقف نظر النقد اللغوى ، إذ يقولون : عزف لحناً ، وهذه معزوفة من معزوفاته ، وعزف على العود ونحوه . ومبعث الوقفة النقدية فى هذا الاستخدام العصرى تعدية الفعل «عزف» بنفسه ، أو تعديته بحرف الجر ، وهو فى مأثور اللغة لازم ليس غير .

وفيما يلى :

— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : « العزف فى التعبير الموسيقى » .

العزف فى التعبير الموسيقى

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

٣٤٣ ١ — فى مادة « عزف » ما يدل على استعمالها فى معنى الصوت ، وفى معنى الضرب بالآلات الموسيقية ؛ فقد ذكرت المعجمات أن فعل « عَزَف » اللازم معناه : أحْدث صوتاً ، ومنه : عزفت الجن ، وعزفت القوس . ومصدره : العزْف أو العزيف ، ومنه : عزف الرياح ، وعزف الدُّفوف ، ومن معانى العزف : اللعب بالدفوف . واسم الفاعل من ذلك العازف ، لمعنى اللاعب بالدف ونحوه . ومنه : رمل عازف ، وقيل فيه أيضا : رمل عَزّاف.

وجاء فى المادة : المِعزَف ضرب من الطنابير والعود والدف ، وجاء فيها أيضاً : المعازف للملاعب أو الملاهى التى يضرب بها ، واختلف فى لفظها : هل هى جمع عزف على غير قياس ، كالملامح والمشابه جمع لمحة وشبه ، أو هى جمع مِعزَف ومِعزَفة ؟

٢ — والمعاصرون يستخدمون مادة العزف فى التعبير الموسيقى ، فيتصرفون فيها تصرفاً يستوقف نظر النقد اللغوى ، إذ يقولون . عزف لحنا ، وهذه معزوفة من معزوفاته ، وعزف على العود ونحوه. ومبعث الوقفة النقدية فى هذا الاستخدام العصرى تعدية الفعل " عزف " بنفسه ، أو تعديته بحرف الجر ، وهو فى مأثور اللغة لازم ليس غير .

ولما كان هذا الاستخدام يبلغ من الشيوع على أقلام الكاتبين من الموسيقيين وغيرهم مبلغاً كبيراً ، اتجه البحث فيه إلى تخريجه والتماس ما يصله بصحيح أوضاع العربية .

فأمّا تعدية الفعل «عزف» بنفسه إلى مفعول ، فلها توجيهات ثلاثة :

التوجيه الأول : ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس ، وهو أنَّ إثبات اللغة لكلمة المعزف والمعزفة والمعازف يتيح لنا أن نأتى بفعل «عزف» متعدياً ، لأنَّ المعزف اسم آلة ، وفى قاعدة اللغة أن اسم الآلة يجيء من الثلاثى المتعدى فى الأغلب الأعمّ. وقد أجاز المجمع استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها فى المعجمات .

التوجيه الثانى : ما ذهب إليه الأستاذ على النجدى ناصف ، وهو اعتبار مفعول « عزف » فى قولهم « عزف لحنا » مفعولا مطلقاً ، على نحو ما فى قوله تعالى : « ولا يُظلمون

فَتِيلا » وقوله تعالى : « ولا يُغْنِى عَنك شيئاً » ، وقولك : ضربه سوطاً . فقد أدخل النحاة كلا من « فتيلا » و « شيئاً » و « سوطاً » ونحو ذلك فى باب المفعول المطلق . ويلاحظ أن هذا التوجيه خاص بقولهم : « عزف لحنا » ، ولكنه لا يجزىء فى قولهم : « المعزوفة » أو « المعزوفات » .

التوجيه الثالث : ما ذهب إليه الأستاذ مصطفى مرعى ، وهو إعمال رخصة التضمين فى تسويغ تعدية الفعل «عزف» ؛ فيقال إن «عزف» مضمنة معنى «أدّى» ، والمناسبة متحققة بين دلالتى اللفظين ، وبلاغة التضمين تظهر فى إشراب الأداء معنى الصوت ، وهو متعين فى معنى « عزف » .

٣ — وأما تعدية الفعل « عزف » بحرف الجر ، فى قولهم : « عزف على العُودِ » ونحوه ، فتسويغها بالتضمين كذلك ، إذ يضمّن فعل « عزف » معنى « ضرب » ، ومن المأثور : الضّرب بالعود ونحوه ، ولا بأْسَ باستعمال « على » مكان الباء ، فالعزف أو الضرب إيقاع على المعازف .

٤ — وأحسب أن اليُسر واضح فى توجيه التعبير الموسيقى العصرى بأن ثبوت كلمة « المِعزَف » منفذ إلى استحداث فعل «عزف» متعدياً بنفسه ، وأن ثبوت فعل « عزف » بمعنى أحدث صوتاً أو لعب بالمعازف ، سبيل إلى قبول « العزف على العود » ونحوه لمعنى الضرب به ، أو الإيقاع عليه .

«أدانت» المحكمة فلانا أو حكمت المحكمة «بالادانة»(*)

يشيع فى لغة القضاء قولهم : أدانت المحكمة فلانا ، أو حكمت المحكمة بإدانته ، بمعنى أثبت الجريمة عليه ، وهو معنى يبدو فى ظاهره مخالفاً لما نصت عليه المعجمات فى معانى «أدانَ» التى تأتى فى الأصل بمعنى «أقرَض» .

درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن «دان» الثلاثى المتعدى يشترك مع الرباعى فى معنى الإقراض ، وينفرد بمعنى المجازاة كما جاء فى اللسان . وليس ببعيد فى رأى اللجنة أن يُحمل الرباعى على الثلاثى فى دلالة المجازاة ليكون «أدانه» بمعنى جازاه وتكون الإدانة بمعنى المجازاة .

وثمة توجيه آخر : أن قولهم دان شخصا معناه فى اللغة أيضا حَمله على ما يكره ، ومن الممكن أن يكون « أدانه » محمولا على هذا المعنى ؛ إذ الحكم بالإدانة أساسه الحمْل على غير المحبوب .

ولهذا يرى المجمع إجازة استعمال قولهم : أدانت المحكمة فلانا أو حكمت بإدانته ، فى المعنى الذى يستعمل فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

تناولت اللجنة هذين الأسلوبين اللذين يجريان على ألسنة القانونيين ، وتبين أن « الإدانة » فى عرف القانونيين ليس لها علاقة بالمحاسبة ، فالمدلول الاصطلاحى للإدانة يقابله البراءة ، فهى تعنى الحكم على من يثبت عليه جناية ، وعليه يكون مفهوم المصطلح فى القانون أضيق منه فى اللغة ، فهو فى القانون الجزاء فقط وليس المحاسبة .

((أمعن)) النظر ، و ((أنعم)) النظـر (*)

يشيع فى استعمال المعاصرين مثل قولهم «أمعن النظر فى الأمر» متعديا بنفسه ، والمثبت فى المعجمات أن «أمعن» فعل لازم يتعدى بالحرف. واللجنة تجيز ذلك الاستعمال لوروده فى نصين من الشعر الجاهلى ، إمّا على أن الاسم مفعول به ، وإما على أن الاسم منصوب على نزع الخافض. يضاف إلى ذلك أن من المثبت فى المعجمات : أنعم النظر فى معنى أمعن فى النظر . ومن المحتمل أن يكون بين الفعلين قلب مكانى .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة حول أسلوب « أمعن النظر وأنعم النظر » وقرر أن أمعن متعد بنفسه مثل أنعم ، بأدلة ذكرها فى مذكرته .

وفيما يلى :

مذكرة بعنوان : «أمعن النظر وأنعم النظر » للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع .

« أمعن » فى النظر ، و « أنعم » النظـر

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يذهب المعاصرون من اللغويين إلى أن « أمْعن » فعل لازم يتعدى بفى ، كما فى العبارة الأولى ، وأن « أنعم » فعل يؤدى معناه ، ويتعدى بنفسه كما فى العبارة الثانية .

ومرجعهم فى ذلك ما تقوله المعاجم عن الفعلين :

فأما « أمعن » فيقول عنه الأساس : « أمعن فى الأمر : أبعَد فيه ، وأمعن الضبُّ فى جحره : غاب فى أقصاه » .

ويقول المصباح « أمعن الفرسُ إمعانا : تباعد فى عدْوه ، ومنه قيل : أمعن فى الطلب : إذا بالغ فى الاستقصاء » .

ويقول اللسان : « مَعن الفرسُ يمعَن معنا ، وأمعن – كلاهما – : تباعد عاديا ، وأمعنوا فى بلد العدو ، وفى الطلب ، أى جدوا وأبعدوا » .

ويقول التاج : «مَعن الفرسُ ونحوه ، كمنع ، يمعَن معَنا : تباعد ، كأمعن . وأمعن فى الأمر : أبعد ، وأمعن الضب فى جحره : إذا غاب فى أقصاه ».

وأما « أنعم » بهذا المعنى فلم يذكره من هذه المعاجم إلا اللسانُ ، قال :

« وفى حديث صلاة الظهر : فأبردَ بالظهر ، وأنعم ، أى : أطال الإبراد ، وأخر الصلاة ومنه قولهم : أنعم النظرَ فى الشىء : إذا أطال الفكر فيه » .

وقد ورد الفعل « أمعن » وبعده اسم منصوب فى معلقة عمرو بن كلثوم إذ يقول :

فأما يوم خشيتنا عليهم فتصبح خيلنا عُصبا ثُبينا
وأما يوم لا نخشى عليهم فنمعن غارة مُتلبِّبينا

وورد اسم الفاعل منه ، وبعده اسم منصوب أيضاً فى معلقة عنترة إذ يقول :

ومدجَّج كره الكماةُ نزاله لا مُمعنٍ هربًا ولا مستسلم
جادت له كفى بعاجل طعنة بمثقفٍ صدقِ الكعوبِ مقَّوم

ويحتمل الاسم المنصوب بعد كل من «أمعن» و «ممعن» أن يكون مفعولا به، وأن يكون منصوبا بنزع الخافض، لكن الأرجح أنه مفعول به لما يأتي :

١ ـ أن الفعل «أنعم» متعدّ بنفسه ، فكلمة النظر فى قولنا « أنعم النظَر » مفعول به وأن أمعن وأنعم يتفقان فى المعنى ، وفى الحروف عددا ونوعا ، والفرق بينهما فى ترتيبهما يسير ، فما هو إلا أن النون جاءت لاما فى أمعن ، وفاءً فى أنعم .

٢ ـ أن «أمعن» ورد متعديا فى بعض الاستعمالات التى لا تبعد كثيرا من المعنى الذى يكثر استعمال أمعن فيه . ففى التاج : « أمعن الماء : أساله ».

إذن يجوز أن يستعمل الفعل أمعن متعديا بنفسه كأنعم .

الصدفة والمصـــادفة (*)

يشيع في الاستعمال العصري لفظا «الصدفة» و«المصادفة» بمعنى حدوث الشيء والوقوع عليه عرضاً واتفاقاً دون قصْد أو عمْد . وقد يؤخذ على هذا أن المعجمات لم تثبت صيغة الصدفة ، وأن المعنى الذي ذكرته للمصادفة – وهو مطلق وجدان الشيء أو ملاقاته – يختلف عن دلالتها العصرية التي تفيد الاستعمال بالعرض والاتفاق .

غير أنه يمكن القول بصحة الاستعمال للمصادفة استنادا إلى أن اللغة تفسّر الموافقة بأنها المصادفة . يقول الصاغاني : « يقال : أُوفق لزيد لقاؤنا أي كان فجأة » .

ويزيد الزبيدي قوله : « ومصادفة » . . ومن قول العرب : وافقت فلانا بموضع كذا : أي صادفته... هذا إلى أن كلا من الموافقة والاتفاق قد استعمل منذ عصر أبي حيّان ومسكويه بمعنى حدوث الشيء أو وقوعه بغير قصد أو تدبير .

على أن القول بأن المصادفة « مطلق الوجود » لا يمنع استعمالها في معنى الوجود المتقيد بنفي العمد أو القصد أو التدبير . واللغة تأنس بتخصيص العام وتقييد المطلق في بعض مقامات التعبير .

أما « الصدفة» فلا مانع من قبولها باعتبارها مصدرا مستحدثا من الفعل (صدِف) بوزن فَرِح ، مثل قوى قوّة ، أو باعتبارها اسم مصدر من صادف مثل الفرقة والخلطة من المفارقة والمخالطة . ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال الصدفة والمصادفة في المعنى الذي يستعملها المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ – كتب الأستاذ الدكتور شوقي ضيف كلمة تحدث فيها عن لفظي الصدفة ، وبين أن (الصدفة) صيغة مصدرية استحدثها الاستعمال العصري للدلالة على الحدوث اتفاقا وأن المصادفة – بالمعنى نفسه – مصدر للفعل (صادف) الذي =

. . . .

= أشربته اللغة العصرية معنى العرض أو الاتفاق . وقد انتهى إلى أن العبارتين صحيحتان صياغة ودلالة ، وأن الاستعمال العصرى لهما أمر يسيغه التطور العام فى مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر .[١]

٢ — كتب الأستاذ محمد شوق أمين مذكرة بعنوان : « كلمة فى كلمتين » تصدى فيها لدراسة اللفظين ، فذكر أن الاستعمال العصرى للمصادفة فى معنى الملاقاة من غير عمد يجد ما يؤيده فيما أثبته الزبيدى من شرح للفعل صادف ، وفى حديث أبى حيان التوحيدى ومسكويه عن الاتفاق والموافقة .

أما الصدفة فيمكن أن تكون اسم مصدر من المصادفة مثل الخلطة والفرقة من المخالطة والمفارقة ، ثم خلص إلى أنه لا ضير على اللغة فى قبول الصدفة صيغة محدثة لمعنى المصادفة ، باعتبارها اسم مصدر للفعل (صادف) [٢] ، ولا ضير كذلك على اللغة فى تحميل معنى المصادفة والصدفة قيد انتفاء العمد والقصد فى استعمال يقتضيه مقام الكلام .

وفيما يلى :[٣]

١ — بحث بعنوان « صدفة — مصادفة » للدكتور شوقى ضيف .

٢ — بحث بعنوان : « كلمة فى كلمتين : المصادفة والصدفة » للأستاذ محمد شوقى أمين .

صدفة ـ مصادفة

للأستاذ الدكتور شوقى ضيف (عضو المجمع)

تشيع فى اللغة العصرية كلمتا : صدفة ومصادفة ، بمعنى حدوث الشيء اتّفاقا ، والكلمتان لا توجدان فى المعاجم بهذا الاستعمال العصرى ، غيرَ أنهما عربيتان صحيحتان ويمكن تخريجهما على النحو التالى :

١ – أما كلمة صدفة ، فيمكن تخريجها على ألا تكون مصدرا مستحدثا لفعلها صدف يصدِف صدفا على زنة فَرِح يفرح فرحا ؛ إذ نص سيبويه (١ / ٢٢٢ - ٢٢٤) على مجيء المصدر من «فَعِلَ يَفْعَل» على زنة «فُعْلة» مثل : شهب شُهْبة وقوى قوة ، وكأنما استحدث الاستعمال العصرى مصدرا ثانيا للفعل بجانب مصدره الأساسى ، وهو الصدف ، للدلالة على معنى المصدر الجديد ، وهو الحدوث اتفاقا بجانب المعنى القديم وهو تدانى الفخذين فى السَّيْر تلقائيا دون قصد .

٢ – أشربَت اللغة العصرية فعل «صادف» الدالّ فى المعاجم على لقاء شخصين – فيقال صادف محمد عليا أى لقيه – معنى الاتفاق المتصل بإقبال إحدى ركبتى الشخص على الأخرى فى المشى فيقال صادف محمد عليا أى لقيه اتفاقاً . وطبيعى أن يتضمن المصدر ، وهو مصادفة ، نفس هذا المعنى حتى ليصبح خالصا له فيقال : حدث ذلك مصادفة أى اتفاقاً وبالمثل ضمّنت اللغة العصرية فعل «تصادف» الدال على التقابل نفس المعنى ، فيقال : تصادف وجود على ، أى اتفق وجوده . وكل هذا من باب التوسع الجارى على سنن العربية فى الاستعمال اللغوى .

وبذلك تكون كلمتا صدفة ومصادفة بمعنى « اتفاقًا » صحيحتين صياغةً ودلالةً كذلك استخدام «صادف» و«تصادف» بمعنى الاتفاق دون إرادة ، إذ هو استخدام مستحدث يُسيغه التطورُ العام فى مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر .

كلمة فى كلمتين : المصادفة والصدفة

بقلم الأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ – المصادفة والصدفة كلمتان سائغتان تتعاقبان فى الاستعمال الحديث لمعنى وجدان الشيء أو حدوثه على غير قصْد وعمْد . ويجرى البحث عن كل منهما فى ناحيتين : الأُولى : الصيغة ، والأُخرى : الدلالة .

٢ – أما «المصادفة» فصيغتها المفاعلة، وهى صيغة مسموعة فى كلمة المصادفة عينها ، لإفادة وقوع الفعل من جانب واحد ، وهى بذلك لا اعتراض عليها من ناحية الصوغ .

ولكن دلالتها فى مسموع اللغة المأثورة يختلف بعضَ اختلاف عن دلالتها فى الاستعمال الحديث ؛ ففى اللغة : « صادف الشيء : وجده ولاقاه » فالمصادفة مطلق وجود وملاقاة دون قيد نفيَ العمْد أو القصد ،على حين أن نفى العمد أو القصد هو تكملة دلالة المصادفة فى محدث الاستعمال .

على أن « الزَّبيدى » فى «تاج العروس » بعد أن نقل شرح «صادفه » بـأنه «وجده ولاقاه» زاد كلمة « ووافقه » . وهو بذلك يريد أن يزيد معنى فى دلالة المصادفة ، وذلك المعنى هو الوجود اتفاقا دون عمد أو قصد أو تدبير .

يؤيد ذلك أن « الزبيدى » نفسه حين نقل عن « الصغانى » قوله « : يقال أوفق لزيد لقاؤُنا – بالضم – أى كان فجأة » أضاف قوله : « ومصادفة » ومعجمات اللغة تثبت قول العرب : وَفِقت أمرك ،وتفسره بـأنك صادفته موافقاً لإرادتك ، وكذلك تقول : وافقت فلانا بموضع كذا : أى صادفته . ومعنىَ ذلك أن الموافقة هى اللقاء على غير قصد ، ولهذا المعنىَ فسرت لها المصادفة .

ومما يشهد لتفسير الموافقة أو الاتفاق بـأنها المصادفة ،بمعنى الملاقاة دون قصد وتدبير أن « أبا حيان التوحيدى » و « مسكويه » قد استعمل كل منهما هاتين الكمتين لهذا المعنى فى القرن الرابع الهجرى ، فى كتاب « الإمتاع والمؤانسة » وفى « الهوامل والشوامل » ففى « الإمتاع » قوله : « الحال واحدة فى جميع السبل ،بمعنى مسالك الأشياء فى تكوينها ،

صناعيةً كانت أو تدبيرية أو طبيعية أو اتفاقية ».وقوله: «أحب أن أسمع كلمة فى كنه الاتفاق وحقيقته » وفى « الشوامل » قوله : « الكلام على البخت والاتفاق » وقوله : « الوفاق والموافقة والتوفيق والاتفاق متلابسة المعانى » .

وفيما يعرضه « أبو حيان » و « مسكويه » من الأفكار ما له دلالة صريحة على أن المقصود بالموافقة والاتفاق هو وجدان الشيء وملاقاته دون تدبير ، أى مصادفة .فإذا فسر « الزبيدى » المصادفة بأنها الموافقة كان ذلك شاهدا على أن « المصادفة » استعملت من قديم بمعنى الملاقاة فجأة وعلى غير عمد وقصد ، وهذا ما بعث معجمنا الوسيط على أن يقول فى يومنا هذا : « صادف فلانا : لاقاه ووجده من غير موعد ولا توقُّع » .

فالتعبير بالموافقة والاتفاق كالتعبير بالمصادفة ، بل إن ثمّةَ كلمةً ثالثةً هى « العَرَض » تؤدّى المعنى عينه ، تقول : لقيته عَرَضاً ، كما تقول لقيته اتفاقاً ، أو لقيته مصادفة .

٣ — وأما «الصدفة »فتنطق فى الأغلب بضم الصاد على وزن العُمْرة ، وتنطق فى بعض البلاد العربية بكسر الصاد على وزن الهِجرة . وهى بهذه الصدفة لا وجود لها فى مسموع العربية ، ولم تسجلها معجمات اللغة المأثورة ، بيد أن « البستانى » فى معجمه الحديث «محيط المحيط» أثبتها وقال: إنها اسم من المصادفة وتستعمل مصدرا واسم مصدر . والكتاب يستعملون كلمة « الصدفة » بمعنى المصادفة . وقد عرضت هذه الكلمة على لجنة الأصول فى المجمع ، بين ألفاظ وأساليبَ وردت من بعض معلمى العربية فى المدارس الثانوية ، وانتهت اللجنة إلى أن التعبير بالصدفة يكثر على الأقلام ، وأنه ليس بغريب على الأوزان العربية ، وفى اللغة كثير من الكلمات على هذا الوزن ، مثل الصُّحبة والخُلطة والفُرقة والخُلسة والخُدعة ، وهى اسم مصدر من المصاحبة والمخالطة والمفارقة والمخالسة والمخادعة ، وكلها من المضموم أوله ، ومثل العِشرة والهجرة ، من المعاشرة والمهاجرة . وهما من المكسور أولُه . ولما عرض ذلك على مجلس المجمع لم يبد عليه اعتراضا ، وبذلك يعد موافقا عليه

٤ — وخالص الرأى أنه لا ضير على اللغة فى قبول «الصدفة» كلمةً محدثةً بهذه الصيغة «لمعنى المصادفة ، باعتبارها اسم مصدر للفعل «صادف». ولا ضير كذلك على اللغة فى تحميل معنى «المصادفة والصدفة» قيدَ انتفاء العمد والقصد فى استعمال يقتضيه مقام الكلام .

بعض المراجع :

ينظر : الإمتاع والمؤانسة : ج ١ / ٨٥ / ١٥٣ / ١٥٧ .

وينظر الهوامل والشوامل : ١٠٣ — إلى جانب المعجمات اللغوية : الصحاح والقاموس والتاج ومحيط المحيط والوسيط .

وكذلك ينظر مجلس المجمع فى دراسته لتحقيقات المدارس الثانوية فى الدورات ٢٢ / ٢٣ / ٢٤ .

سعر التكلفة (*)

يشيع فى اللغة التجارية المعاصرة قولهم : « هذا سعر التكلفة » يريدون به الثمن الذى أنفق فى صنع السلعة أو نقلها .

وقد يرد على الاستعمال المعاصر أن الكلمة لم تأت بهذا المعنى فى معجمات اللغة . غير أن هذه المعجمات ذكرت أن التكليف هو الأَمر بما يشق ، وكلَّفه الأَمرَ فتكلفه أى تجشمه ، وحمّلته تكلفة ، إذا لم تطقه إلا تكلفاً .

وترى اللجنة أن «سعر التكلِفة »مأخوذ من حمّلته تكلفة بالمعنى المتقدم ، على أساس أن السلعة كلفت صاحبها جهدا ومالاً وعناية ، وعلى هذا يكون استعماله صحيحاً فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— تحدث الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى — فى كلمة له — عن استعمال لفظ « التكلفة » فى لغة التجارة المعاصرة حيث يقال مثلا : « سعر التكلفة » . وقد خلص إلى أن الكلمة مأخوذة إما من قولهم : حملته تكلفة ؛ إذا لم يطقه إلا تكلفا ، وإما من قولهم : كلفه الأمر ، فتكلفه ، على معنى أن السلعة كلفت صاحبها جهدا ومالا وعناية .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : «سعر التكلفة » للدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع .

سعر التكلفة (*)

للدكتور / أحمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

يشيع فى اللغة التجارية قولهم :(هذا سعر التكلفة) أى الثمن الذى أُنفق فى صنع السلعة أو نقلها ؛ فلا ربحَ فيها .

فمن أين جاءت كلمة « تكلفة » ؟

فى المعاجم : « التكليف هو الأمر بما يشق عليك ، وكلّفه الأمر فتكلفه أى تَجشّمه ، وحملته تكلِفة : إذا لم تطقه إلا تكلفا » .

فيجوز اتخاذ « سعر التكلفة » مِن حملته تكلفة ، على معنى أنّ القيام بصناعة سلعة أو نقلها وعرضها هو التحمل لجهد ومال .

ويجوز اتخاذ الكلمة من كلّفه الأَمرَ فَتكلّفه ، على معنى أن السلعة كلفت صانعها أو بائعها جهدًا ومالًا وعناية .

منـــاورة (*)

يشيع فى لغة الجيش وغيره مثل قولهم : « قام الجنود بمناورة حربية » .

ومثل ما يتردد فى لغة السياسة من قولهم : هذه مناورة سياسيّة .

وقد يعترض على اللفظ فى استعماله المعاصر بعدم وروده بالمعنى العسكرى أو السياسى فى معجمات العربيّة .

درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى إجازة استعمال لفظ (المناورة) بدلالتيه الحربية والسياسيّة على أحد وجهين .

أولهما : أن اللفظ منقول من الكلمة الفرنسية Manoevure ، أو من الكلمة الإنجليزية Maneuver . وقد أشار المعجم الوسيط فى طبعته الثانية إلى أنه معرّب .

والوجه الثانى : أن للمناورة معنى آخر هو الدهاء ، فهى من مادة : (ن و ر) التى تحمل معنى الخداع والحيلة ، ومعلوم أن وزن المفاعلة شائعٌ فى العربية مثل : المُداورة والمراوغة والمشاورة والمحاورة .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الأســتاذ مصطفى مرعى هــذا اللفظ على اللجنة لدراسته وبيان الرأى فيه ، وذكر أن الكلمة فرنسية ترجع إلى أصل لاتينى ، وقد أخذتها الإنجليزية عن الفرنسية ، وأن دلالتها تطورت من العمل اليدوى ، إلى تدريب الجيوش ، إلى كل عمل يقوم على الحيلة والخداع . ولكن الأستاذ الدكتور الحوفى لم يرض أن تكون الكلمة أجنبية الأصل على حين قال الأستاذ عبد السلام هارون : إنها عربية النسج ، أعجمية الدلالة .

٢ — كتب الأستاذ الدكتور الحوفى مذكرة فى الكلمة أرجعها فيها إلى أصلها العربى ، وذكر أن مجرد التقارب فى النطق لا يعنى أن العربية المعاصرة أخذت الكلمة من الفرنسية أو الإنجليزية ، وأن المناورة — بمعنى المهارة والحيلة والخديعة — أصيلة فى العربية؛ إذ هى مأخوذة من نور — بالتشديد — فلان على فلان إذا خدعه .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : كلمة « مناورة » للدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع .

كلمة « مناورة »

للدكتور / احمد الحوفى (عضو المجمع)

يشيع فى لغة الجيش قولهم : « قام الجنود بمناورة حربية » .

كما يتردد فى لغة الساسة قولهم : « هذه مناورة سياسية » .

فما معنى المناورة ؟

وما أصل الكلمة ؟

أما معناها الحربى فقد عرفه المعجم الوسيط (فى مادة منر) بطبعته الثانية بأنه : « عملية عسكرية يقوم بها فريق من الجيش ، يقاتل بعضه بعضا على سبيل التدريب والخديعة » ولم يعرض لمعناها الآخر .

وأما أصلها فقد ذهب المعجم نفسه إلى أن الكلمة معربة .

ويبدو أن المعجم رأى أن كلمة «مناورة» تعريب للكلمة الانجليزية Maneuver أو للكلمة الفرنسية Manoevure لكننى أرجح أن كلمة «مناورة» عربية من أصل عربى ، معتمدًا على ثلاثة أدلة .

أولا : نصت المعاجم (لسان العرب وأساس البلاغة والقاموس المحيط والمعجم الوسيط) فى مادة (نور) على أنه يقال : « نار الشخص من الشىء : نفَر منه ، فيقال : نارت المرأةُ من الريبة ونار الظبى من الصائد .

« ويقال أيضاً : نار الصائدُ الظبىَ ، ونار الرجلُ الرجلَ ، إذا نفّره وأفزعه .

« ويقال أيضا : نوّر فلان على فلان أى خدعه ولبّس عليه أمره .

« كما يقال : ناور فلان فلانا أى شاتمه » .

ومن هذا يتضح أن كلمة « مناورة » عربية ، من الممكن أن تكون مشتقة من : نارَ الصائد الظبيَ ، أو نار الرجل الرجلَ أى نفّره وأفزعه ؛ لأن كلا من الفريقين المتناورين يحاول أن يطارد الآخر ويُفزعه وينفره .

ولهذا التفزيع والتخويف علاقةٌ وثيقة بالخداع والتلبيس الذى تدل عليه كلمة ناور فلان ؛ لأن المناورة قائمة على التمويه والخداع .

أما المناورة بمعنى المهارة والحيلة والخديعة فهى أصيلة فى اللغة العربية ؛ لأن هذه المعانى مأخوذة من نوَّر فلانٌ على فلان أى خَدَعَه .

وليس فى اشتقاق كلمة «مناورة» بمعناها الحربى ، أو بمعناها الآخر من أصلها العربى تكلف ولا تعسف .

ثانيا : مادة (نور) أصيلة فى اللغة العربية ، ومن معانى مشتقاتها النفرة والتنفير والفزع والتفزيع والحيلة والخداع والدهاء والشر والمشائمة ، وكلمة مناورة بمعناها الحربى أو بمعناها الآخر تحتمل هذا كله .

وإذا كان العرب لم يستعملوها للدلالة على الاصطلاح الحربى المحدث ، فإن هذا لاينفى عروبتها ؛ لأن استعمالها الحربى مجاز .

أما تشابه كلمة «مناورة» العربية والكلمة الفرنسية أو الإنجليزية فى النطق — مع ملاحظة أن الكلمة الإنجليزية من الفرنسية ، وأن أصل الكلمة الفرنسية لاتينى يعنى العمل بكلتا اليدين ، ثم تطورة دلالة الكلمة إلى المعنى الحربى — فإن هذا التشابه أو التقارب فى النطق لايرجح أن اللغة العربية نقلت كلمة «مناورة» بمعناها الحربى من لغة أجنبية ، كما لايرجح أن اللغة الأجنبية نقلتها من العربية .

ثالثا : فى اللغة العربية كلمات كثيرة جدا على وزن كلمة مناورة ، مشتقة من أصلها العربى ، وهو وزن قياسى ، فلماذا لانرد كلمة « مناورة » إلى أصلها العربى ؟

من هذه الكلمات :

١ — المشاورة : الاستشارة .

أرجح أن أصلها شار الرجلُ الخيل إذا راضها أو ركبها عند عرضها على مشتريها ، أو إذا بلاها لينظر ماعندها ، أو إذا قلبها ، وكذلك الأمة .

٢ ـ المحاورة : الجواب ومراجعة المنطق .

لعلها من حار فى المكان أى تردّد ، أو من حار بمعنى زَكَا ونَمَا ، أو من حار الشخص الثوبَ إذا غسله وبيضه .

٣ ـ المساورة : المواثبة .

لعلها من سار الرجل إلى الرجل : وثَب وسار .

وكذلك المداورة ، والمواربة ، والمخابرة ، والمطايرة ، والمغايرة ، والموادعة ، والمناواة ، والمهاوشة ، والمراءاة ، والموازاة ، والمقاساة ، والمعاناة ، والمباهاة ، والمدالاة ، والمناجاة ، والمناغاة ، والمداهاة إلخ .

عمرة (*)

يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم : المنزل محتاج إلى عَمْرة ، ونحو ذلك مما يستعمل فيه لفظ « العَمرة » مراداً به مايحدث من أعمال الإصلاح والترميم .

وهذا خلاف ما أثبتته المعجمات من معانى « عمر » التى تدور حول المدّة وإطالة العمر .

درست اللجنة لفظ العمرة ، وانتهت إلى أنه يمكن إجازته على أنه اسم مرّةٍ من عمر بمعنى بنى ، كما أثبت الفيومى فى المصباح ؛ إذ الاصلاح نوع من البناء .

ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال لفظ « العمرة » فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى كلمة عرض فيها للفظ «العمرة» ، فتتبع الدلالات المعجمية للأصل اللغوى للمادة ، ثم انتهى إلى إمكان تصويب « العمرة » بمعنى الإصلاح على أنها اسم مرة من عمره الله أى أبقاه ؛ لأن العمرة تضيف إلى عمر المنزل أو السيارة أو غيرهما عمرا آخر .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان : « عمرة » للدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع .

عمرة

للدكتور / احمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

يشيع على الألسنة والأقلام قولهم : « المنزل محتاج إلى عَمْرة ، وكلفتنى عَمْرةُ السيارة كذا » ويريدون إصلاح المنزل أو السيارة . فهل من الممكن تصويب كلمة «عَمْرة» بهذا المعنى ؟

إذا ما رجعنا إلى معاجم اللغة وجدناها تنص على أن «العمْر» على وزن « تَمْر » هو الحياة أو مدة الحياة . يقال عمره الله – بفتح الميم وبتشديدها – أى أبقاه .

فنستطيع تصويب كلمة عمرة ، بمعنى إصلاح ، على أنها اسم مرة من عمره–الله بفتح الميم– أى أبقاه ؛ لأن العمرة تضيف إلى عمر المنزل أو السيارة أو غيرهما عمرا آخر .

ملابس جاهزة (*)

يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم : ملابس جاهزة أو مساكن جاهزة . وقد يؤخذ على استعمال اللفظ أنّ معجمات اللغة لم تثبت فى هذا المعنى إلّا (جهّز) المضعّف ، فالملابس مجهّزة

درست اللجنة هذا ، وانتهت إلى أن قولهم « ملابس جاهزة » يجاز بأحد وجهين :

أولهما : أنه يمكن اشتقاق فعل ثلاثى من الجَهَاز باعتباره اسم ذات ، ويكون (جاهز) حينئذ وصفاً من هذا الفعل

والثانى : أنَّ وجود المضعّف يشعر أنَّ للمادة ثلاثيا مهملا ، لم تثبته المعجمات ، ويكون (جاهز وجاهزة) وصفا منه . وهو كثير فى اللغة .

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول المعاصرين : «ملابس جاهزة ومساكن جاهزة» .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الأستاذ الدكتور الحوفى لاستعمالات (جاهز وجاهزة) فى كلمة له ، ذكر فيها أن المعجمات لم تثبت لفظ « جاهز » مذكرا أو مؤنثا ؛ لكن نستطيع اعتبار (جهز) المضعف مشتقا من ثلاثى مهمل أخذ منه الجاهز والجاهزة .

— فى أثناء المناقشة رئى أن يكون الاشتقاق من الجهاز باعتباره اسم ذات ، والمجمع قاس الاشتقاق من أسماء الذوات ، وعلى هذا يصاغ من الجهاز فعل ثلاثى يكون (جاهز) وصفاً منه .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان « ملابس جاهزة » للدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع .

ملابس جاهزة (*)

للدكتور / احمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

كثيرا ماتجرى على الألسنة والأقلام كلمة « ملابس جاهزة وثوب جاهز ، ومسكن جاهز » .

فما رأى اللغة فى هذه الكلمة ؟

الذى فى المعاجم : « الجهاز ، بفتح الجيم وكسرها : كل مايحتاج إليه ، كجهاز العروس » وفيها الفعل المضعف «جَهَّزه » بتشديد الهاء تجهيزا فتجّهز ، أى أعده ، يقال لجهاز العروس والمسافر وغيرهما .

وفيها أيضا الفعل المجرد « جَهز » بفتح الهاء ، يقال : جهز على الجريح وأَجْهَزَ عليه أى قتله .

وليس فى المعاجم كلمة جاهز أو جاهزة .

وأرى أنه من الممكن اعتبار الفعل الرباعى المضعف «جَهَّز »مشتقا من فعل ثلاثى مهمل هو «جهز » على وزن نصَر أو علِم للدلالة على أن الشئ قد تمّ وا كتمل، فتكون كلمة «جاهز »وكلمة « جاهزة » اسم فاعل من هذا الفعل الثلاثى المهمل، مثل نضج فهو ناضج ، ورسب فهو ، راسب ، وثبت فهو ، ثابت وسرح فهو سارح .

التطبيع فى مثل : تطبيع العلاقات أو الحدود (*)

– قرار للجنة والمجلس ، رده المؤتمر إلى اللجنة –

« يشيع فى الاستعمال الحديث قولهم : تطبيع العلاقات أو الحدود بين بلدين بمعنى جعلها طبيعية تجرى على العادة والعرف. وقد يعترض على هذا بأنه ليس فى اللغة «طبّع» بالمعنى المتقدم ، حتى يمكن أن يكون التطبيع مصدرا له

غير أن العربية تسمح بالاشتقاق من أسماء الأجناس ، وهو أمر أقرّ المجمع قياسيته ، وعلى هذا يكون التطبيع مأخوذًا من الطبيعة ، والفعل منه طبع–بالتضعيف–على معنى الجعل والتصيير ، ويكون المراد بقولنا تطبيع العلاقات أو الحدود ، تصييرها إلى المعتاد المألوف بين الدول .

[ولذلك ترى اللجنة أنّ مثل قول المعاصرين : تطبيع العلاقات أو الحدود قول جائز تبيحه الضوابط العربية .]

(*) عرض بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض الأستاذ مصطفى مرعى هذا اللفظ على اللجنة لبحثه ودراسته بين مجموعة ألفاظ أخرى تدور معه فى فلك واحد مثل : الترشيد والتحضير والتطويع والتحديث .

ولما كان المجمع قد أجاز الاشتقاق من الجامد ، فقد اتجه الرأى فى اللجنة إلى أن اللفظ مصدر للفعل « طبع » المضعف الذى هو مشتق من اسم جامد ، هو الطبيعة .

٢ – كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها للفظ ؛ وتحدث عن الوجه فى تخريجه من حيث صياغته ودلالته ، وذكر أن من سنن العربية الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست مصادر : يؤخذ المصدر من الاسم ثم يجرى تصريفه وصوغ المشتقات منه . وعلى هذا لابأس فى أخذ التطبيع من الطبيعية مصدرا من اسم الجنس ، الفعل منه طبع بالتضعيف .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان « تطبيع العلاقات » للأستاذ محمد شوقى أمين .

تطبيع العلاقــات

بقلم الأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

يجرى التعبير الحديث بمثل قولهم : تطبيع العلاقات بين بلدين ، أى جعلها طبيعية ، تجرى على الطبيعة والعادة والعرف .

وإن جدّة هذا التعبير لتدعو إلى التساؤل فى شأنه : ما توجيهه فى العربية ؟

ولسنا نجد فى توجيهه عسرا ، فإن الجديد فى هذا التعبير أمران :

الصياغة والدلالة ، فأمّا الصياغة فإن فيها مصدر التطبيع ، وهو غير مسموع ، بل مأخوذ من اسم جنس هو الطبيعة ، ومن سنن العربية الأخذ من أسماء الأجناس التى ليست مصادر ، والسبيل فى ذلك أن يؤخذ المصدر من الاسم ، ثم يجرى تصريفه وصوغ المشتقات منه ، وقد بلغ المسموع فى هذا مبلغاً يضيق عنه الحصر ، حتى أجاز « المجمع » القياس عليه ، ولم يقف جريان التصريف على بناء بعينه ، بل جرى على مختلف الأبنية ثلاثية وغير ثلاثية ، مجردة ومزيدة ، وعلى هذا لا حجر على أخذ « التطبيع » من الطبيعة ، مصدرا من اسم الجنس ، وفعله « طبّع » على وزن « فعّل » المضعّف .

وأما دلالة « فَعَّل » المضعف على وصل المفعول بالمعنى المستفاد من الفعل ،كما هوالمقصود من التعبير المستحدث ، فتوجيهها أن لبناء التضعيف معانى كثيرة ، ومنها نسبة المفعول إلى أصل الفعل ، بل إن مجرده يدل على أن الفاعل قد أنال المفعول شيئاً من الاسم الذى أخذ منه الفعل ، كما فى« لبنه وتمره وشحمه ولحمه» ، أى أناله من الأسماء التى أخذت منها الأفعال وتضعيف المجرد للتكثير قياس عند جمهرة من النحاة .

والحق أن من أظهر معانى التضعيف : الجعل والتحويل والتصيير ، كما تقول : مّصرت البلاد ومدّنتها ، فتطبيع العلاقات جعلها أو تصييرها أو تحويلها إلى الصفة المستفادة من الاسم الذى أخذ منه مصدر التطبيع ، وهو الطبيعة .

« التحديث » فى مثل : تحديث وسائل الانتاج (*)

— قرار اللجنة والمجلس ، رده المؤتمر إلى اللجنة —

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال لفظ « التحديث » بمعنى جعل الشيء حديثاً — يقال : « تحديث الأمة » ، أو « تحديث العقل العربى » ، أو «تحديث وسائل التعليم » . والمعنى : جَعْل كلٍّ منها حديثةً . وقد يبدو أن هذا مخالفٌ لما فى المعجمات من معانى « حدَّث » المضعف الذى يدل على التكليم أو الإخبار ، ومنه : حدث فلان صاحبه فى أمر ، أى كلمه فيه أو أخبره به .

غير أن أصل المادة ، وهو «حَدَثَ » ، يدل على ما يناقض القدم ، يقال : حدث حدوثا وحداثة .

ولما كانت القاعدة الصرفية تجيز ، كما أثبت الجوهرى فى الصحاح ، وكما أقر المجمع — أن تصوغ من الفعل الثلاثى « فعّل » المضعف الذى يدل فى بعض معانيه على الجَعْل والتصيير مثل قوّاه : جعله قوياً ، وحسّنه : صيرّه حسناً — لما كان الأمر كذلك ، فإن « حدث » المضعف مشتق بالمعنى المتقدم من «حدث »الثلاثى . وعليه يكون معنى قولنا :حدث فلان أفكاره ، هو جعلها حديثة ، والمصدر منه : التحديث .

لذلك كله ترى اللجنة أن الاستعمال العصرى للفعل « حدث » ومصدره « التحديث » استعمال جائز يجرى على مقاييس العربية .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كان هذا اللفظ واحداً من الألفاظ التى قدمها الأستاذ مصطفى مرعى إلى اللجنة لدراستها وبيان الرأى فيها ، وعرضت اللجنة لما يجرى هذا المجرى فى الاستعمال العصرى ،

التسـيب (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال لفظ « التسيُّب » فى التعبير عن حالات الإهمال وانعدام الضوابط ، أو ضعف الالتزام بالقوانين ، على حين أن المعجمات لم تثبت الفعل « تسَيب » ، ولا مصدره .

وإنما أثبتت (ساب) الثلاثى و (سيَّب) المضعف بمعنى أطلقه وتركه .

ولكن القاعدة الصرفية تقول : إنَّ صيغة « تفعَّل » تأتى كثيراً مطاوعة لصيغة فعّل ، مثل : كسّرته فتكسّر ، وعلمته فتعّلم .

وعلى ذلك يكون (تسّيب) مطاوعا للفعل (سيب) ، والمصدر منه هو « التسيُّب » .

ولهذا ترى اللجنة إجازة لفظ « التسيُّب » فى المعانى والمواقف التى يستعمله فيها المعاصرون .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثالثة والثلاثين من مجلس المجمع

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ مصطفى مرعى على اللجنة دراسة هذا اللفظ الذى يعبر به المعاصرون عن بعض حالات الإهمال أو التحلل من الضوابط والقوانين . وقد اتجه الرأى إلى أن « التسيب » مصدر للفعل « تسيب » الذى هو مطاوع للفعل « سيب » الذى يعنى الإطلاق والترك .

دخل خالد بينما كان على يتكلم (*)

« دخل خالد بينما كان علىٌّ يتكلم » .

يخطِّئ بعض الباحثين مثل هذا التعبير على أساس أنه مخالفٌ للمشهور من استعمال العرب ، ولِمَا نص عليه النحاة من أن (بينما) من كلمات الابتداء .

درست اللجنة هذا ثم انتهت إلى أنَّ التعبير — كما شاع عند المعاصرين — يمكن أن يجاز على أساس أن تكون (بينما) فيه ظرف زمان للاقتران فقط ، ولهذا ساغ أن يكون مثل (بين) فى جواز التوسط .

وقد يُستأْنس للأسلوب المعاصر بقول ابن منظور فى كتابه أخبار ، أبى نواس ٢١٦ :

« . . . وبنى لنفسه فى نهر طابق الدُّور التى لم يبن مثلها عظماء الناس بينما الأصمعى يستقرض من أصحابه حاجته من المال » .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، الجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — كتب الأستاذ الدكتور شوقى ضيف مذكرة تحدث فيها عن هذا الأسلوب، فعرض للحكم النحوى بصدارة « بينما » انتهى إلى تصحيح الأسلوب المعاصر الذى يوسط « بينما » فى الكلام ، سواء أعتبرناها مقيسة على « بين » فى جواز التوسط ، أم اعتبرناها شرطاً أو مشربة معناه كما هو قول فريق من النحاة .

٢ — فى أثناء المناقشة ذكر الأستاذ شوقى أمين أن الأسلوب المعاصر جرى به التعبير فى القديم ، حيث قال ابن منظور فى كتاب أخبار أبى نواس ص ٢١٦ : « . . . وبنى لنفسه فى نهر طابق الدور التى لم يبن مثلها عظماء الناس بينما الأصمعى يستقرض من أصحابه حاجته من المال » .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان « كان على يتكلم بينما دخل خالد » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .
— بحث بعنوان « بينما » للأستاذ على النجدى ناصف عضو المجمع .

كان على يتكلم بينما دخل خـالد

للأستاذ الدكتور / شوقى ضيف (عضو المجمع)

يشيع فى الكتابات العصرية توسط « بينما » بين جملتيها المرتبطتين بها مثل : « كان على يتكلم بينما دخل خالد » .

ويقول اللغويون والنحاة عنها وعن أختها « بينا » : إنهما من حروف الابتداء ، أى أنهما يذكران فى صدر جملتيهما لا متوسطتين بينهما . وتذكر معاجم اللغة وكتب النحو أمثلة مختلفة لهما تتصدران فيها جملتيهما كقول بعض الشعراء :

استقدر اللهَ خيرا وارضَيَنَّ به   فبينما العسر إذ دارتْ مياسيرُ

وقول شاعر آخر :

بينما المرء آمن راعــه را   ئعُ حَتْفٍ لم يَخْشَ منه انبعاثه

وقول بعض الصحابة فى حديث نبوى : « بينما نحن عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ جاءه رجل » . فهل تعد صدارة «بينما وبينا » لجملتيهما قاعدة مطّردة بشهادة هذه الأمثلة ونحوها ، أو نجيز أن تتوسط كل منهما جملتيها على نحو ما ينتشر فى الكتابات العصرية ؟ فى رأيى أن المسألة تحتاج إلى فضل من النظر للأسباب الآتية :

أولا : أن « بينما وبينا » تتفرعان عن «بين » بزيادة ما ، أو الألف . ومعروف أن « بين » قد تأتى ظرف مكان وقد تأتى ظرف زمان ، أما « بينما وبينا » فتلزمان الظرفية الزمانية ، وهما بذلك فرعان لبين المستخدمة فى الزمان . ودائماً « بين » تتخلّل جملتها وتتوسطها وتدخل فى أثنائها مثل « سافر محمد بين الظهر والعصر » أفلا يكون من حق « بينما وبينا » أن يقاسا عليها وأن يتوسطا جملتيهما وخاصة أنهما لا يزالان ظرفى زمان ويحملان معنى البينيّة والتخلل مثل « بين » الزمانية تماما وغاية ما بينهما وبينها من خلاف أنها للتخلل والتوسط بين المفردات ، وهما للتخلل والتوسط بين الجمل .

ثانياً : ذهب بعض النحاة إلى أن « بينما وبينا » شرطيتان ، وقال آخرون إنهما أشربتا معنى الشرط ؛ ولذلك ينبغى أن تتصدر جملتيهما . ويلاحظ أن معنى الشرط فيهما

ضعيف ؛ لان الجملة الثانية معهما لا تترتب على الأولى ترتب جواب الشرط على فعله . وهما — حسب استخدامهما اللغوى — تدلان على الاقتران ، وليستا شرطيتين ولا مشربتين معنى الشرط .

ثالثاً : على فرض أن « بينما وبينا » شرطيتان أو أشربتا معنى الشرط ، لا يمنع ذلك توسطهما لجملتيهما ؛ لأن أداة الشرط التى يقاسمان عليها فى الصدارة تتوسط جملتيهما فى الاستعمال اللغوى كقوله تعالى : « فذكِّر إن نفعت الذكرى » ويجيز ذلك الكوفيون والأخفش الأوسط مطلقا . ويذهب البصريون فى مثل الآية الكريمة إلى أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله ومعنى ذلك أن الصيغة العصرية مثل : « كان على يتكلم بينما دخل خالد » إمّا أن تحمل على رأى الكوفيين القائل بأن أداة الشرط يجوز أن تتوسط جملتيها ويسبقها الجواب ، وإمّا أن تحمل على رأى البصريين القائل بأن جواب الشرط يحذف إذا دل عليه ما قبله . وهى بذلك فى الصيغة السابقة وما يماثلها تُعَد فى ابتداء جملتِها ، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ولعل فى كل ما تقدم ما يدلُّ بوضوح على أن ما يشيع فى الكتابات العصرية من توسط « بينما وبينا » لجملتيهما سائغٌ لغويا .

بيـــنما

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

درسْتُ « بينما » ورجعت فى دراستها إلى القاموس المحيط ، ولسان العرب ، وتاج العروس من المعاجم ، وإلى التسهيل والهمع من كتب النحو ، وهما الكتابان اللذان اختصاها بحديث من بين كتب النحو المتداولة بيننا . وقد خلصت من هذه الدراسة بالنتائج الآتية :

١ — أن المعاجم المذكورة هى التى تذكر أن « بينا وبينما » من حروف الابتداء ، وأنهما يحتاجان إلى جواب يتم به المعنى ، ثم تذكر مع النحويين أنهما ظرفا زمان ، يضافان إلى جملة من فعل وفاعل ، أو مبتدإ وخبر .

ويذكر الهمع أن ابن الأنبارى يرى أن « بين » تكون شرطية ، ثم لاينسب هذا الرأى إلى أحد غيره .

٢ — لعل القول بأن « بينما » من حروف الابتداء ، ثم القول بأنهما شرطيتان ، إنما جاءا من وقوعهما فى صدر الكلام ، ومن اقتران جوابهما أحيانا بإذ وإذا الفجائيتين ؛ فقد اجتمع لى من شواهدهما ستَّةَ عَشرَ شاهدا من الشعر ، كانتا مصدرتين فيها كلها . ومن أمثلة « إذ » قول ابن لبيد العذرى أو غيره :

فاستقدر الله خيرا وارضيَنَّ بـــه   فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسير

ومن أمثلة « إذا » قول حرقة بنت النعمان بن المنذر :

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا   إذا نحن فيهمْ سوقةٌ نتنصفُ

وإذا كان ثمة قرائن تشير إلى أن « بينما » تكون شرطية . فهناك قرائن تنفى الشرطية عنها ، فهى كما سبق تضاف إلى الجمل الاسمية ، والفعلية بلا خلاف ، ومن إضافتها مع ماسبق إلى الجملة الاسمية قول ابن هرمة :

بينما نحن بالبلا كث فالقـــا   ع سراعا والعيس تهوى هوّيا
خطرت خطرة على القلب من ذكـ   ـرك وهنا فما استطعت مضيّا

وأدوات الشرط لاتليها الجمل الاسمية .

وإذن يمكن أن يقال : إن « بينما » تستعمل فى الكلام كالشرط حينا ، فيكون لها صدر الكلام ، وتستعمل ظرفاً محضا حينا آخر ، فلا يمتنع وقوعها فى أثنائه كسائر ظروف الزمان ، ويذكر مع ذلك قبلها أو بعدها ما تتعلق به فيتم الكلام به فيقال مثلا : يبيت البخيل شبعان بينما يبيت جاره جوعان ، أو بينما يبيت البخيل شبعان يبيت جاره جوعان ، كما يقول الله تعالى فى اليوم : « ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون » ، وكما نقول : ينشط الناس لأعمالهم يوم يطيب الهواء ، أو نقول : يوم يطيب الهواء ينشط الناس لأعمالهم .

وتكون « بينما » فى هذين الوجهين كإذا ، فهى تأتى شرطا وزمانا حينا ، وتتمحّض للزمان حينا آخر .

كلفت البناء مالا كثيرا (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : كلّفت البناء كذا ، ويريدون به الإنفاق على البناء وقد يعترض على هذا التعبير بأن الصواب أن يقال : البناءُ كلّفنى ، بدلا من كلفته ، لأنَّ حقيقة الأمر تقتضى أن التكليف يكون من البناء لصاحبه .

وترى اللجنة أن التعبير العصرى جائز على أنه من قبيل القلب المعنوى الذى يتحول فيه الإسناد من الشخص إلى الشىء . ومن أمثلته الشائعة : نهاره صائم وليله قائم .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – عرض الأستاذ محمد شوقى أمين هذا الأسلوب على اللجنة بمناسبة الحديث عن لفظ « التكلفة » فى قولهم : سعر التكلفة . ثم كتب مذكرة تصدى فيها لدراسة المسألة وذكر أن الأصل هنا أن يقال : كلفنى البناء كذا ، إذ إسناد التكليف إلى الشخص وإيقاعه على العمل ، يؤدى إلى عكس المعنى المقصود ، ولهذا يقوم توجيه الأسلوب على أنه من قبيل القلب المعنوى ، الذى هو مظهر من مظاهر اتساع التصرف فى العربية . ومنه فى القرآن الكريم قول الله تعالى : « ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » .

٢ – فى أثناء المناقشه رئى أن يضاف إلى القلب المعنوى وجهان آخران هما :

(ا) أن الكلام من قبيل المجاز الذى جعل فيه الفاعل مفعولا .

(ب) أنه على تضمين كلف – بالتشديد – معنى حمل – بالتشديد – .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان : « كلفت البناء مالا كثيراً » . للأستاذ محمد شوقى أمين .

توجيه قولهم : كلفت البناء مالا كثيرا (*)

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ – يتوارد على أقلام الكاتبين مثل قولهم : كلفت البناء مالا كثيرا ، أو كلفت الكتاب كذا من المال . والأصل فى التكليف أو التكلفة أن يقال : كلفنى البناء كذا ، أو كلفنى الكتاب كذا ، أى اقتضى منى كلفة وجهدا من المال أو الوقت أو نحو ذلك . وعلى هذا يعد التعبير بإسناد التكليف إلى الشخص وإيقاعه على العمل عكسا للمعنى المقصود ؛ إذ المراد أن العمل هو الذى يكلف الشخص ، لا العكس .

٢ – والذى نستظهره من سنة العربية أن هذا الصنيع ليس فيها بدعا ، فهو من ظواهر الاتساع فى التصرف ، والتجوز فى الاستعمال ، وقد نوه به البيانيون وفقهاء اللغة ، وقيل بأنه كثير فى كلام العرب[١] ، بل قيل بجوازه عند أمن اللبس[٢] وعدوه نوعاً من القلب المكانى . ومنهم من قسم القلب إلى لفظى ومعنوى[٣] ، أو قلب فى الكلمة وقلب فى القصة[٤]. فمن القلب اللفظى أو القلب فى الكلمة نحو جذب وجبذ ، وطمس وطسم . ومن القلب المعنوى أو القلب فى القصة أمثلة من فصح العربية يتناقلها اللغويون . فمنها فى القرآن قوله تعالى : « ما إنّ مفاتِحَه لتنوءُ بالعصبة أولى القوّة » ، وإنما العصبة أولو القوة تنوء بالمفاتيح . ومنها قول الفرزدق : كما كان الزنا فريضة الرجم ، أى كما كان الرجم فريضة الزنا . ومنها قول الشاعر : « وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر » ، أى وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح[٥] . ومنها قول العرب : عرَض الدابة أو البعير على الحوض ، أى سامها أن تشرب ،

---

(١) المصباح – مادة عرض .

(٢) كامل المبرد – الجزء الأول

(٣) شرح ابن هشام لبانت سعاد .

(٤) سر العربية للثعالبى .

(٥) المرجع السابق .

والمراد عرض الحوض على الدابة أو البعير[١] ، ومن الأمثلة قولهم : أدخلت القلنسوة فى رأسى[٢] ، وأدخلت الخاتم فى أصبعى[٣] وأدخلت الجورب فى رجلى[٤] ، وأدخلت القبر الميت[٥] ، وكل هذا يفسرونه بأنه من المقلوب .

٣ – بذلك يتبين أن التعبير العصرى المعروض من قَبيل القلب الذى تعددت أمثلته فى فصيح كلام العرب ، حتى نُصَّ على أنه كثير ، وصرح بأنه جائز عند أمن اللبس .

---

(١) معجمات اللغة .
(٢) شرح ابن هشام لبانت سعاد .
(٣) سر العربية للثعالبى .
(٤) الأضداد .
(٥) المصباح – مادة عرض .

جـاء توا (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : جاءَ توا يريدون به جاءَ الآن ، وقـد يعترض على هذا بأن الوجه فيه أن يقال : جاءَ التوّة أى الآن ، ففى اللغة : التوّة الساعة ، إلا أن الاستعمال الشائع يمكن أخذه من قول العرب : جاءَ تواً ، أى قاصدا لم يتخلف فى الطريق ، إذ القصد أمر اعتبارى يؤدى إلى الحضور الفورى .

لهذا ترى اللجنة إجازة قول المعاصرين : « جاءَ توًّا » فى معناه الذى يستعملونه فيه .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

— كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى كلمة عرض فيها لهـذا التعبير ، وذكر أن المراد به جاء مسرعا أو جاء حالا ، وأن الصواب أن يقال : جاء توة ؛ لأن التوة هى الساعة من الزمان . أما قولهم جاء توا ، فهو صحيح على أن يكون معناه جاء قاصداً لم يتخلف فى الطريق .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « جاء تواً » للدكتور أحمد الحوفى – عضو المجمع .

جـــاء توا

للدكتور / احمد الحوفى (عضو المجمع)

يقولون : جاء فلان تَوًّا ، بفتح التاء ، يريدون أنه جاء مسرعا وجاء حالا .

والصواب أن يقال : جاء تَوَّةً ، بالتاء على وزن مرة ؛ لأن التوة هى الساعة من الزمان .

أمّا «جاء توا» فهو تعبير صحيح لكن معناه أنه جاء قاصدا لم يتخلف فى الطريق ، فإن أقام ببعض الطريق فليس بتّو ، كذلك يقال : جاء توا ، أى جاء فردا ، وجاء زَوًّا ، إذا جاء زوجا .

اكدت المدرسة على المواظبة(*)

واكد الخبير على ان التوقيع مفتعل

قرار للجنة والمجلس*، رأى المؤتمر تأجيل البتّ فيه .

تتردد كثيراً هاتان العبارتان وأشباههما فى لغتنا المعاصرة ، وقد درستهما اللجنة ، فلاحظت :

أولا : أن الفعل « أكّد » فيهما لازم يتعدى بَعلَى ، وهو فى المعاجم متعد بنفسه .

ثانياً : أن الفعل فى العبارة الأُولى مسلط على المواظبة نفسها ، إذ كانت تالية للحرف «على» وهو الذى أوصل الفعل إليها . وإذن تكون المواظبة فى العبارة هى الأمر الذى تؤكده المدرسة ، وتَعنِى أنه محّقق ، والواقع أنها إنما تريد أن تدعو إلى الاهتمام بها ؛ لأنها رأتها دون ما ينبغَى أن تكون.

ويمكن تخريج هذه العبارة من وجهين :

أحدهما : أن يقدر « لأكد » مفعول محذوف هو مصدرٌ يدل عليه المقام ، ويصلح متعلقاً لعَلَى ، مثل التنبيه والحثّ ، وحذف المفعول به سائغ متداول فى العربية . وإذن يكون تأويل العبارة هو : أكدت المدرسة التنبيه أو الحث على المواظبة ، لتصل إلى غايتها المنشودة .

---

* صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة ، تصدى فيها لدراسة هذا الأسلوب فى مثل هاتين العبارتين ، وذكر المآخذ عليه فى استعمال (أكد) متعديا بعلى وهو متعد بنفسه ، وفى أن المراد خلاف ما يؤدى إليه الأسلوب فى صورته المعاصرة ثم انتهى إلى أن تخريج هذا الأسلوب يكون من وجهين :

الأول : تقدير مفعول محذوف يدل عليه المقام .

الثانى : تضمين أكد معنى نبه — بالتشديد — أو حث .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « أكدت المدرسة على المواظبة » للأستاذ على النجدى ناصف ، عضو المجمع .

أما العبارة الثانية فليس يؤخذ عليها إلا جعل «أكّد» لازما يتعدى بَعلىَ ، ولو حذف منها هذا الحرف لتصير : أكد الخبير أن التوقيع مفتعل ، ما كان لهذا المأخذ عليها من سبيل . أما تخريجها مع الإبقاء على الحرف فبمثل ما تخرج به الأُولى .

الوجه الثانى من وجهى تخريج العبارتين : أن يضمن الفعل «أكّد» معنى نبّه ، يقال : نبّهه على الأمر ، أى وقفه عليه وأعلمه به . وإذن يكون تأويل العبارتين : نبهت المدرسة على المواظبة ، والخبير على أن التوقيع مفتعل .

ولهذا ترى اللجنة أن العبارتين صحيحتان ، ولا مانع لغةً من استعمالها .

أكدت المدرسة على المواظبة
أكد الخبير على أن التوقيع مفتعل

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

تتردد هاتان العبارتان وأمثلتهما فى لغتنا المعاصرة ، وتتعاقبان على معنى واحد . لكنّ بينهما مع ذلك شيئا من خلاف .

فالعبارة الأولى يؤخذ عليها أمران : أحدهما من اللغة . والاخر من المعنى . فأما المأخذ اللغوى ، فهو أنها تستعمل الفعل « أكّد » لازما ، وتعديه بحرف الجر « على » ، وهو فى المعاجم متعد بنفسه . قال فى اللسان : « أكد العهد والعقد : لغةٌ فى وكّده ، وقيل : بدل » . وقال فى وكد : « وكد العقدَ والعهدَ : أوثقه ، والهمزة فيه لغة » .

وأما المأخذ المعنوى ، فهو أنها توجه الفعل « أكد » إلى المواظبة ، وتجعل منها مفعولا به كدأب حروف الجر ، كلما اقتضى المقام ذكرها بعد الأفعال ، فالشجرة مثلا فى نحو قولنا يقف الطائر على الشجرة — الشجرة موقوف عليها . والكوب فى نحو قولنا : صببت الشراب فى الكوب — الكوب مصبوب فيه وهكذا .

وإذن تكون « المواظبة » فى العبارة هى الأمر الذى تؤكده المدرسة ، وتخبر أنه محقق وهو خلاف ماتريده ، وإنما هى تريد أن تدعو إلى الاهتمام بالمواظبة ، وتحث على المزيد من نسبتها ، لأنها تراها دون مايجب أن تكون عليه .

وإذن يكون المؤكّد فى واقع الأمر مفعولا به لأكّد محذوفاً ، يدل على معنى الحث أو الحض أو التنبيه ، فتلك هى التى تلائم المقام ، ويصلح كل منها أن يكون متعلقا لحرف الجر عَلَىَ . وحذف المفعول به شائع فى العربية ، ويقول فيه ابن جنى : « وحذف المفعول كثير فى القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه » . ويقول فى موضع آخر : « وحذف المفعول عذب عالٍ فى اللغة »[1] .

---

(١) المحتسب : ١ : ١٢٥ ، ٣٦٣ .

وذكر الحرف « على » بعد « أكّد » يتشارك هو والمقام فى الإشارة إلى المفعول به المحذوف والدلالة على مادته اللغوية ، فذلك هو الملاحظ فى كل موطن يحذف فيه المتعلق حين يكون كونا خاصا . فالمتعلق مثلا فى قول العرب : من لى بكذا؟ هو يتكفل ، أو المتكفل ، فكلاهما هو اللفظ الذى يناسب المعنى ، ويصح أن يكون متعلقا لكل من اللام والباء . والمتعلق فى قوله تعالى : « هل لك إلى أن تزكّى ؟ » هو لفظ « الميل » لأنه أيضا يناسب المعنى ويصلح أن يتعلق به إلى . والمتعلق فى قوله سبحانه : « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعِدّتهن » هو مستقبلاتٍ ، وفى قوله : « تَنْبُتُ بالدُّهن » متعلق الباء هو « مصحوبة ».

وإذن يكون تأويل العبارة هو : أكدت المدرسة الحث على المواظبة ، وهى إذن عبارة صحيحة لأنها تجرى على سنن العربية ، ولا تخالف حكما من أحكامها .

وأما العبارة الثانية ، فالمأخذ عليها أنها تجعل « أكد » لازما ، وتعديه بعلى ، ولو حذف منها الحرف على لتصير : أكد الخبيرأن التوقيع مفتعل ، لكان المعنى مستقيما . وتخريجها هو تخريج العبارة الأولى . وتقديرها حينئذ : أكد الخبير التنبيه على أن التوقيع مفتعل . وإذن تكون هى أيضا صحيحة الاستعمال .

وإذا استجزنا هنا القول بالتضمين فى تخريج العبارتين ، لايمنعنا منه أنّ لنا هنا مندوحة عنه ، وأنه قد تكرر القول به فى تخريج عبارات أخرى سابقة — فإن المعنى الذى يضمنه الفعل « أكد » حينئذ هو « نبه » ، فيصير تأويل العبارة الأولى به : نبهت المدرسة على مواظبة التلاميذ . ويصير تأويل الثانية : نبه الخبير على أن التوقيع مفتعل .

لعب دوراً (*)

يشيع في اللغة المعاصرة قولهم « لعب دورا » يريدون به أداء مهمة من المهمات في أي عمل من أعمال الحياة . وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة على أساس أن الفعل « لعب » لازم ولكن لا مانع من استعماله ، ويمكن تخريج صحته من وجهين :

أولهما : أن يجعل « دورا » مفعولا مطلقاً مباشرا ، ومعلوم أن المفعول المطلق يصف الفعل من أي وجه كان ، وكلمة « دوراً » في اللغة العربية المعاصرة تعني مهمة أو نصيباً ، وهي وصف للفعل . فلعب دورا أي نصيباً ، ولذلك تصبح كلمة دوْر مفعولا مطلقاً .

التوجيه الثاني : أن قائل هذه العبارة ومايشبهها لا يريد بالفعل « لعب » معناه الحقيقي الذي يدل لفظه عليه ، بل يريد معنى « أدى » ونحوه ، أما لفظ « دور » فمصدر « دار » ويراد به في العبارة معنى المهمة أو القدر أو النصيب ، وإذًا يكون الفعل « لعب » فيما يعنيه الاستعمال

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين والجلسة الثانية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١ — كان هذا الأسلوب أحد الأساليب التي قدمتها لجنة الألفاظ والأساليب من بين ما قدمته إلى : مؤتمر المجمع في دورته الماضية ، ولكن المؤتمر رد الأسلوب إلى اللجنة محتجا بأنه غير سائغ في مقامات الجد ، ولا في أمور العقيدة ، أو مسائل الدين .

٢ — عادت اللجنة فبحثت المسألة إذ كتب الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرة مستفيضة ناقش فيها ما قاله المؤتمر ، وأثبت صحة الأسلوب على أساس أن (لعب) قد حمل معنى (أدى) ، وأن هذا تطور لابد أن تجري سنته على اللغة ، كما تجري على سائر الأحياء ، وأنه لا يلزم من كون المسرح هو منشأ هذا الأسلوب ، ألا يستعمل في غير اللهو إذ كثيرا ما يكون المسرح جدا كل الجد ، بما يقدمه من أعمال تحارب الظلم وتصرخ في وجه الفساد ، ثم انتهى الأستاذ النجدي إلى أن الأسلوب صحيح قويم ، لا حرج في استعماله على من يشاء .

٣ — ناقشت اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إعادة تقديم الأسلوب بقرارها السابق فيه مع زيادة عبارة في آخره هي : « في نطاق ما يستسيغه الذوق العام » .

وفيما يلي :

— بحث بعنوان « لعب دوراً » للأستاذ علي النجدي ناصف عضو المجمع .

المعاصر فى العبارة مضمَّنا معنى « أدى » مثلا . وهو متعد ، وإذاً يكون « دوراً » مفعولا به للعب .

ويتضح مما سبق ما يأتى :

أن صيغة « لعب دورا » صحيحة لغويا إمّا على : أن كلمة دوراً مفعول مطلق .

وإما على أنها مفعول به لفعل « لعب » المضمن معنى « أدى » .

ولا محل للاعتراض على التخريج الأول ؛ لأن دلالة اللعب قد تطورت فى العصر الحديث كما يصوره البحث المرافق للأستاذ على النجدى ناصف . لذلك ترى اللجنة إجازة هذا التعبير فى نطاق ما يستسيغه الذوق العام .

ولكن الرأى الغالب أن نقول : أدى دورا بدلا من لعب دوراً .

لعب دورا

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

قدمت لجنة الألفاظ والأساليب فيما قدمت إلى مؤتمر المجمع فى دورة سنة ١٩٧٧ أسلوب « لعب دوراً » ، ليرى رأيه فيه ، فكان أن رأى إعادته إلى اللجنة . وكان أهم ما استند إليه القرار فى ذلك أن الأسلوب لا يستساغ استعماله فى المقامات التى تتسم بالجدّ وجلالة الشأن ، ولا فى شىء مما يتصل بالعقيدة وأمور الدين ؛ لما يخطره لفظ اللعب فى الأذهان من معنى العبث والبطالة .

وقد أعدْت النظرَ فى الأسلوب ، فزاد اقتناعى بصحته . وبحقه فى الحياة بين الأساليب الشائعة التداول فى اللغة المعاصرة ، لأن لفظ « اللعب » قد تطورت دلالته حتى أصبح يعادل فى الاستعمال معنى الأداء والممارسة ، بعيدا عن معناه الأصيل .

والتطور سنة من سنن الله فى اللغة ، كما أنه سنة من سننه فى سائر الأحياء . يدخل اللفظ فيباعد بينه وبين معناه الأصلى ، وقد يقطع صلته به . حتى ما يخطر منه شىء ببال قائله وسامعه جميعاً .

فقديما قالت العرب : فسَقت الرطبة ، أى خرجت من قشرتهــا . والله تعــالى يقول : « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه » ، فلا يفهم الناس من لفظ (فسق) إلا أن إبليس حاد عن جادة الرشد حين عصى ربه ولم يسجد لآدم مع الساجدين . أما الرطبة واستقرارها فى قشرتها أو خروجها منها فمما ذهب به الاستعمال مع الأيام .

ورووا أن رجلا كان له جمل فباعه ، وكان فى عنقه رمة ، أى قطعة حبل بالية فقالوا دفعه برمته . ونحن اليوم نقول : استوفى الدائن الدين برمته ، لا نعنى به ، ولا يفهم الناس منه إلا أن الدائن قد أخذ دينْه كله لم تبق منه باقية . أما الحبل والعنق الذى كان يطوق به فمما ليس له فى أذهاننا مكان ألبتة .

ولقد ازدهرت الألعاب فى هذا العصر ازدهارا كبيرا ، وتنوعت أنواعا شتى ، بفضل ما تحظى به من العناية الفائقة فى دول العالم قاطبة . لقد أنشئت المعاهد لتعليمها على أسس علمية وتربوية ، ولها فى مصر معهدان عاليان المجلس القومى للشباب والرياضة ، أحدهما للمعلمين والآخر للمعلمات ، لتخريج معلمين ومعلمات يتولون تعليمها فى المعاهد المختلفة جنبا إلى جنب مع زملائهم معلمى المواد العلمية ، هؤلاء لتربية العقول وإصلاح النفوس وأولئك لتربية الأجسام وبث عادات الرياضة البدنية وآدابها فى المعاملة والسلوك .

وألفت أشتات من الفرق الرياضية المختلفة ، تنتمى إلى نواد ، أو هيئات أو مؤسسات ويشرف عليها ، ويدير أعمالها مجالس متخصصة ، تنظم مبارياتها ، وتختار لها الخبراء والحكام والمدربين ، على هدى من اللوائح الموضوعة والقوانين المقررة والتقاليد المتوارثة .

وتقام المباريات تارة فى ملاعب الوطن ، وتارة فى ملاعب دولة من القارة التى تنتمى إليها دولة الآخرين ، وتارة فى ملاعب دولة من القارة ، ولكن بين فرق دولها جميعاً لا بين فرقتين اثنتين ،وتارة بين فرق العالم كله فى ملاعب دولة تختار لذلك على وفق نظام مرسوم .

ثم تجتمع فرق الرياضة فى العالم كله احتشادا للمباريات فى مهرجان الألعاب الأولمبية التى تقام كل أربع سنوات ، فينفق على الاستعداد لها ما شاء الله أن ينفق من أموال لتنظيمها وإضافة وفود المشتركين فيها .

وتجعل وسائل الإعلام للألعاب الرياضية نصيبا كبيرًا من اهتمامها ، تنشر أخبارها وتصف مبارياتها ، وتنقدها ، وتعلق عليها مرئيةً ، ومسموعة ومقروءةً . وأصبح لها كتاب متخصصون يوالون الكتابة عنها فى الصحف والمجلات .

وقد شهدنا هذا العام مباراتين،إحداهما بين دول أفريقية فى الجزائر والأخرى بين دول العالم فى الأرجنتين . وقد أذيعت المباراتان بالقمر الصناعى ،ورأينا كيف كان الناس يشاهدونها ويتتبعون أحداثها بشغف عظيم ، وكيف كانوا يديرون بينهم حوارا عنها ومناقشات فيها .

وبلغ من تنافس الدول فيها ، وحرص كل دولة على أن تفوز فرقها فوزًا كبيرا أن فرقة إحدى الدول لم يقدر لها أن تحقق رجاء شعبها فيها . فلم تجرؤ على العودة إلى وطنها نهارا ، اتّقاء غضب الجماهير عليها وسوء استقبالها لها .

فهل يستقيم بعد هذا أن يقال إن أسلوب «لعب دورا» لايزال يُخطر بالبال معنى اللهو والعبث ؟ وإذا لم تكن الألعاب اليوم جدا من الجد ، مع ما تلقاه من حفاوة الدنيا بها فماذا عسى أن يكون الجد ؟ وإذا منع الحرج من استعمال هذا الأسلوب فى شئون العقيدة والدين فهل يمنع من استعماله فى شئون الدنيا ؟

وإذا كنا لا نستجيز أن نقول مثلا : إن بلاغة القرآن تعمل بالألباب مثل ما تعمل الخمر ، فهل هناك مانع من أن نقوله فى غير القرآن ؟ لقد فعل ذلك ذو الرمة فرضى الناس عنه واستحسنوه منه وذلك إذ يقول فى وصف صاحبته .

لها بَشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى لاهراءٌ ولانزرُ
وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ

أمّا دعوى أن الأسلوب لايليق بالمقامات الجليلة الشأن ، فإن الواقع يخالفها تماما . وحسبنا شاهدا من شواهد شتى قول السيد رئيس الجمهورية فى مؤتمر صحفى عقده فى التاسع من أغسطس الماضى : كل ما نرجوه أن تلعب أمريكا دورها كشريك كامل .

وإذا صح أن المسرح هو البيئة التى نشأ فيها هذا الأسلوب ، فهل إذا قال قائل من العاملين فيه مثلا : فلان يلعب دور القاضى ، فهل يخطر ببال القائل أو السامع أنه يراد حكاية حال القاضى فى سمته وجلاله أداء العبث واللهو لا أداء الجد والصدق ؟ وكيف يمكن أن يكون هذا وقد يكون الدور الواحد أو أدوار المسرحية كلها دعوة إلى نهضة أو ثورة على فساد ، أو حلا لمشكل ؟ فنحن إذ نقول إن «لعب» فى الأسلوب مضمن معنى «أدى» لانقوله من هواء ، ولكن من واقع الحياة الماثلة ، والأسلوب إذن صحيح قويم ، ولا وجه لمنع تداوله . ثم إننا لم نفرض استعماله على أحد ، ولا دعونا إلى إيثاره على غيره مما يؤدى معناه ، ولكنا وجدناه شائعا متداولا ، فدرسناه أداء لواجبنا فاستبان أنه صحيح ولا مانع من إجازة استعماله .

« سَـــواء » كذا أو كذا
« ســـيان » كذا أو كذا
لا خلاف بين هذا أو ذاك (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : سواء كذا أو كذا ، وقولهم : سيان كذا أو كذا ، وقولهم : لا خلاف بين هذا أو ذاك .

وقد يرى بعض نقاد اللغة أن استعمال « أو » فى هذه العبارات على غير الصواب ؛ إذ الصواب أن تستعمل « الواو » هنا مكان « أو » فالمقام مقام جمع يستدعى العطف بأداته وهى الواو . وقد درست اللجنة هذه الاستعمالات العصرية وانتهت إلى إجازتها استنادا إلى أن جمهرة كبيرة من النحاة ينصون على أن من معانى « أو » مطلق الجمع . يضاف إلى ذلك المروى من الشواهد الدالة على ذلك شعرا ونثرا .

(*) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والأربعين ، والجلسة الثانية والثلاثين لمجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ – كانت هذه الأساليب من بين الأعمال التى قدمتها اللجنة إلى مؤتمر المجمع فى دورته الماضية ، وقد ردها المؤتمر إلى اللجنة بحجة أن رواية الشاهد تختلف عن روايته فى الديوان ، وأن أو فى الآية بمعنى « بل » لا بمعنى الواو .

٢ – عاد الأستاذ على النجدى ناصف فكتب بحثا ضافيا رد فيه شبه المؤتمر بأن الخلاف فى رواية شاهد ما لا يعنى إلغاء الاحتجاج به ؛ إذ اختلاف روايات النصوص ظاهرة فاشية فى الثقافة الإسلامية وليس حتما فى الشعر أن تجب رواية ديوان الشاعر بسائر رواياته .

أما أن « أو » تقع موقع الواو .

وهو ما اعتمدت عليه اللجنة قرارها – فذلك أمر يؤيده أقوال طائفة من كبار العلماء على رأسهم سيبويه . هذا إلى أن الحروف – من دون الأسماء والأفعال – تؤدى معانى متعددة ، فينوب بعضها عن بعض ، قد تؤدى المعنى ونقيضه وعلى هذا لا يكون قول اللجنة إن (أو) تدل مثل الواو على المصاحبة – بدعا من القول ، ولكنه بشهادة النصوص ومنطق الحروف يمت إلى العربية فى متنها وأصولها بعرق أصيل .

وفيما يلى :

بحثان للأستاذ على النجدى ناصف – عضو المجمع –

أحدهما بعنوان : « سواء أو سيان كذا أو كذا ، لا خلاف بين هذا أو ذاك » .

والآخر بعنوان : « سيان كذا أو كذا ، بين كذا أو كذا » .

«سواء» أو «سيان» كذا أو كذا ، لاخلاف بين هذا أو ذاك

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

مما يدور كثيرا فى اللغة المعاصرة نحو قولهم « يجب أن يحكم القانون فى مشكلات الناس سواء – أو سيان – الفقراء أو الأغنياء ، ونحو قولهم أيضاً فى هذه العبارة : لا فرق بين الفقراء أو الأغنياء .

وقد يسبق إلى خاطر ناقد لغوى أن العطف فى العبارتين يجب أن يكون بالواو ، فيقال : الفقراء والأغنياء ؛ لأن المقام بين الفريقين ، إذ التسوية والبينية لا تكونان إلا فى مقام التعدد. والواو هى التى تدل على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه . أما أو فإنها لأحد الشيئين أو الأشياء .

فالعطف بها فى العبارتين يجعل أولهما مناقضا لآخرهما ، إذ تصير به العبارة الأولى : يجب أن يحكم القانون فى مشكلات الناس سواء – أو سيان – أحد الفريقين الفقراء أو الأغنياء. وتصير العبارة الثانية : لا فرق بين أحد الفريقين أيضاً .

ولا يسع الناقد حينئذ إلا أن يحكم بخطإ العبارتين ، ويمنع استعمالهما كما فعل الرمانى فى كتابه « معانى الحروف » إذ يقول : « لا يجوز أن تقول : تخاصم زيد أو عمرو ، ولا جلست بين زيد أو عمرو » معانى الحروف : ٧٧ .

وكان يمكن الأخذ بهذا القول لو لم تدل (أو) إلا على أحد الشيئين أو الأشياء ، لكنها تدل أيضاً على الجمع بين المتعاطفين كالواو ، فيما يقول الكوفيون والأخفش والجرمى من البصريين. وقد استشهدوا لذلك بشواهد من القرآن الكريم وأخرى من الشعر ، فمن الشواهد القرآنية قوله تعالى : فى سورة الصافات ، الآية . ١٤٧ : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » ، فالمعنى عندهم : إلى مائة ألف ويزيدون .

ويتأول المخالفون الآية بما ينفى أن تكون (أو) بمعنى الواو ، فيجعلون المعنى إلى مائة ألف أو يزيدون فيما يراه الناظر ، أى إذا رآهم الناظر قال : هم مائة ألف وأكثر.

(الكشاف ٢ . ٢٧١) . وأراه تكلفاً يصرف معنى الآية عن ظاهره دون حاجة إليه . على أن بعض القراء قرأ الآية (إلى مائة ألف ويزيدون) الكشاف ٢ : ٢٧١ .

ومن شواهد الشعر قول أبي ذؤيب الهذلي :

وكان سيان ألا يسرحوا نعما   أو يسرحوه بها واغبرَّت السُّوح

المعنى . سواء عليهم أن يرعوا الإبل ولا يرعوها ، لأن الأرض قد اغبرت ساحاتها من شدة الجدب (المغنى ١ : ٥٦) .

وقول ذوبة بن الحمير .

وقد زعمت ليلى بأنِّيَ فاجرٌ   لنفسى تُقاها أو عليها فجورُها

فالمعنى أنه هو المسئول عن عمله ، والمجزىُّ به ، له الحسنى إن اتقى ، وعليه السوءى إن عصى . (معانى الحروف للرمانى . ٧٧ ، والمغنى ١ : ٥٥ ، ٥٦) .

إذن تكون العبارتان صحيحتين ، ولا مانع من استعمالهما ، واستعمال ما يكون على شبه منهما .

سيان كذا أو كذا
بين كذا أو كذا

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

قدمت لجنة الألفاظ والأساليب فيما قدمت إلى مؤتمر المجمع فى دورة سنة ١٩٧٧ أسلوبى «سيان كذا أو كذا ، وبين كذا أو كذا » ، ليرى رأيه فيهما بعد ما صح لدى اللجنة أنهما أسلوبان صحيحان عربيّة ، وأن استعمالهما جائز وقد دارت مناقشة حول الأسلوبين انتهت بتقرير إعادتهما إلى اللجنة ؛ لتعيد النظر فيهما .

ويقوم قرار المؤتمر فى ذلك على أمرين :

أولهما :أن رواية الشاهد الذى يحتج به فى المذكرة لإجازة الأسلوبين تخالف روايته فى ديوان الشاعر ؛ مما ينفى الاستشهاد به فرواية المذكرة له :

وكان سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرّت السوح

ورواية الديوان .

وقال ماشيهمُ سيانِ سيركمُ وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا نعما حيث استرادت مواشيهم وتسريح (١)

والأمر الثانى :أن « أو » التى فى قوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » ليست بمعنى الواو ، ولكن بمعنى «بل » .

ولى على كلا الأمرين تعقيب :

فأما الخلاف فى رواية الشاهد ،فلا يكفى وحده أن يجعل إلغاء الاحتجاج بالشاهد حتما مقضيا ، فالخلاف فى رواية نصوص الثقافة الإسلامية والعربية ظاهرة فاشية ، ولها صور كثيرة ومتنوعة : فخلاف بالتقديم والتأخير ، وخلاف بالذكر والحذف ،وخلاف بالترادف والتضاد ، وخلاف بالمداخلة والإعراب . والشعر أوفر النصوص نصيباً من هذا الخلاف لأسباب لسنا منها هنا بسبيل .

---

(١) ديوان الهذليين : ١ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

ولا ينبغى أن ترد رواية أو ترجح أخرى عليها إلا بثبت . وليس حتما فى الشعر أن تجبّ رواية ديوان الشاعر سائر رواياته هكذا بلا بينة ، وخاصه حين يكون رواة الرواية المخالفة لرواية الديوان من العلماء الثقات ، كالذين يروون بيت الشاهد على خلاف روايته فى الديوان .

فقد رواه أبو على الفارسى فى الحجة ، وأردفه ببيت مثله لأبى محمد يحيى اليزيدى وهو :

سيان كسر رغيفه أو كسر عظم من عظامه(١)

ورواه ابن جنى فى الخصائص ، وروى بيتا آخر مثله ، وهو :

فسيان حرب أو تبوء بمثله وقد يقبل الضيم الذليل المسير(٢)

ورواه ابن هشام فى المغنى ، وروى معه خمسة شواهد تشهد كلها بأن «أو» تستعمل فى العربية بمعنى الواو ، ومن هذه الشواهد قول توبة بن الحميّر :

وقد زعمت ليلى بأنىَ فاجر لنفسِى تُقاها أو عليها فجورُها

وقول النابغة الذبيانى :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفُه فُقد

فحسبوه فألفوْه كما ذكَرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد

وقول حميد بن ثور الهلالى :

قوم إذا سمعوا الصَّريخ رأيتهم ما بين مُلجم مُهره أو سافح

وروى الأمير فى حاشيته على المغنى أبيات زرقاء اليمامة فى خبرها مع الحمام ، وقد جاءت فيها « أو » بمعنى الواو أيضاً ، وهى :

ليت الحمامَ ليَهْ إلى حمامتيَهْ

أو نصفه قديه تمّ الحمام ميهْ(٣)

---

(١) الحجة : ١ : ١٩٩
(٢) الخصائص : ١ : ٣٢٨
(٣) المغنى : حاشية الأمير عليه : ١ : ٥٩ — ٦٥

وأورد الهروى فى الأزهية ستة شواهد من القرآن الكريم لمجيء «أو» بمعنى «الواو»[١]، ولكننى أغفلت ذكرها هنا ؛ لأنها تحتمل التأويل بما يجعل «أو» فيها لأحد الشيئين أو الأشياء ، وأورد بعد الآيات تسعة شواهد أخرى من الشعر والرجز أجتزىء منها بهذين الشاهدين . قال ابن أحمر :

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث   إلى ذاكما ما غيبتنى غيابيا

وقال متمم بن نويرة

ولو أن البكاء يرد شيئا   بكيت على بجير أو عفاق

على المرأين اذ هلكا جميعا   لشأنهما بشجو واشتياق

ولو شئت لزدت على ما ذكر من الشواهد ، فلدى منها مزيد ، ومن هنا أصير إلى إيراد أقوال لبعض العلماء عن وقوع « أو » موقع الواو فى الكلام .

قال سيبويه : « وتقول خذه بما عزّ أو هان ، كأنه قال : خذه بهذا أو بهذا أى لا يفوتنك على كل حال . ومن العرب من يقول : خذه بما عزّ وهان ، أى خذه بالعزيز والهين ، وكل واحدة منهما تجزىءُ عن أختها[٢] .

ويقول الجوهرى فى صحاحه : « استوى الشيءُ : اعتدل . والاسم ، سواء . يقال : سواء علىَّ أقمت أو قعدت »[٣] . ويقول ابن مالك فى التسهيل : و « أو » تعاقب الواو فى الإباحة كثيرا ، وأعطيت المصاحب والمؤكد قليلا[٤] ويروى السيوطى عنه فى الهمع أنه قال : « ومن أحسن شواهده حديث « اسكن حراء فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد[٥] » .

أما الذين كانوا يرون أن « أو » يمكن أن تستعمل بمعنى الواو فهم – كما جاء فى الهمع – الكوفيون والأخفش ، والجرمى ، والأزهرى ، وابن مالك . ونلاحظ أن صاحب الهمع

---

(١) الأزهية : ١١٧
(٢) الكتاب : ١ : ٤٨٩
(٣) الصحاح : ٦ : ٢٣٨٦
(٤) التسهيل : ١٧٦
(٥) الهمع : ١ : ١٣٤

لم يستثن من الكوفيين أحدا ، وهذا يعني أن لا خلاف بينهم فى ذلك ، كما نلاحظ أن الذين ذكرهم من البصريين هم من أئمة النحاة وأصحاب السابقة فيهم .

بقى أن القول بأن « أو » فى آية . «وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون» بمعنى «بل» لا بمعنى الواو – هو قول لا نرده ، ولا نمارى فيه وقد ذهب إليه بعض المفسرين ، ثم إن «أو» تدل على الإضراب فيما تدل عليه ، لا جدال فى هذا ، لكن ينبغى أن نلاحظ أن ثمة قراءة أخرى ، كان يقرأ بها جعفر بن محمد ، وهى : « وأرسلناه إلى مائة ألفٍ ويزيدون» وهذه القراءة ترجح جانب الدلالة على المصاحبة فى معنى الآية لتتوافق القراءتان .

وبعد ، فإن الحروف تتصرف فى العربية ما لا تتصرف الأسماء والأفعال ، فتؤدى معانى متعددة ،وقد تؤدى المعنى مستفيضة ،وينوب بعضها عن بعض ،ومنها ما يتردد بين الاسمية والحرفية ، والأصالة والزيادة ، والتعريف والتنكير فدعوى أن «أو» تدل على المصاحبة كالواو ليست بدعا من القول ، ولا اعتسافا فى الرأى ، ولكنها بشهادة النصوص ومنطق الحروف تمت إلى العربية فى سننها وأصولها بعرق أصيل .

المعلن اليه (*)

مما يشيع فى لغة أهل القضاء قولهم : المعلَن إليه ، أى الشخص الذى يصل إليه إعلان بالحكم أو بالقضية .

ويؤخذ على هذا التعبير أن لفظ «المعلن» مُعدّى بإلى ، مع أن فعله (أعلن) مُعدى بنفسه يقال : أعلن رأيه ، وأعلن أمرَه .

ولكن تعدية «أعلن» بإلى أمر جرت به أقلام بعض اللغويين منذ وقت طويل ، إذ فسر صاحبا القاموس واللسان «عالنه» بقولهما : «أعلن إليه» . هذا مع إمكان أن يكون الكلام من باب التضمين ، وإذن يكون «أعلن» قد عُدّى بإلى لأنه بمعنى «أوصل» .

وعلى ذلك يكون التعبير القضائى صحيحاً يجرى على سنن العربية وضوابطها .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع

شاع فى لغة رجال القضاء قولهم « المعلن إليه » . وقد يرى البعض عدم إجازة هذا الاستعمال لتعدية الفعل « أعلن » بحرف الجر مع أنه متعد بنفسه .

وقد درست اللجنة ذلك ، وأقرت صحته .

التطــويع (*)

يشيع بين المعاصرين استعمال (التطويع) بمعنى الإخضاع والتذليل في نحو قولهم : تطويع التلاميذ ، أو تطويع القاعدة ، أو تطويع اللغة ، وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن المعجمات لم تثبت هذا المعنى لكلمة تطويع ، وإنما أثبتت لها معانى أخرى كالتزيين والمطاوعة كما فى قوله تعالى : « فطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أخِيه فَقَتَلَهُ ».

وفى اللغة : طاع يَطُوع ، وطاع يطاع : بمعنى انقاد . ويجوز أن يضعف هذا الفعل الثلاثى اللازم فيصير طوعه بمعنى : أخضعه .

وإذًا يكون المصدر وهو التطويع من الفعل «طوّع» المتعدى مؤديا لمعنى الإخضاع والتذليل والتيسير . ولا اعتراض على هذا لأن الفعل الثلاثى اللازم متعدّ بتضعيف عينه .

ولهذا يرى المجمع أن لفظ التطويع صحيح فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى مذكرة بشأن شيوع «تطويع» بمعنى الإخضاع والتذليل والتسهيل ، فى نحو قولهم : تطويع التصرف للقانون ، وتطويع المثال للقاعدة ... إلخ .

وبين أن «التطويع» فى المعجمات لا يؤدى إلى هذا المعنى . ولكن ما فيها هو طاع يطوع ، وطاع يطاع بمعنى انقاد مثل : انطاع .

ورأى أنه لا مانع من تضعيف هذا الفعل اللازم فيصير «طوع» - بالتشديد - بمعنى أخضع ومن هنا يكون المصدر هو « تطويع » من الفعل المتعدى « طوع » مؤديا إلى معنى الإخضاع والتذليل والتيسير .

وفيما يلى :

— مذكرة بعنوان « كلمة تطويع » للدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع .

كلمة تطويــع

للدكتور / احمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

جاء استعمال كلمة تطويع بمعنى الاخضاع والتذليل والتسهيل فى نحو قولهم : تطويع التصرف للقانون ، وتطويع العلاقات للمصالح المشتركة بين البلدين ، وتطويع المثال للقاعدة إلخ . وليس فى المعجمات هذا المعنى لكلمة تطويع ، بل الذى فيها أن التطويع معناه المطاوعة والمتابعة والتشجيع والإعانه والإجابة ، من قوله سبحانه وتعالى : « فطوّعت له نفسُه قتلَ أخيه ، فقتله » .

وفى المعجمات كذلك : تطوع له وتطاوع له أى تكلف استطاعته ليستطيعه . ولكن فى المعجمات : طاع يَطُوع (على وزن قال يقول) ، وطاع يطاع (على وزن نام – ينام) أى انقاد مثل انطاع . فما الذى يمنع من تضعيف هذا الفعل اللازم ، فيصير طوع بمعنى أخضع ؟ والإخضاع بمعنى التذليل والتسهيل والتيسير ؟

ولا اعتراض على هذا لأن الفعل الثلاثى اللازم يتعدى بتضعيف عينه أو بزيادة الهمزة فى أوله كما جاء فى الأشمونى ٢ / ٣٣٣ .

وفى اللغة مئات من الأفعال الثلاثية اللازمة ينقلها التضعيف إلى متعدية ، مثل :

نام الشخص ، ونوَّمه غيره تنويما .

غاب الشئ فى الشيء ، وغيَّبه غيره تغييباً .

قرُب الشيء ، وقرَّبه غيره تقريباً .

كذب فلان ، وكذَّبه سامعه تكذيباً .

غاض الماء ، وَغيَّضه الرجل تغييضاً .

رَحَل عن مكانه ، ورحَّله غيره ترحيلا .

نزل المطر ، ونزَّله السحاب تنزيلا .

حَصُن المكان ، وحصَّنه الجيش تحصينا إلخ .

الانضـــباط (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال لفظ «الانضباط» مراداً به حدوث الضبط والتزام القواعد أو النظام العام ، ويؤخذ على هذا الاستعمال أن أمهات المعجمات العربية لم تثبته ، وإنما أثبتت : ضَبَطهُ ضَبْطاً وضَباطه وإذا كان الانضباط يمكن أن يكون مصدراً للفعل «انضبط» الذى هو مطاوع للفعل «ضبط» الثلاثى المتعدى – والمطاوعة هنا تنطبق عليها الضوابط التى أقرها المجمع فى المطاوعة – فإن اللجنة تجيز لفظ الانضباط فى المعنى الذى يستعمله المعاصرون فيه .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع.
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
كتب الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى مذكرة بشأن استعمال كلمة (انضباط) للدلالة على الحزم والإحكام فى تنظيم المرور بالشوارع ، أو فى الإشراف على المتاجر ، أو فى مراقبة الطلبة ، يؤيد فيها صحة هذا الاستعمال .
وفيما يلى :
– بحث بعنوان « انضباط» للدكتور أحمد الحوفى .

انضباط

للدكتور احمد الحوفى – عضو المجمع

كثر استعمال هذه الكلمة للدلالة على الحزم فى تنظيم المرور بالشوارع ، أو فى الإشراف على المتاجر ، أو فى مراقبة الطلبة إلخ .

لكن كلمة (انضباط) ليست فى المعجمات . بل الذى فيها : ضَبَطه ضبْطا وضَبَاطة .

فهل خلو المعاجم من كلمة انضباط يقضى ببطلانها ؟

لا ، فليس لدينا ما يمنع من أن تكون كلمة (انضباط) مصدراً للفعل (انضبط) المطاوع للفعل الثلاثى ضبطه .

وفى اللغة مئات الأفعال المطاوعة على هذه الصورة ، منها : كسره فانكسر ، نصره فانتصر ، هزمه فانهزم ، دفعه فاندفع ، شقه فانشق ، دمجه فاندمج ، سده فانسد ، فتحه فانفتح ، نكثه فانتكث ، بتّه فانبتّ ، حسره فانحسر ، زجره فانزجر .

التصـــويب (*)

جاء فى المعجم الوسيط « صَوَّب الشيء : صححه » على معنى أنه عالجه بما يجعله صحيحاً .

وهناك من توقف فى هذا ، بدعوى أن تلك الدلالة ليست فى مسموع اللغة وإنما المسموع : « صَوَّب الشيء : رآه أو عدَّه صواباً » .

وترى اللجنة أن ما سجله المعجم الوسيط من هذا الاستعمال ، له سنده فى فقه العربية ، فإن التعدية بالتضعيف ، تحمل معنى الجعل والصيرورة كما تقول : حققت الكتاب ، وصححت الحديث ، وذهَّبت الإناء وعلى هذا « تصويب الكلمة » جعلها صواباً وذلك بإدخال عنصر تصحيح عليها أو بديل يجعلها جديرة بالحكم بالصواب ، وهذا تصرف مجازى سائغ .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ورد فى المعجم الوسط : صوب الشيء : صححه ، بمعنى عالجه بما يجعله صحيحا .

وقد اعترض بعض الباحثين على ما جاء فى المعجم الوسيط محتجا بأدلة ، منها : «أنه لا وجود فى مأثور اللغة للتصويب بمعنى إصلاح الشيء ورده إلى الصواب ». ونشر الاعتراض فى بحث مطول فى مجلة مجمع دمشق .

— كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة يؤيد فيها صحة ما جاء فى المعجم ، وهى الواردة عقب هذا القرار.

معنى « التصـــويب »

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

طالعنا الجزء الأول من المجلد الرابع والخمسين من مجلة « مجمع اللغة العربية بدمشق بمقال فياض « للأستاذ صبحى البصام — من درم — انكلترا » ينعى فيه على « المعجم الوسيط » الذى أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة قوله : « صَوَّبَ الخطأ : صحَّحه » .

وقصارى ما أفاض فيه الباحث ما يلى :

(أ) تخطئة « المعجم الوسيط » فيما ذكره من أن تصويب الخطإ : تصحيحه ، بمعنى الإصلاح والتقويم .

(ب) جريان المؤلفين على استعمال كلمة التصحيح أو الإصلاح بكثرة ، وكلمة « التصويب » بقلة ، وهذا الاستعمال الأخير خطأ فى الدلالة على معنى الإصلاح .

(ج) ما سجلته المعجمات ، وما وردت به النصوص هو أن معنى التصويب ، الحكم للشىء بأنه صَواب ، فيقال : صوَّب رأيه وعزمه واعتقاده وكلامه : عدَّه صوابا .

(د) لا وجود فى مأثور اللغة للتصويب بمعنى إصلاح الشىء ورده إلى الصواب .

(هـ) لا يقال : تصويب الخطأ ، إلا على معنى أن ما ظننته خطأ محكوم له بالصواب .

وفيما استخلصه الباحث نظر .

١ — أما أن فى مسموع اللغة « التصويب » بمعنى الحكم للشىء بأنه صواب فذلك معنى لا مشاحَّة فيه ، ولا سبيل إلى إنكاره إذ هو منصوص عليه ، وفى الأسانيد الوثيقة قول العرب : صوبَ : قال له أصبت ، وقولهم : أصابه واستصابه واستصْوبه : رآه صوابا .

وقد تواردت النصوص فى هذا توارداً لا مجال فيه لمعقِّب . وما كان « للمعجم الوسيط » أن يغفل هذا المعنى الذى جاء به السماع . وقد أثبته فى موضعين ، فقال : « صوَّب قولَه

أو فعله : عدّه صوابا » . وقال : « وصوب فلانا ، قال له أصبت . ومنه : « إن اخطأت فخطّئنى ، وإن أصبت فصوبنى » .

وأحسب أن الباحث كان فى غنية بهذا عما أجهد فيه نفسه ، وأنفق وقته بالترصد والتتبع لهذا الاستعمال فى عبارات الكتاب والمؤلفين على اختلاف عصور العربية فإن هذا جهاد فى غير عدو ،وكيف يسوق للإثبات شواهد لاحقة للأسانيد اللغوية التى هى مناط الإثبات؟

وما أحسب أن الباحث يريد بتأكيد معنى صيغة من الصيغ أن ينفى بهذا دلالة الصيغة على معنى آخر قريب من ذلك المعنى أو بعيد ، فإن الصيغ تتعدد معانيها ويتنوع مقام استعمالها ، تأسيساً على أن اللغة فيها ما يتفق لفظاً ويختلف معنى والاشتراك اللغوى باب فى العربية رحيب .

٢ — والباحث حين ينكر « التصويب » بمعنى الإصلاح والتقويم ، يضع « التصحيح » مكان « التصويب » لهذا المعنى .

فهل غاب عنه أن التصحيح نفسه لا يقتصر معناه على الإصلاح ، بل يؤدى أيضاً معنى النسبة إلى الصحة والحكم بها . أوَ لم يقع له هذا المعنى فى فصيح الكلام؟ حسبى أن أذكره بما يتردد فى كتب أهل الحديث من قولهم : « صححه الترمذى أو صححه الحاكم » فهل يظن الباحث أن المقصود بهذا الإصلاح والتقويم ؟ أو ليس المعنى أن الحديث معدود فى الصحيح ، أو منسوب إلى الصحة ، أو محكوم له بها ؟ أخشى ما أخشاه أن يعمد الباحث بهذا إلى أفكار التصحيح بذلك المعنى الذى يجرى فى تعبير رجال الحديث ، ويصير على أن للتصحيح معنى واحداً هو الإصلاح والتقويم ، أسوة بما يصر عليه فى شأن « التصويب » من أن له معنى واحداً هو الحكم للشىء بأنه صواب .

٣ — وبادىء ذى بدء ، أسوق للباحث أفعالا من وادى « صَوَّب » ، يدل على أن « فعَّل » لا يقتصر معناها على الحكم للشىء بأصل الفعل ، ولا مجرد نسبة الفعل إلى الشىء ، بل تدل كذلك على أن أصل الفعل قد انتقل إلى الشىء بممارسة وعلاج وصيرورة ، فاللغة تقول : أمرّه : صيّره أميراً ، وأنّقه : صيّره أنيقا ، وأهّل فلانا صيّره أهلا .

وفى القرآن الكريم قوله تعالى : « خلقك فسوَّاك فعدلك » . وقد قرأ نافع وأهل الحجاز : « عدَّلك » بالتشديد وكانت هذه القراءة أعجب الوجهين إلى « الفراء » وأجودهما فى العربية . والمعنى قومك وجعلك معتدلا . فأنت ترى أن « فَعَّل » هنا للجعل والصيرورة .

ونحن نقول فى عهدنا الحاضر : « حقَّق الكتاب » ولا نعنى نسبته إلى الحق ولا الحكم له به ، وإنما نعنى معالجته بحيث يكون ما فيه صحيحاً . وكذلك نقول : حسَّن الكاتب عبارته . ولا نعنى أنه قضى لها بالحسن ، بل نعنى أنه أدخل عليها ما يجعلها حسنة .

ولو مضينا فى سرد الأمثلة ، والشواهد عليها ، من مأثور اللغة ، ومن مستجاد البيان فى القديم والحديث لطال بنا القول ، ولما عدمنا من يعيد علينا قولتنا السالف : إن هذا جهاد فى غير عدو .

٤ — وفى حسبانى أن الباحث أعجله الوقت عن مراجعة ما خاض فيه فقهاء التصريف حين ساقوا معانى صيغ الزوائد ، وحين شرحوا معانى التعدية فى الأفعال وفى هذه المراجعة ما يهدى إلى صواب استخدام « التفعيل » لمعنى الجعل والصيرورة أو التصيير .

(أ) يقول « سيبويه » فى كتابه : « تقول : دخل وخرج ، فإذا أخبرت أن غيرك صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله . وقد يجيء الشيء على فعَّلت ، فيشترك أفعلت » .

(ب) يقول « الرضى » : « الغالب فى أفعل أن يجعل الشيء ذا أصله نحو أفحى قدره : جعلها ذات فحا ، وأجداه جعله ذا جدوى ، وأذهبه جعله ذا ذهب » . ويقول : « وفَعَّل للتعدية والأولى أن يقال : هو بمعنى جعل الشيء ذا أصله « نحو » فحَّى القدر ، وشسَّع النعل » . ويقول : « الأغلب ألا تنحصر الزيادة فى معنى ، كالهمزة فى أفعل ، تفيد النقل والتعريض وصيرورة الشيء ذا كذا ، وكذا فَعَّل » أى بالتضعيف .

(ج) يقول الرضى : « معنى التعدية فى هذا الباب — يعنى باب « فَعَّل » المضعف — كما هو فى باب أفعل » . ويقول : « المعنى الغالب فى أفعل التعدية وهى جعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل . فمعنى : أذهبت زيداً : جعلت زيداً ذاهبا . فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة » . وأقول : أن التعدية لمعنى الجعل هى فى باب « فَعَّل » المضعف، كما هى فى باب « أفعل » المعدى بالهمزة .

وفيما أوردت من النصوص غنية عن التكرار ، فليست هذه النصوص رأيا يستقل به صاحبه ، ولكنها إجمال لما يتردد فى كتب التصريف والفقه اللغوى .

٥ — لعل الباحث يسأل : هل « التصويب » بمعنى جعل الشىء صوابا بالمعالجة والتغيير والإصلاح ، مصدر من الصواب أصلا ، أو هو تحميله هذا المعنى ، إذ هو مسموع متواتر فى معنى الحكم للشىء بأنه صواب ؟

أما على الوجه الأول فلا بأس به ، وقد قرر علماء التصريف أن أبواب الزيادة تجىء بكثرة مما جاء منه فعل ثلاثى ، وتجىء بقلة مما لم يأت منه ذلك ، وهم يضربون لهذا القليل أمثالا ، ويعقبون بأن قلتها إنما هى قلة نسبية ، لا قلة عددية .

وأما على الوجه الآخر فقد أسلفنا قول العرب : صوَّبه ، لمعنى الحكم له بالصواب ، ومفاد ذلك أن صيغة الفعل مضعفة متعدية حاصلة فى الكف، واستخدامها فى معنى الجعل والصيرورة مساير لمعنى التعدية — كما فسرها فقهاء التصريف .

٦ — بقى أن أقول : أن دلالة النسبة ، التى يرجع إليها قول العرب : « صوَّب رأيه : رآه صوابا ، أو عده صوابا » ، أى نسبه إلى الصواب ، صالحة أيضاً فى توجيه قولنا : صَوَّبت الكلمة الخطأ » لمعنى أصلحتها ورددتها إلى الصواب ، وبذلك تنتسب إلى الصواب ، ويؤازر هذا التوجيه أن « ابن الحاجب » قال فى « فسَّقته » : يرجع معناه إلى التعدية ، أى جعلته فاسقا بأن نسْبتَه إلى الفسق » .

٧ — وأخيراً ، أرجو أن يكون الباحث قد رضى عن تصويب ما ذهب إليه فى إنكار التصويب لمعنى الإصلاح والتقويم .

تصويب كلمات مزيدة بالهمزة (*)

مثل : عمل مربك ــ اشهار المزاد ــ هذا تصرف يضيره

يجرى فى استعمال الكُتّاب قولهم : «عمَل مُرْبِك » ، وقولهم : «إشهار المزاد أو البيع »وقولهم : « هذا التصرف يُضيره » بضم الياء ، « وقد أُضير فى هذا الحادث » .

وللناقد أن يتوقف فى إجازة هذه الاستعمالات ؛ لأن المسموع فى أفعالها أنها ثلاثية متعدية بنفسها إلى المفعول ، واللجنة لا ترى مانعاً من إجازتها ، على أساس أن «أفعله» بمعنى «فعَله » ورد منه فى اللغة عشرات من الكلمات ، وأن صيغة المزيد إنما عُدِل إليها لما فيها من الإسراع إلى إفادة التعدية ، ومن قياسية مصادرها ، ويسر الضبط لماضيها ومضارعها .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان « تصويب كلمات مزيدة بالهمزة» تعرض فيها لمجموعة من الأفعال منها : أربك وأشهر وأضار ، ورأى فيها أن « فعله» و «أفعله »فى مثل هذه الأفعال بمعنى واحد فى الاستخدام .

وفيما يلى :

ــ بحث بعنوان : تصويب كلمات مزيدة بالهمزة للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

تصويب كلمات مزيدة بالهمز (*)

بحث للأستاذ محمد شوقى امين (عضــو المجمع)

١ — من ظواهر التوسع فى الاستخدام اللغوى فى العصر الحديث، استعمال « أفعَله » فى معنى « فعَله »، وذلك فى جملة من تصاريف الألفاظ، يسعنا أن نعرض منها عشْرة كاملة هى :

مُصاغ ، فيقال : فكرة مُصاغة فى أسلوب سهل .
مُقاد ، فيقال : إنه مقاد إلى هذا العمل .
مُهاب ، فيقال : هذا رجل مُهاب .
مُصان ، فيقال : عِرض مُصان .
مُلفت ، فيقال : أمر مُلفت للنظر .
مُربك ، فيقال : شىء مربك .
مُشين ، فيقال : عمل مشين .
مُريع ، فيقال : حادث مُريع .
أناط ، فيقال : أناط به المهّمة .
يُضير ، فيقال : تصرف يُضيره .

وهذه الألفاظ ترد أفعالها فى اللغة ثلاثية متعدية بنفسها غير مهموزة ، ولذلك يعد النقاد همزتها « زائدة حرفية » تضيق بها الصحة اللغوية .

٢ — ولقد كانت العلاقة بين « فعَل » و « أفعل » باتفاق فى المعنى أو افتراق ، وبالتعدى أو اللزوم ، محور بحث ومثار نزاع بين حفاظ اللغة وأصحاب دواوينها منذ القديم ، وقد صنع فيها المؤلفون فى فقه اللغة رسائل وعقدوا لها فصولا خاصة ، كابن قتيبة ، وثعلب ، وابن السِّكيِّت ، والفارابى ، وابن سيده ، ولعل أكبرهم عناية بذلك « السرقسطى » فى كتابه « الأفعال » فإنه يفتتح كل حرف من حروف الهجاء فى معجمه هذا بما جاء على فعَل وأفعَل ، ويأتى فيه بجملة وافرة من الأفعال .

١

هذا إلى جانب ما ينص عليه أصحاب المعجمات اللغوية الحرفية حين يوردون الألفاظ فى مواضعها من الترتيب المعجمى ، على اختلاف أنماطه .

وقد أتيح لى — فى بحث سبق — أن قدمت من أمثلة فَعَله باتفاق المعنَى ، نحو ثلاثمائة ، أغلبها من المتعدى بنفسه ، وقليلها من المتعدى بالحرف ، ومن بين هذه الأمثلة سبع وردت بها قراءات القرآن ، والمزيد فيها بالهمزة كالمجرد ، دون خلاف بين لغوى ومفسِّر .

وأذكر أنى بعد أن قدمت هذا البحث ، راجعت مواد المعجم الوسيط ، لبعض الثمأن فكان يستوقفنى فيه — على اختصاره واقتصاره — المداولة بين فعل وأفعل ، بمعنى واحد ، لازما أو متعديا ، فى أفعال لو أحصيت لفاقت الألف عدًّا .

وعلماء التصريف يقفون من زيادة الهمزة فى أفعله بمعنى فعله موقف التعليل ، يقول « الرضى » : إن لكل زيادة معنى وإن لم يكن إلا التوكيد . ولكن غيره — كالمالقى فى « رصف المبانى » — يسمى هذه الهمزة همزة النقل ، أى نقل الفعل من المجرد إلى المزيد . وإن لم يكن فيه للمعنى مزيد .

ومما يستوقف النظر فى مباحث اللغويين المعاصرين ما قال به « مصطفى جواد » فى كتابه « المباحث اللغوية فى العراق » ، ونصه : « من القواعد العامة أن المعنى الواحد إذا دل عليه فعلان ،ثلاثى ورباعى على وزن أفعل ،فالثلاثى هو الراجح وهو الفصيح » . وأقول إن فى هذا التحديد حجراً على التوسع اللغوى الذى يهدى إليه المنقول الموثوق به من اللغة وهو مشون من الألفاظ ، جاء منها فى قراءات القرآن ما جاء . وفى هذا أيضاً إنكار لما علل به فقهاء اللغة هذا التوسع من أنه للتوكيد أو للنقل من المجرد إلى المزيد. فكيف يحكم بأنه غير راجح على الإطلاق ، أو أنه غير فصيح ؟ على أن الباحث استدرك فى حاشية كتابه ، فقال : « ما لم ينبه اللغويون على فصاحة الرباعى دون الثلاثى وهو نادر ، مثل : وحى ، وأوحى ، وغفا ، وأغفى » .

وهذا الاستدراك لا يقدم ولا يؤخر فيما نحن بسبيله ، لأنه متعلق بما ينص فيه على أن الرباعى هو الفصيح ، وما نحن بسبيله هو مجيء الرباعى بمعنى الثلاثى ، وهو كثير

فى الثلاثى المتعدى ، فأما مجىء الرباعى فصيحاً دون الثلاثى فنادر أو من اللازم ، وهذا ليس مما نحن فيه .

٣ — على أن التنقيب فى معجمات اللغة ، وفيما تجرى به أقلام النقدة ، يكشف مدى التنازع ومبلغ الاضطراب فى هذا الباب .

بعضهم يثبت إحدى الصيغتين من فعله وأفعله دون الأخرى ، فيتصدى له من يثبت الأخرى ، كما فى رَعبه وأرعبه .

ويفرق بعضهم بين الصيغتين فى مقام الاستعمال ، كما فى وَقَفه وأوقفه ، فيجعل الأخرى للدّابة خاصة ، وفى هذا نظر .

ويذكر بعضهم الصيغتين ، مع النص على أن الأخرى من القليل أو الردىء ، كما فى نهكه وأنهكه ، وشغله وأشغله ، ومما قرأناه فى ذلك أن أميراً قرأ فى رقعة طالب عمل استخدام كلمة « الأشغال » ، فوقع فى رقعته : « من قال إشغالى لا يصلح لأشغالى » . وينتقد بعضهم استعمال المعاصرين لصيغة أفعله ، ويعقب عليه بأنه خطأ قديم جاء فى خبر وفى شعر ، كما فى المُهاب بمعنى المهَيب .

وينكر بعضهم استعمال إحدى الصيغتين ، لافتقاده إياها فيما سمع ، ولكن الصيغة تفرض نفسها لاشتهارها ، كما فى « الإشهار » ، إذ أنكرها « على الجارم » فى المجمع ، وبعد ذلك بسنين لم يسع المجمع إلا قبولها فى مصطلح معروض . وكذلك قبل المجمع — منذ عهد قريب — « الإدانة » للشيوع .

وعلى الرغم مما يدفع به بعض اللغويين توهم الخطإ فى إحدى الصيغتين ، يعيد النقاد تخطئة الصيغة ، كما فى « الملام » و « المباع » ، وينكرها صاحب « تذكرة الكاتب » ، غافلا عن التنبيه قبل ذلك إلى صحة استعمالهما بالسند الوثيق .

ومنهم من ينكر إحدى الصيغتين ، فينهض له من يحسن توجيهها بحكم صرفى ، كما فى « أربكه » فقد أخذها « محمد الخضر حسين » على « أحمد أمين » ، فجاء بعدهما « محمد على النجار » فى كتابه « اللغويات » يخرجها بأن الهمزة فيها للتعدية ، وهى من الفعل اللازم « ربك » وتعدية اللازم بالهمز قياس .

٤ — وفى عصرنا المشهود ، فتح « إبراهيم اليازجى » فى كتابه « لغة الجرائد » بابا للأفعال التى يزيدون فيها الهمزة خطأً ، فعدَ منها جملة ، وعقب عليه من عقب . وخرج فى التعقيب عليه كتاب « لمحمد سليم الجندى » عنوانه « إصلاح الفاسد من لغة الجرائد » و « لأسعد خليل داغر » كتاب « تذكرة الكاتب » . وفيه نقد لطائفة من الألفاظ التى جرى فيها الاستعمال بزيادة الهمزة ، وهنالك أيضاً كتاب « حول الغلط والفصيح » . لأحمد أبو الخضر منسى ، وكتاب « المفكرة اللغوية » لأحمد حسن حماد . وثمة كتب أخرى ، وكلها لا تخلو من الإشارة إلى هذه الظاهرة فى استخدام « أفعله » بمعنى « فعله » فى كلمة أو كلمات .

٥ — وإذا جازلنا أن نعلل ظاهرة إيثار المهموز ، وهو أفعله على غير المهموز ، وهو فعله ، فى الاستخدام العصرى خاصة ، قلنا : إن الأفعال المهموزة متعدية إلى مفعولاتها وكذلك مصادرها ، أسرع فى إفاده التعدية ، وإن الضبط لعين ماضيها ومضارعها لا يحتاج توقيف ، وإن مصادرها مما ينقاس ، دون افتقار إلى سماع ، فهى على هذا مجال فيه يسر وإسماح .

٦ — لنا بعد هذا كله ، أن نجيز ما جرى به استعمال المعاصرين ، واستساغه الذوق الكتابى ، من الكلمات العشر ، التى صدرنا بها هذا البحث تعويلاً على أن « أفعله » فى معنى « فعله » من سنن العربية الواضحة ، من قبيل المرونة والاتساع ، وأن أمثلة ذلك فى المسموع تبلغ من الكثرة الكاثرة حدا يطمأن به إلى قبول النظائر المستحدثة

المراجع :

يضاف إلى ما جاء فى صلب البحث :

مؤتمر المجمع فى جلسة ١٣ من الدورة ٩ والجلسة ٤ من الدورة ١٢ ، والجزء ٣٦ من مجلة المجمع .

تصفية المشكلات (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة قولهم : تصفية المشكلات ، تصفية الخلاف ، تصفية البضائع وتصفية الحساب ، مرادًا بها الإنهاء والحل والإزالة .

وقد يبدو للناقد المتعجل أن استعمال هذا المصدر بهذا المعنى غير جارٍ على سنن العربية ؛ لأن معنى الصفاء فى اللغة هو الخلوص من الكدرة والخلاء مما يشوب ، فيقال : صفيت الشىء من القذَى : أزلْته عنه .

وقد وردت مادة (صفا) فى المعاجم للدلالة على الانقطاع والإخلاء والإزالة مجازاً ، فيقال : أَصْفَى الشاعر : انقطع شِعره ، وأَصفتِ الدجاجةُ : انقطع بيضُها ، وأَصفى الأَميرُ الدار . أخلاها .

ولما كان الإصفاء والتَّصفية تجمعهما مادة واحدة هى (صفا) فإنه يجوز قياس صفى على أَصْفى ، بمعنى ما تؤول إليه التَّصفية ، وهو الإنهاء والإخلاء والإزالة .

ولهذا يرى المجمع أن « التصفية » فى معناها العصرى بمعنى الإزالة والحل والإنهاء ، صحيحة ، ولا مانع من تداولها فى أساليب الكلام .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدمت إلى اللجنة فى هذه الكلمة ثلاث مذكرات من الأساتذة : على النجدى ناصف ، وأحمد الحوفى ، ومحمد شوقى أمين ، تبين منها أن مادة (صفا) فى المعاجم وردت للدلالة على الانقطاع والإخلاء والإزالة مجازا .

وفيما يلى :

١ — « تصفية المشكلات » للأستاذ الدكتور أحمد الحوفى .

٢ — « التصفية » للأستاذ على النجدى ناصف .

٣ — « التصفية » للأستاذ محمد شوقى أمين] .

تصفية المشكلات (*)

للدكتور احمد الحوفى ـ عضو المجمع

كثُر[*] فى السنوات الأخيرة على الأقلام والألسنة استعمال هذه الكلمة « تصفية » فى نحو قولهم : تحاول اللجنة[*] تصفية المشكلات الخاصة بالإسكان ، وقولهم : يبذل كثير من ساسة العالم جهودهم لتصفية الخلاف القائم بين مصر وإسرائيل .

فما رأى اللغة فى الدلالة بكلمة « تصفية » على هذين المعنيين وما يشبههما ؟

إن كلمة تصفية تدل بعض معانيها على إزالة القذى والكدرة ، وعلى تذرية كدس القمح ، ولا يصح إطلاقها بهذا المعنى على المراد من تصفية الخلافات أو تصفية المشكلات ؛ لأن المقصود بتصفية الخلاف محوه ، على حين أن التذرية وإزالة القذى والكدر تنقية لها من الأوشاب والأخلاط .

والذى أراه أن المراد من تصفية المشكلات والخلافات محوها وإزالتها .

وقد أخذ هذا المعنى من الفعل « صفَّى » المضعف العين الذى يدل على الإزالة والسلب والإخلاء ، فقد ورد فى شرح الشافية لابن الحاجب[(1)] أن من معانى فعَّل المضعف العين الإزالة والسلب ، نحو جلَّدت الشاة أى أزلت جلدها وفرقته بالسلخ قال تعالى : « فزيَّلنا بينهم[(2)] » أى فرَّقنا بينهم ، وقطعنا الصلات التى كانت تربطهم . ونحو قرَّد الغراب البعير أى وقع عليه والتقط قراده وأزاله .

وإذن فإنه يصح قولهم : تصفية المشكلات وتصفية الخلافات .

---

(١) شرح الشافية ٩٢/١ — ٩٦ . والمعاجم اللغوية مادة (جلد) و (قرد) .

(٢) سورة يونس ٢٨ .

(٣) القراد جمع قرادة ، بضم القاف وهى دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة ، يعيش على الدواب والطيور ، جمعها قراد بضم القاف ، وقردان بكسر القاف .

التصـــفية

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

تتردد كلمة « التصفية » فى اللغة المعاصرة ، فيقال مثلا : تصفية الخلاف ، وتصفية الشركة ، وهكذا . والمراد بها حيثُما تذكر أداء معنى الإزالة والإنهاء ؛ فتصفية الخلاف تعنى علاج أسبابه بما ينهيه ويبطله ، وتصفية الشركة تعنى حصر مالها واستيفائه ، وحصر ما عليها وأدائه ، وبهذا تزول شخصيتها المعنوية ولا يبقى لها وجود .

ومادة التصفية فى اللغة تدل حقيقةً على انقطاع الشِّعر ، ومجازا على إخلاء المكان . وانقطاع الشعر يعد بلا خلاف انتهاءً له ، وإخلاء المكان يعد كذلك إنهاءً لشغله .

يتبين من هذا العرض أن « التصفية » فى معناها العصرى ، و « التصفية » فى معناها اللغوى تلتقيان فى معنى الإزالة والإنهاء ، وإذن يكون استعمال « التصفية » فى معناها العصرى صحيحاً ولا مانع من تداولها فى أساليب الكلام .

التصفية

بقلم الأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — مما جدَّ فى « التصفية » من دلالة لغوية فى الاستعمال المعاصر استخدامها فى معنى التخلص والإنهاء والقطع . وذلك فى مثل قول المعاصرين : تصفية المشكلات — تصفية العلاقات — تصفية البضائع — تصفية الديون — تصفية التركات — تصفية الحساب .

وليس بمستبعَد أن يكون منشأ هذه الدلالة الجديدة هوالترجمة لمقابل أجنبى مسّت الحاجة إلى التعبير عن دلالته فى العربية ، فروعى فى الترجمة مايضاهى معنى المقابل الأجنبى .

والذى تعرفه العربية لمعنى الصفاء هو الخلوص من الكدَر ، والخلاء مما يشوب ، فتقول : صفَا الشرابُ : راق ، وأصفاه الودَّ : أخلصه له ، وأصفاه بالشىء : آثره به ، وصفَّيت الشىء من القذى : أزلته عنه ، وأصفى الأمير ونحوه دار فلان وماله : أخذه كله .

ومن هذا يستخلص أن البوْن شاسع بين ذلك المعنى وبين المقصود فى التعبير المعاصر ، فليس المراد منه جعل الشىء صافيا ، ولا الإيثار أو الاستئثار به .

٢ — فإذا رجعنا إلى معجمنا « الوسيط » ألفيناه يسجل من دلالة « التصْفية » العصرية مثلين هما : صفّى الحساب : حرَّره وأنهاه ، وصفَّى التركة : حرَّر حسابها وحلَّها ، معقبا على ذلك بأنه مُحْدَث .

يضاف إلى هذا أن مجمعنا أجاز من أمثلة ذلك التعبير العصرى ما أصبح من مصطلح القانون ، كما فى « تصفية التركات » و « تصفية الديون » .

على أن ماسبق من تسجيل المعجم الوسيط لهذين المثلين ، ومن إجازة المجمع لما اصطلح عليه فى القانون ، لا يمنع باحثا أن يسأل : كيف جرى تصويب التعبير العصرى ؟ وأية وجهة سلك المجمع فى تخريجه ، وظاهره غير موافق للمسموع ، فى الفصحى ؟

٣ — اتجه الأستاذ الدكتور «أحمد الحوفى» فى مذكرته إلى اعتبار التضعيف فى الفعل «صفَّى» ومصدره التصفية ، لإفادة معنى الإزالة والسلب واستظهر من محفوظ اللغة قول العرب : جَلَّدت الشاةَ : أزلت جلدها ، وقَرَّدت البعير : أزلتُ قراده ، وبنى على هذا تعليل « تصفية البضائع » ونحوها بإزالتها والخلاص منها .

والناظر فى هذا التعليل لايملك أن ينازع فى أن التضعيف يجئ للسلب والإزالة ، شأنه شأن الهمز ، كما فى أشكيته ، أى أزلت شكواه . ولكن الأمثلة التى تساق على ذلك تدل على أن المقصود إزالة المعنى المستفاد من المسند عن المسند إليه ، وسلبه إياه .

فإذا أعملنا هذا المفهوم اللغوى للسلب والإزالة فيما نحن بصدده من التعبير العصرى ، خرجنا بعكس المراد منه ، إذ يكون المعنى فى مثل « تصفية المشكلات » ونحوها : إزالة صفائها ، كما فى جلَّدت الشاة : أزلت جلدها وقردت البعير : أزلت قراده .

٤ — وربما كان أدنى إلى القبول أن نتجه وجهة أخرى فى التخريج ، هى النظر فيما تثبته اللغة فى مادة «صفا» من قول العرب : أَصْفت الدجاجة : انقطع بيضها ، وأصفى الشاعر : انقطع شعره ، وأَصْفت الدار : خلَت . ففى هذه الاستعمالات للإصفاء نلمح معنى الخلاء والانقطاع والانتهاء . وقد علل اللغويون — كالجوهرى — ورود بعضها بأنها على سبيل المجاز .

أليس فى ذلك مايسوِّغ لنا أن نجنح إلى صوغ الفعل «صفَّى» المضعَّف المتعدى من مادة «صفا» بمعنى أنهى وقطع وخلص ، كما صاغ العرب «أصفى» لازما لمعنى الانقطاع والخلاص والخلاء ؟

٥ — وثمة ملحظ آخر ، لا أرى مجافاته لروح اللغة ، ذلك هو توجيه التعبير العصرى على أنه من باب القلب المكانى أو المعنوى — أو القلب فى القصة لا فى اللفظ ، ومن أمثلته فى العربية : « إنَّ مفاتِحه لتنوءُ بالعصبة أولى القوة » و عرضت الدابة على الحوض ، «وأدخل

القلنسوة فى رأسه ، والخاتم فى إصبعه ، والجورب فى رجله . وقد نبه إليه الثعالبى فى « سر العربية » وقال « الفيومى » فى مادة « عرض » : « إنه كثير فى العربية » .

ويعرض له فقهاء اللغة فى مواطن شتى ، كما يعرض له البلاغيون .

وتأسيسا على هذا يقال : إن تصفية البضائع والديون والتركات ونحوها ، فيها قلب معنوى على المجاز ، وذلك أن القائم بالتصفية إنما يصفى نفسه منها . ويتخلص من موضوعها ، فيكون منها صافيا خالصا ، فأسند التصفية مجازا إلى الشىء الذى يصفو هو منه ، والتصفية من البضائع مرادٌ بها التصفية منها .

ولكل ذوقه فيما يطمئن اليه من التخريج .

الأنشطة (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال «الأنشطة» مرادا بها الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة التى يمارسها المرءُ أو الجماعة فى الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية.

وقد يؤخذ على الاستعمال أن الأنشطة جمع نشاط، وهو مصدر، والأصل فى المصدر ألا يُثنى ولا يجمع، لأنه يدل على القليل والكثير ثم إن جمعه فى حالة جوازه على صيغة «أفعلة» غير مسموع.

والمجمع يرى إجازة التعبير على أساسين :

الأول : أن جمهرة علماء اللغة يجيزون جمع المصدر إذا تعددت أنواعه، والنشاط متعدد الأنواع.

والآخر : أن جمهرة علماء التصريف يجيزون «فعالا» على «أفعِلة» جمعَ قلة. هذا وقد سبق للمجمع أن أصدر قرارا يجوز «فِعال» على «أفعله» جمعَ قلة.

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع. وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

شاع فى اللغة المعاصرة استعمال الأنشطة جمعا للنشاط. وقد يؤخذ على ذلك أنه جمع المصدر، مع أن المصدر مبهم يدل على القليل والكثير ولا يثنى ولا يجمع.

وقد كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة فى هذا الموضوع.

وفيما يلى :

بحث له بعنوان «الأنشطة»

الأنشطة (*)

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

تتردد كثيرا كلمة « الأنشطة » فى اللغة المعاصرة ، ويراد بها الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة التى يمارسها المرء فى حياته العامة ، من رياضية وثقافية. والأنشطة جمع النشاط ، والنشاط مصدر الفعل نشط ، كما فى المعاجم . والأصل أن المصدر لايثنى ولايجمع . لأنه كاسم الجنس يدل على القليل والكثير ، والتثنية ضم الشئ إلى مثله ، والجمع ضم الشئ إلى أكثر منه . والمصدر المبهم لايتأتى ضمه إلى شيء آخر ؛ لأنه يدل على الحقيقة المجردة والحقيقة المجردة تصدق على القليل والكثير ، وإذن فليس ثمة شيء يضم إليها فتثنى أو تجمع .

على أن سيبويه يقول : «ولو سميت رجلا بضْرب لقلت : ضرْبون ؛ لأنه قد صار اسما بمنزلة عمرو ، وهم قد يجمعون المصادر ، فيقولون أمراض ، وأشغال وعقول »[(١)] .

يريد سيبويه أن التسمية بالمصدر قد حددت من شيوعه ، ونقصت إبهامه فصار علما على شخص بعينه ، وإذن لامانع من جمعه وتثنيته ، مثله كمثل كل اسم آخر مما يجوز تثنيته وجمعه . ولكن القضية كما وردت فى نص كلام سيبويه هنا — يكتنفها الغموض ، ويقصر بها المقصود ، لأن المصدر أنواع ، ولم يبين سيبويه : هل تجمع كل أنواع المصدر أو يجمع بعضها دون بعض ؟ وأيها يجوز جمعه وأيها لايجوز إذا لم تكن سواء فى الحكم ؟ على أن سيبويه قد ذكر هذا النص عرضا فى باب جمع أسماء الرجال والنساء ولم يذكره فى باب عن تثنيه المصدر وجمعه .

وجاء النحاة بعده فتناولوا القضية بالإيضاح والشرح والتفصيل ، وخلاصة أقوالهم فيها أن المصدر من حيث التثنية والجمع ثلاثة أنواع :فنوع يمتنع جمعه اتفاقا ،ونوع يجوز جمعه اتفاقا ، ونوع تختلف الأراء فيه . فأما ماتمتنع تثنيته وجمعه فالمصدر المؤكد لعامله ، نحو قوله تعالى :

(١) الكتاب : ٣ : ٤٠١

(وكل شيء فصّلناه تفصيلا)[1] ذلك لأنه بحكم توكيده للعامل توكيداً لفظيا يعد بمثابة تكرار للفعل ،والفعل لايثنى ولايجمع فكذلك مايكون بمثابته. وأما مايجوز جمعه وتثنيته فالمصدر المقرون بتاء الواحدة ، نحو قوله تعالى : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة[2]) وقوله : (فارجِع البصرَ كرَّتين)[3] ، ذلك لأن اقترانه بتاء الواحدة جعله فردا فى جنس فيثنى ويجمع .

أما النوع المختلف فيه فالمصدر المبين للنوع . والمشهور أنه تجوز تثنيته وجمعه ويحتج أصحاب هذا الرأى بالقياس على ماجمع منه ، وهو كثير فى القديم والحديث . ومنه أَجْرَ مصدر جمعه أُجور ، وبصَر مصدر بصِر وجمعه أبصار ، و « ظنّ » مصدر ظنّ وجمعه ظنون وعقْد مصدر عقَد وجمعه عقود ، وعمل مصدر عمِل وجمعه أعمال وغيبْ مصدر غاب ، وجمعه غيوب ، وفرْج مصدر فرَج وجمعه فروج ، وفَطْر مصدر فطر وجمعه فطور ، وقبْر مصدر قَبَرَ وجمعه قبور ، ووزر مصدر وزرَ وجمعه أوزار ، إلى مايطول حصره من ذلك . وحجة المانعين لتثنيته وجمعه أنهم يقيمون الأنواع على الآحاد وهى لاتجمع لاختلافها[4] .

بقى أن « أنشطة » على وزن أفعلة ، وهو وزن مطّرد فى كل اسم رباعى مذكر قبل آخره مد. وقد اجتمعت هذه الشروط فى كلمة « نشاط » فجمعها على أنشطة قياس لامأخذ عليه . وإذن تكون كلمة « أنشطة » صحيحة لغة واستعمالا ، ولا مانع من تداولها فى لغة العصر .

---

(١) الإسراء / ١٢
(٢) النور / ٢
(٣) الملك / ٤
(٤) الهمع : ١ : ١٨٦

هذا عامل كسول (*)

يخطِّئُ بعض الباحثين مثل هذا التعبير، ويقولون إن الصواب فيه : كَسِلٌ أو كسلانُ لأن المعجمات أثبتت لفظ الكسول بين أوصاف المؤنث دون المذكر .

درس المجمع هذا، ثم انتهى إلى أن التعبير صحيح بدليلين :

١ – أن صيغة « فَعول » جاءت كثيرا مشتركةً بين المذكر والمؤنث، مثل : غيور وكنود وغضرب . ولا مانع أن يكون « الكسول » مثلها، إذ الكسل فى أصله من المعانى المشتركة بين الجنسين .

٢ – أنه قد ثبت ورود لفظ « الكسول » عينه وصفا للمذكر فى بيتين من الشعر، وهما : قول الشاعر الجاهلى أُحيْحة بن الجُلاح (كما فى الصحاح، مادة زمل)

ولا وأبيك ما يغنى غنائى   من الفتيان زُمَّيْل كسول

وقول الراعى فى ملحمته :

طال التقلب والزمان ورابه   كسل ويكره أن يكون كسولا

وعلى هذا يكون مثل قولهم « عامل كسول » صحيحا لامانع من استعماله .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع .

قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة رد فيها على من ينكر وصف المذكر بـ « الكسول » ويراه من أوصاف الأنثى خاصة، وبين أن هذا الاستعمال صحيح ولا مانع منه، واستشهد على ذلك بالنقل والقياس .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان : « هذا عامل كسول » للأستاذ على النجدى ناصف – عضو المجمع .

هذا عامل كسول

للأستاذ : على النجدى ناصف ـ عضو المجمع

يتردد فى اللغة المعاصرة وصف المذكر بالكسول ، كما فى المثال المذكور ، وينكر بعض الباحثين أن يوصف به ، ويراه من أوصاف الأنثى خاصة . ولعل مرجع ذلك إلى أن المعاجم تذكر الكسول مع أوصاف الأنثى ولاتذكره مع أوصاف الذّكَر ، كما فعل الأساس ، والقاموس المحيط ، والمصباح ، واللسان ، وتاج العروس .

فإن يكن ذلك هو سبب المنع فلا أراه حجة ناهضة لما يأتى :

١ ـ أن هذه المعاجم لاتلتزم نهجا واحدا فى ذكر الأوصاف المشتركة بين المذكروالمؤنث ، فهى تارة تجمع بينهما ، فيقول القاموس مثلا : « الكَنُود : الكفور ، والكنود : المرأةالكفور للمودّة » ويقول : « هو غَضِب وغضوب ، وهى غضبى وغَضوب » وتارة تقتصر على ذكر أحدهما ، فيقول القاموس أيضا عن المؤنث « الرقوب : المرأة تراقب موت زوجها » ، ويقول : « العَجول : الثكلَى ». ويقول عن المذكر : « الكتوم : كاتم السر » ، ويقول : « القطوب : الذى يزوى مابين عينيه »

٢ ـ أن الكسل من الأوصاف المشتركة بين المذكر والمؤنث ، ولم تنص هذه المعاجم على اختصاص الأنثى به . فماذا يمنع من مشاركة المذكر للمؤنث فى الاتصاف به قياسا عليه ؟

٣ ـ وهذا ابن جنّى يعقد فى الخصائص بابا عنوانه : ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ـ يقول فيه : « هذا موضع شريف . وأكثر الناس يضعُف عن احتماله ، لغموضه ولطفه . والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقوٍّ مجد. وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنه لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره[1] » .

٤ ـ وأن الراعى بعد ذلك كله قد استعمل « الكسول » وصفا للمذكر فى ملحمته إذ يقول :

طـال القغلب والزمان ورابه   كسل ، ويكره أن يكون كسولا[2]

لهذا كله أرى أن الأسلوب صحيح ولامانع من استعماله .

(١) الخصائص : ١ : ٣٥٧ .   (٢) جمهرة أشعار العرب : ٣٥

ما هى الأسباب ؟ . ما هو رأيك ؟ . من هـو مؤسس مصر الحديثة ؟(*)

يخطِّئ بعض نقاد اللغة ماتجرى به الأقلام فى اللغة المعاصرة من أمثال هذه التعبيرات التى يستعمل فيها الضمير بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين ، وحجتهم فى ذلك أن الضمير لا مرجع له هنا بحسب الظاهر .

وقد انتهت اللجنة بعد دراسة المسألة إلى أنه يمكن تخريج هذه التعبيرات ونحوها بأحد الأوجه الآتية :

١ — أن يكون الضمير ضمير فصل ؛ ليدل على أن مابعده خبر عما قبله .

٢ — أن يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير قبله .

٣ — أن يكون الضمير مبتدأً ثانيا وما بعده خبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة بين فيها أن هذه الأساليب وأشباهها ليست مولدة مستحدثة ، إنما هى قديمة فى العربية . وبين أن لها أصلا فى مأثور اللغة شعرا ونثرا وكتب الأستاذ : محمد شوق أمين مذكرة فى شأن ما ورد فى القرآن من هذا الاستعمال .

كما كتب الأستاذ الدكتور رفعت فتح الله مذكرة أيد فيها صحة هذا الأسلوب . وقد تناولت اللجنة المذكرة بالمناقشة وانتهت إلى القرار المدون بمتن الصفحة .

وفيما يلى :

١ — ما هى الأسباب ، ما هورأيك ، من هو مؤسس مصر الحديثة » بحث للأستاذ على النجدى ناصف عضوالمجمع .

٢ — أربعة ملاحق عن : « ما هى الأسباب » للأستاذ على النجدى ناصف أيضا .

٣ — توجيه ما هو المطلوب ما هى حاجتك : للأستاذ الدكتور رفعت فتح الله عضو المجمع .

٤ — ما هو القول الصحيح واستعمال قرآنى : للأستاذ محمد شوق أمين عضو المجمع .

٥ — ما هو الشيء : للأستاذ الدكتور مجدى وهبة عضو المجمع .

ما هى الأسباب ؟ ، ما هو رأيك ؟ ، من هـــو مؤسس مصر الحديثة

للأستاذ : على النجدى ناصف ــ عضو المجمع

تتردد هذه الأساليب الثلاثة وأشباهها فى اللغة المعاصرة ، وهى ليست وليدة عصرنا ، ولكنها قديمة ، تنسب إليها كلمة ماهية الشىء ، بمعنى كنهه وحقيقته .

لكن بعض النقاد من اللغويين لا يجيز استعمالها ، وحجته فى ذلك أن الضمير فى كل منها ليس له مرجع ، لا ملفوظ ولا ملحوظ ، وهى بعدُ تخالف نهج القرآن الكريم حين يصطنع أمثالها فى التعبير .

ولا خلاف أن الضمير فى هذه الأساليب لا مرجع له ، لكنا لا نراه فيها بحاجة إلى مرجع ، فالذى يحتاج من الضمائر إلى المرجع هو الضمير الذى يخلف الاسم الظاهر ويكنى عنه .

والضمير فى هذه الأساليب ليس من هذا النوع ، ولكنه من ضمير الفصل ، وهو الضمير الذى يذكر فى الكلام ليدل من أول الأمر على أن ما بعده خبر عن الاسم الذى قبله ، وليس تابعاً له ، ويجعله الأكثرون حرفا ، ومن يجعله اسما لا يجعل له محلا من الإعراب

ولا خلاف أيضاً أن الأسلوب كلما كان بأسلوب القرآن أشبه وإليه أقرب ، كان أعرق فى الفصاحة ، وأجمعَ لأسباب الرضا والقبول . لكن هذا لا يعنى أن الأسلوب الذى لا يخالف العربية فى حكم من أحكامها أو أصل من أصولها ، لا يمكن قبوله إذا هو لم يحك نظيره فى القرآن الكريم .

فالله تعالى لم ينزل القرآن الكريم كتابَ لغة يجمع أساليب العربية كلها ، وإذن يرد كل ما لا يحاكى أساليبه من كلام الناس ، ولكن الله أنزله دستورَ حياة ، وداعية هدى وإصلاح .

وإذن تكون هذه الأساليب وما يشبهها صحيحة ، ولا مانع من استعمالها .

ملحق

بمذكرة أساليب : ماهى الأسباب — ما هو رأيك ؟ — من هو مؤسس مصر الحديثة؟
للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

أورد هنا وجها آخر لتخريج هذه الأساليب ، والاحتجاج لصحة استعمالها ، وهو أن الضمير فيها كما يجوز أن يكون ضمير فصل ، يجوز أن يكون ضميراً يفسره خبره المفرد ، وهو من الضمائر التى تعود على متأخر فى اللفظ والرتبة .

ومن أمثلته قول الله تعالى : « إن هى إلا حياتنا الدنيا » ، (سورة المؤمنون : ٣٧) ، وقوله : « وقالوا ما هى إلا حياتنا الدنيا » (سورة الجاثية : ٢٤) ، وقوله : « إن هو إلا رجل به جِنة » (سورة المؤمنون.٢٥) ،وقوله : « إن هو إلا رجلٌ افترى على الله كذِباً » ،(سورة المؤمنون :٣٨) : نأرجو إلحاق هذا الملحق بالمذكرة الأصلية .

ملحق : ما هى الأسباب ؟ — ما هو رأيك ؟ —

مذكرة أساليب : ماهى الأسباب ؟، ماهو رأيك ؟، من هو مؤسس مصر الحديثة؟
للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

سبق أن كتبت مذكرة أحتجُّ فيها لإجازة استعمال هذه الأَساليب الثلاثة فى اللغة المعاصرة . وكان الاحتجاج لإجازتها يقوم على أن الضمير الذى فى كل منها هو ضمير الفصل ، وليس هو الضمير الذى يخلف الاسم الظاهر ، ويحتاج إلى مرجع فى الكلام . وقد وافقت اللجنة الموقرة على المذكرة ،وأقرت استعمال الأَساليب الثلاثة فى لغة العصر .

ثم كان أن هُديت إلى نصين مأثورين يعززان الاحتجاج ، ويؤيدان إجازة استعمال هذه الأَساليب .الأَول قول الله تعالى : (قل من كان فى الضلالة فليمدُد له الرحمنُ مدًّا ، حتى إذا رأَوا ما يوعدون إمَّا العذابَ وإمَّا الساعةَ فسيعلمون من هو شرٌّ مكانا وأَضعف جندا)[1] والآخر : قول المعرى يلغز فى « كاد » :

أنحويَّ هذا العصر ما هى لفظة جرت فى لسانى جرهمٍ وثمودِ
إذا استعملت فى صورةالجحد أثبتت وإن ثبتت قامت مقام جحود

يريد أن «كاد » إذا ثبت خبرها فى نحو : كادت الشمس تشرق ،دلت على النفى ، وإذا نفى فى نحو : يكاد المصباح لا يضىء ، دلت على الثبوت .

---

(١) الآية ٧٫٥ من سورة مريم .

ملحق : ما هى الأسباب ؟ ـ ما هو رأيك ؟ ـ من هـو مؤسس مصر الحديثة ؟

للأستاذ : على النجدى ناصف ـ عضو المجمع

هذا ملحق ثالث ألحقه بسابقيه الملحقين بمذكرتى عن صحة هذه الأساليب الثلاثة وإقرار استعمالها فى لغة العصر . وقد قام الاحتجاج فى المذكرة على أن ضمير الأساليب الثلاثة هو ضمير الفصل ، وليس بالضمير الذى يخلف الاسم الظاهر فى الكلام . وهو إذن لا يحتاج إلى مرجع يرجع إليه .

ثم أتبعت المذكرة بملحق ذكرت فيه توجيها آخر لهذه الأساليب . وهو أن يكون الاسم الظاهر فى كل منها بدلا من الضمير ومفسراً له ، وهو حينئذ عائد على متأخر فى اللفظ والرتبة . وذلك هنا جائز .

ثم أتبعت هذا الملحق بثان أحتج فيه للأساليب بآية « فسيَعلَمون مَن هو شَرٌّ مكانًا وأضعفُ جندًا » وبقول المعرى :

انحوىَّ هذا العصر ما هى لفظـة   جرت فى لسانى جرهم وثمود
إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت   وإن ثبتت قامت مقام جحود

وبدا للأستاذ شوقى أمين أن يزيد القضية درساً ، فرجع فيها إلى أبى حيَّان فى « بحره المحيط » ، فرآه يجيز أن تكون (مَن) فى الآية موصولة ، وأن تكون استفهامية ، وأغفل إعراب (هو) ، ففتح بذلك بابا يقتضى ألا يكون الضمير للفصل ، لأنَّ مرجعه مذكور فى الآية ، موصولةً كانت أو استفهامية .

وإذا لم يكن بد من الاعتماد فى إعراب الضمير للفصل على سند من إعراب السابقين — فهذا أبو البقاء العُكبَرى يعرب (من) كما يعربها أبو حيان ، ثم يعرب (هو) ضميرَ فصلٍ حين تكون (من) استفهامية[1] وإذا كان العكبَرى وأبو حيان يريان أن (من)

---

(١) إعراب القرآن للعكبرى ٦١ .

يجوز أن تكون موصولة ، وأن تكون استفهامية — فإنما يأخذان فى هذا على سنن أقرانهما من نحاة العصور المتأخرة ، إذ كان قصارى أمرهم فى الإعراب أن يستكثروا من أوجهه ، ويذكروا كل ما عسى أن يخطر بالبال منها . وقلَّما يلقون بالاً إلى المقام الذى يكون فيه النص الذى يُعربون ، ولا إلى ما يجلبه التكلف عليه من الضعف والهزال .

والمقام فى آية الاستشهاد هنا يقتضى أن تكون (من) استفهامية ؛ لأنه مقام تهديد ووعيد ، فقبلها : (قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدًّا ، حتى إذا رأوْا ما يوعَدون فسيَعلمون مَن هو شرٌّ مكانًا وأضعفُ جُندا)[١] .

وثمة آيات أخر تشاركها فى المقام ، وتوشك كل منها أن تكونا فى نظم الأسلوب . وهى قوله تعالى: (وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضل سبيلا)[٢] . وقوله : (أَأُلْقِيَ الذكر عليه من بيننا بل هو كذاب أشر ، سيعلمون غدا من الكذاب الأشِر)[٣] ، وقوله : (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا ، حتى إذا رأوْا ما يوعدون فسيعلمون من أضعفُ ناصرا وأقلُّ عددا)[٤] . و (من) فى هذه الآيات الثلاث يجب أن تكون استفهامية لا موصولة ؛ لأن الموصولة لابد لها من صلة ، ولا تكون الصلة إلا جملة ، وما بعد (من) فى الآيات مفردات لاجمل .

ومهما يكن من أمر فالاستفهام أشبه بالتهديد والوعيد ، وأقوى فى الدلالة على المراد ، لأن فيه إيحاءً بأن للمخاطبين به نصيباً من المشاركة فيما بهتوا الرسول به ، عسى أن يدعوهم الشك فى الحقيقة أن يراجعوا أنفسهم ، ويتدبروا أمرهم ، وإلا فقد حلت عليهم لعنتان يوم يعلمون حقاً وصدقاً أنهم كانوا هم الكاذبين : لعنة من ترقُّب العقاب ، وأخرى من الندامة على الإضاعة والتفريط .

ولننظر الآن مثلا فى تفسير : (فسيعلمون غداً من الكذابُ الأشرُ) على أن (من) استفهامية ، ثم على أنها موصولة ؛ ليتبين الفرق بين المعنيين . فأما على أن (من) استفهامية

(١) سورة مريم : ٧٥
(٢) سورة الفرقان : ٤٢
(٣) سورة القمر : ٢٦
(٤) سورة الجن ٢٣ : ٢٤

فالمعنى : فسيعلمون أىّ الناس كان هو الكذاب أؤلئك الذين أثموا بما قالوا . أم هذا الذى يتعالى عليه ، ويتهم بما هو منه براء ؟ وأما المعنى على أن (من) موصولة — فلا يعدو أن يكون مجرد إخبار لهم بعلم ما لم يكونوا يعلمون ، دون إشارة إلى أنهم شركاء فيما تقوّلوا على الله ورسوله زوراً وبهتانا . وتأويل الآية حينئذ هو : سيعلمون الذى كان يكذب فيما يقول ، وهنا لا يبعد أن يسوِّل لهم الضلال أنهم أبرياء ، وأن غيرهم هو الجانى الآثم . فيزدادوا غيًّا وضلالاً .

يمكن إذن أن يقال . إن إعراب (من) موصولةً فيما يقول العكبرى وأبو حيان لا يعدو أن يكون مجرد احتمال قد يخطر بالبال ، ولكن فى غيبة من رعاية المقام وإغفال النزول على حكم المماثلة الكاملة بين النظائر والأشباه . وإذن تكون (من) فى آية الشاهد كما هى فى أخواتها استفهامية لا موصولة ،ويكون الضمير فيها ضمير الفصل كما رآه العكبرى فى إعرابه للقرآن . والله أعلم .

ملحق

بمذكرة أساليب : ماهي الأسباب ؟ – ما هو رايك ؟ – من هو مؤسس مصر الحديثة ؟
للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

أورد هنا وجها آخر لتوجيه هذه الأساليب والاحتجاج لصحة استعمالها، وهو أن الضمير فيها كما يجوز أن يكون ضمير فصل يجوز أن يكون ضميرا يفسره البدل ، وهو من الضمائر التى تعود على متأخر لفظا ورتبة ومن أمثلته المأثورة : اللَّهمَّ صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ ، ويقول المتنبى :

أُعيذها نظراتٍ منك صادقةً أن تحسب الشَّحمَ فيمن شحمُه وَرَمُ

توجيـــه

« ما هو المطلوب ؟ ـ ما هى حاجتك ؟ »

للدكتور / محمد رفعت فتح الله (عضو المجمع)

تعبيران يدخلان هما وأمثالهما من باب واحد ، له وجهان فى العربية . نقدم منها ما يأتى :

١ ـ أن تكون (ما) مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية التى بعده . وهى مؤلفة من مبتدإ وخبر[1] وفيها الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدإ . ويكون مذكرا إلا إذا حصل التأنيث فى الجملة وصار منظورا إليه فى معنى (ما) . فيؤنث الضمير العائد إليه . كما يبدو ذلك فى المثالين .

ويجوز دخول الفعل الناسخ على الجملة الاسمية التى بعد (ما) . فيقال : (مايكون المطلوب ؟) و (ما صارت حاجتك ؟) ، فيصير الضمير ـ الذى كان مبتدأ ـ اسما للفعل الناسخ ويستتر فى هذا الفعل ، وينتصب (المطلوب) و (حاجتك) . ليصيرا كلاهما خبرا للفعل الناسخ . ونصير جملة الفعل الناسخ خبر (ما) .

وقد ذكر سيبويه[2] والنحويون[3] واللغويون[4] قول العرب « ما جاءت حاجتك؟ » بمعنى (ماصارت؟). مرويًّا بنصب (حاجتك)ورفعها[5] ، وأوردوا فى إعراب النصب نحو ما ذكرناه فى أعراب (ما صارت حاجتك ؟) .

قال الزنجانى فى الكافى : « قال الخوارج لابن عباس : « ما جاءت حاجتك » بنصب (حاجتك) ورفعها ، فمن نصب كان (ما) مبتدأ ، وهو استفهام ، وفى (جاء) ضمير

---

(١) المبتدأ : الضمير ، ويقال له (مبتدأ ثان) ، وخبره الاسم التالى له .

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٢٤ ، ٣٠١

(٣) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ج ٧ ص ٩١ والكافى شرح الهادى ج ١ ص ٢٦٢ وشرح ابن الحاجب لكافيته ص ١١٢ وشرح الرضى لها ج ٢ ص ٢٩٢ وشرح ابن مالك لكافيته ومغنى اللبيب ج٢ ص٣٧٩، ٤٥٠ وشرح الأشمونى للألفية ج ١ ص ٢٩٢

(٤) انظر (جيأ) فى لسان العرب وتاج العروس .

(٥) إذا رفعت (حاجتك) كانت اسم (جاءت) التى كصارت وكانت (ما) حينئذ خبراً مقدما فى محل نصب .

يعود عليه ، وهو اسمها ، و (حاجتك) خبرها ، كأنه قال : أيّةُ حاجةٍ صارت حاجتَك ؟ وإنما أنث الضمير حملا على المعنى . لأن (ما) هي الحاجة ، كقولهم : من كانت أمك ؟ إذا نصبت فالضمير في كانت عائد على (من) ، والجيد (من كان أمك ؟) كما أن الجيد (ما جاء حاجتَك ؟) وان لم يستعمل » .

وقال ابن هشام في الباب الرابع من المغني :

« قولهم (ما جاءت حاجتك؟) أما من نصب فالأصل : ما هي حاجتك؟ بمعنى (أيّ حاجة هي حاجتك ؟) . ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ، ونظيره أن تقول (زيد هو الفاضل) وتقدر (هو) مبتدءًا ثانياً لا فصلا ولا تابعا ، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه (كان) فتقول : زيد كان الفاضل » .

ولعلك تنظر في قول ابن هشام : الأصل (ما هي حاجتك ؟) بمعنى (أي حاجة هي حاجتك ؟) .

و (ما) أخت (مَنْ) ومثلها في الاستعمال ، قال سيبويه : ومثل قولهم (من كان أخاك ؟) قول العرب (ما جاءت حاجتك ؟) كأنه قال : ما صارت حاجتك ؟ ولكنه أدخل التأنيث (ما) حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب (من كانت أمك ؟) حيث أدخل (من) على مؤنث .

ومن الواضح أن الناسخ يدخل على جملة المبتدأ والخبر ، وإذا طرحنا الفعلين الناسخين (كان) و (كانت) من الجملتين المذكورتين وأبرزنا الضمير المسند إليه لقلنا « من هو أخوك ؟ » و « من هي أمك ؟ » فأشبهتا الجملتين اللتين بنينا عليهما هذا الموضوع .

وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى « فسيعلمون من هو شرٌّ مكانا وأضعف جندا[١] » فقال السمين وغيره من علماء العربية : يجوز أن تكون (من) موصولة ، ويجوز أن تكون استفهامية في محل رفع بالابتداء ، و (هو) مبتدأ ثان ، و (شرٌّ) خبره[٢] . . . .

وهذا الإعراب يشابه ما قدمناه من إعراب (ما هو المطلوب ؟) .

---

(١) من الآية ٧٥ في سورة مريم . (٢) الفتوحات الإلهية ج ٣ ص ٧٥

٢ ـ أو أن يكون الكلام على التقديم والتأخير ، فيكون الأصل فى التعبير الأول : المطلوب ما هو ؟

فالمبتدأ الأول ـ حينئذ ـ (المطلوب) ، خبره جملة (ما هو ؟) . فيشبه « الحاقة ما الحاقة ؟ » ولكن جاء فى جملة (ما الحاقة ؟) وضع الظاهر موضع الضمير لغرض بلاغى ثم حصل التقديم والتأخير فى قولنا : (المطلوب ما هو ؟) ، أى : تقديم جملة الخبر الظاهر الإسناد (ما هو) على مبتدئها (المطلوب) ، كما أجاز النحويون تقديم جملة الخبر الظاهرة الإسناد فى قولهم (قام أبو زيد) . فصار التعبير : ما هو المطلوب ؟

وكذلك ينظر ـ حينئذ ـ إلى التقديم والتأخير فى قولنا : ماهى حاجتك ؟ فيقال : الأصل (حاجتك ما هى ؟) ثم حصل تقديم جملة الخبر (ما هى ؟) على المبتدأ (حاجتك) بمثل ما تقدم .

ما هو القول الصحيح
ــ استعمال قرآنى ــ

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ ــ عرض الأستاذ « على النجدى ناصف » لهذا التعبير وأمثاله فى مذكرات ثلاث ، تأسيسا على أن من نقاد اللغة من يستريب به .

وقد تضمنت المذكرات وجهين فى تخريجه ، الأول : أن الضمير هنا ضمير فصل ، أو أنه مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ، تفسيره خبره . وزادنا الأستاذ وجها ثالثا فى أثناء دراسة التعبير فى اللجنة ، هو أن الاسم الظاهر بعده بدل منه .

وفى أخرى المذكرات أضاف الأستاذ أنه هدى إلى قول الله تعالى فى سورة مريم : «فسيعلمون من هو شرٌّ مكانا» ، وهو من قبيل التعبير الذى تجرى به الأقلام بمقولة أن « من » فى الآية للاستفهام .

٢ ــ ومع التسليم بأن السنَّة العربية حذف الضمير هنا ، إذ لا مرجع له وذلك هو المتعارف فيما هو مأثور من البيان ــ فإن إقحام الضمير على هذا النحو يرد فى استخدام المتأخرين ، وربما عثر عليه فى الندرة عند المتقدمين ، على غرار ما جاء فى بيت « المعرى » الوارد فى المذكرات الآنفة الذكر .

أما توجيه الضمير فى الآية القرآنية ، باعتبار أن « من » فى الآية للاستفهام فقد بدا لى أولَ وهلة أنه توجيه فيه نظر ، ولا سبيل على معترض عليه بأن « من » هنا ليست استفهامية ، بل هى موصولة ، وفى هذه الحالة لا تقع الآية موقع استشهاد .

٣ ــ على أن البحث فيما كتبه الأئمة الذين يتمرسون بنحو القرآن ، ويسوقون وجوه الإعراب فيه ، قد أدى إلى أن « أبا حيان » ــ وهو من هو بين أقطاب النحاه الخالقين ــ قال فى الصفحة الثانية عشرة بعد المائتين من الجزء السادس من كتابه « البحر المحيط » فى إعراب هذه الآية المسوقة للاستشهاد بها فيما نحن فيه : «ومَن موصولة مفعولة

بقوله « فسيعلمون » ، وتعدى إلى واحد . واستفهامية . والفعل فيها معلق . والجملة في محل نصب »[1].

٤ – وعلى الرغم من أن «أبا حيان» لم يعرض لإعراب الضمير بعد الاستفهام . فإن حسبنا منه استظهار أن «من» تصلح أن تكون هنا استفهامية ، وها هو ذا الضمير قد وليها لا مرجع له ، ولنا في مرجعه منادح شتى ، وفي جملتها مقنع وغناء .

ومؤدى ذلك أن الاستعمال القرآني قد جاء فيه الاستفهام . وبعده ضمير له مرجع متقدم ملفوظ أو ملحوظ ، وعلى هذا الحذر ويتحرى الاستعمال الذى يقع عند بعض النقاد موقع الظنة والاعتراض .

وعلى هذا لا مانع من إجازة الأشباه والنظائر لقولنا : ما هو القول الصحيح ؟

«ما هو الشىء ؟» و «ما هى المسالة»

للدكتور / مجدى وهبه (عضو المجمع)

ما = مبتدأ .

هو = ضمير فصل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب .

الشىءُ = خبر المبتدأ مرفوع بالضمة .

ما = مبتدأ .

هو = مبتدأ ثانٍ .

الشىءُ = خبر المبتدأ الثانى (والمبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول) .

قياسا على . محمد أخلاقُه كريمةٌ

محمد = مبتدأ أول .

أخلاق = مبتدأ ثان .

الهاء = مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .

كريمة = خبر المبتدأ الثانى ،(والمبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول) .

ما هو الشىءُ ؟ (تابع)

أمّا تذكير الضمير وتأنيثه بحسب الاسم الواقع بعده ،فهو نظير الفاعل المستتر إذا عاد على اسم قبل الفعل ، مثال ذلك :

« محمد قام بواجبه » .

ففاعل « قام » ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على « محمد » وإنما أتينا بالضمير مذكرًا لأن محمدًا مذكر ،وكذلك الحال فى « ما هو الشىء ؟ » فهذا الضمير « هو » مذكر لأن الاسم بعده مذكر .

والفرق بين الحالتين أن الضمير المستتر فى الحالة الأُولى يعود على متقدم (أى اسم تقدم) أما فى الحالة الثانية فإنه يعود على اسم متأخر على الضمير . فالضمير فى الحالة الأُولى يعود على متقدم لفظا ورتبة. أما فى الحالة الثانية فإنه يعود على متأخر لفظا ورتبة أيضاً .

دلالة الحرف «عن» فى محدث الاستعمال (*)

يجرى فى الاستعمال مثل قولهم : تقرير عن مشكلة التعليم الأساسى، ومحاضرة عن تربية الأسماك ، وحلقة إذاعية عن النقد الأدبى .

ويلاحظ أن « عن » فى هذه التعبيرات غير دالة على المجاوزة التى هى المعنى الأصلى للحرف فى ظاهره .

وقد استبان للجنة أن « عن » فى هذه الاستعمالات ونحوها تدل على معنى الاتصال والتعلق والارتباط. وقد نبه فقهاء اللغة إلى أن دلالة « عن » الأصلية على المجاوزة تتضمن معنى الالتصاق أو السببية أو الظرفية ؛ بمعنى « فى » وقد فسرت بذلك شواهد من المنثور والمنظوم فى فصيح الكلام .

فلهذا ترى اللجنة إجازة أمثال تلك الاستعمالات .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان (دلالة الحرف « عن » فى محدث الاستعمال) تناول فيها جملة من الأساليب التى ترد فيها (عن) على غير المألوف فى اللغة ، وأكد أن لهذه الأساليب أصلا فى مأثور اللغة شعرا ونثرا .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : (دلالة الحرف « عن » فى محدث الاستعمال) للأستاذ محمد شوقى أمين - عضو المجمع .

دلالة الحرف «عن» فى محدث الاستعمال

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — مما يستوقف النظر فى محدث الاستعمال ، دلالة الحرف « عن » فى جمل فعلية أو اسمية . فمن ذلك : كتب مقالا عنه ، ووضع كتابا عنه ، وسمع إشاعة عنه ، وعرف أشياء عنه ، وأبلغ عن فقْد طفل ، وأثار الرأى العام عن الموقف . وهذه دراسة عن الشعر الجاهلى ، ومحاضرة عن الأدب المملوكى ، وأمسية ثقافية عن الترجمة ، وكلمة ونبذة وموجز عن فلان ، وأنباء عن القتال ، ومعلومات عن التغذية ، ووصايا عن الرضاعة .

ومن التصرف فى استعمال « عن » قول الكتاب مثلا : « أمَّا عن المؤتمر فكذا » و « أمَّا عن الأعضاء فكذا » ، و « أمَّا عن القرارات فكذا » . وفيما سمعت أن هذا التعبير فيه مسحة الثقل والمحاكاة لتركيب أجنبى فى الفرنسية وغيرها .

٢ — ولقد تسرب هذا الاستعمال إلى مستويات عالية فى الكتابة العصرية ؛ وفى مطبوعاتنا كتاب يحمل هذا العنوان . « حلقة إذاعية خاصة عن مجمع اللغة العربية » وفى معهد جامعة الدول العربية للدراسات العالية عشرات من الكتب لأساتذة المعهد ، بعنوان « محاضرات عن كذا » بحسب تنوع الموضوع . وفى تحقيق « شرح أبيات ملغزة الإعراب » للأستاذ سعيد الأفغانى ترد هذه العبارات : « كلمة مسهبة عن الموضوع » ، و « نسخة مصورة عنه » و « ما عرفنا عن إسهام الرمانى فى أحداث زمانه » و « هى اختصار مختصر عنه » .

٣ — وتلك الاستعمالات العصرية — على اختلافها — لو أريد لها أن تجرى على سنن الفصحى ، مما هو ظاهر لا تأويل فيه ، ولا غبار عليه ، لاستعمل الحرف « فى » أو الحرف « من » مكان الحرف « عن » ، أو لقيل ، فى شأن كذا ، أو ما يدل على الاتصال من ألوان الروابط البيانية ، طوعا لمقتضى الحال فى مقام الكلام .

٤ — ونحن إذا ترصدنا لمثل هذه الاستعمالات العصرية فى غير المحدث ، خرجت لنا نصوص تفيد بأن دلالة « عن » هذه على جدّتها لها نظائر فى سوالف العهود .

(ا) ورد فى المعلقات بيت « زهير » :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجَّم

وجاء فى شرح « ثعلب » له : « وما هو عنها : يريد وما علمكم عنها بالحديث الذى يرمى فيه بالظنون ، كنى عن العلم ، أى هو حق » .

وجاء فى شرح « ابن الأنبارى » له : « وما الخبر عنها بحديث يرجم فيه بالظن. وعنها حال ، كأنه قال وما هو ، وهو عنها لا عن غيرها . ويصلح فى قول الكسائى أن تجعل عنها من صلة المرجم . . . »

وجاء فى شرح الأعلم الشنتمرىّ للبيت :

«وقوله : « وما الحرب إلا ما علمتم » أى ما علمتم عن هذه الحرب وماذقتم منها ، أى ما جربتم وقوله : « وما هو عنها » كناية عن العلم . يريد : وما علمكم بالحرب — « وعن » بدل من الباء — بالحديث الذى يرمى فيه بالظنون ، أو يشك فيه ، أى علمكم بها حق ، لأنكم قد جربتموها وذقتموها . والمرجم : المظنون ، والمعنى أنه يحضّهم على قبول الصلح ؟ ويخوفهم من الحرب » .

وأقول : إن قول الشنتمرى إن « عن » بدل الباء ، أى أنها للإلصاق ، وهو رأس معانى الباء ، كما قرره أساطين النحو ، وقالوا أيضاً : إن من معانى الباء مبادلة « عن » ، وعبر بعضهم بالمجاوزة .

(ب) ورد فى حديث الإفك قول رسول الله :

« يا عائشة إنه بلغنى عنك كذا وكذا » .

كذلك ورد فى الحديث قول عبد الله بن عبد الله بن أُبىّ : « يا رسول الله بلغنى أنك تريد قتل عبد الله بن أُبىّ فيما بلغك عنه » .

كذلك ورد فى الحديث : « روى المغيرة بن شعبة أنه أراد أن يتزوج امرأة وحدّث النبى عنها » .

(جـ) وفى أمالى المرتضى : « للعرب مذهب طريف . لا يستعملون «على» إلا فى الشر والأمر المكروه ، إذ قالوا : قال علىّ . وروى علىّ ، فإنه يقال فى الشر . ويقولون : قال عنى فى الخير والحق . قال تعالى : «أتقولون على الله ما لا تعلمون » . ومنه قول الفرزدق : لعنبسة الراوى على القصائد .

(د) ويفسر «الصبان» المجاوزة فى معنى « عن » بأنها مجاوزة بشىء مذكور أو غير مذكور ، ويمثل لغير المذكور بقولهم : رضى الله عنك ، أى جاوزتك المؤاخذة . وأحسب أن هذا التفسير الصبانى لا يلائم مثل قوله تعالى : « رضى الله عنهم ورضوا عنه » ، فإن المجاوزة من عباد الله فى حق الله لا معنى لها .

(هـ) وفى « المصباح » : «من معانى « عن » المجاوزة حكما ، نحو : أخذت العلم عن فلان ، أى فهمته عنه ، كأن الفهم تجاوز عنه » .

(و) وفى الجزء الأول من « ديوان الأدب » : « البيان عن الأبنية » .

(ز) وفى تاريخ الطبرى : « خبر عن الأحداث » .

(ح) وفى « القاموس » : « أنشد الضالة : أسترشد عنها » .

(ط) وفى « الوسيط » : « الموضوع فى المنطق : المقول عنه » .

(ى) وفى اللغة : « حلم عنه : رأى له رؤيا » .

(ك) وفى « ابن يعيش » : « الفعل المتعدى إنما جىء به للحديث عن الفاعل والمفعول » وقد كرر هذا التعبير خمس مرات فى جملة متتابعة .

فإذا تدبرنا استعمال « عن » فى هذه النصوص ألفينا دلالة « عن » فيها تضاهى دلالته فى محدث الاستعمال ، من حيث ارتباط ما قبل « عن » بما بعده ، فى درجة سواء .

٥ — وإن المتتبع للألفاظ التى تدل على معانى الإعلام والإفادة وما هو منهما بسبيل ، يجد جملة وافرة يليها الحرف « عن » ، ومن النظائر : الفحص والبحث والتفتيش والإبانه والإسفار والكشف والجلاء والتجلية والإعراب والإفصاح والاستيضاح والإخبار والإجابة والإبداء والتعبير .

وليس بخاف أن المحاضرة والدراسة والكلام وما إلى ذلك مما يقحم فيه المعاصرون الحرف « عن » للربط والتعلق ، هو مما يرجع معناه بالأصالة أو المقاربة إلى ما تدل عليه تلك الألفاظ المأثورة التى يتصل بها ذلك الحرف .

٦ — وعلينا — قبل استخلاص رأى — أن نستطلع ما قال النحاة فى معانى الحرف « عن » وهل تتفق هذه المعانى أو بعضها على ما يجرى به الاستعمال الحديث، وما تصيدناه من قديم النصوص ؟

(ا) يكاد النحاة يجمعون بادىء بدء على أن رأس معانى « عن » المجاوزة . ومنهم من يعبر عنه بأنه المزايلة ، ومنهم من يقول : ما عدا الشىء . فهو حرف موضوع لما عداك وتراخى عنك . ويقول الراغب : مجاوزة ما أضيفت إليه . وعلى هذا المعنى الأساسى اقتصر نحاة البصرة . فلم يذكروا سواه .

وقد لاحظ « الصبّان » هذا الاقتصار ، بدليل تعقيبه بقوله : « تكلفوا فى المحالّ التى لا تظهر فيها المجاوزة معنىً يصلح للمجاوزة ، ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غير « عن » من الحروف » .

ومصداق ما لاحظه « الصبان » ما ذكره صاحب « المصباح » تعليلا لقولهم : فهمت عن فلان ، أى أن الفهم تجاوز عنه إلى المستفهِم ، وسمى ذلك تجاوزاً حُكميا . ولا شك أن هذا التعليل يصلح لتوجيه مختلف الاستعمالات العصرية وغير العصرية ، باعتبار أن معانى الألفاظ تجاوزت المذكور بعد الحرف « عن » وانتقلت إليه منها .

(ب) على أن جمهرة من النحاة يتناقلون لمعانى « عن » عدداً يبلغ العشرة ، فيذكرون له غير المجاوزة أو المزايلة دلالة « التعليل » ، ومثل لها « ابن هشام » بقوله تعالى : « وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك » . وقوله : « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة » ويرى «الزمخشرى » أن « عن » فى الآية الأولى حال من ضمير « تاركى » ، أى ما نتركها صادرين عن قولك . وقال فى قوله تعالى :

« فأزلّهما الشيطان عنها » إن كان الضمير للشجرة ، فالمعنى حملهما على الزّلة بسببها ، وحقيقته أصدر الزلة عنها . ومثله : « وما فعلتُه عن أمرى » .

(ج) ويذكرون للحرف « عن » معنى قريباً من التعليل ، وهو أن يكون بمعنى « من أجل » ، نحو قولك : قام فلان لك عن إكرام ، وشتمك عن مزاح . والمعنى « من أجل » .

ويروى صاحب اللسان قول « لبيد » : « لورد تقلص الغيطان عنه » ويذكر شرح « ابن السكيت » له ، وهو : « قوله : عنه ، أى من أجله » .

(د) ويذكرون من معانى « عن » معنى « البدلية » ، ويمثل له « ابن هشام » بقول الله تعالى: « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئا » ، ويقول الرسول : « صومى عن أمك » وأقول إن معنى البدل يصلح لتوجيه قول الناس : حضر عنه ، وترافعوا عنه ، مما هو مشهور فى لغة التقاضى والمحاكمات .

(ﻫ) ومن معانى « عن » مرادفة « من » ، ويمثلون بقوله تعالى : « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده » وقوله : « أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا » بدليل قوله : « فتُقُبِّل من أحدهما » وقوله : « ربنا تقبل منا » . وفى القاموس : تقول : جاء هذا عنك ، أى منك . ولكنهم يفرقون بين الحرف « من » والحرف « عن » فى بعض مقامات الاستعمال ، فيذكر صاحب « اللسان » أن « من » يضاف بها ما قرب ، و « عن » يوصل بها ما تراخى . كقولك سمعت من فلان حديثاً ، وحدثنا عن فلان حديثاً .

(و) وقال النحاة : إن من معانى الباء مبادلة « عن » ، وقد أشار إلى ذلك الشنتمرى فى تفسير : علمت عنه بمعنى علمت به ، كما ذكرنا آنفا .

(ز) وكان خليقاً بى أن أقدم ما أخرته من معانى « عن » ، وهو الظرفية ، وحرفها « فى » ، ويمثلون لها بقول « الأعشى » : « ولا شك عن حمل الرِّباعة وانيا » ، فإن « ونى » لا يتعدى إلا بفى ، بدليل قوله تعالى : « ولا تَنيَا فى ذكرى » .

٧ ـ ومن يناظر بين النحاة فيما عمدوا إليه من تعليل الأمثلة التى اختلفت فيها دلالة الحرف « عن » يرى ـ فوق ما عبر عنه « الصبان » بأنه تكلف ـ أنهم لم يجمعوا على توجيه فيما يفسرون به آى الذكر الحكيم ، أو الشواهد الشعرية ، فبينما يستشهد أحدهم بالآية أو البيت على معنى بعينه ، نرى غيره يستشهد به على معنى مغاير .

هذا « ابن هشام » يذكر أن من معانى « عن » مرادفة الباء . ويمثل بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » ولكنه يعقب بقوله : « والظاهر أنها على حقيقتها . وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى » .

وقد نقلنا عن الأعلم الشنتمرى قوله : إن « عن » بدل من الباء ، وذلك فى بيت « زهير » .

وذلك « المالقى » يمثل لمعنى « المزايلة » بقولك : « احتجبت عن فلان » وهو فى ذلك لا يذهب مذهب « ابن هشام » وغيره فى التمثيل بقولك : « صمت عن أمك » ، باعتباره أن « عن » هنا للبدل .

٨ ـ مما أسلفنا يتبين أن توجيه الاستعمال العصرى له مندوحه ذات شعب :

الأولى : اعتبار « عن » فى معنى « فى » أى فى هذا الشأن ، وذلك الاعتبار له سنده من قول نحوى مكين .

الثانية : أن تحمل « عن » معنى السببية أو الأجلية ، فالمحاضرة أو الدراسة أو الوصية هى من أجل ما تضاف إليه ، وبسبب ما تتصل به .

الثالثة : أن يكون هناك محذوف مقدر ، مما يتعدى بالحرف « عن » ، على نحو تقدير « ابن هشام » فى قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » وتوجيه الآية التى استشهد بها على أن من معانى « عن » معنى التعليل .

الرابعة : أن تحمل هذه الاستعمالات العصرية محمل نظائرها من الفُصَح التى يليها الحرف « عن » ، وهى كثيرة أوردنا منها طائفة ، فيما سبق . ولا ضير فى أن يكون ذلك من باب التضمين .

الخامسة : أن تكون دلالة « عن » هى المجاوزة الحكمية والنقل الاعتبارى ، ولا علينا أن نعبر عن المجاوزة أو المزايلة بأنها الصدور ، فالمحاضرة أو الوصية فى قولنا محاضرة عن الأدب وعن وصية الرضاعة ، صادرة أو متجاوزة أو منتقلة عن الأدب وعن الرضاعة .

٩ — والرأى عندى أن محدث الاستعمال فى مرونته وتطوره قد أكد للحرف « عن » دلالة مستقلة أو شبه مستقلة ، لها ما يناصرها فى قديم الاستعمال .

وهذه الدلالة هى معنى التعلق أو الارتباط أو الاتصال . ولا تبعد هذه الدلالة الحكمية عن معنى التجاوز والمزايلة ، وإن سبق ذلك إلى الوهم ، فإن الشىء لا يجاوز غيره إلا إذا كان بينهما نوع تعلق واتصال .

وكما تعددت معانى « عن » فى أقوال النحاة ، على اختلافٍ بينهم فى هذا التعدد وفى تحديد دلالة كل معنى ، يسعنا أن نضيف دلالة التعلق والارتباط بين ما قيل عنها وما يضاف إليها ،مستندين فى ذلك إلى النصوص الموثقة من الشعر الجاهلى ومن آى الذكر الحكيم ومن الحديث النبوى ، ومن غير أولئك جميعاً ، تلك النصوص التى تعطى تلك الدلالة وضوحا وجلاء ، دونما حاجة إلى تكلف أو استكراه فى التأويل والتخريج .

المراجع :

– صحيح البخارى – ج ٥ .

– شرح ديوان زهير لثعلب .

– شرح ديوان زهير للأعلم الشنتمرى .

– شرح المعلقات – لابن الأنبارى .

– أمالى المرتضى – ج ٢ ص ٢٦ .

– ديوان الأدب – للفارابى – ج ١ .

– شرح أبيات ملغزة الإعراب .

– رصف المبانى – للمالقى .
– الأزهية – للهروى .
– شرح المفصل . ج ٥ ، ٧ ، ٨
– المغنى – لابن هشام .
– المخصص لابن سيده ج ١٤ .
– المعجمات : القاموس واللسان والتاج والوسيط .
– الهمع للسيوطى .
– شرح الأشمونى وحاشية الصبان .
– الأخطاء اللغوية للنجار .
– ج ١٠ د ١٦ من مجلة المجمع .

تظريف كلمات فى محدث الاستعمال(*)

يشيع فى اللغة العصرية إيقاع كلمات موقع الظرفية المكانية ، على حين أنها ظروف مختصة غير مبهمة ، وذلك مثل : طىَّ ، ضمْن ، باطن ، أدنَاه ، رفق (بفتح الراء) وسط (بفتح السين) فيقولون : أرسلته طىّ كتابى ، قدّمته ضمْنَ أوراقى ، رفق هذا مذكرة ، جلس وسط الدار .

ويرى بعض الباحثين أن هذه الاستعمالات لا توافق اللغة ، لأنَّها ظروف مختصة لا بد أن تسبق بحرف الجر ، وقد بحثتها اللجنة وانتهت إلى إجازتها بناءً على أن النحاة قد أجازوا من قبل كلمات منها : جهة ، ووجه ، وناحية ، وداخل ، وخارج ، على أساس أنها شبيهة بالجهات فى الشيوع ، وأنها لا تخلو من الإبهام وعدم الاختصاص ، على الاتساع ، سواء أكانت الأسماء مصادر ، أم كن غير مصادر .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ، والجلسة السادسة والعشرين من مجلس المجمع . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

كتب الأستاذ : محمد شوقى أمين مذكرة حول ما شاع من إيقاع كلمات موقع الظرفية المكانية مثل : طى – ضمن – باطن – عاليه – أدناه – رفق .

وفيما يلى :

– بحث بعنوان : « تظريف كلمات فى محدث الاستعمال » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

تظريف كلمات فى محدث الاستعمال

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — من الظواهر اللغوية الدارجة فى محدث الاستعمال الكتابى إيقاع كلمات مواقع الظرفية ، أو ما أسميه « التظريف » . وقد عنيت — منذ عهد بعيد — بأن أتقرى هذه الكلمات ، وأن أتحرى وجه الرأى فيها ، وإنى سائق منها عشراً : أرسلته طىَّ كتابى — قدمته ضمنَ أوراقى — كتبته باطنَ الغلاف — ذكرته أعلى الصحيفة — المذكور عاليه — توقيعى أدْناه — رفق هذا مذكرة — جلس وسط الدار (بفتح السين) — ابث داخل الحجرة — أقام خارج البلد .

٢ — والمتعارف من قاعدة العربية أن الظروف المبهمة غير المحدودة أو المختصة من أسماء الأمكنة ، هى التى تنتصب على الظرفية .

فأما ما جاء من الظروف المكانية المحدودة المختصة ، فهو مؤول . ومن أمثلته : دخلت البيت ، وصعدت الجبل ، وسكنت الدار ، ونزلت الوادى . وتأْويل جوازه مختلف فيه ، قيل إن انتصابه على أنه مفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ، كقولهم : أمرتك الخيرَ . وقيل هو منصوب على الظرفية ، تشبيها له بالمبهم .

ومما قيل فى تأْويل قوله تعالى : « فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى » إن الجنة لما كانت مكانا انتصبت على اعتبار الظرفية ، فلم تسبق بحرف الجر ، كما سبقت كلمة « العباد » فى الآية نفسها .

ومن الأَمثلة المتناقلة عن العرب : هو منى مزجر الكلب ، ومناط الثريا ومقعد القابلة ، ومعقد الإزار .

فتارة يقال فى توجيه ذلك : ?? منى مستقرّ فى مزجر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وطوراً يقدرون فعلا عاملا ، فيقولون : هو بالنسبة لى زُجر مزجر الكلب ، تحقيقاً لشرط صياغة الظرف من مادة الفعل العامل فيه .

وينقلون عن « سيبويه » قوله : هو منى معقد الإزار ، فحذف وأوصل ، وهو من الظروف المختصة التى أجريت مجرى غير المختصة ، لأنه كالمكان ، وإن لم يكن مكانا وإنما هو كالمثل .

٣ — ويعرف « ابن هشام » الظرف المكانى بأنه ما ضمن معنى « فى » من اسم مكان أو اسم عرضت دلالته على المكان أو جرى مجراه ، ويقول « الصبان » : هو ما دل على المكان ، ولو بالتأويل ، ومثال ما دل بالتأويل : « أحقًّا أنك ذاهب ؟ » .

ويعرف النحاة الظرف المبهم بأنه ما ليس له صورة ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة ، أو هو ما لا تعرف حقيقته بنفسه ، كالجهات ، وما ألحق بها ، مثل : عند ، لدى ، وسط (بسكون السين) ، بين ، إزاء ، حذاء .

وقد عرض النحاة لألفاظ ، منها : داخل ، وخارج ، وظاهر ، وباطن ، وجوف البيت ، وجانب الشىء ، وما بمعنى ذلك من ناحية ، ومكان ، وجهة ، ووجه . فكان رأى « ابن مالك » أنها لا تنتصب على الظرفية ، وكان رأى « ابن هشام » أنها شبيهة بالجهات فى الشيوع .

وأيّد « الخضرى » ذلك بقوله : « ولعل هذا هو الأوجه » .

٤ — ومن توابع النزاع حول الظرف المكانى نيابة المصدر عنه ، فقيل : لا ينقاس ذلك لقلّته ، وأجيب بأن ذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وصرح «الرضى» بأن المصدر المضاف إليه قد يقوم مقام المضاف الذى هو مكان ، نحو : مشيت غلوة سهم ورمية نشابة . وفى الحديث : أقطع النبى — صلى الله عليه وسلم — زيداً حُضْرَ فرس .

٥ — والحق أن النحاة واللغويين تعددت عباراتهم فى مناحى التعليل والتأويل وهم يسجلون ما جاء منصوباً من أسماء الأمكنة الشبيهة بالمحدودة أو المختصة فى أمثلة فصاح .

منهم من يعبرون بأن الكلام محمول على اطّراح حرف الجر ، أو من قبيل نزع الخافض أو من باب الحذف والإيصال .

وبينهم من يعبرون بأن الأسماء التى تحمل دلالة المكان يمكن اعتبارها ظرفا على الاتساع . سواء أكانت الأسماء مصادر . أو كنّ غير مصادر . على خلاف فى القلة والكثرة . ونزاع فى القياس والسماع .

وفيهم من يعبرون بأن الكلام على حذف مضاف من أسماء الظروف غير ذوات الاختصاص وإنابة المضاف إليه منابه ، ومن ثَمَّ يعطى حكم الظرف فينتصب انتصابه .

٦ — وفيما سلف من الدراسات المجمعية للألفاظ والأساليب . تعبيران من هذا الوادى الذى نحن فيه . أحدهما :حدث أثناء كذا ، والآخر : سار عبر البحار . وأذكر أن « المجمع » أقر التعبير الأول بافتراض أن « أثناء » ليست مكانا مختصا بل مبهما . كما أقر التعبير الآخر بمقولة أن « عبر » ظرف حل محله المصدر .

لست إخال أن هناك فارقاً بين الشأن فى ذينك التعبيرين . والشأن فى التعبيرات العشرة التى سردناها فى صدر هذا البحث .

٧ — ورعيا لما قدمنا يجاز « تظريف » تلك التعبيرات بأحد وجوه التخريج التى وجه بها أئمة اللغة ما وجدوه من أمثالها فى عليا طبقات البيان .

بعض المراجــع :

١ — ابن يعيش ج ٢ — ٤٤ .

٢ — الكافية ج ١ — ١٩٠ .

٣ — الهمع — ج ١ .

٤ — الأشمونى والصبان .

٥ — حاشية الخضرى .

٦ — لسان العرب (عقد) .

٧ — الألفاظ والأساليب (المجمع) .

« الموسوعة » (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال كلمة الموسوعة مراداً بها الكتاب الذى يحوى معارف موسوعة فى موضوع واحد ،أو فى موضوعات متعددة ،كما تطلق على ما يسمى الآن دائرة المعارف فيقال : الموسوعة الميسرة ، وقسم موسوعى للأعلام التاريخية والفقهية ، وموسوعة الفقه الإسلامى .

وقد يتردد الناقد اللغوى فى قبول هذه الكلمة لأنها ليست فى مأثور اللغة ، أو لأن الموسوعة مفعولة ، أطلقت على الوعاء أو المحل ، وهو الكتاب فى حين أن الموسوع : هو المحتوى أو المادة التى يشتمل عليها الكتاب ، لأنه يسعها أو يتسع لها .

ولما كان فى المعجمات قول العرب : وسع الله عليه رزقه يوسعه وسعا : بسطه ، فالرزق مبسوط ، ويمكن القياس عليه فيقال : وسع المؤلف الكتاب ، فالكتاب موسوع ، وقولهم هذا الوعاء يسع عشرين كيلا ، وهذا الوعاء يسعه عشرون كيلا ، فالوعاء فى المثال الثانى موسوع بدلالة المفعولية ، فإن اللجنة تجيز استعمال الموسوعة بمعناها العصرى فى دلالتها على المحاية الواسعة أو الموسوعة أو المتسعة .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ناقش الأستاذ محمد شوق أمين فى مذكرة مستفيضة شيوع كلمة الموسوعة بدلالتين :

أولاهما : إحلالها محل دائرة المعارف ، وثانيتهما : دلالتها على الكتب التى حوت معارف موسوعة فى موضوع واحد وإن لم تكن على نسق دوائر المعارف فى الترتيب الهجائى . وباستعراض المشهور من معانى مادة (وسع) يتضح أن الواسع هو الوعاء ، والموسوع هو المحتوى . فما توجيه الموسوعة اسما للحاوى بدلالة الفاعلية ؟ عرضت المذكرة لمناح ثلاثة :

— إطلاق الموسوعة على الكتاب إطلاق بلاغى على طريقة المجاز المرسل لعلاقة المحلية .

— منحى ثان وهو القلب المعنوى الذى عرض له الفقهاء .

— منحى ثالث قال به المصباح « وسع الله عليه رزقه يوسعه — بالتصحيح — وسعا من باب نفع — بسطه » وعليه تقول وسع المؤلف الكتاب كأوسعه ، فالكتاب موسوع . وعضده صاحب اللسان فى قوله : هذا الوعاء يسعه عشرون كيلا . معناه يسع فيه عشرين كيلا أى يتسع فيه عشرون . وخلص الأستاذ شوق أمين إلى أن صيغة الموسوعة فى دلالتها على المحلية الواسعة أو الموسعة أو المتسعة دلالة من مأثور القلم الفصاح .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « تحرير القول فى الموسوعة » للأستاذ محمد شوق أمين — عضو المجمع .

تحرير القول فى ((الموسوعة))

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ – فيما برز من الألفاظ فى القرن الماضى كلمة « الموسوعة » . وقد جرى استعمالها فى مقامين : الأول : إحلالها محل « دائرة المعارف » التى شاعت . أو « المعلمة » التى اقترحت ولم يكن لها شيوع ملحوظ .

والمقام الآخر : دلالتها على الكتب التى حوت معارف موسعة فى موضوع واحد . أو موضوعات متعددة . وإن لم تكن على نسق دوائر المعارف فى الترتيب الهجائى . وفى أخريات القرن الماضى صدرت مجلة فى مصر باسم (الموسوعات) وفى فهارس دار الكتب المصرية قسم للموسوعات ومنذ سنوات صدرت فى مصر « الموسوعة الميسرة » . وأخيرا قرر المجمع أن يضيف إلى طبعة « المعجم الوسيط » المزمع نشرها قسما « موسوعيًّا » للأعلام التاريخية والجغرافية وما يجرى مجراها من الكوائن والأحداث

٢ – ولا إنكار على استعمال اللفظ فى دلالة محدثة ما دامت العلاقة قائمة بين المعنى الأصلى والمعنى العصرى . ولكن يبقى الكلام فى صيغة لفظ « الموسوعة » . فالمشهور المألوف فى مادة « وسع » أن تقول : وسع الكتاب مسائل كثيرة . ومنه قوله تعالى : « ورحمتى وسعت كلَّ شيءٍ » وقولك : « يسعنى ما يسعك » . وعلى هذا يكون الوعاء أو المحل أو الكتاب هو الواسع ، وأن الموسوع هو المحتوَى أو المضمون .

فما توجيه « الموسوعة » اسما للحاوى بدلالة الفاعلية . لا المحتوى أو المتضمَّن بدلالة المفعولية ؟

٣ – ثمة توجيه بلاغى بحت ، وهو أن « الموسوعة » على حقيقتها مفعولة ، تدل على المادة الواسعة الموسَّعة التى يحتويها الكتاب ، ولكنها أطلقت مع ذلك على الكتاب إطلاقا بلاغيا . على طريق المجاز المرسل بإحدى علاقاته ، وهى الحلول . إذ أطلقنا الحالّ وهو المادة على

المحل وهو الكتاب . وعلاقة الحاليّة من أُمهات العلاقات فى باب المجاز المرسل . ومن أمثلتها قول الله تعالى : « إن الأبرار لفى نعيم » . وكذلك قوله تعالى : « وأمّا الذين ابيضّت وجوههم ففى رحمة الله » ، والظرفية فى كلا التعبيرين تتطلب المكانية ، على حين أن النعيم والرحمة معنيّان لامكانان . والمراد بكل منهما : الجنة ، ولكن أطلق الحال وهو النعيم أو الرحمة ، وأريد المحل وهو الجنة ، بعلاقة الحالية .

ولعل من المنادح فى توجيه هذا اللفظ ، مندوحة يعرض لها فقهاء اللغة والمتمرسون باستكناه أسرار العربية ، تلك هى باب القلب المعنوى ، ومنه ما يقال فى توجيه قوله تعالى : « ماإن مفاتحه لتنوءُ بالعصبة أولى القوة » وقول العرب : أدخلت القلنسوة فى رأسى ، والجورب فى رجلى ، وما هو من هذا المنحى بسبيل . وقد عرضت لذلك فى بحث سبق ، وجهت به قول الكاتبين المعاصرين : « كلفتُ البناء مالا كثيرا » .

٤ — ومهما يكن من أمر المنادح الفقهية فى تخريج هذا الاستعمال المعاصر وتوجيهه ، فقد أغنانى عنه بجملته استقصاء مادة « وسع » فى المعجمات ، إذ جاء فى مأثور النصوص ما يوافق الاستعمال العصرى كل الموافقة ، ولا مساغ للتخريج والتوجيه ما دام فى النصوص الفصيحة الصريحة غناء .

يقول صاحب « المصباح » : « وَسَعَ الله عليه رزقه يوسعه بالتصحيح وَسْعا من باب نفع : بسطه » وبناءً على هذا نقول : وسع المؤلف الكتاب كأوسعه ، فالكتاب موسوع .

٥ — وإذا كان نقل صاحب المصباح يحتاج إلى سند وتأييد عريق ، فذلك هو صاحب « لسان العرب » ينقل ما يأتى : « يقال : هذا الوعاء يسعه عشرون كيلا » وينقل كذلك ما يأتى : « تقول هذا الوعاء يسعه عشرون كيلا ، معناه يسع فيه عشرين كيلا ، أى يتسع فيه عشرون » .

وعلى هذا تكون صيغة « الموسوعة » ، فى دلالتها على المكانية أو المحلية الواسعة أو الموسعة و المتسعة ، دلالة من مأثور الكلم الفصاح .

منضدة (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال منضدة ومناضد . مرادًا بها نوع من أثاث البيت توضع فوقه الأوانى أو الأدوات بنظام معين .

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد مفردًا أو جمعًا فى المعجمات . وقد ورد الجمع فى قول مزرد بن ضرار الغطفانى :

وعهدى بكم تستنقعون مشافرًا   من المحض بالأضياف فوق المناضد

وربما قصد بالمناضد هنا الأسِرّة التى يجلسون عليها .

وأما المعجمات فقد ذكرت الفعل من هذه المادة ، وهو : نضد المتاع ينضده نضدا ونضّده تنضيدا : جعل بعضه على بعض ، والنضد بالتحريك : ما نضد من متاع البيت . وكذلك السرير ينضد عليه المتاع أو الثياب والجمع أنضاد . من هذا العرض ترى اللجنة ما يلى :

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الدكتور أحمد الحوفى لكلمة المنضدة فى مذكرة رأى فيها أن هذه الكلمة ليست فى المعاجم بين معانى مادة (نضد) وإنما الموجود : النضد ما نضد من متاع البيت ، أى وضع بعضه فوق بعض ، والنضد السرير الذى ينضد عليه المتاع والثياب . وانتهى إلى أنه من السهل أن نشتق من الفعل «نضد» اسم مكان على وزن منضد ، أو منضدة لما ينضد عليه المتاع ، أو الثياب ، أو الطعام .

— قدم الأستاذ عبد السلام هارون مذكرة بعنوان المنضدة والمناضد ، رأى فيها أن المعاجم لم تذكر هذا المفرد ولا هذا الجمع ، وأن الجمع لم يرد فى مأثور الشعر العربى القديم إلا فى بيت شعر قاله مزرد بن ضرار الغطفانى من شعراء المفضليات :

وعهدى بكم تستنقعون مشافراً   من المحض بالأضياف فوق المناضد

والمراد بالمناضد هنا الأسرة التى يجلسون عليها ، وينتهى الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن الاستعمال العصرى لكلمة (المناضد) يمكن تسويغه من قبيل المجاز ، ويرى أن مفرد هذا الجمع هو (منضدة) اسما للآلة ونظيرها فى الاستعمال المكنسة والمسرجة .

وفى أثناء المناقشة اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين فى قرار الإجازة أن يقال : منضدة للمكان .

وفيما يلى .

— بحث بعنوان : « منضدة » للدكتور أحمد الحوفى — عضو المجمع .

— بحث بعنوان : « المنضدة والمناضد » للأستاذ عبد السلام هارون — عضو المجمع .

أولا : إجازه استعمال منضدة عى مَفْعلة بفتح الميم والعين من وجهين : [أ]

أحدهما : أنها اسم مكان من الفعل نضد ينضد بكسر المضارع وإن كان القياس (منضِد) على مَفعِل بكسر العين تعويلا على أن في المسموع من أسماء المكان ما جاء على وزن مَفْعَل بفتح العين مع أن فعله من باب ضرب وذلك قولهم : مدبّ ، ومزلّة ، ومضربة .

والثانى : أنها صيغة على وزن مفعلة للمكان يكثر فيه النضد . وهو أثاث البيت ومتاعه ، وقد سبق أن أقرّ المجمع هذه الصيغة للمكان يكثر فيه الشئ قياساً .

ثانيًا : إجازة مِنْضدة على مِفْعلة اسمًا للآلة ، من قبل أن الأوانى . والأدوات والمتاع توضع فوقها ، فتصير بذلك معَدة للأكل عليها أو للعب أو للجلوس فكأنها ما يعالج به الشئ وينقل .

منضدة

للدكتور / أحمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

من أين جاءت كلمة منضدة ؟ وما ضبطها الصحيح ؟

فى المعاجم أن النَّضَد : ما نُضِد من متاع البيت ، أى وضع بعضه فوق بعض . والنَّضَد أيضًا : السرير الذى ينضد عليه المتاع والثياب . ويقال : نَضَدَ الرجل المتاع يَنْضِده نَضْدًا ، أى جعل بعضه فوق بعض . أو ضم بعضه إلى بعض .

نستطيع أن نشتق من الفعل نَضَد اسم مكان على وزن مَنْضَد ، أو مَنْضَدَة لما ينضد عليه المتاع ، أو الثياب ، أو الطعام .

ومن السهل تخصيص الكلمة بالطعام . فالمنضدة هى الخِوَان الذى ترصّ فوقه الأطعمة والأطباق وأدوات الطعام .

المنضدة والمناضد

بقلم الأستاذ / عبد السلام هـارون (عضو المجمع)

لم تذكر المعاجم المتداولة هذا المفرد ولا هذا الجمع ، والفعل هو « نضد » المتاع نضدًا ونضّده تنضيدًا : جعل بعضه على بعض . والنضد بالتحريك : ما نضد من متاع البيت وكذلك السرير ينضد عليه المتاع والثياب وهو أيضًا مشجب تنضد عليه الثياب . والجمع أنضاد . وتذكر المعاجم أيضًا النضيد ، وهو شبه مشجب تنضد عليه الثياب.

وقد شاع فى الاستعمال كلمة المنضدة والمناضد ، يراد بها ضرب من أثاث البيت تختلف أحجامه وأشكاله ويستخدم فى وضع أوانى الأكل والشرب ونحوها أو أدوات العمل بنظام معين فى الغالب . وكأن المحدثين قد ولّدوا هذا الاشتقاق من تلقاء أنفسهم دون سند يرجعون إليه .

والحق أن السند فى هذا شاهد من شعر الجاهلية ورد فيه ذكر المناضد هو لشاعر قديم من شعراء المفضليات أدرك الإسلام فأسلم وله صحبة ، وهومزرد بنى ضرار الغطفانى، إذ يقول:

وعهدى بكم تستنقعون مشافرا   من المحض بالأضياف فوق المناضد

تستنقعون من النقع ، وهو الرى . مشافرا ، المشافر للإبل بمنزلة الشفاه من الناس والمراد بمشافركم : أى شفاهكم . والمحض : اللبن الخالص . بالأضياف : أى مع الأضياف . والمراد بالمناضد هنا بلا ريب هو الأسرّة التى يجلسون عليها . وليس المراد بالسرير ما يستلقى عليه الإنسان للنوم فقط ، كما هو فى عرف الناس اليوم ، وإنما يستعمل العرب السرير فى هذا المعنى المتداول حينًا ، وبمعنى المقعد الذى يجلس عليه كما فى اللسان .

وعلى هذا فاستعمال لفظ المناضد فى معنى هذا الضرب العصرى من الأثاث مجاز قريب جدا ، وكثيرًا ما يستعمله الناس اليوم للغرضين معًا ، أى لوضع الأوانى ونحوها وللجلوس عند الضرورة . فمجاز إطلاقها على هذا الموضوع مجاز قريب جدا .

بقى أن نعرف مفرد هذا الجمع. ومن اليسير جدا أن نجعل مفرده المنضدة اسمًا للآلة التى تنضد عليها الأشياء ، وهى نظيرة المكنسة والمسرجة ، إذ شاع استعمال المفرد بهذا الضبط وليس هناك مانع صرفى من ذلك .

قيمة الشيء والشيء القيم (*)

١ ــ القيمة :

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال القيمة والقيم للدلالة على الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التى تقوم عليها حياة المجتمع الإنسانى .

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد فى المعجمات بهذا المعنى . وإنما الذى ورد فيها للفظ القيمة معنيان :

أولهما : أن قيمة الشيء ثمنه .

والثانى . الثبات والاستقرار . قال الفيروزابادى ماله قيمة : إذا لم يدم على الشيء ، ولما كان وزن المرء مرتبطًا بما فيه من فضيلة ووزن الأُمة بما فيها من فضائل صارت لها سجايا ثابتة لا تتغير ، وكذلك الفنون لمّا كانت تتقوّم بما فيها من سمات تتفق مع حياة الجماعة الإنسانية ، فإن العلاقة قائمة بين المعنيين القديم والحديث . وقد استعمل الجاحظ القيمة بهذا المعنى فى موضعين من رسالته «كتمان السر وحفظ اللسان» فقال : «تدبرت أعراقك ، وتأملت شيمك ، ووزنتك فعرفت مقدارك وقومتك فعلمت قيمتك ، فوجدتك قد ناهزت الكمال » .

« اغتياب الناس جميعًا خطة جور فى الحكم . وسقوط فى الهمة وسخافة فى الرأى ، ودناءة فى القيمة » .

ومن هنا ترى اللجنة أن استعمال القيمة والقيم للدلالة على هذا المعنى المحدَث جائز من قبيل المجاز المرسل .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

ــ عرض الدكتور أحمد الحوفى لكلمة (قيم) فى مذكرة بعنوان كتاب قيم ، التى يشك بعض الباحثين فى صحة وصف الكتاب بها لأنها لم ترد فى القاموس المحيط . وباستعراض النصوص اللغوية فى المعجمات نجد أن لسان العرب وتاج العروس قد أوردا : كتب قيمة أى مستقيمة تبين الحق من الباطل ، وأمر قيم أى مستقيم .

وخلص الدكتور أحمد الحوفى إلى أن وصف الكتاب ونحوه بأنه قيم ــ فى ضوء ما قالته المعجمات ــ صحيح لا غبار عليه . وقد استدرك الدكتور أحمد الحوفى فأورد نصين للجاحظ وردت فيهما كلمة «قيمة» للدلالة على قدر الشخص ومقداره ومكانته . =

٢ ـ القَيِّم :

تشيع كلمة القَيِّم ، بمعنى الجيِّد ، أو ماله قيمة ممتازة ؛ والمأثور فى اللغة أن القيم هو المستقيم ، ومنه الدِّين القيمٌ أو دين القيِّمة أى الملّة المستقيمة الفارقة بين الحق والباطل ، وترى اللجنة إجازة الاستعمال العصرى لكلمة (القيمٌ) ، تعويلاً على ما جاء فى مستدرك التاج من قوله : قيم : حسن . والعلاقة واضحة بين الاستعمال والمأثور باعتبار أن الجودة أو الحسن أو الامتياز ، ثمرة الاستقامة .

== — عرض الأستاذ مصطفى مرعى لكلمة « القيم » فى مذكرة بعنوان حول القيم التى شاعت اسما لأمهات الفضائل الدينية والخلقية التى تقوم عليها حياة المجتمع الإنسانى وبعد أن استعرض تعدد دلالتها اللغوية والمستحدثة انتهى إلى أن الكلمة فى دلالتها المعاصرة التى لم تنص عليها المعجمات إما أن تكون قد نبعت عن طريق المجاز المرسل وإما أن تكون قد جاءت إلينا عن طريق الترجمة عن الفرنسية حيث شاعت هناك بهذا المعنى .

— قدم الأستاذ محمد شوقى مذكرة ذات شقين بعنوان (قيمة الشىء ، والشىء القيم) استعرض فى القسم الأول الدلالات اللغوية لكلمة (قيمة)، وانتهى إلى أنه فى الإمكان إجازة ما يجرى به الاستعمال العصرى إذ يعبر بالقيم عن الأقدار الثابتة للأشياء المادية أو المعنوية .

وفى القسم الثانى يعرض لمعانى كلمة (قيم) التى فسرت بالاستقامة والاستواء والحسن ،فقد جاء فى مستدرك التاج : خلق قيم : حسن . ومن هنا يمكن إجازة استعمال المعاصرين لكلمة القيم بمعنى الجيدة على اعتبار أن الجودة أو الحسن أو الامتياز إنما هو ثمرة الاستقامة فى العمل على نحو من الأنحاء أيا كان .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان كتاب قيم للدكتور أحمد الحوفى ـ عضو المجمع .

— بحث بعنوان «حول القيم» للأستاذ مصطفى مرعى — عضو المجمع .

— بحث بعنوان : « المأثور فى معنى : قيمة الشىء — الشىء القيم» للأستاذ — محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

كتاب قيم

للأستاذ الدكتور / أحمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

شك بعض الباحثين فى صحة وصف الكتاب ونحوه بأنه قيم. ويبدو لى أن الشك تسرب إليهم من أن كلمة (قيِّم) ليست فى القاموس المحيط ، وأن الذى يفهم من ورود الكلمة فى أساس البلاغة إنما هو الدوام والثبات ، وليس المراد من وصف الكتاب بأنه قيم دوامه وثباته .

لكننى وجدت فى لسان العرب وفى تاج العروس : كتب قيمة أى مستقيمة تبين الحق من الباطل ، وأمر قيم أى مستقيم ، وخلق قيم أى حسن ، ودين قيم أى لازيغ فيه .

لهذا أرى أن وصف الكتاب ونحوه بأنه قيم صحيح لا غبار عليه .

إضافة لما ورد فى المذكرة :

وردت كلمة «القيمة» فى نصين للجاحظ بمعنى قدر الشخص ومقداره ومكانته ، فقد جاء فى رسالة كتمان السر وحفظ اللسان :

« تدبرت أعراقك ، وتأملت شُميك ، ووزنتك فعرفت مقدارك ، وقوَّمتك فعلمت قيمتك ، فوجدتك قد ناهزت الكمال » .

وجاء فى الرسالة نفسها :

« اغتياب الناس جميعاً خُطة جور فى الحكْم ، وسقوط فى الهمة ، وسخافةٌ فى الرأى ، ودناءة فى القيمة . . . » .

حول ((القيم))

للأستاذ / مصطفى مرعى (عضو المجمع)

شاعت كلمة القيم فى العصر الحديث اسما لأمهات الفضائل الدينية والخلقية التى تقوم عليها حياة المجتمع الإنسانى . وجاءت الكلمة نفسها معبرة عن هذا المعنى نفسه فى دستورنا فى موضعين :

ففى المادة التاسعة : « التزام من الدولة بأن تحرص على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيَم وتقاليد » وفى المادة الثامنة عشرة : « التزام من المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية » واليوم عندنا من يريدون أن يضعوا شرعاً جديدا يقولون إن المراد به هو حماية القيم من العيب .

والحق أن مادة البحث كما وردت فى المعاجم قد تعددت صورها واختلفت معانيها ، ومنها ما اختلط أو تداخل بعضه فى بعض وهى تضم أفعالاً مثل قام بمعنى انتصب قائما » وقام على أهله بمعنى تولى أمرهم وقام المتاع أى تحددت قيمته ومثل أقام بالمكان بمعنى مكث فيه واستقر وأقام الشرع بمعنى أظهره وعمل به ، وقوّم الشىء بمعنى عدّله وأزال عوجه وقوّمه أيضاً بمعنى بين قيمته . واستقام بمعنى : اعتدل واستوى .

وتضم كذلك صفات مثل القويم بمعنى المعتدل أو حسن القامة ، ودين قيم أى لا زيغ فيه وكتب قيمّة أى مستقيمة تبين الحق من الباطل .

وتضم أسماء منها القوام بمعنى العدل كما فى قوله عز وجل : « وكان بين ذلك قَوَاما » وقوام الشىء بمعنى عماده ، ويوم القيامة بمعنى اليوم الذى يبعث فيه الناس للحساب والقيمة بمعنى القَدْر أى المكانة أو الثمن . وعلى هذا قالوا قيمة الشىء ، قدره . وقيمة المتاع : ثمنه الذى يقوم مقامه .

وإذا كانت حصيلة هذا العرض الموجز لما فى المعاجم تفيد أن دلالة « القيمة » على الفضيلة ودلالة « القيم » على الفضائل ليست إلا دلالة مستحدثة . فهى إمَّا أن تكون قد نبعت عندنا عن طريق المجاز المرسل والعلاقة قائمة بين المعنيين القديم والحديث ، فقدر الرجل مرتبط بماله من فضل وقدر الأُمة يتمثل فيما تؤمن به من فضائل . أو تكون هذه الدلالة المستحدثة قد جاءت إلينا عن طريق الترجمة من اللغة الفرنسية حيث أخذوا هناك منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر يتحدثون عن قيم أخلاقية واجتماعية وجمالية وقد عرف عن « سارتر » قوله : « سُلَّم القيم فى الأمة يكشف عن حقيقة كيانها » .

وليس لنا هنا أن نرجح احتمالا على احتمال قبل أن نعرف متى كان وأين كان أول من استعمل الدلالة المحدثة .

وهناك من يريد أن يدخل فى إطار القيم المزايا التى تقضى بها القوانين لبعض الطوائف كمزية الخمسين فى المئة المقررة للعمال والفلاحين . لكن ليس لها من الشمول والخلود مثل ما للقيم الأخلاقية أو الدينية ومن ثم جاز أن تكون مزايا لا قيما .

المأثور فى معنى : ((قيمة الشىء)) و ((والشىء القيم))

بقلم الأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ — «القيمة »من مادة « قوم » وأصلها : قوْمة ، وهى واحدة القيم ، وقد تردد استعمالها فى معنيين : الأول : ثمن الشىء بالتقويم ، أى الثمن الذى يقاوم به المتاع أى يقوم مقامه ، فتقول : قام المتاع بكذا : أى تعدلت قيمته به وقومت المتاع : جعلت له قيمة . وفى الحديث : لو قومت لنا هذا فقال : الله هو المقوِّم . أى لو سعَّرت لنا ، وهو من قيمة الشىء ، أى حددت لنا قيمتها ، وفسر « الزجاج » قوله تعالى : « أموالكم التى جعلها الله لكم قياماً » بأن المعنى : جعلها الله قيمة الأشياء ،فبها تقوم أموركم .

والمعنى الآخر للقيمة : هو الثبات والاستقرار ، وقد نص على هذا المعنى « الفيروزابادى فى « القاموس » ، فقال : « ما له قيمة : إذا لم يدم على الشىء »وزاد « الزبيدى » فى تاجه : « ولم يثبت ، وهو مجاز » .

ونستطيع بهذا أن نجيز ما يجرى به الاستعمال العصرى ، إذ يعبر بالقيم عن الأقدار الثابتة للأشياء المادية أو المعنوية ، فيقال مثلا : القيم النقدية والقيم العددية ، كما يقال مثلا : القيم الدينية والاجتماعية .

٢ — وأما « القَيِّم » فقد تردد استعمالها فى معنيين أيضاً ، وفى ثانيهما نظر. فالمعنى الأول : هو الاستقامة والاستواء ، ومنه : كتب قيِّمة أى مستقيمة تبين الحق من الباطل على استواء وبرهان ، والدين القيم :الذى لا زيغ فيه ودين القيمة ، أى دين الملة المستقيمة وفى الحديث : «أتانى مَلَكٌ فقال لى : أنت قيِّم »وخلقك قيم ، أى مستقيم حسن.

والمعنى الثانى :هو الحسن ، فقد جاء فى مستدرك التاج قوله : « خلق قيم : حسن » . وعلة التوقف فى هذا المعنى أن كلمة « حسن » جاءت فى « التاج » تفسيرا لكلمة « القيم » على حين أنها جاءت فى تفسير الحديث تالية لكلمة « مستقيم » . وأيًّا كان ، فإن استعمال المعاصرين لكلمة « القيِّم » بمعنى الجيِّد يمكن قبوله ، على اعتبار أن الجودة أو الحسن أو الامتياز إنما هو ثمرة الاستقامة فى العمل على نحو من الأنحاء ، أيا كان .

صفرائى وصفراوى (*)

يرى بعض العلميين إذا نسبت إلى الصفراء اسما - وهى إحدى مواد الجسم الأربعة التى كانت معتمدة فى الطب اليونانى : الدم والبلغم والصفراء والسوداء ضرورة النسبة إلى الصفراء على لفظها وهى الاسم تمييزا بين المنسوب إلى الصفة وهو الصفراء ، لما يترتب على ذلك من فروق علمية .

وقد يؤخذ على ذلك أن القاعدة عند جمهرة علماء النحو والتصريف إذا نسبوا إلى المختوم بألف التأنيث الممدودة ، فإنه يجب قلب الهمزة واوا فيقولون فى حمراء وصفراء وزرقاء حمراوى وصفراوى وزرقاوى ،وقد نقل أبو حاتم السجستانى أن من العرب من يقول : حمرائى وصفرائى ،فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء لذلك ترى اللجنة أنه يجوز عند الحاجة كالتمييز بين الاسم والصفة أن ينسب إلى هذا الضرب المختوم وهو بألف التأنيث الممدودة ببقاء الهمزة كما هى دون أن تقلب واوا ويضاف إلى ذلك أن المجمع سبق له أن أجاز مثل هذا التوجيه فى النسبة إلى كيمياء إذ يقال :كيميائى .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

دار فى إحدى جلسات المجمع نقاش حول النسبة إلى صفراء وتمسكت جماعة العلميين بضرورة النسب إلى الصفراء ببقاء الهمزة تمييزاً بين المادة والصفة ويؤخذ على هذا مخالفته لفصيح العربية لإثبات الهمزة فى النسب .

درس الأستاذ عبد السلام هارون هذا فى مذكرة رأى فيها أن النسبة إلى الصفراء اسما صفرائى يمكن تسويغها استناداً لنص قديم نادر ورد فى حاشية الصبان على الأشمونى .وفى همع الهوامع مانحواه: تقلب أيضا واوا همزة أبدلت من ألف التأنيث فيقال فى حمراء وصفراء حمراوى وصفراوى ومن العرب من يقول حمرائى وصفرائى فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء » .

وخلص الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنه يجوز عند الحاجة تمييزاً بين المادة والصفة بقاء الهمزة كما هى دون أن تقلب واواً كما هو معروف ومألوف فى المراجع النحوية .

وفيما يلى :

بحث بعنوان صفرائى ، وصفراوى للأستاذ عبد السلام هارون– عضو المجمع .

صفرائى وصفراوى (*)

بقلم الأستاذ / عبد السلام هــارون (عضو المجمع)

دار فى إحدى جلسات المجمع نقاش فى النسبة إلى « الصفراء » وهى إحدى أخلاط الجسم الأربعة : الدم ، والبلغم والصفراء والسوداء ، وتمسكت جماعة العلميين بضرورة النسب إلى الصفراء وهى المادة على لفظها ، تمييزا بين المنسوب إليها والمنسوب إلى الصفة وهى صفراء ، لما يترتب على ذلك من فروق علمية .

وقد وجدت أن لهم فى ذلك عذرا . لأنه ينبغى التفرقة بين النسبتين على هذين الأساسين المتباينين. لكن كتب النحو صغيرها وكبيرها لم تذكر غير قاعدة واحدة فى النسب إلى المختوم بألف التأنيث الممدودة ، وهى وجوب قلبها واوا فيقال فى حمراء وصفراء وزرقاء وأشباهها : حمراوى ، وصفراوى ، وزرقاوى .

ولم أجد مسعفا لى غير نص نادر عثرت عليه فى سطر واحد فى أثناء حاشية الصبان على الأشمونى عند شرح الأشمونى لقول ابن مالك :

وهمز ذى مَدٍّ ينالُ فى النسب ما كان فى تثنيته له انتسب

بقوله : أى حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية من القياسية ، فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك فى صحراء صحراوى .

وعقّب الصّبان حاشيته على هذا بقوله : « ومن العرب من يقر هذه الهمزة ، قال ، التوشيح : وذلك قليل ردىء اهـ همع » .

وقد رجعت إلى الهمع ٢ : ١٩٤ أولى و ٦ : ١٦١ ثانية فوجدت النص مفصلا بهذه الصورة : « وتقلب أيضاً واوا همزة أبدلت من ألف التأنيث ، فيقال فى حمراء وصفراء : حمراوى وصفراوى . ومن العرب من يقول : حمرائى وصفرائى ؛ فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها ، بألف كساء. قال فى التوشيح : وذلك قليل ردىء . نقله أبو حاتم .

فى كتاب التذكير والتأنيث . فهذا نص قديم جدا رواه أبو حاتم سهل بن محمد السجستانى المتوفى سنة ٢٥٠ .

وأما صاحب التوشيح فهو خطاب بن يوسف القرطبى المتوفى نحو سنة ٤٥٠ .

فعلى هذا النص النادر يجوز عند الحاجة — كالتمييز بين المادة والصفة — أن ينسب إلى هذا الضرب من المختوم بألف التأنيث الممدودة ببقاء الهمزة كما هى، دون أن تقلب واوا كما هو المعروف والمألوف فى المراجع النحوية .

جمد ، والتجمد (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : تجميد الأَرصدة ، تجميد أموال الشركة ، تجميد التركة ، بمعنى منع حق التصرف فيها جميعا ، ومثل قولهم : تجَّمد السائل والماء ؛ بمعنى صلابتهما بعد أن كانا سائلين ، ويؤخذ على هذين التعبيرين أن الفعلين جَمَّد وتجمَّد غير موجودين بالمعاجم .

وطوعاً لقرار المجمع فى « جواز إكمال الاشتقاقات فى مادة لم ترد فى المعاجم ، وجواز تضعيف الفعل للتعدية ، وقياسية المطاوعة ، والمعروف من أن تعدية الثلاثى تفيد التصيير إلى الشىء مثلَ : قَوَّاه : جعله قويا وعليه يقال : جَمَّد الشىء وجعله جَامدا ، والمصدر التجميد .

وترى اللجنة أن قول المعاصرين : تجميد المفاوضات بمعنى وقف إجرائها وتجميد الأَنشطة ونحوها جائز من طريق المجاز ، وكذلك قولهم : تجمّد السائل والمائع فجائز من باب المطاوعة يقال : جَمَّد السائل فتجمد تجمدا .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— عرض الدكتور شوقى ضيف لهاتين الصيغتين اللتين شاعتا فى لغة المال و القانون فيقال : تجميد الأرصدة وتجميد التركة وتجميد أموال الشركة ، بمعنى منع حق التصرف فيها جميعاً . والصيغة «تجميد» مشتقة من الفعل الثلاثى المضعف المتعدى «جمد» ، تشيع على الألسنة صيغة : تجمد السائل والماء ، بمعنى صلابتهما بعد أن كانا ذائبين ، وهى مشتقة من الفعل الثلاثى اللازم جمد ، ويؤخذ على هاتين الصيغتين أنهما لم تردا فى المعاجم . وطوعاً لما أقره المجمع من جواز إكمال الاشتقاقات فى مادة لم ترد فى المعاجم عند الحاجة ، وجواز نقل المجرد الثلاثى إلى صيغة «فعل» لإفادة التعدية عندما تمس الحاجة إلى ذلك ، وتعدية الثلاثى تفيد التصيير إلى الشىء قيل قواه جعله قويا وعليه يقال : جمد الشىء جعله جامدا ، والمصدر التجميد . أما قول المعاصرين : تجميد المفاوضات وتجميد الأنشطة فهو من قبيل المجاز .

ويمكن تسويغ صيغة تجمد السائل والمائع وفعله تجمد باعتبار أنه مطاوع لجمد يقال جمد السائل فتجمد تجمداً .

وفيما يلى :

بحث بعنوان : صيغتان عصريتان لم تردا فى المعاجم للدكتور شوقى ضيف

صيغتان عصريتان لم تردا فى المعاجم

للدكتور شوقى ضيف « عضو المجمع »

تشيع فى لغة المال والقانون كلمة تجميد ، فيقال : تجميد الأرصدة وتجميد أموال الشركة وتجميد التركة ، بمعنى منع حق التصرف فيها جميعا . وواضح أن كلمة «تجميد» مشتقة من الفعل الرباعى المضعف المتعدى « جَمَّد » وهو لا يوجد فى المعاجم .

وتشيع أيضاً على الألسنة كلمة تجمُّد السائل والماء بمعنى صلابتهما بعد أن كانا ذائبين . وواضح أن كلمة تجمُّد مشتقة من الفعل الرباعى اللازم تجمَّد . وهو أيضاً لا يوجد فى المعاجم ، إنما الموجود فيها «جَمَدَ» الثلاثى اللازم ، ويوجد فيها أيضاً «جَمَّد» وهو لازم . يقال : جَمد السائل أو جمَّد .

ومن الممكن تسويغ الصيغتين العصريتين المذكورتين : جمَّد تجميدا وتجمَّد تجمُّدا بقاعدة أقرها المجمع قديما وهى جواز إكمال الاشتقاقات فى مادة لم ترد فى المعاجم عند الحاجة ، وأيضاً فإن المجمع فى الدورة الحادية عشرة أقرَّ نقل المجرد الثلاثى إلى صيغة «فعَّل» لإفادة التعدية عندما تمس الحاجة إلى ذلك. ومعروف أن تعدية الثلاثى تفيد التصيير إلى الشىء ، مثل : قوَّاه جعله قوياً ، وخوَّفه جعله خائفا . وبالمثل يقال : جمَّد الشىء : جعله جامدًا ، والمصدر التجميد .

ويلاحظ أنه استعير التجميد الحقيقى ، وهو جعل الشىء صُلْبًا لتجميد الأرصدة وأموال الشركة والتركة مجازا بمعنى منع حق التصرف فى كل ذلك . واتسعت هذه الاستعارة فى مجالات مختلفة فيقال : تجميد المفاوضات ، تجميد الأنشطة إلى جم من أمثال ذلك . وأما كلمة تجمُّد السائل والمـائع ، وفعلها «تجمَّد» فأمرها واضح ، إذ تجمَّد فعل مطاوع لجمَّد السالفة ، يقال : جمَّد السائل فتجَمد تجمُّدا كما يقال كسّرت الشىء فتكسر تكسّرا ، ومدَّدته فتمدد تمددًا ، وقطعته فتقطع تقطعا ، وحسنته فتحسن تحسنا .

وبما قدمنا تكون الاستعمالات العصرية لصيغتى : (١) جمَّد تجميدا (٢) وتجمَّد تجمُّدًا استعمالات سائغة جارية على سنن العربية .

تربوى ، وتنموى (*)

يشيع فى لغة علماء التربية والاقتصاد ،مثل قولهم فى النسبة إلى تربية وتنمية :تربوى وتنموى ،وقد يؤخذ على هاتين النسبتين وما شاكلهما أنهما تخالفان المشهور من فصيح العربية فالمقرر فى النسب إلى المنقوص الذى رابعه ياء أحد وجهين :

الأول : أن تحذف الياء فيقال : قاضىّ .

والثانى : ألا تحذف هذه الياء ،بل يفتح ما قبلها وتقلب هى واوا ثم تضاف ياء النسب فيقال : قاضوى.ولما كان إعمال هذه القاعدة على تربوى ، وتنموى ، يجعلها مشاكلة لما أقره سيبويه فى نحو : عرقوة ، وقرنوة ، وقد ضم ما قبل الواو فى المنسوب ، وفتح عند النسبة ترى اللجنة أن النسبة إلى مثل تربية ،وتنمية، وتزكية : تربوى وتنموى تزكوى - صحيحة الاستعمال .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ،والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
قدم الأستاذ عبد السلام هارون مذكرة صوب فيها هاتين النسبتين اللتين يظن الكتاب أنها من قبيل الخطأ المشهور المخالف لفصيح العربية . وبعد أن استعرض قاعدة النسب فيما كانت ياؤه رابعة بعد كسر بوجهيها خلص إلى إمكان تسويغ النسبتين بالوجه الثانى استناداً لما قاله سيبوبه والخليل وطوعا لما قال به الصرفيون فى النسب إلى عرقوة وقرنوة : عرقوى وقرنوى،وخلص إلى صحة النسب إلى تربية وتنمية وتصفية وتعبيه : بتربوى وتصفوى وتعبوى بواوات مفتوح ما قبلها .
وفيما يلى :
—بحث بعنوان : « تربوى وتنموى » للأستاذ عبد السلام هارون— عضو المجمع .

تربوى وتنموى

للأستاذ / عبد السلام هارون (عضو المجمع)

يدور فى خلد كثير من الكتاب أن هاتين النسبتين وأشباههما خطأ مشهور ، أو أمر مخالف لفصيح العربية فيحاولون تجنبه .

وحينما نرجع إلى موسوعات النحو وفى مقدمتها كتاب سيبويه . وشرح ابن يعيش على المفصل . وحاشية الصبان على الأشمونى نجد الأمر هينا ممتتبا . فإن قاعدة النسب فيما كانت فيه ياؤه رابعة قبلها كسرة كالقاضى والقاضية ، والرامى والرامية . والراعى والراعية ، أن ينسب إليه بأحد وجهين :

الوجه الأول : أن تحذف هذه الياء عند النسب فيقال قاضىٌّ . وراعىٌّ ورامىٌّ . وتربىّ ، وتنمىّ .

والوجه الثانى : ألا تحذف هذه الياء ، بل يفتح ما قبلها وتقلب هى واوا . ثم تضاف ياء النسب فيقال قاضَوىٌّ ، ورامَوى ، وراعوى . . إلخ

ويعللون قلب يائه واوا بأن الفتحة الطارئة اقتضت قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها جريا على القاعدة الصرفية المعروفة ، ثم قلبت تلك الألف واوا كما قلبت فى النسب إلى ملهىً ومغزىً وحُبلَى ، حيث قالوا ملهوى ومعزوىّ وحُبلوى .

وفى كتاب سيبويه ٢ : ٧١ : وتقول إذا أضفت - أى نسبت - إلى رجل اسمه يَرمى يرمىٌّ ، وقال الخليل : من قال فى يثرب يثربىٌّ وفى تغلب تغلبىٌّ ففتح مغيِّرا فإنه إن غيرٌ مثل يرمى على هذا الحد قال يرَموىٌّ كأنه أضاف إلى يَرْمَى .

ومما استدل به الصرفيون على جواز هذا الوجه الثانى أنهم يقولون فى النسب إلى عَرقُوة وقَرنُوَة : عَرقَوى وقرنَوى ، بفتح ما قبل الواو كما فى حواشى السيرافى على سيبويه ٢ : ٧١ وابن يعيش ٥ : ١٥١ واللسان (قرن ٢١٩) .

وعلى هذا يقال فى النسبة إلى تربية وتنمية وتصفية وتعبية : تربَوىٌّ وتصفوىٌّ وتنمَوىّ وتعبَوىّ بواوات مفتوح ما قبلها .

« ترسم » فلان خطا فلان (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة قول الكتاب : ترسم فلان خطا فلان . بمعنى تتبعها واقتفاها وسار عليها ، ويرد على هذا الاستعمال أنه ليس واردا بهذا المعنى فى المعجمات ، وإنما الموجود فيها ترسّم الرسم : نظر إليه وترسّمت المنزل : تأملت رسمه وتفرسته . وفيها أيضاً :

رسمت له كذا فارتسمه إذا امتثله ، وأنا أرتسم مراسمك : لا أتخطاها .

ولما كان الترسم والتأمل كثيراً مايؤدى إلى المتابعة والمحاكاة ، فإن اللجنة تقر استعمال هذا التعبير محل النظر على أساس المجاز المرسل بإطلاق السبب على المسبّب .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
عرض الدكتور أحمد الحوفى لهذا الأسلوب فى مذكرة استعرض فيها ما ورد فى المعجمات من دلالات مادة (رسم) ورأى أن التعبير لم يرد بمعناه المعاصر فيها ويمكن تصويبه بمنحى بلاغى على طريق المجاز المرسل لعلاقة السببية .
وفيما يلى :
بحث بعنوان : « ترسم فلان خطا فلان » للدكتور أحمد الحوفى — عضو المجمع .

ترسم فلان خطا فلان

للدكتور / أحمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

من السهل أن نحكم بأن هذا التعبير صواب ، معتمدين على نصوص المعجمات .

ففيها : ترسّم الرجلُ الرسم : نظر إليه .

وترسّم الرجلُ المنزل : تأمل رسمه وتفرسه .

وترسّم القارئُ القصيدة : درسها وتذكرها وتبصرها .

وترسم الإنسان الشيءَ : تبصره وتأمله .

والمقصود من قولهم « ترسم فلان خطوات فلان »لا يخرج على معنى من هذه المعانى ؛ فهو ينظر إلى خطواته ، ويتأملها ، ويتبصرها ،وهنا مجاز فيه انتقال من السبب إلى المسبب .

ولا غبار على هذا التعبير .

فحص الشيء(*)

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : (فحص الخبير الإنتاج العلمىَّ) مراداً به بيان قيمة العمل العلمى. وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن الفعل «فحص» تعدى بنفسه ، مع أنه فى المعاجم متعد بحرف الجر « عن » .

وفى اللسان : فحص عنه كمنع : بحث. وتقول : فحصت عن فلان وفحصت عن أمره لأعلم كنه حاله .

وترى اللجنة أن قول العرب فحص المطر التراب – كاف لإجازة التعبير محل النظر على سبيل المجاز لأن فاحص الإنتاج العلمى يقلبه ليردد النظر فيه كما يقلب المطر التراب .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة ناقش فيها هذا التعبير الذى كثيرا ما تردده الأقلام والمأثور فى اللغة أن الفعل «فحص» يرد متعديا بعن فما الرأى فى تعبير : فحص الشيء ، وفحص الإنتاج ؟
يرى الدكتور أحمد الحوفى أن التعبير صحيح باعتبارين :
– على التضمين فيكون معناه تعرف وقدر وقيم للتشديد فى كل منها .
– أو على المجاز من الفعل فحص المطر التراب أى قلبه ، فالفاحص عن الإنتاج العلمى يقلبه ليردد النظر فيه .
وفيما يلى :
بحث بعنوان : فحص الشيء : للدكتور أحمد الحوفى – عضو المجمع .

فحص الشيء

للدكتور / أحمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

كثيراً ما تسطر الأقلام وتردد الألسنة هذا التعبير : (فحَص الخبير الإنتاج العلمى) .

وهذا التعبير مخالف لما ورد فى المعاجم ، فقد جاء فى أساس البلاغة : « عليك بالفحص عن سرِّ هذا الحديث ، وفلان بحَّاث عن الأسرار فحَّاص عنها » .

وجاء فى لسان العرب : « فحص عن الشيء : بحث . وفحصت عن أمره » .

وجاء فى القاموس المحيط : « فحص عنه كمنع : بحث كتفحَّص وافتحص . وفلان يفحص عن عيب صاحبه وسره » .

وينبغى بناءً على هذا أن يكون التعبير الصحيح هو : فحص الخبيرعن الإنتاج العلمى .

ولكن للتعبير (فَحَص الإنتاج) ما يبرره .

١ ـ فإمَّا أن نصوِّبه على التضمين ، فنقول إن الفعل « فحَص » معناه تعرَّف وعِلم وقَدَّرَ وقَيَّم فيكون فحص الإنتاج العلمى بمعنى تعرّفه وعلمه وتقديره وتقييمه .

٢ ـ وإمَّا أن نصوبه على المجاز من الفعل « فحَص » المطرُ الترابَ أى قلبه ؛ لأن الفاحص عن الإنتاج العلمى يقلبه ليردد النظرات فيه .

مصر «تشجب» حرب العراق وايران (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : مصر تشجُب العدوان ، يقصد به أن مصر تستنكر هذه الحرب أشد الاستنكار . ويؤخذ على هذا التعبير أن الشجب فى اللغة ، هو الإهلاك . وترى اللجنة أن المراد بالشجب فى الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء والاستبعاد له ، والرغبة فى محوه لاستنكاره ، والمجاز يتسع لحمل الشجب على الإهلاك لأنه يلزم من الاستنكار الشديد والرغبة فى زواله ، وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال الشجب فى دلالته المعاصرة .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
عرض الأستاذ على النجدى ناصف لهذا التعبير الشائع على ألسنة المعاصرين بمعنى استنكار الأمر والنفور منه ، وبعد أن أورد ما قالته بشأنه جمهرة كتب اللغة وما أورده المعجم الوسيط رأى أن تفسير الفعل (شجب) غير كاف ولا يعبر عن المعنى المراد ، وإنما المراد فى مثل هذا التعبير ، الجب . فـ« مصر تشجب حرب العراق وإيران» أى تجبها وتبطل أسبابها وتصد عنها ، وإذا كان المعنى المعجمى هو الإهلاك الذى لا يقع إلا فى المحسوسات ، فإن الجب والإبطال والصد تقوم مقامه فى المعنويات .
وفيما يلى :
– بحث بعنوان : « مصر تشجب حرب العراق وإيران » للأستاذ – على النجدى ناصف .

مصر « تشجب » حرب العراق وايران

للأستاذ على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يتردد هذا الأسلوب وأمثاله على ألسنة المعاصرين ، يقولونه فى الأمر الذى يستنكرونه وينفرون منه ، وعدتهم فى التعبير عن ذلك لفظ « يشجب » ، وهذا ما جاء عنه فى الأساس والمصباح واللسان والتاج :

« شجَب يشجب شجوبا ، وشجب يشجب شجَبا : هلك ، وحزن . قال عنترة :

فمن يك فى قتله يمترى فإن أبا نوفل قد شجب

ويقال : ما له إشجبه الله : أهلكه » . ويفسره الوسيط فيقول : « شجب الرأى والموقف : استنكره » .

والمعتاد أن هذا الأسلوب إنما يقال فى الأحداث الكبرى ذات الآثار البالغة ، وإذا قرأنا تفسير الوسيط لـ « شجب » إلى تفسير المعاجم له ، تبين أن تفسير الوسيط لا يعبر عن المعنى المراد تعبيراً دقيقاً . فمصر مثلا إذ تشجب الحرب بين العراق وإيران لا تريد أنها تستنكرها وكفى ؛ لأن الاستنكار يمكن أن يكون فى الصغير كما يكون فى الكبير .

وإنما الذى تريد مصر أن تقوله هو أنها تجبّ هذه الحرب ، وتبطل أسبابها وتصدّ عنها . وإذا كان الشجْب هو الإهلاك فى معناه المعجمى ، والإهلاك إنما يكون فى المحسوسات فإن الجَب والإبطال والصد تقوم مقامه فى المعنويات .

ومن هذا العرض وهذا التفسير يتبين أن الأسلوب صحيح الاستعمال جائز التداول .

الاستشعار من بعيد (*)

يشيع فى لغة العلميين مثل قولهم : الاستشعار من بعيد . وهو مصطلح يعنون به علم ما على ظهر الأرض وما فى بطنها من شئ بوسائل شتى ،منها ما يتم عن طريق الذبذبات التى تصدر عن الطائرات ونحوها فتصور ما على الأرض من زروع ومبانٍ ومعدات ، أو تصور ما فى جوفها من نفط وماء ومعادن ،وهذا المصطلح لحداثة استعماله وحداثة عهده بالحياة ،قد يؤخذ عليه أنه غير صحيح لغويا فى اللغة :

« شعرت بالشئ شِعراً : علمت به . وأشعرته الأمر : وأشعرته به وأعلمته إياه ــ واسْتَشْعِرْ خشية الله : أى اجعلها شعار قلبك » .

وترى اللجنة بذلك أن مادة الشعور تحمل معنى العلم ،وأن صيغة استشعر واردة ،ولذلك تجيز استعمال الاستشعار فى دلالته المعاصرة .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

رغب الأستاذ مصطفى مرعى إلى اللجنة أن تدرس المصطلح الشائع « الاستشعار من بعيد » وتبين رأى اللغة فيه . فقدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة مستفيضة بين فيها الدلالة العلمية للمصطلح ثم عرض ما قالته جمهرة كتب اللغة عن مادة (شعر) ومشتقاتها وخلص إلى أن كلا من الشعر والشعور وشعر وأشعر يدل على العلم حقيقة وأن الشعار واستشعر يد لان عليه مجازا ، والشعار وسيلة الجند التى يتعارفون بهما فى الحرب واستشعر الخوف :أضمره ، وخشية الله جعلها شعار قلبه وكل من الخشية والخوف من الأمور المعنوية التى تشبه العلم وتستكن فى الصدور .

وانتهى الأستاذ على النجدى ناصف إلى أن الاستشعار من بعيد يمكن أن يؤول هكذا : طلب العلماء علم الأشياء التى على الأرض أو فيها من بعيد وحذف من أسلوب المصطلح فاعله ومفعوله معا كما حذف فى قوله تعالى (ربنا وتقبل دعاء) أى دعائى إياك .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : « الاستشعار من بعيد » للأستاذ على النجدى ناصف .

الاستشعار من بعيد

للأستاذ / على النجدى ناصف (عضو المجمع)

عرض السيد الأستاذ مصطفى مرعى هذا المصطلح على اللجنة ، ورغب إليها أن تدرسه . وتبين رأى اللغة فيه . وقد درسته ، وهذه مذكرة عنه :

«الاستشعار من بعيد» مصطلح علمى من محدثات العصر الحاضر ، يعنى به قائلوه علم ما على ظهر الأرض وما فى بطنها من شىء ، إذ هم طائرون فى جو السماء . وسبيلهم إلى ذلك أنواع من الأشعة منها ما يرسلونه إلى الأرض فى منطقة ما ، ليصوروا منها كل ما يريدون أن يصوروه : من زروع ، وأشجار ، ومن جيوش ومعدات حروب وهكذا .

ومنها ما يرسلونه إلى الأرض فينفذ إلى باطنها ، ثم يرتد إليهم بصور ما صادفه هناك : من ماء ، ونفط ، ومعادن ، حتى إذا بلغوا من ذلك أربهم ، قدموا خرائط الصور ، التى عليها من ظاهر الأرض وباطنها — إلى الحاسب الآلى فيترجم الصور ، ويميز أصنافها . وفى مصر مركز لهذا الاستشعار ، يتولى أمره وتعريف شئونه علماء متخصصون .

ذلك هو الاستشعار من بعيد فى معناه والمراد به . وهو لحداثة عهده بالحياة وجدة اصطناعه فيها ، والإفادة منه لمطالبها — حقيق أن يدرس ، وأن يعرض على اللغة لترى رأيها فيه . وقد بينا معناه وجدوى استعماله . وهذا ما تقول اللغة فى أسلوبه :

الاستشعار : مصدر « استشعر » ، وهو فعل مزيد مجرده « شعر » وفى الفعلين يقول الأساس والمصباح واللسان ، والتاج : « شعرت بالشىء من باب قعد شعراً وشِعرة بكسرهما : علمت . وليت شعرى : ليتنى علمت وسمى الشاعر شاعراً لفطنته وعلمه . وما يشعركم ؟ ما يدريكم ؟ وأشعره الأمر وأشعره به : أعلمه إياه . وأشعرته فشعر ، أى أدريته فدرى . واستشعِرْ خشية الله ، أى اجعلها شعار قلبك . واستشعر فلان الخوف : إذا أضمره ، وهو مجاز . واستشعر القوم : تداعوا بالشعار فى الحرب ، وهو علامتهم التى ينادون بها ليعرف بعضهم بعضاً » .

يتبين من نظر هذه النصوص اللغوية أن كلا من الشعر والشعور ، ومن شعر وأشعر يدل على العلم حقيقة ، وأن الشعار والاستشعار يدلان عليه مجازاً ، فالشعار : وسيلة الجند التى

يتعارفون بها فى الحرب . واستشعَر الخوف : أضمره ، وخشيةَ الله : جعلَها شعار قلبه . وكل من الخشية والخوف من الأُمور المعنوية التى تشبه العلم ، وتستتكن مثله فى الصدور .

وإذن يمكن أن يقال : إن لفظ الاستشعار فى المصطلح يعنى الاستعلام أى طلب العلم ويكون تأْويل الأُسلوب هكذا : « الاستشعار من بعيد » : طلب العلماء علم الأَشياء التى على الأَرض أو فيها من بعيد ، وحذف من أُسلوب المصطلح « الاستشعار من بعيد » فاعل المصدر ومفعوله معاً ، كما حذفا فى قوله تعالى : (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ) أى دعائى إياك .

وإذن يمكن بعد هذا كله أن يقال : إن مصطلح « الاستشعار من بعيد » صحيح الاستعمال ، ولا مانع من اللغة يحول دون تداوله .

« حتى انت » يارفيق الجهاد (*)

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : حتى أنت يا رفيق الجهاد ، حتى أنت يا صديقى .

ويؤخذ على هذا التعبير ، أن « حتى » لم يؤثر دخولها على ضمير رفع منفصل ، أو اسم مرفوع فى المشهور من قواعد العربية ، ولم يرد قبلها كلام فتكون غاية له .

وترى اللجنة إجازة التعبير استناداً لما قال به ابن هشام فى تعليقه على بيت الفرزدق :

فواعجبًا حتى كليبٌ تسبنى … كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ

فقدر جملة ليكون ما بعد « حتى » غاية لها أى : فواعجبا يسبنى الناسُ حتى كليبٌ تسبنى .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة يعرض فيها للتعبير المترجم «حتى أنت يابروتس» الذى يحكم البعض بتخطئته . وبعد أن استعرض بعض مواضع «حتى» وأورد من الشواهد ما يؤيد مجىء حتى للابتداء ، انتهى إلى إجازة التعبير وأن مثل قولهم : حتى أنت يابروتس أى حتى أنت يابروتس تخوننى — صحيح لا غبار عليه .

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة يرى فيها أن وقفة الناقد اللغوى فى مثل قول الكتاب والمتحدثين : حتى أنت يارفيق الجهاد — مدارها ما قبل حتى لكى تكون غاية له لا مابعدها فحسب ، فلا يفهم من قول النحاة «حتى» ابتدائية أنها تجىء فى صدر الكلام هكذا ابتداء ، وإنما المعنى أن الجمل بعدها تستأنف ويبتدأ بها . وقد انتهى الأستاذ محمد شوقى أمين مستشهداً بيت الفرزدق :

فواعجبا حتى كليب تسبنى … كأن أباها نهشل أو مجاشع

الذى علق عليه ابن هشام فى «مغنى اللبيب» مقدرا جملة ليكون مابعد حتى غاية له أى فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى . وطوعا لهذا يحكم بصحة التعبير .

ومع هذا :

— بحث بعنوان : « حتى أنت يارفيق الجهاد » للدكتور أحمد الحوفى .
— بحث بعنوان : « حتى أنت ياصديقى » للأستاذ محمد شوقى أمين .

حتى انت يارفيق الجهاد

للأستاذ الدكتور / أحمد الحوفى (عضو المجمع)

لما ترجمت إلى اللغة العربية قصة يوليوس قيصر من أعمال شكسبير جاء فيها قوله لصديقه بروتس حينما رآه يشترك فى مؤامرة اغتياله : حتى أنت يا بروتس .

وخطَّأ بعض اللغويين فى ذلك الوقت هذا الأسلوب ، وقالوا إن الصواب : وأنت أيضاً يا بروتس . لكن هذه التخطئة موضع نظر ، لأن من مواضع استعمال «حتى »أنها تجىء للابتداء ، أى أنها حرف تبدأ بعده الجمل وتستأنف .

وقد تكون هذه الجمل المستأنفة اسمية ، مثل :

فما زالت القتلى تمج دماءهـا بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشْكلا

ومثــل :

فواعجباً حتى كليبٌ تسبنى

وقد تكون الجمل المستأنفة فعلية فعلها مضارع نحو :

يغشون حتى ما تهرُّ كلابهم

أو فعلها ماضٍ نحو قوله تعالى : « ثم بدَّلنا مكانَ السيئة الحسنة حتى عفَوا » .

لهذا أرجح صحة العبارات الآتية :

١ – حتى أنت يا بروتس (أى حتى أنت يا بروتس تخوننى) .

٢ – حتى أنت يا رفيق الجهاد (فى مقام الدهشة وخيانة الصديق) .

٣ – نصت على هذا المعاجم اللغوية حتى المخصَّصُ . أى أن المخصص لابن سيده نص على هذا أيضاً .

٤ – نجح الطلبة حتى المتخلفون فى ثلاث مواد .

٥ – أثمرت الحديقة حتى الشجراتُ الصغار .

حتى أنت ياصديقى

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

يرد هذا التعبير وما يجرى مجراه فى استعمال الكاتبين لهذا العصر . وفى حسبانى أن مثل تلك الجملة إن توقف فيها ناقد من وجهة اللغة فما ذلك إلا لأنها جاءت مبدوءة بالحرف « حتى » غير مسبوقة بكلام ، بحيث تكون « حتى » غاية له .

وما أرى إلا أن القائل حين يستفتح بقوله : « حتى أنت » وأمثال ذلك . يضمر فى نفسه كلاما يسبق جملته هذه ، حتى يصح السياق ، وهذا المضمر يختلف تقديره بحسب مقام التعبير .

والسؤال الذى يطلب جوابا هو : هل يفتتح الكلام بالحرف « حتى » ؟ لا أعرف أحدا من علماء العربية ذكر ذلك صراحة فى تفصيل الضوابط الخاصة باستعمالات « حتى » على وفارتها .

بقى السؤال الذى يرد تعقيبا على ذلك ، وهو : هل ورد فى مأثور العربية استعمال « حتى » فى مستهل كلام ؟ وليس لى من جواب عن ذلك إلا ماتصيده « ابن هشام » فى كتابه « مغنى اللبيب » ، إذ أورد بيت « الفرزدق » وهو قوله :

فواعجبا حتى كليبٌ تسبنى
كأن أباها نهشلٌ أو مجاشعُ

ولم يفت « ابن هشام » ما أشرنا إليه من طرافة افتتاح الكلام بالحرف « حتى » فعنى بتوجيهه وتخريجه . إذ قال : « ولابد من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت ، يكون ما بعد « حتى » غاية له ، أى : فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى » .

وقد سبق إلى النظر فى هذا التعبير من المعاصرين الشيخ « محمد على النجار » فى كتابه « اللغويات » ، إذ كان يتوقف فى عروبة المثل الشائع : « حتى أنت يا بروتس »

فقال ما نصه : « قد شككت حينا من الدهر فى صحة المقالة السابقة فى العربية ، فقوله : حتى أنت ، يحتاج إلى كلام سابق تكون حتى غاية له ، وتنعطف عليه فيه هذه الجملة ، وهل يغنى فى هذا أن يقدر المعطوف عليه ؟ ووقفت بآخرة على بيت للفرزدق يشهد بصحة الاستعمال » .

والحق أن فى بيت الفرزدق وتوجيه ابن هشـــام له ما يقطع بسلامة الاستشهاد وإنى معهما من الشاهدين .

التنصت(*)

يتوارد فى الصحف على أقلام الكاتبين كلمة « التصنت » وقد درست اللجنة ذلك ، وانتهت إلى أنه لا تخريج لهذا التعبير مع شيوع استعماله إلا من باب القلب المكانى - وهو نادر فى العربية . والفصيح أن يقال « التنصُّت » على أن هناك مرادفاً لهذا التعبير هو « التسمُّع » إذا لوحظ استثقال « التنصت » .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
— عرض الأستاذ محمدشوقىأمين لصيغتى «التنصت» و «التصنت» فى مذكرة رأى فيها أن مادة «صنت» فى اللغة ليس فيها إلا أسماء لا يتصل معناها بالسمع من قريب أو بعيد ولكن مادة «نصت» هى التى تعطى صراحة دلالة السمع أو التسمع . فما علة ذلك وما الوجه فيه ؟ إن هذا من قبيل الظواهر الصوتية فى تعاقب الحروف والوجه فيه هو القلب المكانى إلا أنه نادر فى العربية وأمثلته قليلة لا يعول عليها .
وبناء عليه انتهى إلى رفض «التصنت» .
وبعد أن استعرض مادة «نصت» فى المعجمات انتهى إلى إمكان تضعيف الفعل «نصت» للتعدية والمبالغة وقياس المضارعة لفعل هو التفعل وطوعا لهذا يجاز «التنصت» لإفادة معنى كثرة النصت والمبالغة فيه .
وفيما يلى :
— بحث بعنوان : «رفض التصنت وتحقيق التنصت» للأستاذ محمد شوقى أمين .

رفض « التصنت » ، وتحقيق « التنصت »

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ — تواردت فى الصحف بوجه خاص ، على أقلام الكاتبين ، كلمة « التصنُّت » ، بمعنى التسمع أو استراق السمع ، وكان الباعث على تواردها حديثا تقدم الآلات والأدوات التى تعين على استراق السمع ، وتسجيل مايقال خفية ، دون علم المتكلمين ورضاهم . وذلك لأغراض سياسية وغير سياسية . وقد لاحظت الهيئات الدولية أن فى ذلك عدوانا على الحرية الشخصية ، وتسوُّرًا على الأسرار الخاصة ، فطالبت بوضع ضوابط لتحريم ذلك الإجراء أو الحد منه .

٢ — والذى يعنينا هنا هو الصيغة اللغوية للكلمة ومأْتاها ،وقد عرضت لها منذ سنتين فى حديث مجمعى لى فى حلقة إذاعية .

ويهدينا البحث إلى أن مادة « صنت » فى اللغة ليس فيها إلا أسماء لا يتصل معناها بالسمع من قريب أو بعيد ، بل لقد قيل فى تعليل بعضها إن النون فيه زائدة ، أو أن التاء فيه مبدلة .

ولكن مادة « نصت » هى التى تحمل صراحةً من المعانى ما يعطى دلالة السمع أو التسمع ، ومقتضى الاشتقاق أن يكون المصدر هو « التنصت » بتقديم النون على الصاد ، لا العكس ، كما هو فى كلمة « التصنت » المتداولة .

ولنا أن نقول فى طمأْنينة : إن الذين يستعملون كلمة « التَّصَنُّت » يعنون : « التنصت » لا محالة ، وأنهم إنما قدموا وأخروا لا غير .

٣ — فما علة ذلك ؟ وما الوجه فيه ؟

ربما جازلنا القول بأن العلة فى ذلك ترجع إلى الظواهر الصوتية فى تعاقب الحروف ، من ناحية الصعوبة أو اليسر ، أو القلة والكثرة فكان الأسوغ عند هؤلاء أن يقال : التصنت لا « التنصت » ، ليسر المصاقبة بين التاء والصاد أو كثرتها ، وتفضيل ذلك على المصاقبة بين التاء والنون لصعوبتها .

وأما الوجه في ذلك . فلا وجه إلا ما يذكره فقهاء اللغة حين يعرضون لكلمات ترد كل منها فى صورتين بينهما تقديم وتأخير . ومن هذه الكلمات : جذب وجبذ . وضب وبض . وبكل ولبك . وطمس وطسم .

وهم يسمون ذلك « القلب » أو « القلب المكانى » فصلا بينه وبين القلب فى القصة أو المعنى ، ويعدون ذلك من سنن العربية .

ومهما يكن القول فى « القلب » . فلا مرية فى أن المسموع منه قليل جدّ قليل . وأن إجازة الحذو عليه فيها نظر أيّ نظر .

٤ — لا معدى لنا إذن عن رفض « التصنت » .

ويبقى علينا القول فى تحقيق « التنصت » .

مجمل ما فى أمهات المراجع اللغوية ما يأتى :

نصتَ للحديث ، وأنصتَ له ، وأنصتَه ، واستنصت وانتصت ، واستنصته والاسم النُّصْتَةُ ، والمعنى هو السكوت أو السكوت المقيد بالاستماع .

فأما «تَنَصَّت» فلم أعثر عليها فى معجم مأثور ، ولكنها وردت فى « المعجم الوسيط » ولا أدرى مرجعه فيها إلا أن يكون « أقرب الموارد » للشرتونى . وقد نقلها « الشرتونى » عن « البستانى » فى معجمه « محيط المحيط » ، وكلاهما فى القرن التاسع عشر ، وفرق ما بينهما فى التأليف عشرون سنة .

وقد تبين لى ذلك من مراجعة المعجمين ، ومما ذيل به « الشرتونى » معجمه ، ومما استبان لى من مراجعة أصول « المعجم الوسيط » .

٥ — هل نرفض « التنصُّت » التى لم ترد فى معجم مأثور ، ولدينا منها بدل بل أبدال ، هى : النصت ، الإنصات ، الاستنصات ، الانتصات ، النصتة ؟

ذلك رأى له وجاهته . ولكن تخريج « التنصت » على طرف الثُّمام ، إذ كان لدينا الفعل « نصت » ، ومن الجائز تضعيفه للتعدية وللمبالغة ، وقياس المطاوعة لفعَّل المضعف هو التفعُّل ، وطوعا لهذا يجاز « التنصت » لإفادة معنى كثرة النصت والمبالغة فيه ، وهذا هو مراد المتكلمين حين يستخدمون كلمة « التنصُّت » وفى قبول ما يشيع من مستحدث الصيغ تيسير منشود ، ما دام تخريجه فى العربية غير مردود .

المعمر والمعمر (*)

— رده المؤتمر إلى اللجنة لدراسته —

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : سلع مُعَمَّرة وشجر مُعَمَّر والمسموع فى اللغة ، أن ذلك على صيغة اسم المفعول ،ولكن تخريج الاستعمال العصرى يستند إلى أن اللغة أثبتت فعل عَمَرَ مجرداً لازمًا ،وتضعيف فعل للتكثير والمبالغة قياس مجمعى ،على أن فى مستدرك التاج ما يدل على أن ذلك مسموع ، وربما كان هذا علة إثباته فى معجم أقرب الموارد .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم عبد الله اسماعيل متولى المحرر بالمجمع مذكرة يعرض فيها لصيغة المعمر مما يتوارد على ألسنة العامة والمتكلمين : رجل معمر ، وسلع معمرة ، يريدون أن الرجل عاش زمنا طويلا وأن الشىء أطول عمرا من غيره . والفصيح أن يقال : الرجل معمر وسلع معمرة — على صيغة اسم المفعول — ويرى أن قول العامة «معمر» تخريجه سهل ميسور فقد ذكرت جمهرة كتب اللغة الفعل «عمر» لازماً مجرداً : عمر رجل عاش وبقى زمانا طويلا وفى مستدرك التاج — عمر : إذا كبر ولم يضبط ولعله يعنى المضعف ، وما يؤكد ذلك قول أقرب الموارد : عمر الرجل عاش زمانا طويلا . وطوعا للقاعدة المجمعية : التضعيف للتكثير والمبالغة يكون قول العامة صحيحا .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : «المعمر» للسيد : عبد الله إسماعيل متولى — المحرر بالمجمع .

المعمــر

للسيد / عبد الله اسماعيل (المحرر بالمجمع)

يتوارد على بعض ألسنة المتكلمين من العامة والمثقفين مثل قولهم : « رَجُلٌ معمِّرٌ ، وسلع معمِّرَةٌ » . يريدون أن الرجل عاش زمناً طويلا وأن الشيء أكثر عمرًا من غيره . وفصيح القول أن يقال : « رجل معمَّرٌ وسلع مُعَمَّرَةٌ » ولكنه غير مستساغ إذ يستعمل العامة : «معمِّرٌ» بكسر الميم مع تشديدها ، وهم لا يحسون حرجا فى استعمالها ، ولا يضيقون بسماعها .

وتخريج صيغة « معمِّرٌ » على هذا النحو أمر غير عسير .

١ — ورد فى معجمات اللغة — التهذيب ، المحكم والمحيط الأعظم ، اللسان التاج — أن عمر لازم مجرد : عَمَرَ الرجلُ يَعْمُر ويَعْمِر : عاش وبَقِىَ زمانا طويلا قال لبيد (٤١ هـ — ٦٦١م) :

وعَمَرْت حَرْسًا قبل مَجْرَى داحِسٍ
لو كان للنفس اللَّجُوج خُلودُ

٢ — جاء فى مستدرك التاج : « عمر يعمر إذا كبر ولم يضبط » وأكبر الظن أنه يعنى المضعف لأن المجرد ورد فى القاموس والتاج ، ومما يؤكد صدق هذا القول ما جاء فى أقرب الموارد : « عَمَّرَ الرجلُ : عاش زماناً طويلًا » فمن المحتمل أن يكون مستدرك التاج هو مصدر أقرب الموارد ولعله حققه فى مصدر آخر .

٣ — يمكن الإتيان من عمر اللازم بـ « عمر »المضعف وذلك للتكثير والمبالغة(*) فنقول : «عمَّر الرجلُ فهو معمِّرٌ » .

(*) مجموعة القرارات العلمية ص ٥٥ .

خصوم ألداء ، وأعداء ألداء(*)

— قرار رده المؤتمر إلى اللجنة لإعادة دراسته —

يشيع فى اللغة المعاصرة مثل قولهم : خصوم ألداءوأعداءٌ ألداءٌ ، يعنون أنهم قد اشتدت بينهم العداوة والبغضاء ، ويؤخذ على هذا التعبير أمران .

أحدهما : أن اللدد لم يرد فى مأثور اللغة إلا فى معنى اشتداد الخصومة والجدل لا اشتداد العداوة ، وهناك فرق بين الخصومة والعداوة وبين الخَصم والعدو .

والثانى : أن كلمة الألداء جمعا لم ترد فى معجم لغوى ، وكذلك لم يرد فى مادة اللدد مفرد يجيىء جمعه على أفعلاء ، والجموع المسمُوعة المنصوص عليها هى : لُدّ ، ولداد ، وألدة والمسموع فى مفردها : : ألَد ، ولَدود .

وترى اللجنة إجازة هذا التعبير باعتبارين :

الأول : أن استعمال اللدد مسندا إلى العداوة مع أنه فى أصل استعماله يسند إلى الخصومة ، إنما هو من قبيل الاتساع ، مراعاةً لمعنى الشدة فى دلالة اللدد ومراعاة لأن العداوة مبعثها الخصومة ، وأن الخصومة من دواعى العداوة .

الثانى : جاء الفعل « لدّ » لازما ومتعديا بمعنى واحد هو اشتداد الخصومة والجدل ، وجاء الوصف من اللازم : ألدّ وجمع على لُدولداد ، وجاء الوصف من المتعدى : لدود وجمع على ألدّة .

وإذا كان لدّه بمعنى خصمه مسموعا ، فإنه تمكن لنا أن نصوغ من الفعل المتعدى بناء للمبالغة على وزن فعيل فتقول : لديد . وعندئذ يكون من اليسير أن يجيىء الجمع ألداء قياسا سائغاً .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع . وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة ناقش فيها صيغة «ألداء» فما يأخذه عليها النقاد أمران ، أولهما : أن مادة اللدد لم ترد فى مأثور اللغة إلا بمعنى اشتداد الخصومة والجدل لا لاشتداد العداوة وفرق ما بين خصومة وعداوة ثانيهما : أن كلمة «الألداء» جمعا لم ترد فى معجم لغوى ، وكذلك لم يرد فى مادة اللدد مفرد يجىء جمعه على وزن أفعلاء .

— ويرى الأستاذ محمد شوقى أمين أن استعمال اللدد مسندا إلى العداوة وهو فى أصل استعماله يسند إلى الخصومة إنما هو من قبيل الاتساع . أما الألداء فقد ورد فى صلب اللغة : لده بمعنى خصمه ، وعليه يمكن أن تصوغ منه فعيل للمبالغة كما صاغ العرب منه على وزن فعول .

وانتهى إلى أنه متى حصل لنا بناء لديد كان من اليسير بمكان أن يجىء الجمع الداء قياساً غير مذكور .

— وفيما يلى بحث بعنوان : « خصوم ألداء ، وأعداء ألداء » للأستاذ محمد شوقى أمين .

خصوم الداء، وأعداء الداء

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ ـ تجرى أقلام الكاتبين المعاصرين بقولهم : أعداءٌ ألداءٌ ، يعنون أنهم قد اشتدت بينهم العداوة والبغضاءُ . وللنقاد الذين يعلمون المشهور من قواعد اللغة ويرجعون إلى المسموع فى المعجمات وقفتان فى قول الكاتبين :

الأُولى منهما : أن « اللدد » لا يرد فى مأْثور اللغة إلا فى معنى اشتداد الخصومة والجدل لا اشتداد العداوة وفرق ما بين خصومة وعداوة ، وبين عدو وخصيم .

والوقفة الأُخرى : أن كلمة « الأَلداء » جمعا لم ترد فى معجم لغوى . وفى المعجمات غيرها من الجموع ، وكذلك لم يرد فى مادة « اللدد » مفرد يجىءُ جمعه على وزن أَفعلاء ، طوعا لقواعد تصريف الأَسماءِ فى جموع التكسير .

فما الرأى فى هاتين الوقفتين ؟

٢ ـ أما الوقفة الأُولى ، وهى إسناد اللدد إلى العداوة ، فلا أجد فيه حرجا ، فإنه إذا كانت الخصومة تفترق عن العداوة فى الدلالة الخاصة لكل منهما فما لا شك فيه أن الخصومة داعية العداوة ، وإذا لم يكن كل خصم عدوا فما لا شك فيه أن كل عدو خصم .

وإذن فاستعمال اللدد مسندًا إلى العداوة ،وهو فى أصل استعماله يسند إلى الخصومة إنما هو من قبيل الاتساع ، مراعاة لمعنى الشدة فى دلالة اللدد ومراعاة لأن للعداوة مبعثها الخصومة ، وأن الخصومة من دواعى العداوة .

٣ ـ وأما الوقفة الأُخرى ، وهى أن الأَلداء لم ترد جمعا فى مسموع اللغة ، ولم يرد فى مادة « لدد » مفرد يمكن جمعه على ألداء ، إعمالا لقواعد تصريف الأَسماء فى جموع التكسير ، فلا نزاع فى أن لهذه الوقفة وجها له وزنه .

ذلك لأن الجموع المسموعة المنصوص عليها فى مراجع اللغة هى : لُدّ ، ولداد وأَلدَّة ، ولأن المسموع فى مفردها ، هو : ألدّ ، ولدود . فالأَلد يجمع على لُد ولِداد ، واللدود يجمع على أَلدَّة .

ومن ظاهر هذا يتبين أن « الألداء » لا تصلح جمعاً للألد ، ولا للدود فإن « أفعلاء » جمع لمثل شديد على أشداء ، ولمثل : ذكى على أذكياء .

٤ — ولقد تقريت مادة « اللدد » وما حوت من ضروب التصاريف فى الأفعال والأسماء ، محاولا أنْ أستخلص ما يجاز به جمع الألداء ودونك ثمرة الاستخلاص من قاعدة اللغة ، دونما تكلف أو استكراه :

(أ) جاء الفعل « لَدَّ » لازما بمعنى اشتدت خصومته وجدله ، ومنه جاء الوصف ألدّ ، وجمع على لُد ولِداد .

(ب) جاء الفعل « لدّ » أيضاً متعديا للمعنى عينه ، ومنه جاء الوصف للمبالغة لدود ، وجمع على ألدّة .

(ج) متى انتهينا إلى أن : « لدّه » بمعنى « خصمه » فى صلب اللغة ، ساغ لنا أن نصوغ من الفعل المتعدى بناء على وزن فعيل للمبالغة . وإن لم يكن مسموعا ، كما صاغ العرب منه على وزن فعول ، فقالوا : لدود .

(د) متى حصل لنا فى الكف بناء « لديد » كان من اليسير بمكان أن يجىء الجمع : ألداء ، قياسا غير منكور .

تحديد معنى « النسب » (*)

— قرار اللجنة والمجلس رده إلى المؤتمر —

يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال كلمة النسب مرادا به المصاهرة ، فيقال : بين فلان وفلان نسب ، وفلان نسيب فلان أى صهره . ويؤخذ على هذا الاستعمال أن اللفظين مختلفان فى الدلالة ، فالنسب عند جمهور أهل اللغة هو القرابة ، أى قرابة الدم والقربى فى الرحم ، والمصاهرة هى القرابة الزوجية ، والصهر أهل بيت المرأة وقرابات النساء .

ولكن ورد فى المصباح والمعيار ما يفيد إطلاق النسب على مطلق القرابة ، يقول الفيومى : استعمل النسب وهو المصدر فى مطلق الوصلة بالقرابة ، فيقال بينهما نسب أى قرابة ، ومن هنا استعيرت النسبة فى المقادير لأنها وصلة على وجه مخصوص . ويقول الشيرازى : يستعمل النسب فى مطلق الوصلة والقرابة ، فيقال : بينهما نسب أى قرابة سواءٌ جاز بينهما أم لا ، ومن هنا استعيرت النسبة فى المقادير .

وبناءً على ما جاء فى المصباح والمعيار من إطلاق النسب على القرابة عامة ترى اللجنة : أن الاستعمال المعاصر للفظة « النسب » فى معنى المصاهرة و « النسيب » فى معنى الصهر جائز من باب التوسع والتعميم .

(*) صدر بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

عرض الأستاذ محمد شوقى أمين لمعنى «النسب» التى تشيع بين الناس بمعنى المصاهرة وهى العلاقة الناشئة عن الزواج وبعد أن عرض لدلالتها فى اللغة خلص إلى ما يلى :

أن القرابة والرحم والنسب يفسر بعضها ببعض ، وأن دلالات الكلمة لم تخرج عن معنى القرابة والقربى فالنسب نوعان : نسب بالطول ، وهو ما كان بين الآباء والأبناء ، ونسب بالعرض وهو ما كان بين الإخوة ، وبين الإخوة وبنى الأعمام . وأما العلاقة الناشئة عن زواج وتناكح فلها فى اللغة كلمة «المصاهرة» . واستناداً لما أورده الفيومى والشيرازى من أن النسب يستعمل فى مطلق الصلة والقرابة ، فيقال : بينهم نسب أى قرابة . وإذا كانت كلمة «النسب» قد شاعت فى معنى المصاهرة ، وقل استعمالها فى قرابة الأبوة أو الأمومة ، فإن قبولها بهذا المعنى من باب التوسع والتعميم .

وفيما يلى :

— بحث بعنوان : «تحديد معنى النسب ونفى علاقته بالمصاهرة» للأستاذ محمد شوقى أمين .

تحديد معنى « النسب » ونفى علاقته بالمصاهرة

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

١ – للمعاصرين فى الحديث أو الكتابة موقف عجب ، من كلمة النسب .

فأنت إذا سألت من سألت : أيكون عمك نسيبا لك ؟ أجابك :

ذلك إذا تزوجت ابنته أو إحدى قريباته ، فأما من حيث إنه عمٌّ لى ، فليس لى بنسيب .

وأنت كذلك إذا تَقَرَّيت المَنَاعِيَ فى مختلف الصحف ، رأيت أصحابها يسوقون أوصاف القرابة وألقابها ، على أساس أن النسب هو القرابة من ناحية الزوجة ، ففلان نسيب فلان ، أى بينهما قرابة من ناحية الزواج .

وقد راعنى ذلك منذ عهد بعيد ، ولم أقف على من نبه عليه ، وتوقف فيه ، حتى جهرت منذ عامين فى حديث مجمعى إذاعى حول الألفاظ والأساليب ، فقلت : « تستعمل كلمة « النسيب » لمعنى القرابة الناشئة من الزواج ، وظاهر اللغة لا يعرف للأنساب إلا قرابة الإنجاب ، فأما قرابة الزواج فهى المصاهرة، وربما ساغ قبول هذه الدلالة المستحدثة الشائعة من باب التوسع والتعميم » .

وما كان الحديث الإذاعى العارض ليتسع لغير هذا الإجمال .

٢ – وتفصيل القول فى ذلك – مع الإيجاز – أن أصحاب اللغة يذكرون كلمات : القرابة ، والرحم ، والنسب ، ويفسرون بعضها ببعض .

ويقولون : القربى والقرابة : القرب فى الرحم ، والدنو فى النسب .

ويقولون : الرحم : القرابة والوصلة من جهة الولاء ، والقرابة تجمع بين بنى أب ، ومن يجمع بينك وبينه نسب .

ويقولون : النسب : القرابة ، وقيل فى الآباء خاصة وقيل : يكون من قبل الأب ومن قبل الأم . وقيل : هو الاشتراك من جهة أحد الأبوين المجتمع فيه الشخصان ، وذلك

ضربان : نسب بالطول ، وهو ما كان بين الآباء والأبناء ، ونسب بالعرض ، وهو ما كان بين الإخوة وبنى الإخوة وبنى الأعمام .

فأما المقام الذى يستعمل فيه الكتاب المحدثون كلمة « النسب » أو « النسيب » وهو مقام القرابة الزوجية ، فله فى اللغة كلمة « الصهر » . إذ يقول أصحاب اللغة : «الصهر : أهل بيت المرأة ، وقرابات النساء » ولبعضهم فى ذلك بيان ، إذ يقول : «كل من كان من قبل الزوج فهم الأحماء ، ومن كان من قبل المرأة ، فهم الأختان ، ويجمعهما : الأصهار » .

٣ ـ هذا ضابط اللغة فى الفصل بين النسب والمصاهرة ، وبين النسيب والصهر . فهل من سبيل إلى إقرار المعاصرين على تعبيرهم عن الصهر بأنه النسيب ؟

ثمّة مقولتان ، يسجل أولاهما صاحب « المصباح » ويسجل الأخرى صاحب « المعيار ».

يقول « الفيومى » : « استعمل النسب ، وهو المصدر ، فى مطلق الوصلة بالقرابة ، فيقال : بينهما نسب أى قرابة ، ومن هنا استعيرت النسبة فى المقادير لأنها وصلة على وجه مخصوص » .

ويقول « الشيرازى » : « يستعمل النسب فى مطلق الوصلة والقرابة ، فيقال : بينهما نسب أى قرابة ، سواءٌ جاز بينهما تناكح أم لا ، ومن هنا استعيرت النسبة فى المقادير » .

هنالك وجهتا نظر :

الأولى: أن فى الفصل بين النّسب والصهر تحديدًا للدلالة ، وتمييزًا بين نوعين مختلفين من الصلات ، ولهذا المدرك وزنه .

والأخرى : أن كلمة « النسب » شاع استعمالها فى معنى المصاهرة ، وقلّ استعمالها فى قرابة الأبوة أو الأمومة ، وذلك ما يشفع لقبولها لهذا المعنى من باب التوسع والتعميم ، على نحو ما أشار إليه اللغويان المتأخران : صاحب « المصباح » وصاحب « المعيار » .

« توفى » ، و « المتوفى » (*)

– قرار المجلس رده المؤتمر إلى اللجنه –

يشيع فى الاستعمال المعاصر قول المتحدثين توفى فلان بالبناء للمعلوم فهو متوفٍّ ، ويأخذ بعض النقاد على هذا الاستعمال أن المسموع فى اللغة توفِّى ببناء الفعل للمجهول ، فهو متوفَّى بصيغة اسم المفعول ،والتعبير الشائع سائغ فى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى مرفوعةً إلى على ابن أبى طالب فى قوله تعالى : (والَّذين يَتَوفَّوْن منْكُمْ) وقد وجه هذه القراءة لغوياً ابن جنى ، والسخاوى الذى زاد أن «توفى »بمعنى استوفى أجله ،ومجىء تفعَّل المضعف المزيد التاء بمعنى استفعل نص عليه الرضى .وما قاله السخاوى فى (الإعلان) : فلان المتوفى ، وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار . ولذا ترى اللجنة أن كُلاًّ من التعبيرين صحيح لا غبار عليه .

(*) عرض بالجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، والجلسة الحادية والثلاثين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

– قدم على بكر المحرر بالمجمع مذكرة بعنوان«توفى فلان فهو متوف» يرى فيهاأن مأثور اللغة :توفىفلان فهو متوفى،وأن الاستعمال العصرى (متوفى) له وجه فى العربية استنادا لما قاله السخاوى : « يقع فى كلامهم فلان المتوفى وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار » ويشهد له قراءة على رضى الله عنه(والذين يتوفون منكم) أى يستوفون مدة آجالهم . ويروى صاحب مجمع البيان فى الشواذ من على(يتوفون)بفتح الياءقال ابن جنى هو على حذف المفعول ،ويخلص إلى أنه يمكن إجازة الصيغةالشائعة(متوفى).

– عرض الدكتور شوقى ضيف فى مذكرة بعنوان : صيغة عصرية لم تسجلها المعاجم ،المتداول فى اللغة اليومية على ألسنة العامة :توفى فلان ببناء الفعل للفاعل فهو متوف بصيغة اسم الفاعل، ومما يؤخذ على هذا أن الصواب : «توفى فلان ببناء الفعل للمجهول والمتوفى بصيغة اسم المفعول . ويرى أن هذه التخطئة فى حاجة إلى مراجعة . ويستند إلى ما رواه ابن جنى فى كتابه المحتسب عن أبى عبد الرحمن السلمى أن على بن أبى طالب كان يقرأ (والذين يتوفون منكم) بفتح الياء ويعلق ابن جنى قائلا هذا عندى مستقيم جائز وذلك على حذف المفعول : أى الذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم وحذف المفعول كثير فى القرآن . ويذكر السخاوى فى كتابه الإعلان (فلان المتوفى) وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار وتستند إلى قراءة على التى نقلها عن العز بن جماعة الذى زاد أن المتوفى بمعنى المستوفى ومجىء تفعل المضعف المزيد التاء بمعنى استفعل نص عليه الرضى فى شرح الشافية . من ذلك تقصى الأمر : استقصاه، ويخلص الدكتور شوقى ضيف إلى صحة ما يقوله العامة .

وفيما يلى .

– بحث بعنوان : « توفى فلان ؛ فهو متوفى » للسيد على بكر المحرر بالمجمع .
– وآخر بعنوان : « صيغة لم تسجلها المعاجم » للدكتور شوقى ضيف .

توفى : فلان
فهو : متوفٍّ

للسيد / على بكر (المحرر بالمجمع)

١ – الشائع في الاستعمال العصري «المتوفِّى» اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول كما يقال : تَوفَّى فلانٌ ، على البناء للمعلوم بمعنى البناء للمجهول .

٢ – نقاد اللغة ينكرون ذلك لأن المشهور في الأفعال : توفَّاه الله وتُوفِّى فلان فهو مُتَوفًّى . بصيغة اسم المفعول .

٣ – يبدو أن الاستعمال العصرى له أصل قديم تعرض له غير واحد ، إذ يعلن صاحب الإعلان أنه : «يقع في كلامهم فلان المتوفى» وأنت في فتح الفاء وكسرها بالخيار ، والكسر موجه بالمستوفى لمدة حياته ، ويشهد له قوله تعالى : (والذين يَتَوفَّوْنَ مِنْكُم) ٢٣٤ – البقرة على قراءة على رضى الله عنه في فتح الياء أى — يستوفون آجالهم » فالسخاوى هنا يخرج التعبير على أن فلانا توفَّى فهو متوفٍّ أى استوفى مدة حياته محتجًّا بقراءة على كرم الله وجهه .

٤ – ويتأيد ما ذهب إليه السخاوى على « لسان العرب » ، حيث يقول ابن منظور تَوفَّى المدة : بلَغها واستكملها ، استوفى فلان الشىء لم يدع منه شيئاً ، ومنه قوله تعالى (اللهُ يَتَوفَّى الأَنْفُسَ حين مَوْتِها) ٤٢ : الزمر ، أى يستوفى مدد آجالهم في الدنيا .

٥ – وجاء في الأساس : استوفاه وتوفَّاه : استكمله .

٦ – ثم يجمع صاحب « مجمع البيان » بين قراءة على وكلام لابن جنى في هذا الصدد حينما يتعرض لتفسير الآية : (والذين يُتَوَفَّوْن منْكُم) إذ يقول : « روى في الشواذ عن على «يَتَوَفَّون» بفتح الفاء ، قال ابن جنى : هو على حذف المفعول ، أى الذين يتوفون أيامهم أو آجالهم وأعمارهم وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام إذا كان هناك دليل عليه كما قال الله تعالى : (أوتيت من كلِّ شىء) أى شيئاً ، وقال الحطيئة :

منعمة تصون إليك منها   كصونك من رداء شرعبىّ

أى تصون الكلام منها ، واستوفيتُ الشىء : أخذتَه وافيا » .

٧ – ثم ينقل الدكتور حسين نصار عن « كتاب التيجان » عندما يتحدث عن وهب ابن منبه (ت ١١٠ هـ) فى نشأة التدوين التاريخى حيث يقول : ويبدو أن وهبا كان عارفا باللغة وأساليبها الأدبية يقول فى شرحه للآية (لا عاصِم اليومَ مِنْ أمْرِ اللهِ) فى أثناء الكلام عن نوح – عليه السلام – « والعرب تجعل فاعل فى موضع مفعول » قال الله تعالى : (فى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ) و (ماءٍ دافق) أى مرضية ومدفوق .

٨ – وأهم الأدلة السابقة أن ذلك قراءة على ، وهو واحد من كتّاب الوحى وجامع مصحف ،حيث بين صاحب كتاب المصاحف فيما روى عن محمد بن سيرين أنه لما توفى النبى – صلى الله عليه وسلم – أقسم ألا يرتدى برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن فى مصحف ففعل . كما أثبت له ابن أبى داود السجستانى فى نفس الكتاب أكثر من قراءة . من هنا يتبين لنا أن عليا قارىء للقرآن أيضاً .

٩ – بناءً على ذلك يمكننا أن نضيف سطراً فى المعجمات العربية بإجازة الاستعمال العصرى استناداً إلى ما سبق من أدلة حيث تقول المتوفِّى : المتوفَّى ؟

الأمر كله رهين بإقرار أساتذتى الأجلاء وموافقتهم عليه .

صيغة لم تسجلها المعاجم

للأستاذ الدكتور / شوقى ضيف (عضو المجمع)

المتداول فى لغتنا اليومية وعلى ألسنة العامة أن يقال عن وفاة شخص : تَوَفَّى فلان ببناء الفعل للفاعل ، وبالمثل يقال فى الإخبار عنه ووصفه . المتوفِّى بصيغة اسم الفاعل . ويتبادر إلى كثيرين خطأ هذه الصيغة ،ويقولون إن الصحيح فيها أن يقال : تُوُفِّيَ فلان ببناء الفعل المجهول ،والمتوفَّى بصيغة اسم المفعول ،غير أن هذه التخطئة فى حاجة إلى شىء من المراجعة لمجىء الفعل (يتوفَّون) مبنيا للفاعل فى قراءة مسندة صحيحة ، إذ روى ابن جنى فى كتابه «المحتسب »عن أبى عبدالرحمن السلمى أن على بن أبى طالب – رضى الله عنه – كان يقرأ آية سورة البقرة :(والذين يُتَوَفَّوْن منكم) بفتح الياء . ويعلِّق ابن جنىّ على هذه القراءة بقوله : « هذا عندى مستقيمجائز ، وذلك أنه على حذف المفعول أى : والذين يتوفَّوْن أيامَهم أو أعمارَهم أو آجالَهم كما قال سبحانه : (فلما توفَّيتنى كنت) و (الذين تتوفَّاهم الملائكة) ويقول : وحذف المفعول كثير فى القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه ، قال الله تعالى : (وأُوتيت من كل شىء) أى شيئاً . . وهو كثير جدا » .

ويذكر الحافظ المؤرخ شمس الدين السخاوى فى تضاعيف كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ » ص ٨٥ فائدة نقلها عن العز بن جماعة تمضى على هذه الصورة : « يقع فى كلامهم (يريد المؤرخين) : فلان المتوفى وأنت فى فتح الفاء وكسرها بالخيار ، والكسر موجَّه بالمستوفى مدة حياته ، ويشهد له قوله تعالى : (والذين يَتَوَفَّون منكم) على قراءة على – رضى الله عنه – فى فتح الياء ، أى يستوفون آجالهم » .

وواضح التقاء ابن جماعة بابن جنى فى تصحيح صيغة «توفَّى »بالبناء للفاعل و«المتوفِّى » بكسر الفاء اسما فاعلا مع حذف المفعول فيهما بدلالة الحال ،وزاد ابن جماعة توجيه الصيغة

وأن توفّى فيها بمعنى استوفى ، وإن فُهم ذلك من ابن جنى إجمالا دون تصريح . ومجىء تفعل المضعف المزيد التاء بمعنى استفعل نَصّ عليه الرضى فى شرح الشافية ، من ذلك : تقصّى الأمر أى استقصاه ، تبيّن الأمر أى استبانه ، تيقّن الأمر أى استيقنه ، وترضّى فلانا أى استرضاه ، وهو كثير .

كل ما قدمت يؤكد أن ما يشيع فى اللغة اليومية وعلى ألسنة العامة من قولهم : تَوفّى فلان بفتح التاء وبناء الفعل للفاعل وكذلك قولهم : فلان المتوفِّى بكسر الفاء اسما فاعلا — صحيحٌ فى العربية ولا غبار عليه فى فصيح الكلام .

أمسية(*)

يرى المجمع أن الكتاب يستعملون كلمة الأُمْسِية بفتح الياء مخففة، والمنصوص عليه أنها بالياء المشددة على وزن أُفعولة. واللجنة تجيز ماتجرى به الأقلام تنظيراً بين الأُمْسِية والأُغنية التى نصت المعجمات على ورودها بياء مفتوحة مخففة، مع أنها على وزن أُفعولة، ومن سنن الكلام العربى تخفيف الياء المشددة فى مقامات شتَّى .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى بيان الموضوع :

قدم الأستاذ الدكتور أحمد الحوفى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان « أمسية » وقد رأى فيها قياس كلمة أمسية على كلمة أغنية التى وردت فى المعاجم بياء مشددة مفتوحة وبياء مفتوحة غير مشددة.

وفيما يلى :

— بحث للدكتور الحوفى بعنوان « أمسية » .

امسية

للدكتور / أحمد الحوفى (عضو المجمع)

ينطق أكثر الناس كلمة (أمْسِية) بياء مفتوحة غير مشددة . ويخطِّىء هذا النطق آخرون ، ويرون أنه لا بد من تشديد الياء المفتوحة .

ولعل حجتهم فى اشتراط هذا التشديد أن فى اللغة كلمات كثيرة على هذا الوزن كلها مشددة الياء ، مثل :

أُلْهِيَّة : ما يتلهى به الإنسان ، وهى أيضاً الأُلْهوَّه .

والأُمْنِيَّة : وهى ما يتمناه الشخص .

والأُحْجِيَّة : والأُحْجُوَّة ، وهى مخالفة معنى الكلمة للفظها .

والأُثْقِيَّة : الحجر الذى توضع عليه القدر .

والأُمسية : المساء .

ولكننا نجد فى المعاجم كلمة (أُغنية) بياء مشددة مفتوحة ، وبياء مفتوحة غير مشددة .

فما الذى يمنع من قياس كلمة (أُمسية) على كلمة (أُغنية) فتخفف ياؤُها ؟

انتج ــ انتاجا (*)

يرى المجمع أنه يجرى على أقلامِ الكتاب مثل قولهم : أنتجَ الفدان عشرة قناطيرَ قطنًا وأنتج المؤلف عشرين كتابا . وقد يلاحظ على هذا الاستعمال أنه غير موافق لما فى أصول المعجمات ، واللجنة ترى إجازته بناءً على ما ورد فى أساس البلاغة من قوله : وفى المثل أن التوانى والكسل تزاوجا فأنتجا الفقر ، وما سجله الفيومى من قوله فى المصباح : « وقد يقال » : أنتجت الناقة ولدا على معنى « ولدت » ففى التعبير تضمين .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة إلى اللجنة بعنوان « أنتج – إنتاجا » ذكر فيها أن بعض الناس يتحرج من استعمال الفعل «أنتج» مبنيا للمعلوم ويؤثر «نتج» مبنيا للمجهول فيقول مثلا : نتج النسيج . ونص على أن الأصل فى هذا الفعل أن يتعدى لمفعولين فيقال نتج الرجل الناقة بعيرا أى ولدها كما يصح أن يبنى للمجهول فيقال : نتجت الناقة ولدا .

وانتهى إلى أنه بالقياس على ذلك يصح قولنا : نتج الفدان عشرة قناطير من القطن ، كما أنه يصح أن نضيف همزة التعدية إلى الفعل «نتج» فنقول : أنتج الفدان عشرة قناطير من القطن . وأمثلة ذلك فى اللغة كثيرة مثل شجاه وأشجاه ، مده وأمده ، حزنه وأحزنه .

وفيما يلى :

– بحث الدكتور الحوفى بعنوان « أنتج – إنتاجاً ».

أنتج ـ انتاجا

للدكتور / احمد الحوفى (عضو المجمع)

يتحرز بعض الناس من استعمال الفعل (أنتَجَ) مبنيا للمعلوم ، ويؤثر الفعل الثلاثى (نُتِج) مبنيا للمجهول ، فيقول مثلا : نُتِج النسيجُ ونُتِجت الشاةُ .

ولكن المعاجم ـ وبخاصة المصباح المنير ـ أزالت ما يعترض الموضوع من لَبْس .

وذلك أنها تنص على صواب « قولنا نَتَج الرجلُ الناقة يَنْتِجها من باب ضرب ، أى تلقى ولدها وأصلح من شأنه ، فالرجل ناتج ، والبهيمة منتوجة ، والولد نتيجة . والأصل فى هذا الفعل أن يتعدى لمفعولين ، فيقال نَتَج الرَجل الناقة بعيرًا ، أى ولَّدها .

ويصح أن نبنى الفعل للمجهول ، فنقول نتجت الناقة ولدا ، إذا وضعته ونُتِجت الغنَم أربعين سَخْلة .

ويجوز حذف المفعول الثانى اقتصارا ، فيقال : نُتِجت الشاةُ ، كما يقال : أُعْطِى زيد . ويجوز أيضا إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل وخلاف المفعول الأول لفهم المعنى ، فيقال : نُتِجَ الولدُ ونُتِجَت السخلةُ أى وُلدت ، كما يقال : أُعطِى درهمٌ .

وقد يقال : نَتَجت الناقةُ ولدا ، بمعنى ولدت أو حملت .

والخلاصة :

١ ـ من حيث إنه يصح قولنا : نَتَج الرّجلُ الناقَةَ أى أولدها ، ونَتَجت الناقةُ أى ولدت ، فيصح قياسا على هذا أن نقول : نتجت البئر مليون برميل من النفط .

قال الجاحظ : وإنما حمل اليهودَ على الكفر بمحمد ـ صلى‌الله‌عليه‌وسلم ـ الحسدُ ، ثم نَتَج لهم الحسدُ عداوته . (فصل ما بين العداوة والحسد من رسائل الجاحظ ١ ـ ٣٤٦)

٢ ـ كما يصح أن نضيف إلى الفعل (نَتَج) المتعدى همزة التعدية فنقول :
أَنْتَج الفدانُ عشرة قناطير من القطن .

وأَنْتَج المصنعُ ألف ثوب من الحرير .

وأنتجت البئر مليون برميل من النِّفط .

وأنتج العالم كتابا جديدا .

وهذا هو الجارى على ألسنة الناس وأقلامهم .

فكل من الفدان والمصنع والبئر والعالم مُنْتِج .

وكل من القطن والحرير والنِّفط والكتاب مُنْتَج أو نتيجة .

وفى اللغة أفعال ثلاثية كثيرة متعدية ، ومع هذا يصح أن تضاف إليها همزة التعدية والمعنى واحد ، مثل :

شجاه وأشجاه ، ومده وأمده ، وحزنه وأحزنه ، وسحته وأسحته ، وجَنبه وأجنبه .

بهت ـ باهت (*)

أحال مجلس المجمع كلمة «باهت» على لجنة الألفاظ والأساليب لترى، هل يصح استعمالها العصرى للدلالة على تغير اللون وقلة زهوه ؟

والكلمة لم تذكر فى المعاجم بهذه الدلالة . ولكن ذكرت فيها أفعال تشاركها فى المادة اللغوية ولا تشاركها معناها منها : بهت الخصمَ إذا أفحمه بالحجة القاطعة .

وترى اللجنة، أنه يمكن أن يلتمس من هذه الدلالة وجه لصحة استعمال كلمة «باهت» بمعناها العصرى، فإن المحتج المنتصر على خصمه فى الجدال، يشعر بغير قليل من الاعتزاز والزهو، بينما المحجوج المهزوم يتجرع مرارة الهزيمة، ويحدث ذلك فى نفسه بعض الابتئاس، كما يحدث فى وجهه بعض التغير وشيئاً من كسوف لونه بعد إشراقه . ومن هذه الدلالة اللازمة للكلمة المعجمية يسوغ استخدام كلمة «باهت» بمعنى ما تغير لونه من الأشياء بعد زهوه ونصاعته، على طريق الاستعارة .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

أحال مجلس المجمع كلمة «باهت» إلى لجنة الألفاظ والأساليب لترى هل يصح استعمالها العصرى للدلالة على تغير اللون، قلة زهوه ؟

قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان « بهت — باهت » وانتهى إلى أن هذه الصيغة سائغة فى العربية، فى الاستعمالات المصرية .

وفيما يلى :

بحث الدكتور شوقى ضيف : « بهت — باهت » .

بهت ـــ باهت (*)

للأستاذ الدكتور / شوقى ضيف (عضو المجمع)

أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب كلمة « بهت » للدلالة على تغير اللون وأنه غير زاه لبحثها لغويا وبيان هل هى سائغة أو غير سائغة فى الاستعمال العصرى والكلمة ليست بهذه الدلالة اللغوية العصرية فى المعاجم ، إنما الذى ورد فيها : بهت يبهت بهتا فعلا بمعنى استولت عليه اللكنة ، وبهته يبهته بهتا وبهاتا فعلا متعديا بمعنى أخذه وبحيرة ، وبمعنى كذب عليه ، وفى حديث الغيبة : « وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهتَّه » أى كذبت عليه أو افتريت عليه الكذب .

ويمكن أن يخرج الاستعمال العصرى لصيغة بهت اللون فهو باهت على أحد وجهين :

١ ـــ إما من البهت حين يقهر المتكلم أو المجادل صاحبه بالحجة القاطعة والبرهان الساطع ويلزم ذلك عادة شىء من التغير فى وجه الشخص المحجوج ولونه . ومن ثم استخدم المعاصرون كلمتى : بهت وباهت فى الألوان على طريقة المجاز أخذا من لازم الدلالة الأصلية للكلمة ، وقد يقال إن كلمة باهت فى هذا التخريج لا تستقيم مع لزوم الفعل ولكن لذلك شواهد فى العربية تتيح الرخصة لهذا الاستعمال العصرى .

٢ ـــ وإما من البهت بمعنى الكذب ، لأن اللون حين يتغير ويفقد زهوه ونصاعته غير صادق الدلالة التامة ، ومن هنا استخدم المعاصرون الكلمة فى تغير الألوان على طريقة المجاز والانتقال بها من الكذب المعنوى إلى نقص الدلالة الحسية فى اللون إذ لم يعد يعبر عن حقيقته تماما وما كان له من الزهو والنصاعة .

وبأحد هذين التخريجين أو بكليهما تصبح « بهت ـ باهت » فى الاستعمالات العصرية سائغة فى العربية .

عشوائى ــ العشوائية (*)

يرى المجمع أن اللغة المعاصرة تستخدم كلمة «عشوائى» صفة لما يكون على غير هدى فيقال رأى عشوائى، كما تستخدم كلمة العشوائية مصدراً صناعياً للعمل على غير بصيرة فيقال عشوائية القرار أو العمل، وترى اللجنة إجازة اللفظين على التخريج التالى :

إجازة كلمة «عشوائى» صفة، أخذاً من كلمة عشواء صفة للناقة كليلة البصر، منسوبة بإثبات همزتها دون قلبها واوا استناداً إلى أن بعض العرب كان يثبتها فى الصفة الممدودة المهموزة المؤنثة مثل حمراء فيقول حمرائى، ويفهم من صنيع الكوفيين فى أجازتهم (حمراءان) فى التثنية أنهم يجيزون إثباتها فى النسبة. وقد أخذ بذلك المجمع فى بعض قراراته السابقة .

إجازة كلمة «العشوائية» مصدراً صناعياً، أخذاً من كلمة عشواء السالفة بإضافة ياء النسبة وتاء التأنيث إلى الكلمة . وقد أجزنا فى الكلمة السالفة إثبات الهمزة مع ياء النسبة، قياسا عليها تثبت الهمزة فى المصدر الصناعى فيقال العشوائية، وبذلك تكون الكلمتان : «عشوائى ــ العشوائية» سائغتين مقبولتين فى فصيح الكلام .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور شوقى ضيف بحثاً إلى اللجنة سوغ فيه « عشوائى – العشوائية » اعتمادا على قرار صدر من المجمع فى كتابه أصول اللغة فى جواز النسبة إلى مثل : كيمياء – كيمائى صفراء – وصفرائى وصفراوى وبذلك تصبح النسبة إلى عشواء: عشوائى جائزة وسائغة .

وما دامت كلمة عشواء أصبحت سائغة فلذلك تصبح كلمة العشوائية مصدرا صناعيا سائغة بدورها .

وفيما يلى :

بحث الدكتور شوقى ضيف : عشوائى – العشوائية .

عشوائى — عشوائية — العشوائية

للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

تدوْر فى اللغة المعاصرة كلمات : عشوائى وعشوائية صفتين ،والعشوائية مصدراً صناعياً. فيقال مثلا : فكرة عشوائية أى على غير هدى ونور ، كما يقال عشوائية القرارات أى أنها ليست ثمرة هدى وبصيرة . والكلمات الثلاث لم ترد فى المعاجم . وأصل الكلمة : عشواء ، صفة للناقة كليلة البصر تخبِط الطريق فى السير دون أن تتبين بدقة مواضع أخفافها ، ومن أمثالهم : هو يخبط خبطَ عشواء ، ويقول زهير :

رأيت المنايا خبط عشواء من تُصب ... تمته ومن تخطىء يعمر فيهـرم

والقياس فى الاسم الممدود أن الهمزة إذا كانت للتأنيث قلبت فى النسبة واوا مثل : حمراء ينسب إليها حمراوى . وتثبت الهمزة فى الكلمة إذا لم تكن للتأنيث مثل : قرائى فى النسبة إلى قراءة ، وإذا كانت منقلبة عن واو جاز الوجهان : ثبوتها وقلبها مثل : سمائى وسماوى فى النسبة إلى سماء . والهمزة فى عشواء للتأنيث ، فقياس النسبة إليها عشو اوى وعشواوية ، وفى ذلك ثقل واضح فى النطق لاجتماع واوين ، ليس بينهما فاصل يعتد به ، فى الكلمة ، ولعل ذلك ما جعل اللغة المعاصرة تفر من هذا الثقل فتثبت همزة عشواء فى النسبة قائلة عشوائى وعشوائية .

ومن يرجع إلى كتب النحو يجد تخريجا للنطق الدائر على الألسنة بإثبات همزة عشواء فى النسبة إذ يقول الصبان : من العرب من يقرر هذه الهمزة التى للتأنيث فى النسبة وفى باب تثنية المقصور والممدود بشرح الأشمونى يذكر أن أبا جعفر النحاس روى عن الكوفيين فى تثنية حمراء أن يقال حمراءان ، مما يلزمهم بأن يقولوا فى النسبة حمرائى ، للقاعدة العامة ، وهى أن الاسم الممدود يعامل فى النسبة معاملته فى التثنية . وكل ذلك رجع إليه المجمع وقرر — كما فى كتابه أصول اللغة — جواز النسبة إلى مثل حمراء على حمرائى

وحمراوى ، وأجاز ذلك فى كلمة كيمياء فينسب إليها : كيميائى وكيمياوى . وفى الدورة الماضية أجاز ذلك فى كلمة صفراء ، بحيث ينسب إليها فى الطب : صفرائى ، وبذلك كله تصبح النسبة إلى عشواء وعشوائية جائزة سائغة .

وما دامت كلمة « عشوائى » أصبحت سائغة فبالتالى ، تصبح كلمة « العشوائية » مصدراً صناعيًّا سائغة بدورها ، إذ المصدر الصناعى يصاغ على زنة الكلمة منسوبةً مؤنثةً وهى هنا كلمة عشوائية ، فما دمنا قد أجزناها فإن المصدر الصناعى يصبح مُجازاً سائغاً بدوره .

المراجع :

همع الهوامع للسيوطى .

شرح الأشمونى على الألفية .

حاشية الصبان .

كتاب أصول اللغة للمجمع

العظمة (*)

يرى المجمع أنه يجرى فى استعمال الكاتبين مثل قولهم . « عظمة » فلان بمعنى : عظم مكانته ، والأصل فى استعمال العظمة أنها لمعنى الكِبْر والتجبر، وهى على هذا من ذميم الصفات إلا فى حق الله تعالى . واللجنة تجيز استعمال العظمة بمعنى العِظم اعتماداً على ما جاء فى لسان العرب من تسجيله ما يأتى: « لفلان عظمة عند الناس ، أى حرمة يعظم لها وله معاظم وحرم ، وإنه لعظم المعاظم أى عظم الحرمة والحقوق المستعظمة » .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .
وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :
— قدم الدكتور أحمد الحوفى مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان « عظمة » انتهى فيها إلى أن بعض المعجمات نصت على أن لفلان عظمة عند الناس أى حرمة يعظم لها ، فالعظمة تقدير يستوجب التعظيم ولا كبرياء فى ذلك .
— وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان « العظمة » لمعنى الحرمة والحقوق المستعظمة ، انتهى فيها إلى أن بعض معاجم اللغة نصت على أن لفلان عظمة عند الناس أى حرمة يعظم لها ،وإنه لعظيم المعاظم أى الحرمة والحقوق المستعظمة — وأننا نستطيع أن نطمئن إلى سلامة التعبير بالعظمة فى مقام المدح .
وفيما يلى :
— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « العظمة لمعنى الحرمة والحقوق المستعظمة» .
— بحث للدكتور أحمد الحوفى بعنوان « كلمة عظمة » .

« العظمة » لمعنى الحرمة والحقوق المستعظمة

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

الكتاب يستعملون « العظمة » فى مقام المدح ، والناس يستعملونها فى مقام الذم ، إلا فى حق الله تعالى . . . .

والمأثور المشهور فى الفصحى يصدع بأن العظمة والعظموت والتعظم والاستعظام هو الكبرياء والتكبر والنخوة والزهو ، وأما الضخامة والكبارة وما فى معناهما على المجاز ، فهى العظم والعظامة ، والموصوف بها عظيم .

وخلاصة ما أجمعت عليه نصوص اللغة أن العظمة هى الكبرياء ، وإذا وصف امرؤ بالعظمة فهو ذمّ ، لأن معناها كبره وتجبره الممقوت ، لأن العظمة فى الحقيقة لله عز وجل ، وهى استقلاله واستغناؤه عن الغير .

[ذلك ما جعل المعجمات الحديثة لا تثبت للعظمة معنى إلا الكبرياء ، مُضيًّا مع السائد المقرر فى أصول اللغة ، وهو ما بقى جارياً على الألسن فى لغة الخطاب ، لا على أقلام الكتاب.! على أن « العظمة » بالمعنى الذى يتوارد على أقلام الكتاب ، فى مقام المدح ، يجد له مسوغاً فى نص أثبتته بعض الأصول وإن لم يكن له مكان الصدر فى تفسير العظمة التفسير المعجمى الأصيل الوثيق .

هذا النص فى معجم « لسان العرب » وهو يتمثل فى حكاية مقولات على هذا النحو : « لفلان عظمة عند الناس ، أى حرمة يعظم لها ، وله معاظم وحرم ، وإنه لعظيم المعاظم أى عظيم الحرمة والحقوق المستعظمة » .

لنا بهذا أن نطمئن إلى سلامة التعبير بالعظمة فى مقام المدح ، عن غير الكبرياء من حميد الخصال .

وعلى أصحاب المعجمات الحديثة أن يثبتوا ذلك ، تيسيراً فى اللغة ، ودعما لما تجرى به أقلام الكاتبين .

كلمة ((عظمة))

للدكتور / أحمد الحوفى (عضو المجمع)

يستعمل كثير من الكتاب كلمة (عَظَمة) على وزن شجرة للدلالة على الفخامة والضخامة والعلاء .

لكن هذا المعنى فى حاجة إلى الرجوع إلى المعاجم .

١ — فى المعاجم الثلاثة — لسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس — دلالات عامة للكلمة من الفعل عَظُم (على وزن صَغُر) عِظَما وعَظامة ، فالعظمة هى الضخامة والقدرة والكِبَر والقوة والتعظيم والتقدير ، والعظيم والعُظام هو الكبير .

ويقال : عظَّمه تعظيما ، وأعظمه إعظاما ، واستعظمه استعظاما . أى فخَّمه وكبَّره ورآه عظيما ، وعدَّه عظيما .

ودعوَى فرعونَ عظيمة من العظائم أى كبيرة من الكبائر .

والمعاظم هى الحُرَم والحقوق المستعظمة .

أما كلمة (عَظَمة) فإنها تدل على الكبرياء والزهو والنخوة ، شأنها شأن عُظَّامة (على وزن رمانة) وعظموت (على وزن جبروت) .

لهذا قالوا : إذا وصف عبد بالعظمة كان ذمًّا له ، لأن العظمة الحقيقية لله عز وجل [١] .

٢ — وردت كلمة تعظيم وإعظام والفعل أعظم فى كلام للجاحظ . منه :

« . . . . . كرضا من تأذن له لما يمنحه من التكريم ، ويحويه من التعظيم . فإن المنع عند الممنوع فى لين المقالة يكاد يكون كالنيل عند العظماء فى نفع المنالة » [٢] .

---

(١) لسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس ، مادة عظم .

(٢) كتاب الحجاب ٢/٣٤ من رسائل الجاحظ .

ومنـــه :

« . . . . ويلتى أبداً بالأعظام ، ويفدى إذا دعى ، ويحيا بطرائف الأخبار »[١] .

٣ — وفى القرآن الكريم آيات كثيرة دلت بكلمة عظيم على الشيء الفخم الباهر الكبير وعلى الشيء الذى تعجز العقول عن إدراكه ، ولم ترد كلمة عظمة .

من هذا قوله تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ عن النبإ العظيم ،الذى هم فيه مختلفون » .
وقوله سبحانه : « وإنك لعلى خلق عظيم » .

وقوله تعالى : « لهم عذاب عظيم » .

وقوله تعالى : والله ذو الفضل العظيم » .

وقوله تعالى : « كالطود العظيم » .

وقوله تعالى : « سبح باسم ربك العظيم » .

لكنى أوثر أن نتوسع فى دلالة كلمة « عظمة » فلا نحصرها فى الكبرياء والزهو والنخوة ، ولا نستعملها ذما للإنسان كما ورد فى بعض المعاجم .

ولى على هذا الإيثار دليلان اثنان :

أما أولهما : فهو أن لسان العرب وتاج العروس فيهما : «لفلان عظمة عند الناس أى حرمة يعظم لها » .

فالعظمة إذن تقدير وقدر ومكانة وقيمة ومزايا تستوجب التعظيم ، فلا كبرياء هنا ولا ذم ، وهذا هو الذى نريده ، حينما نقول : عظمة الرسالة ، أو عظمة الخطة ، أو عظمة الاختراع ، أو عظمة الأخلاق .

وأما ثانى الدليلين : فهو أن كلمة عظمة ليست مصدراً ، لأن الفعل عظم مصدره العِظَم والعظامة ، وإنما هى اسم على هذا الوزن مثل الردهة والأسلة واليرقةوالسمكة و النصفة والحركة والصلعة والعقبة .

---

(١) كتاب القيان ١٧٨/٢ من رسائل الجاحظ .

العمــالة(*)

يرى المجمع أن الكتاب يستعملون كلمة العمالة، للدلالة على معنى العمل والعمال. والمنصوص عليه فى المعجمات أن العمالة مثلثة العين: هى أجر العمل ويتسنى تصويب كلمة العمالة فى الاستعمال المتداول، بأنها مجاز علاقته السببية: ولها نظير فى استعمال كلمة الوظيفة التى تدل لغة على الرزق أو الأجر، إذ جرى استعمالها بمعنى العمل الذى يؤجر عليه.

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع.

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع:

— قدم الدكتور الحوفى إلى اللجنة مذكرة صوب فيها كلمة «عمالة» فى الاستعمال المتداول على اعتبار أنها مجاز علاقته السببية لأن العمل هو السبب فى الأجر.

وبعد أن ناقشت اللجنة المذكرة انتهت إلى القرار المدون فى متن الصفحة.

وفيما يلى:

— بحث الدكتور الحوفى بعنوان «العمالة».

العمــالة

للأستاذ الدكتور / احمد الحوفى (عضو المجمع)

يستعمل الناس كلمة العِمالة للدلالة على العمل وعلى العُمَّال أى العُمَلة ولكن الذى فى المعاجم أن العِمَالة ، مثلثة العين. بضم العين ، هى العُمْلة وسكون الميم ، وبكسر العين وسكون الميم أى أَجر العمل .

ومن الميسور أن نصوب كلمة عِمالة فى الاستعمال المتداول ، فنقول إنها مجاز علاقته السببية ، لأن العمل هو السبب فى الأَجر والأَصل فى استحقاقه ، ولا أَجر بغير عمل أَو عِمالة .

لهذا يصح قولهم : العِمالة الزائدة . والعِمالة الناقصة ، والعِمالة الزراعية ، والعِمالة الصناعية .

« تغطية » الموضوع ، التغطية بمعنى الاستيعاب(*)

يرى المجمع أن المعاصرين يستعملون كلمة «التغطية» بمعنى الإحاطة والشمول والاحتواء في مثل قولهم: غطى الصحفيون أنباء المؤتمر، بمعنى استوعبوها وأحاطوا بها . واللجنة مع علمها بأنه غير مسموع في اللغة وأنه منقول بطريق الترجمة من لغة أجنبية ، فإنها تجيزه على أساس أن التغطية بهذه الدلالة استعيرت للاستيعاب على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الدكتور مجدى وهبة مذكرة بعنوان « تغطية الموضوع » وانتهى إلى أنه يمكن إجازة الاستعمال الجديد الشائع على أساس أن التغطية معناها الشمول والاستيعاب .

— وقدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة فى هذا الموضوع بعنوان « التغطية بمعنى الاستيعاب» ورأى فيها أن استعمال التغطية بمعنى الاستيعاب فى اللغة المعاصرة استعمال صحيح ، على الرغم من أنه ليس له بهذا المعنى ذكر فى المعاجم — على أن تكون فيه استعارة تصريحية أصلية .

وفيما يلى :

— بحث للدكتور مجدى وهبة بعنوان « تغطية الموضوع » .

— بحث للأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « التغطية بمعنى الاستيعاب » .

تغطية الموضوع

للأستاذ الدكتور / مجدى وهبة (عضو المجمع)

يكثر فى الجرائد اليوم وعلى ألسنة المذيعين قولهم : غطى الباحثون موضوع أزمة المساكن بحثا ودراسة وحلولا ، وقولهم : تقدم رجال المال والاقتصاد باقتراحات تغطى الحاجة إلى عملة صعبة ، وقولهم صارت إذاعة القرآن الكريم تغطى العالم العربى كله . فهل الفعل (غطى يغطى تغطية) صالح للدلالة على هذا المعنى ؟

إن الذى فى المعاجم اللغوية أن التغطية : الستر ، ولكننا نستطيع أن نجيز الاستعمال الجديد الشائع على أساس أن تغطية البحث للموضوع وتغطية الاحتياج إلى عملة صعبة ، معناه شمول الموضوع بالدراسة من جميع نواحيه واستيعابه والإحاطة بجميع جوانبه .

التغطية بمعنى الاستيعاب

للأستاذ على النجدى ناصف (عضو المجمع)

يستعمل لفظ (التغطية) فى اللغة المعاصرة بمعنى الاستيعاب. وليس له بهذا المعنى ذكر فى المعاجم ، لكن استعماله فيه صحيح مع ذلك على أن تكون فيه استعارة تصريحية أصلية .

ففى قولهم مثلا : يصحب السيد رئيس الجمهورية بعض الصحفيين فى السفر إلى الولايات المتحدة لتغطية الزيارة ، أى الإحاطة بأنبائها ثم الإعلام بها — فى هذا يقال: شبه الاستيعاب بالتغطية بجامع الإحاطة فى كلٍّ ، ثم استعيرت التغطية للاستيعاب استعارة تصريحية أصلية .

دعّم المضعف (*)

يرى المجمع أنه يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال كل من الفعلين : دعّم المضعف، ودعَم المجرد بمعنى «قوّى» ، لكن بعض المستعملين للغة وبعض النقاد ينكر استعمال الفعل المضعف، لأنه غير وارد فى المعاجم .

لكن صاحب المخصص ينقل عن صاحب العين قوله : «دعَمت الحائط ونحوه أدعَمه دعما ودعّمته، إذا مال فأقمته بخشبة أو نحوها ، واسم ما دعمته به الدِّعمة والجمع دعَم ، والدِّعامة والجمع دعائم » .

ويلاحظ أن كلا الفعلين فى هذا النص مضبوط بالشكل ضبطا تاما .

وقد كرر دعم مضبوطا مرتين وعطف فى أولاهما على دعم المضعف .

وهذا مع ضبطه ، يدل على أنه الدعم المضعف لا غير ، وإلا كان عطفه على دعم المخفف لغوا وتكرارا لا معنى له .

إذن يكون دعم المضعف ورد ذكره فى معجمين : فى العين أصلا ، وفى المخصص نقلا . وإذن يكون استعماله صحيحاً ، ولا مانع من تداوله فى الاستعمال .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ على النجدى ناصف إلى اللجنة مذكرة بعنوان (يقال دعم يدعم دعما ودعم يدعم تدعيما) ذكر فيها أن نقاد اللغة ينهون عن استعمال دعم المشدد العين وعن مضارعه ومصدره تبعا لذلك، بيد أنه «دعم» غير المشدد العين فهو صحيح الاستعمال. ولا مانع من تداوله ، وذلك لأنى وجدت صاحب المخصص يقول فى الصفحة ١٢٩ من الجزء الخامس نقلا عن صاحب العين « دعمت الحائط ونحوه أدعمه دعما،ودعمته : اذا مال فأقمته بخشبه أو نحوها ، واسم مادعمته به: الدعمة والجمع دعم ، والدعامة والجمع : دعائم والدعام » .

وفيما يلى :

— بحث للأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « يقال : دعم يدعم دعما ، ودعم يدعم تدعيما » .

يقال : ((دعم ، يدعم ، دعما)) ، و ((دعم ، يدعم ،تدعيما))

للأستاذ على النجدى ناصف (عضو المجمع)

هذه ستة ألفاظ يتردد ذكرها فى لغتنا المعاصرة ، على تفاوت فى الاستعمال قلةً وكثرةً ، غير أن نقاد اللغة ينهون عن استعمال «دعّم »المشدد العين ، وعن مضارعه ومصدره تبعا لذلك.

وحجتهم أن «دعّم »لا ذكر له فى المعاجم . وهى حجة صحيحة . فقد رجعت فيه إلى كل من : الأساس ، والمصباح ، واللسان ، والتاج ، وأقرب الموارد . والمنجد فلم أجده ، لكنى وجدته فى الوسيط .

ثم افتقدته فى المخصص ، فوجدت صاحبه يقول فى الصفحة ١٢٩ من الجزء الخامس نقلا عن صاحب العين : « دعمت الحائط ونحوه أدعَمه دعما ، ودعّمته : إذا مال فأقمته بخشبة أو نحوها ، واسم ما دعّمته به : الدِّعمة ، والجمع دِعَم ، والدِّعامة . والجمع : دعائم والدِّعام » .

ويؤخذ من هذا النص :

١ ـ أن ذكر مضارع الفعل الأول ومصدره مع ضبطهما بالشكل يدل قطعا على أنه دعَم المجرد .

٢ ـ وأن ذكر الفعل دعّم مرتين مع تشديد عينه فيهما ، ثم عطفه على دعَمَ المجرد ـ يدل كلاهما على أنه دعَّم المشدد العين .

وإذن يكون دعّم المشدد العين صحيح الاستعمال ، كدعم ولا مانع من تداول استعماله .

تدعم الدولة بعض سلع التموين (*)

يرى المجمع أنه يكثر تداول مثل هذه العبارة فى لغة العصر ، مرادًا بها أن الدولة تخفف عن جمهور المستهلكين أعباء العيش، وتعينهم على مقاومة الغلاء فجمهور المستهلكين هم، المعنيون بالدعم ، لكن العبارة لا تجعل الدعم لهم بل للسلع نفسها .

ويمكن توجيه العبارة من جهتين :

الأولى : تقدير مضاف محذوف فيها ، ليكون أصلها : تدعم الدولة جمهور مستهلكى سلع التموين . وحذف المضاف كثير فى العربية ، منه فى القرآن (ربنا وآتنا ماوعدتنا على رسلك) أى ألسنة رسلك أو على تصديقهم .

الثانية : أن يكون فى العبارة مجاز مرسل علاقته السببية ،وهو الذى جعل الدعم للسلع لأنها هى سبب العيش وقوامه .

وإذن تكون العبارة صحيحة الاستعمال .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ على النجدى مذكرة إلى اللجنة بين فيها أنه يقال فى لغة العصر : الدولة تدعم بعض سلع التموين . والدعم فى هذه العبارة موجه إلى السلع ، بيد أن الدولة لا تريد دعم السلع ولا تقصدها به ، ولكنها تريد الذين يستهلكونها وينتفعون بها مساعدة لهم على الغلاء واحتمال أعباء المعيشة ، وقد سوغ الأستاذ على النجدى ناصف قبول هذه العبارة بتقدير مضاف محذوف فيها لتكون هكذا « تدعم الدولة مستهلكى السلع والمنتفعين بها » .

وفيما يلى :

— بحث الأستاذ على النجدى ناصف بعنوان « بين معنى الدعم فى لغة المعاجم ومعناه فى لغة العصر » .

بين معنى الدعم فى لغة المعاجم ، ومعناه فى لغة العصر

للأستاذ على النجدى ناصف (عضو المجمع)

وافقت لجنة الألفاظ والأساليب على مذكرتى عن صحة استعمال « دعم » فى لغة العصر، وألحق بهذه المذكرة بيانا لمعنى « دعم » فى القديم والحديث، ولما عسى أن يكون بين المعنيين من وفاق أو أخلاف .

فأمّا فى القديم فهذه خلاصة ما جاء عنه فى الأساس والمصباح واللسان والتاج :

دعمه كمنعه دعما : مال فأقامه ، وبيت مدعوم : يميل فيريد أن يقع فتسند إليه ما يستمسك به، ويقال: دعمت فلانا : أعنته وقويته، ولا دعم بى أى لا قوة ولا تماسك » .

يتبين من هذه النصوص أن الدعم فيها كلها يتوجه إلى المقصود به : إلى البيت وإلى فلان ، وإلى المتكلم به ، وأن معناه : إقامة الميل ومقاومة الضعف ، وبذل العون .

وأما فى لغة العصر فيقال : دعمنا المنزل ودعمت المذكرة بحجج قوية ، ولجنة كذا فى حاجة إلى دعم ، ومحافظة القاهرة تدعم جمعية الآثار ، والدولة تدعم بعض سلع التموين . ويلاحظ أن الدعم فى هذه العبارات كالدعم فى عبارات المعاجم موجه إلى المقصود به ، إلا فى عبارة دعم السلع . فهو فى العبارات قبلها موجه إلى المنزل ، والمذكرة واللجنة والجمعية . أما فى عبارة دعم السلع فالدعم موجه فيها إلى السلع، والدولة لا تريد دعم السلع ، ولا تقصدها به ، ولكنها تريد الذين يستهلكونها وينتفعون بها ، مساعدة لهم على الغلاء واحتمال أعباء المعيشة ، حتى لا يعجزوا عن الوفاء بمطالبها الباهظة الثمن .

على أنه يمكن قبول هذه العبارة ، بتقدير مضاف محذوف فيها لتكون هكذا : تدعم الدولة مستهلكى السلع والمنتفعين بها .

وحذف المضاف شائع فى العربية ، ومن أمثلته فى القرآن الكريم قوله تعالى فى سورة البقرة : ٢١٠ : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظُلَل من الغمام) ، أى إلا أن يأتيهم أمر الله ، وقوله فى سورة آل عمران : ١٩٤ (ربّنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك) ، أى على تصديق رسلك ، أو على ألسنتهم وقوله فى سورة يوسف : ٨٢ (واسأل القرية التى كنا فيها) ، أى اسأل أهلها وقوله فى سورة الكهف . ١٩ (فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيُّها أزكى طعاماً) ، أى أهلها .

جرد العهدة (*)

يرى المجمع أنه يراد بالعهدة فى العرف مجموعة الأصناف القيمية التى تكون فى حوزة مالكها، ثم تنتقل بمقتضى نظام العهد إلى حوزة أمين يُختار لها .

ويراد بجرد العهدة فحصها لمعرفة كل ما يجب أن يعرف عنها ضبطا ومحافظة ونظاماً، أخذاً من معناه اللغوى الذى هو تقشير الخوص ونزعه من السعف ليصير جريداً .

أما فى المعاجم فى معانى العهدة : العهد، وهو الميثاق. ويقضى الأخذ بنظام العهدة أن يعقد بين المالك والأمين عقد ينظم علاقتهما ، ويصون حقوق كل منهما .

ولما كان العمل بنظام العهدة، إنما يتحقق بهذا العقد ويقوم نتيجة له، كان إطلاق العهدة بمعنى الميثاق على العهدة وبمعنى مجموعة الأصناف التى كانت فى حوزة المالك وانتقلت إلى حوزة الأمين – كان هذا الإطلاق من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته السببية ، وإذن يكون أسلوب « جرد العهدة » صحيحاً ولا مانع من استعماله وتداوله .

(*) صدر بالجلسة السابعة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ على النجدى ناصف مذكرة إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان: أسلوب جرد العهدة نص فيه على أن جرد العهدة مركب إضافى يكثر تردده فى لغة العصر، وخاصة بين أصحاب العهد والمشرفين على أعمالها ويراد بجرد العهدة فحص أنواعها لتدارك ما يكون فى حاجة إلى تدارك من أمورها؛ وقال إن أسلوب جرد العهدة مركب إضافى صحيح الاستعمال فى معناه العصرى ولا مانع منه .

وفيما يلى :

– بحث الأستاذ النجدى ناصف بعنوان : «جرد العهدة» .

جرد العهدة

للأستاذ على النجدى ناصف (عضو المجمع)

جرد العهدة مركب إضافى يكثر تردده فى لغة العصر ، وخاصةً بين أصحاب العهد من أمنائها والمشرفين على أعمالها . ويراد بجرد العهدة فحص أنواعها ، لتدارك ما عسى أن يكون فى حاجة إلى تدارك من أمورها .

ويحتاج كلا اللفظين إلى بيان معناه المعجمى ومعناه العصرى ، ثم بيان العلاقة التى تجمع بين المعنيين ، ويسوغ استعمال اللفظ فى معناه المعجمى مكان استعماله فى معناه العصرى . وهذا ما جاء عن اللفظين فى الأساس واللسان والمصباح والتاج :

أولا – جردَ : جرد الشىء يجرده جردا ، وجرده تجريدا : قشره . والجريد هو : ما يجرد عنه الخواص ، ولا يسمى جريدا مادام عليه الخوص ، وإنما يسمى سعفة . وجرْد العهدة يشبه جرد الخوص عن سعفه أو القشر عن أصله لأنه يكشف عن حالها ، ويزيل شوائب الخلل والاضطراب والإبهام عنها ، فإذا هىَ على حقيقتها واضحة لا تخفى من أمورها خافية . وهو إذن صالح للاستعمال فى جرد العهد .

ثانيا – العهدة : قال فى اللسان والتاج : العهد والعهدة واحد . وفى اللسان : العهد كل ما بين العباد من المواثيق ، فصلة صاحب العهدة بالأمين الذى يختاره لها تسمى عهدا أو عهدة أو ميثاقا يلزم كلا أن يؤدى حق صاحبه عليه فيلزم الأمين أن يحفظ العهدة وينظمها ، ويضبط الصادر والوارد من أنواعها ويلزم صاحب العهدة أن يؤدى أجر الأمين الذى اتفقا عليه . وإذن يكون جرد العهدة مركبا إضافيا صحيح الاستعمال فى معناه العصرى ولا مانع منه .

شغوف(*)

يرى المجمع أن الكتاب يستعملون لفظ شغوف، بمعنى شديد الشغف فى مثل قولهم فلان شغوف بالقراءة ، ويتوقف بعض نقاد اللغة فى هذا التعبير تعويلا على أن الشائع فى هذه المادة هو شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف ، كما فى اللسان .

على أن فى اللغة شَغِفَ بالشىء كَفَرِح : علق به فهو شغف كما فى القاموس . واستنادًا إلى هذا يُجاز قول الكتاب : شغوف بالشىء . على أن صيغة باب فَعِلَ اللازم يكثر مجىءُ الصفة منها على فعول . هذا ، وقد أقر المجمع من قبل صوغ فعول من أى فعل ثلاثى لثبوت الصفة ودوامها واستمرارها .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور شوقى ضيف بحثا إلى لجنة الألفاظ والأساليب بعنوان « شغوف » أثبت فيه أن لفظ «شغوف» يدور فى كلام المعاصرين وكتاباتهم بمعنى مولع كأن يقال مثلا : هو شغوف بالقراءة أو بالبحث؛ بيد أن من اللغويين من يتوقف فى قبول هذه الكلمة لأن المعاجم اللغوية تذكر فى مادتها فعلين هما : شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف ، وشغف بالشىء كفرح : علق به . ويرى الدكتور شوقى ضيف أنه استناداً إلى هذا يجاز قول الكتاب شغوف بالشىء . . على أن صيغة باب فعل اللازم يكثر مجىء الصفة منها على فعول ، وقد أقر المجمع من قبل صوغ فعول من أى فعل ثلاثى لثبوت الصفة ودوامها واستمرارها .

وفيما يلى :

— بحث الدكتور شوقى ضيف بعنوان « شغوف » .

شغوف

للدكتور شوقى ضيف (عضــو المجمع)

يدور فى كلام المعاصرين وكتاباتهم لفظ «شغوف» بمعنى مولع يقولون مثلا : هو شغوف بالقراءة أو بالبحث . ويتوقف بعض اللغويين فى قبول هذه الكلمة لأن المعاجم تذكر فى مادتها فعلين هما : شغَفه الحب يشغَفه شغفا إذا وصل إلى الشَّغاف من قلب المحب هو حجابه أو سويداؤُه وشغف بالشيء كفرح إذا علق به . والفعل الأول متعدٍّ ، ويمكن أن يشتق منه « شغوف » على أنها صيغة مبالغة ، غير أنه لا يقال معها فلان شغوف بالقراءة ، وإنما يقال : شغوف القراءة لأن فعولا تعمل عمل فعلها ، وفعلها متعدٍّ كما رأينا فلا يلحق مفعوله الباء ، وقد قالوا : شغف بالشيء ، على مالم يسم فاعله ، والقياس مع هذه الصيغة أن يقال : فلان مشغوف بالقراءة ، لا شغوف . أما الفعل الثانى اللازم وهو شغف بالشيء بمعنى علق به ، فالقياس فيه أن يقال فى الصفة المشبهة منه : شغِف ، مثل فرِح من فرحَ . وإذن فشغوف لا يمكن تخريجها على أنها صيغة مبالغة مشتقة من الفعل المتعدى فى المادة .

بذلك كله يقول من يرفضون كلمة « شغوف » . غير أن المجمع سبق له فى الدورة الحادية والأربعين أن درس قياس صوغ «فعول» للصفة المشبهة أو المبالغة وانتهى إلى إجازة أن يصاغ من أى فعل ثلاثى كلمة على وزن «فعول» لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه أو ثبوت الصفة ودوامها واستمرارها بحسب ما يراد .

والقرار يجيز أن تكون كلمة شغوف فى مثل قولهم : « زيد شغوف بالقراءة » إما صيغة مبالغة ، وكأن الباء زيدت مع مفعولها ، وإما صفة مشبهة ، وهو ما أرجحه ، لأن فعلها اللازم متعد بالباء على نحو ما مرّ بنا ، وفى اللغة أمثلة غير قليلة لصفات مشبهة على صيغة فعول من فعل اللازم مثل : جزُوع من جزع — عجُول من عجِل — غضوب من غضِب —

قَنُوط من قنط – قَنُوع من قنع – لَعُوب من لعب – هلُوع من هلِع – حَصُور من حصِر – يئوس من يئس. ونرى الأخذ بهذا القرار في كلمة «شغوف» المتداولة في مثل قول المعاصرين : « فلان شغوف بالبحث » على أنها صفة مشبهة لا يشوبها أي تجريح .

المراجع :

اللسان والقاموس وغيرهما من المعاجم .

كتاب المجمع : في أصول اللغة ٢/٣ .

العكس والانعكاس (*)

يرى المجمع أنه يتردد على ألسنة الناس اليوم مثل قولهم : «عكست الرحلة آثارا طيبة على وجوه المشتركين فيها » ،أى ردت إلى نفوسهم آثارًا حميدة واضحة تبين تأثيرها على وجوههم واتضح و «انعكس على العمال إهمال رُؤسائهم فتهاونوا فى أعمالهم » ،أى ارتد إليهم إهمال الرؤساء فأثر فيهم ، وتبين تأثيره فى إهمالهم .

وفى المعاجم :عكس فلان أمره : رده إليه ، وانعكس مطاوع الفعل عكس . وقد كرر ابن الهيثم هذا الفعل كثيرا فى علم الضوء مثل : « الضوء إذا لقى جسما صقيلا فهو ينعكس عليه ». ويتبين أن معناه هو الارتداد أو الرجوع . فالعكس هو الردّ والتأثير والتوضيح ، الانعكاس هو الارتداد والتأثر والاتضاح .وإذن فالاستعمال صحيح .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور الحوفى مذكرة إلى اللجنة بعنوان «العكس والانعكاس» أثبت فيها أن الفعل «عكس» ورد فى المعاجم اللغوية لعدة معان ، وأن المعنى المشترك فيها للفعل عكس هو الرد والقلب والإرجاع .

ورأى أن الفعل «انعكس» الذى كرره ابن الهيثم كثيرا فى علم الضوء مثل «الضوء إذا لقى جسما صقيلا فهو ينعكس عليه» — هو مطاوع الفعل «عكس» وانتهى إلى أن العكس هو الرد والتأثير والتوضيح ، والانعكاس هو الارتداد والتأثير والاتضاح .

وفيما يلى :

— مذكرة الدكتور أحمد الحوفى عن «العكس والانعكاس» .

العكس والانعكاس

للدكتور / احمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

ورد الفعل عكس فى المعاجم اللغوية لعدة معان ، منها :

عكس الراكب الدابة أى ضرب رأسها إليه . لترجع القَهْقَرى .

وعكس فلان على فلان أمره : رده إليه .

واعكسوا أنفسكم عكس الخيل باللجم : ردوها .

وكلام معكوس : مقلوب .

والعكس : قلب الكلام ونحوه ، ورد آخر الشيء إلى أوله .

وانعكس : مطاوع الفعل عكس .

ويتبين من هذه الأمثلة أن المعنى المشترك فيها هو الرد والقلب والإرجاع .

ثم جاء المعجم الوسيط فأضاف للكلمة ثلاثة معان أُخرى هى :

العكس (فى المنطق) :تبديل طرفى القضية ، لتنشأ قضية أُخرى مساوية للأُولى فى الصدق .

والعكس (فى البديع) :تقديم جزء من الكلام على جزء آخرَ عكسه . مثل : عادات السادات سادات العادات .

والعكس (فى الهندسة والرياضة) :أن تكون كل من النظريتين عكس الأُخرى إذا إذا كانت نتيجة كل منهما مقدمة للأُخرى .

ولم يذكر المعجم الوسيط معنى الكلمة فى علم الضوء .

ولكن الشائع فى اللغة المتداولة وفى علم الضوء أن لكلمة « العكس» معنى آخر .

فما هذا المعنى فى علم الضوء أولا ؟ وما هو فى اللغة المتداولة ثانيت ؟

أما هذا المعنى فى علم الضوء فإنه الارتداد أو الرجوع ، وهو يتضح من هذا المثال : إذا قذفنا كرة على جدار بقوة فإنها ترتد إلينا ، أى ترجع نحونا .

ولقد ردّد ابن الهيثم المتوفى سنة ٤٣٠ هـ (١٠٣٩ م) عشرات المرات فى كتابه «المناظر» الفعل « عكس »ومصدره « الانعكاس »بهذا المعنى ، ولكن مؤلفى المعاجم الذين جاؤا بعده لم يدونوا ذلك المعنى ، قال ابن الهيثم :

١ – « الضوء إذا لقى جسما صقيلا فهو ينعكس عنه »[١] .

٢ – « أجزاء ذلك الضوء . . تنعكس . . . لكنها تكون بعد الانعكاس متفرقة مشتتة . . وإذا كان الضوء المنعكس متفرقا مشتتا لم يظهر[٢] » .

٣ – « يتبين أن الضوء الذى انعكس عن المرآة هو الضوء الثانى . . . فعلى هذه الصفة يتبين أن الأضواء الضعيفة تنعكس أيضًا عن الأجسام الصقيلة »[٣] .

٤ – إن الضوء ينعكس عن سطح صقيل ، فإن كل نقطة من السطح الصقيل الذى انعكس فيه الضوء ينعكس الضوء فيها على خط مستقيم[٤] .

٥ – أورد ابن الهيثم جهازا سّماه (آلة الانعكاس) أسهب فى وصف أجزائها المختلفة وكيفية صنع كل جزء منها[٥] .

هذا المعنى الذى عناه ابن الهيثم ومن جاء بعده فى علم الضوء ، هو المعنى نفسه الذى يعنيه الناس اليوم فى مثل قولهم :

١ – عكست الرحلة آثارًا طيبة على وجوه المشتركين فيها .

أى ردّت إلى نفوسهم آثارًا حميدة واضحة تبين تأثيرها على وجوههم واتضح.

٢ – بعض التمثيليات تعكِس شرورَها على المجتمع .

أى ترتد شرورها إليه وتؤثر فيه ، ويتضح تأثيرها .

---

(١) ابن الهيثم ١٢٦؛ الدكتور نظيف .
(٢) السابق ١٣٣
(٣) السابق ٣٤٠
(٤) السابق ٣٤٣
(٥) السابق ٣٤٦

٣ – عَكستْ دقة التحقيق آثارَها على وجوه المتهمين فاعترفوا واتضح فى وجوههم فاعترفوا.

أى ارتد عليهم تأثير التحقيق الدقيق .

٤ – انعكس على العمال إهمال رؤسائهم ، فتهاونوا فى أعمالهم .

أى ارتد إليهم إهمال الرؤساء ، فأثّر فيهم ، وتبين تأثيره فى إهمالهم .

٥ – انعكست ثورة مصر سنة ١٩١٩ على الاحتلال البريطانى ؛ فحاول أن يتقرب من الشعب .

أى ارتّدت على الاحتلال آثار الثورة وتبين تأثيرها فى إلغاء الحماية البريطانية على مصر .

٦ – ما زالت الحياة الأدبية والعلمية فى القرن الرابع الهجرى تعكس آثارها على الأدب والعلم إلى اليوم .

أى أن آثار القرن الرابع مازالت ترتد إلينا ، وتؤثر فينا ، وتتضح مظاهرها فى إنتاجنا الأدبى والعلمى .

لهذا يصح أن نقول :

عكس الشيء : رده ، أى أورد تأثيره ، أو أثر فيه ، أو اتضح تأثيره .

أما الفعل انعكس فهو مطاوع الفعل عكس ، وهو يؤدى معناه .

فالعكس هو الرد ، والتأثير ، والتوضيح .

والانعكاس هو الارتداد والتأثر والاتّضاح .

فلس(*)

يرى المجمع أن الكتاب يقولون فلّسه : أى أوقعه فى الإفلاس .

وقد أثبتت المعجمات فعل «فلس» متعديا فقالت : فلَّس القاضى فلانا أى حكم بإفلاسه ، ولكنها لم تثبت فعل فلست النفقاتُ فلانا أى أوقعته فى الإفلاس ، وقد ورد على لسان الجاحظ فى رسالته (مفاخر الجوارى والغلمان) : « كم من رجل مستور قد فلسته امرأته حتى هام على وجهه أو جلس فى بيته » .

وظاهر أن « فلسته » هنا بمعنى أوقعته فى الإفلاس ، وبهذا يمكن للمعجمات اللغوية أن تثبت هذه الدلالة للفعل « فلس » المتعدى .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور الحوفى مذكرة إلى اللجنة يستكمل فيها المادة اللغوية للفعل «فلس» وقد أضاف إلى معنى هذا الفعل فى المعجمات معنى آخر وهو استنفاد النفقات والمطالب ثروة صاحب المال فنقول : فلست الصفقة الخاسرة التاجر . وهذا مأخوذ من قول الجاحظ : « كم من رجل تاجر مستور قد فلسته امرأته حتى هام على وجهه أو جلس فى بيته » (رسائل الجاحظ) .

وفيما يلى :

— بحث الدكتور أحمد الحوفى بعنوان « فلس » .

فلس

للدكتور / احمد محمد الحوفى (عضو المجمع)

جاء فى المعاجم : فلّس القاضى فلانا أى حكم بإفلاسه [١] .

نستطيع أن نضيف إلى هذا المعنى معنى آخر هو استنفاد النفقات والمطالب ثروة صاحب المال ، فنقول : فلّست النوازل فلانا ، وفلّست الصفقة الخاسرة التاجر ، وفلست مظاهر الترف فلانا .

وهذا وأمثاله مأخوذ من قول الجاحظ . « كم من رجل تاجرٍ مستورٍ قد فلّسته امرأته حتى هام على وجهه ، أو جلس فى بيته » [٢] .

والفرق واضح بين تفليس القاضى وتفليس النفقات لفلان .

---

(١) الأساس والقاموس والمعجم الوسيط ،مادة فلس .

(٢) رسائل الجاحظ ١٠٢/٢ طبعة الاستاذ عبد السلام هارون فى رسالته «مفاخر الجوارى والغلمان» .

منقرس(*)

يرى المجمع أن المعجمات نصت على أن النِّقْرِس داءٌ يصيب المفاصل، وهو ما كان يسمى داء الملوك والكلمة معربة . ولم تنص المعجمات على الاشتقاق منها . ولكن الجاحظ فى رسائله (ج ٣ / ١١٤) يقول « ألا ترى أنى منقرَس مفلوج » ويستفاد من ذلك أنه قد ورد اشتقاق فعل متعد من «النقرس» هو نقرسَه الداء فهو مُنَقْرَس ، بصيغة اسم المفعول . وقد سبق للمجمع أن أجاز الاشتقاق من الأسماء المعربة ؛ وبهذا يحق للفعل «نقرسه» الداء فهو مُنْقَرس ، أن يثبت فى معجمات اللغة العربية .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الدكتور الحوفى إلى اللجنة مذكرة يستكمل فيها المادة اللغوية للفعل «نقرس» ورأى فيها أننا نستطيع أن نشتق من كلمة «النقرس» فعلا فنقول : نقرس البرد فلانا أى أصابه بالنقرس فهو منقرس ، استنادا إلى قول الجاحظ : (ألا ترى أنى منقرس مفلوج) .

وفيما يلى :

— بحث الدكتور الحوفى بعنوان « منقرس » .

منقرس

للدكتور / احمد الحوفى (عضو المجمع)

ورد فى المعاجم اللغوية أن النِّقرِس داءٌ يصيب المفاصل ، وهو ما كان يسمى داء الملوك[(١)] .

ونستطيع أن نشتق من كلمة (النقرس) فعلا ، فنقول :نقرس البرد فلانا أى أصابه بالنقرس ، فهو منقرَس .

ويعزز هذا قول الجاحظ : « ألا ترى أنى منقرَس مفلوج[(٢)] » .

---

(١) لسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس والمعجم الوسيط مادة نقرش .

(٢) رسائل الجاحظ ١١٤/٣ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

نسبوى (*)

يرى المجمع أن علماء الفيزيقا يحتاجون فى النسب إلى نظرية النسبية أن يقولوا : «نسبوى» ويقف فى وجه هذه الصيغة زيادة واو على غير المقرر فى قواعد النسب، ولكن التزام القاعدة يؤدى إلى أن تكون الصيغة نسبى ، وذلك يؤدى إلى اللبس ، إذ يختلط ماهو منسوب إلى النسبة ، وما هو منسوب إلى نظرية النسبية .

وترى اللجنة جواز قولهم «نسبوى» ، استناداً إلى أن الواو تزاد فى بعض صيغ المنسوبات ؛ منعاً للّبس ، ومن ذلك إقرار المجمع لكلمة «الوحدوى» فى النسبة إلى الوحدة .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— قدم الأستاذ على النجدى بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أنه يمكن أن ننسب إلى «النسبية» كمصدر صناعى من «النسبة» بزيادة واو وهى واو معهودة فى النسب إلى بعض الأسماء فيقال «النسبوية» من قبيل النسبة الاصطلاحية لا اللغوية .

— وقدم الدكتور شوقى ضيف فى هذا الموضوع مذكرة بعنوان «كلمة نسبوى» عن النسب إلى نظرية «النسبية» بزيادة واو قياسا على ما أجازه المجمع من قبل فى النسبة إلى لفظة «الوحدة» فيقال «وحدوى» .

وفيما يلى :

— بحث الأستاذ على النجدى ناصف بعنوان «الحركة النسبوية» .

— بحث الدكتور شوقى ضيف بعنوان «كلمة نسبوى» .

((الحركة النسبوية))

للأستاذ على النجدى ناصف (عضو المجمع)

مصطلح فيزيقى يراد به الحركة المنسوبة إلى نظرية النسبية التى هى مصدر صناعى من النسبة ، ويلاحظ أنه ينتهى بياء مشددة . ويقتضى قانون النسب أن المنسوب إليه إذا كان فى آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف أو أكثر ،أن تحذف ياؤه لأجل ياء النسب كما فى النسب إلى الكرسى.ويقال إذن « نسبية »أيضاً فى النسب إلى «النسبية »التى هى مصدر صناعى . وحينئذ يتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه ،وإذن يقع اللبس بين اللفظين ، واللبس محظور لأنه لا يفرق بين المنسوب والمنسوب إليه ، ومن أمثلة اتقائه فى النسب :

١ — أن المنسوب إليه إذا كان كنية ، أى مصدَّراً بأب أو أمّ ، أو كان علما ،يحذف صدره حين النسب وينسب إلى عجزه . فيقال فى الأول : بكرىّ مثلا فى النسب إلى أبى بكر وكُلثومىّ فى النسب إلى أُمّ كلثوم ، ويقال فى النسب إلى ابن عمر مثلا : عمرى.وإذا لم يكن المنسوب إليه أحد هذين نسب إلى الصدر ، فيقال فى النسب إلى امرىء القيس مرئى إلا إذا خيف اللبس فيكون النسب إلى العجز ، فيقال : قَيْسِىّ فى النسب إلى عبد القيس ، لأن النسب إلى عبد ملبس .

٢ — وأنه إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغمة فيها أخرى حذفت هذه الياء ، فيقال فى النسب إلى «هيِّن »مثلا : هينى ، إلا إذا خيف اللبس كما فى النسب إلى أيِّم ، لأن حذف الياء الثانية يغير لفظها إلى أيم ، وإذا نسب إليه قيل «أيمىّ » ، فيلتبس بالنسب إلى أيم مصدر «آم » كباع ، أى صار أيما .

ولما كان النسب إلى النسبية يوقع فى اللبس كما تقدم ، واللبس يخلط المعانى ويحول دون التمييز بينها ،لذلك لم يكن من علامة مميزة فى كلمة النسبية عند نسبتها إلى المصدر الصناعى من النسبة ، فكانت هذه العلامة هى هذه الواو قبل الياء ، وهى واو معهودة فى النسب إلى بعض الأسماء .

فنى النسب إلى الاسم الذى على وزن « فعيل » المعتل اللام مثل « قَصِىّ » يقال فيه قصوىّ ، كما فى النسب إلى الاسم المقصور الذى ألفه ثالثة مثل فتًى ، فيقال فيه فَتوِىّ .

على أنه يمكن أن تعد « النسبوية » من قبيل النسبة الاصطلاحية لا اللغوية مثلها كمثل النسبة إلى ذات ، إذ يقولها المتكلمون : ذاتىّ ، كأنهم يحسبون الذّات تعنى الماهيّة ، ولو كانت كذلك لكانت الماهية ذاتية ، ولَلَزِم انتساب الشىء إلى نفسه ، وهو ممنوع .

والدليل على أن النسبة فى الذاتية « اصطلاحية » لا لغوية أنّ استعمال الذات مرادًا بها الحقيقة لا أصل له فى اللغة ، وإنما المعروف أنها ذات بمعنى صاحبة ، ولو كانت النسبة إلى ذات لغوية لوجب عند النسب حذف تائها ثم قلب ألفها واوا ، ثم رد اللام المحذوفة فيصير اللفظ إلى ذَوِوِىّ .

كلمة « نسبوى »

للأستاذ الدكتور شوقى ضيف (عضـو المجمع)

أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب بحث كلمة « نسبوى » نسبةً إلى نظرية النسبيّة « لأينشتاين » هل تجيزها قواعد النسبة المعروفة ؟ .

ومعروف أن قاعدة النسب إلى مثل « النسبية » أن تحذف الياء المشددة والتاء فيقال نسبيّ ، غير أنه يمكن قبول كلمة « نسبوى » نسبةً إلى نظرية النسبية تمييزاً لها من النسبة إلى كلمة « النسبة » ، فيقال : هذا الرأى نسبى بالقياس إلى آراء أخرى ، ويقال : هذه الفكرة أو الظاهرة نسبوية نسبةً إلى نظرية النسبية « لأينشتاين » .

ويسوغ قبولها أننا لو قلنا فى المنسوب إلى النظرية المذكورة إنه نسبى التبس الأمر وظن أنه منسوب إلى لفظ « النسبة » لا إلى النظرية ، والعربية دائما فى مثل هذا الموقف تعدل إلى المخالفة فى الصيغة حتى لا يكون فى استخدام اللفظة وهم أو إيهام . وقد لاحظوا ذلك فى النسبة إلى « البحرين » ، فقالوا « بحرانى » . يقول الفيروزبادى : كرهوا فى النسبة إليها لفظة « بحريّ » لئلا يشتبه المنسوب إليها ويظن أنه منسوب إلى البحر لا إلى البحرين .

وأما أن الواو زيدت فى الكلمة حين نسبت إلى نظرية « أينشتاين » فلأنها تزاد : كثيرا فى باب النسب ، وخاصة فى المقصور ، مثل : معنى ومعنويّ ، والمختوم بياء مشددة مثل عليّ وعلوى ، والممدود مثل سماء وسماويّ ، وقد تزاد على الكلمة الصحيحة مثل زيادة العرب الواو والألف والنون إلى هند فى قولهم : سيف هندوانى . وسبق للمجمع أن أجاز فى النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال : « وحدوى » .

ولكل ذلك يتضح أن كلمة نسبوى نسبةً إلى نظرية « النسبية » صحيحة سائغة .

تعالم خالد على زملائه(*)

يرى المجمع أنه يجرى على أقلام الكاتبين مثل قولهم :

تعالم عليه ، بمعنى تباهى وتفاخر بالعلم . وليس فى مسموع اللغة هذه الدلالة ، ولكن من ضوابط اللغة دلالة صيغة « تفاعل » على التظاهر بالفعل .

وعلى هذا يجاز استعمال الكاتبين .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

أنكر الأستاذ أحمد العوامرى هذه الصيغة فى مقالة بمجلة المجمع فى عددها الأول قائلا : إنها صيغة تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباهى بالعلم ، ورأى أنها صيغة مستخدمة غير معجمية ؛ إذ ليس فى المعاجم للفعل «تعالم» هذا المعنى ، وإنما فيها : تعالم الجميع الخبر أى اشتركوا فى علمه .

وقدم الدكتور شوقى ضيف بحثا إلى اللجنة يرى فيه أنه يمكن تخريج هذا الاستعمال المعاصر للفعل « تعالم » على أساس ما ذكره سيبويه من أن صيغة «تفاعل» قد تدل على التظاهر بالفعل مثل : تعامى وتغافل ، وقياسا على ذلك تقبل صيغة : تعالم علينا بمعنى تظاهر بعلمه ، وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهى .

وفيما يلى :

— بحث للدكتور شوقى ضيف بعنوان « تعالم خالد على زملائه » .

تعالم خالد على زملائه

للأستاذ الدكتور شوقى ضيف (عضـو المجمع)

هذه الصيغة من الصيغ التى أنكرها الأستاذ الجليل أحمد العوامرى فى مقالة بمجلة المجمع فى عددها الأول قائلا : إنها تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباهى بالعلم ، ويقول : إنها صيغة مستحدثة غير معجمية ؛ إذ ليس فى المعاجم للفعل « تَعَالم » هذا الاستعمال ولاهذا المعنى ، وإنما فيها : تَعالَمَ الجميعُ الخبرَ ، أى عَلِموه ، أى اشتركوا فى علمه .

ويمكن تخريج الاستعمال المعاصر للفعل على أساس ماذكره سيبويه من أن صيغة «تفاعل» قد تدل على التظاهر بالفعل مثل « تعامى – تغافل » ومن ذلك : « تناسى – تفاخر – تباهى – تباله – تجاهل – تسامى – تعالى – تحاجن – تمارض – تضاءل – تصاغر – تعاظم – تحامق – تخابث – تعارج – تفاقر – تسافه – تعالم » إلى غير ذلك من أفعال فى العربية جاءت على صيغة تفاعل ، وقياسا على ذلك تقبل صيغة « تعالم علينا – تعالم على زملائه » بمعنى تظاهر بعلمه وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهى ، وبذلك يكون الاستعمال العصرى لصيغة « تَعالَم » سائغا وجاريا على أساليب العربية .

المراجع :

الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٣٨ وما بعدها .

حبـذا لو رضيت (*)

يرى المجمع أنه يجرى على ألسنة كثيرين من الكتاب المعاصرين قولهم : « حبذا لو رضيت » .

وهناك من يعترض عليها بمقوله : إن « لو » المصدرية إنما تأتى بعد فعل يفيد التمنى ، و « حبذا » لا تفيده ، غير أن ذلك فى الكثرة من أمثلتها القديمة—ومنها أمثلة قديمة متعددة فى الشعر—وردت فيها « لو » مصدرية بعد أفعال لا تفيد التمنى . ويمكن أن تعد « لو » فى الصيغة ليست مصدرية ، وإنما للتمنى الخالص .

وبذلك تكون صيغة «حبذا لو رضيت » وما يماثلها فى الكتابات العصرية سائغة مقبولة .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— ناقش الأستاذ أحمد العوامرى هذا الأسلوب فى العدد الأول من مجلة المجمع . وقال بخطئه لأن «لو» المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد : ود ويود ، وأحب ويحب ، ويتمنى وتمنى .

— قدم الدكتور شوقى ضيف بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أن هناك أمثلة قديمة متعددة فى الشعر وردت فيها «لو» بعد أفعال لا تفيد التمنى . ويمكن أن تعد «لو» فى الصيغة ليست مصدرية : وإنما للتمنى الخالص .

وفيما يلى :

— بحث الدكتور شوقى ضيف بعنوان « حبذا لو رضيت » .

حبـــذا لو رضيت

للأستاذ الدكتور شوقى ضيف (عضو المجمع)

فى العدد الأول من مجلة المجمع ناقش الأستاذ الجليل أحمد العوامرى هذا الأسلوب وقال بخطئه ؛ لأن « لو » المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد « ودَّ يودُّ ، وأحب ويحبُّ وتمنَّ ويتمنى » ، وظاهرٌ أن « حبذا » لاتفيد التمنى وليس فيها معناه مطلقاً ، إنما معناها المدح أو الذم إذا قلت لا حبذا . فإن قيل ولم لاتصحح هذه العبارة على أن « لو » شرطية وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، ترتب على ذلك حذف المخصوص بعد حبذا ، وهو غير جائز .

وقد أشار الأستاذ الجليل إلى أن « لو » المصدرية قد تأتى غير مسبوقة بما يفيد التمنى ، وقال إن النحاة استشهدوا لذلك بأمثلة يسيرة تعد من قبيل الشاذ ، ووصفها بالشذوذ إنما هو رأيه وليس رأى النحاة ، أما رأيهم فهو أنه يكثر وقوع « لو » المصدرية بعد الأفعال التى ذكرها : « ود – يود – تمنى – يتمنى » وأنها قد تكون مصدرية بدون وقوعها بعد هذه الأفعال ، ومن أمثلتها قول امرىء القيس :

تجاوزتُ أحراساً إليها ومعشرا   على حراصا لو يسرُّون مقتلى

وقول الأعشى :

وربما فات قوماً جنَّ أمرُهم   من التأنِّى وكان الحزمُ لو عجِلوا

وقول قتيلة بنت الحارث :

ما كان ضرَّك لو مننت وربّما   من الفتى وهو المغَيظ المحنَقُ

وهى أمثلة تشفع لمجئ « لو » مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمنى . وفى رأينا أن صيغة « حبذا » مشربة شيئاً منه .

وفى أثناء مناقشة هذا الأسلوب ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه يمكن قبول الصيغة على أساس أن « لو » فيها ليست مصدرية وإنما هى للتمنى كما فى قوله تعالى : (فلو أنّ لنا كرةً) وفى مثل « لو تأتينى فتحدثنى » . أما مخصوص « حبذا » فمحذوف يدل عليه سياق التعبير .

ويتضح من ذلك أن أسلوب « حبذا لو رضيت » وما يماثله فى كلام المعاصرين سائغ لغوياً إمَّا على أن « لو » مصدرية ، وإمَّا على أنها للتمنى ، ولا خطأ فيها ولا غلط .

الحساسية والشفافية والأنانية والفعالية(*)

يرى المجمع أنه يشيع فى اللغة المعاصرة استعمال : الحساسية ، والشفافية ، والفعالية ، والأنانية ، مع اختلاف فى ضبط بعض حروفها ، تشديداً أو تخفيفاً .

وترى اللجنة أن هذه الكلمات فيما عدا الأنانية ، يصح ضبطها بتشديد العين واللام أو بتخفيفهما ، تأسيساً على أنها فى حالة التشديد مصوغة على وزن «فعّال» دخلت عليها ياء النسب والتاء ، وأنها فى حالة التخفيف مصادر على وزن « الفعالية » .

أمّا كلمة « الأنانية » فهى إمّا نسبة إلى الأنا فتكون بتشديد الياء ، بزيادة ألف ونون كالمنظرانى والمخبرانى ، وأمّا نسبة إلى « الأنانى » كالاشتراكى نسبةً إلى الاشتراكية .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة إلى اللجنة بعنوان : «القول فى الحساسية والشفافية والفعالية والأنانية تأصيلا وضبطا» رأى فيها أن استعمال الحساسية والشفافية والأنانية يشيع فى اللغة المعاصرة مع اختلاف فى ضبط بعض حروفها تشديدا أو تخفيفا. وانتهى إلى أن كلا من الحساسية والشفافية والفعالية يصح ضبطها بتشديد العين واللام أو بتخفيفها على أساس أنها فى حالة التشديد مصوغة على وزن فعال –بالتشديد– دخلت عليها ياء النسب والتاء، وأنها فى حالة التخفيف مصادر على وزن الفعالية مثل الطواعية والعلانية والكراهية .

أما الأنانية فهى إما نسبة إلى الأنا، فتكون بتشديد الياء بزيادة ألف ونون كالمنظرانى وإما نسبة إلى الأنانى ، كالاشتراكى نسبة إلى الاشتراكية وبعد أن تدارست اللجنة الموضوع انتهت إلى القرار المدون فى متن الصفحة .

وفيما يلى :

— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : «القول فى الحساسية، والشفافية، والفعالية، والأنانية ، تأصيلا وضبطا» .

القول فى الحساسية والشفافية والفعالية والأنانية تأصيلا وضبطا

للأستاذ / محمد شوقى امين (عضو المجمع)

١ ــ من الشائع على أقلام الكاتبين استعمالهم لكلمة الحساسية بمعنى الحس أوالإحساس ،وكلمة الشفافية بمعنى الشفوف أوالشَّفيف ،وكلمة الفعالية بمعنى الفعل أوالأثر ، وكلمة الأَنانية بمعنى الأَثَرة وحب الذات . ومن ينطقون بهذه الكلمات أَو يضبطونها بالشكل يختلفون فى شأنها ؛ فمنهم من يفتح السين والفاء والعين فى الحساسية ، والشفافية ، والفعالية ، مع تشديد الياء فى كل منها ، ومنهم من يفتحها مع فتح الياء . ومنهم من يشددها مع تشديد الياء . أما كلمة الأَنانية فلهم فيها وجهان : فتح الياء أو تشديدها .

٢ ــ أما « الحساسية والشفافية والفعالية »بفتح السين والفاء والعين وتشديد الياء، فلا تقبل إلا على اعتبار الحساسة والشفافة والفعالة مصادر لحسّ وشفّ وفعَل ، دخلت عليها الياء والتاء من باب المصدر الصناعى أوالمصدر اليائى-فيما يقال-ويمنع من قبول ذلك أن بناء « الفعالة » غير وارد فى مصادر « فعَل » لكى يقاس من أمثلته ؛ حسّ حساسة ،وشف شفافة ، وفعل فعالة .

٣ ــ وأما الحساسية والشفافية والفعالية بتشديد السين والفاء والعين مع تشديد الياء فى كل منها ، فلا وجه لقبولها إلا اعتبار أنها مصادر صناعية أو يائية والأَصل فيها : حسّاس وشفّاف وفعّال ، بصيغة المبالغة ، دخلت عليها الياء المصدرية المشددة .

٤ ــ وأما الحساسية والشفافية والفعالية ،بفتح السين والفاء والعين ،مع فتح الياء فى كل منها-فلعل ذلك أمثل ا لصور تخريجاً ،وأدناها إلى القبول ؛ذلك لأن «الفعالية »بفتح العين والياء من أبنية المصادر فى الثلاثى المجرد ، ومن المعلوم أن مصادر الثلاثى تقارب الخمسين ،وأن أغلبها سماعى ، يتردد بين الكثير والقليل والنادر والشاذ ، كذلك من المعلوم أن الفعل الواحد قد تتعدد مصادره ، ومن الأَفعال ماله عشرة مصادر أو أكثر وأذكر أن الفعل « لقِىَ » يذكر له أربعة عشر مصدرا . فما حكم اللغة فى «الفعالية »؟هل يجازصوغ كلمات مصدريةعلى مثالها ؟

٥ – بين علماء التصريف من أغفل ذلك البناء فى سياقة مشهورَ المصادر ، وبينهم من أورد له المثال أو المثالين ، ولكن الطواف بما فى جمهرة ابن دريد ، ومخصص ابن سيده وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضى ، وديوان الأدب للفارابى ، ومزهر السيوطى وهمعه وما لانريد الإطالة بذكره من الأصول والمراجع–يتيح لنا القول أن بناء الفعالية لاتزيد أمثلته على الثلاثين عدًّا ، وأنها بين أسماء ومصادر ؛ وأن المصادر أغلب هذه الأمثلة ، وهى مانستند إليه فى هذا البحث ونحن موجزون بيانها :

الطماعية : الطمع .

الكراهية : الكراهة .

العلانية : العلن .

الرفاهية : الرفاهة .

الفراغية : السعة .

الفراهية : الفراهة .

العتاهية : العتاهة .

الفهامية : الفهم .

الزكانية : الزكانة .

اللقانية : اللقانة .

الطبانية : الفطنة .

التبانية : جودة الفهم .

النزاهية : النزاهة .

النصاحية : النصاحة .

الجراهية : العلانية .

الجرائية : الجراءة .

اللحانية : اللحن .

العباقية : العبق .

الهواهية : اختلاط الكلام .

الحنانية : الحنانة .

الربازية : الشر .

الطواعية : الطاعة .

الصلاحية : الصلاح .

فهذه ثلاث وعشرون كلمة كلهن مصادر على وزن «الفعالية »ومع أنهن لم يجتمعن من قبل فى مصدر واحد، فما هن حصيلة حصر واستقصاء . وحسبنا بهن ذريعة إلى قبول «الحساسية » و «الشفافية »و «الفعالية »مصادر على وزن «الفعالية » ، وقديما وحديثاً رضى علماء اللغة كلمة غير مسموعة تناظر فى بنائها وصيغتها كلمات مسموعة هى دون هذا العدد الذى أوردته حسابا .

٦ – بقيت كلمة « الأنانية »وهى من مستحدَث المصطلحات فى مباحث علم النفس وعلم الأخلاق ، منبعها الضمير « أنا » استعمل استعمال الأسماء، ليدل على معنى الأثرة وحب الذات ، فدخلت عليه الألف واللام ، وأريد أن يؤخذ منه معنى مصدرى فكان ذلك على طريق النسب ،بزيادة نون غير الياء المشددة على نحو زيادة الألف والنون فى :برّانىّ وجوانىّ وشعرانىّ ،وألحقت بالكلمة تاء النقل من الوظيفة إلى الاسمية ،كما هو الصنيع فى المصدر الصناعى ، فقيل « الأنانية » بياء مشددة . فإذا وصف الرجل أو القول بأنه أنانى فهو على أحد وجهين : النسبة إلى «أنا »بزيادة نون قبل ياء النسب ، أو النسبة إلى «الأنيّة »كما يقول : «الاشتراكى » أو « الديمقراطى » فى المنسوب إلى « الاشتراكية » أو « الديمقراطية » .

بعض المراجع :

١ – الجمهرة والمخصص وشرح الشافية وديوان الأدب .

٢ – شرح المفصل والهمع والمزهر وغيرها فى تصريف الأسماء .

٣ – قرار المجمع فى المصدر الصناعى وفى النسب بالألف والنون .

٤ – مراجعات لبعض الكلمات المستشهد بها فى معجمات اللغة .

شباب واعد(*)

يرى المجمع أنه يجرى على أقلام بعض الكتاب والأدباء عبارة « شباب واعد » مرادا بها الشباب ، وبمعنى أنه استوفى من الكفاية ما يبشر بمستقبل مشرق . وهناك من يظن أن لفظ « واعد » فى دلالته على هذا المعنى منقول بطريقة الترجمة من الإنجليزية حيث يقولون عن الرجل صاحب المؤهلات Promising Figure وقد يكون هذا الظن صحيحا .

بيد أن المعاجم اللغوية نصت على أن لفظة «واعد» مشتقة من الفعل «وعده » الأمر ، أى منّاه به ، مثل «أرض واعدة » أى يرجى خيرها . إذن فاستعمال عبارة «شباب واعد » بمعنى أنه قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يرجى معه الخير ، استعمال صحيح .

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

قدم الأستاذ مصطفى مرعى بحثاً إلى اللجنة يرى فيه أن المعجمات اللغوية نصت على أن لفظة «واعد» مشتقة من «وعد» مثل : أرض واعدة ، أى يرجى خيرها ، فالقياس يجيز لنا صحة الاستعمال على أساس أن توجيه قولهم : شباب واعد ، يعنى أن الشباب قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يعده لمستقبل مشرق باسم .

وفيما يلى :

— بحث للأستاذ مصطفى مرعى بعنوان « شباب واعد » .

شباب واعد

للأستاذ / مصطفى مرعى (عضو المجمع)

يقول بعض الكتاب والأدباء حين يريدون مدح الشباب : إن شبابنا ناهض واعد ومرادهم من الصفة الأولى أن يقولوا إنه شباب يقظ نشيط ولا خلاف من حيث اللغة فى دلالة لفظ ناهض على المعنى المراد .

أما الصفة الثانية (واعد) فهم يريدون بها أن يقولوا إن الشباب قد استوفى من الخُلق والكفاية ما يشير بمستقبل رغِد ورزق واسع. وهناك من يظن أن لفظ «واعد» فى دلالته على هذا المعنى قد جاء من طريق الترجمة عن الإنجليزية حيث يقولون هناك عن الرجل صاحب المؤهلات : Promising Figure وقد يكون هذا الظن صحيحا لكن الحاجة اللغوية لا تدعو إليه؛ لأن لفظة « واعد » مشتقة من « وعد » والمعاجم تقول :وعده الأمر أى منّاه به ثم تقول :فرس واعد أى يعدك بجرى بعد جرى ويوم واعد أى يعدك أوله بحر أو برد ، وأرض واعدة أى يرجى خيرها (القاموس ؛ والوسيط ج ٢ ص١٠٤٣) والقياس يجيزلنا أن نقول فى توجيه قولهم « شباب واعد » إن الشباب قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يعده لمستقبل مشرق باسم .

صارحه الرأى ـ صارحه بالرأى (*)

يرى المجمع أنه يتوارد على أقلام الكاتبين قولهم : « صارحه بكذا » .

وقد توجه النقد على هذا بمقولة أن « صارح » لازم فيما سجلت معجمات اللغة .

وترى اللجنة إجازة ذلك التعبير بتخريج حرف ، وهو أن ألف الزيادة فى « صارح » ترشح الفعل للتعدى ، وبالاستشهاد على الصحة من الشعر الجاهلى بقول « أبى طالب » :

وقد صارحونا بالعداوة والأذى ... وقد طاوعوا أمر العدوّ المزايل

(*) صدر بالجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة التاسعة والأربعين ، والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

— أنكر الأستاذ أحمد العوامرى قول الكتاب : إنى أصارحك كذا — أصارحك بكذا — فى العدد الأول من مجلة المجمع .

— وقدم الدكتور شوقى ضيف بحثا إلى اللجنة ، رأى فيه أنه يمكن تخريج صارحه بالرأى على أساس أنه يكثر فى اللغة مجىء «فعل» الثلاثى و«فاعل» متعديين إلى مفعول به واحد مثل «خدعه» و«خادعه» .

— وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى الموضوع بعنوان «صارحه بالأمر» رأى فيها أن ألف الزيادة فى صارح ترشح الفعل للتعدى كقول « أبى طالب » من الشعر الجاهلى :

وقد صارحونا بالعداوة والأذى ... وقد طاوعوا أمر العدو المزايل

وفيما يلى :

— بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان « صريح القول فى : صارحه بالأمر » .

— بحث للدكتور شوقى ضيف بعنوان « صارحه الرأى — صارحه بالرأى » .

صريح القول فى «صارحه بالأمر»

للأستاذ / محمد شوقى أمين (عضو المجمع)

قدم الأستاذ : الدكتور شوقى ضيف مذكرة له فى قوله « صارحه بالأمر » وقد عرض الأستاذ فى مذكرته موجز ما سبق إليه المرحوم الأستاذ « أحمد العوامرى » عضو المجمع من الإنكار على هذا التعبير . وذلك فى غضون تحقيقاته التى نشرتها مجلة المجمع قبل خمسين عاما إلا قليلا .

وحقًّا أفاد الأستاذ الدكتور شوقى ضيف وأصاب ، إذ تطوع للتعقيب على هذا الإنكار مراعياً سيرورةَ التعبير وسواغه على أسلات الأقلام ، معالجًا توجيهه بالاستناد إلى السَّنن اللغوى فى تصريف الأفعال وترددُّها بين التعدى واللزوم .

وحين استمعت إلى رأيه ، برق فى الذاكرة أن فى أوراقى القديمة ما يتعلق بهذا التعبير وذلك ما وجدتنى قد كتبته من قبل : « ينكر الأستاذ العوامرى قول الكتاب : صارحه بالأمر إذ « صارح » لازمٌ » .

وله الحق ، إذ أن المعجمات تؤيده ، ولكن اللغة ليست كلها فى المعجمات ، وإن كانت المعجمات كلها فى اللغة . ففى آثار الفصحاء من منظومٍ ومنثورٍ كثيرٌ من التصريف الذى فات الذين جمعوا مواد المعجمات . والآنَ لابد من العدول عن الرأى « العوامرىّ » ومن إثبات « صارحه بالأمر » بمعنى كاشفه به ، أو جاهره به؛ وذلك وروده فى هذا النص الذى استوقف صاحب « خزانة الأدب » فوجهه توجيها صرفيا سديدا . أما النص فهو قول « أبى طالب » :

وقد صارحونا بالعداوة والأذى   وقد طاوعوا أمرَ العدِّو المزايل

وأما تخريج « البغدادى » للتعبير ، فقوله : « والصراحة وإن كانت لازمة . ولكنها لَّما نقلت إلى باب المفاعلة تعدَّت » .

وأحسب أن الأستاذ الدكتور شوقى ضيف . لا يجد مانعا من إضافة ذلك التخريج مع النص المستشهد به إلى ما ذهب إليه من تخريج صرفى له وزنه .

صارحه الرأى ــ صارحه بالرأى

للدكتور شوقى ضيف ــ عضو المجمع

أنكر الأُستاذ الجليل أحمد العوامرى فى العدد الأَول من مجلة المجمع قول الكتاب : « إننى أصارحك كذا ــ أصارحك بكذا » محتجا بأَن القاموس المحيط عد «صارح » فعلا لازما ممَّثلاً له بقوله : « صارح بما فى نفسه ؛ أبداه كصرَّح » .

وقد ذكرت المعاجم أن صَرحَ الثلاثى يأْتى متعديا ، يقال : « صرح زيد الأَمر » إذا بينَّه وأَظهره ، وفيها أيضاً : « صرَّح الشىء وأصرحه» بالتضعيف وزيادة الهمزة بمعنى «بيَّنه » مثل صَرَحَه تماماً .

ويمكن تخريج الصيغة الأُولى : « صارحه الرأْىَ » على أَساس أن الفعل صارح مزيد بأَلف بعد فائه لفعل صرح المتعدى ، وهى زيادة أَعدّته لأَن يتعدىّ إلى مفعول ثان ؛ ولذلك أَمثلة مختلفة فى اللغة مثل :

« خلس زيدٌ الشىء ، وخالس زيد عمرَ الشىء ، بمعنى سلبه ــ ونجز زيد الشىء ، وناجز زيد عمر الشىء بمعنى عجّله ــ ونَصب زيد له العداء ، وناصبه العداء بمعنى أَظهره » .

أَما الصيغة الثانية وهى « صارحه بالرأْى » فيمكن تخريجها أيضاً على أَساس أَنه يكثر فى اللغة مجىءُ «فعَل »الثلاثى و «فاعَل »المزيد بأَلف بعد فائه متعدِّييْن إلى مفعول به واحد مثل :

« خدعه وخادعه ــ جاز المكان وجاوزه ــ زحمه وزاحمه ــ غاظه وغايظه ــ مزج الشىء ومازجه ــ نجد صاحبه وناجده » .

وواضح مما قدمنا أن الصيغتين : « صارحه الرأى ــ صارحه بالرأى » . صحيحتان وتجريان على سنن قويم من العربية .

أولا — الفهرس الاجمالى

ثانيا ـ الفهرس التفصيلى

مسلسل	الموضـــوع	الصفحة

مسلسل — الموضـــوع — الصفحة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الادارة
مصطفى حسن على

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٣/٣١٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٨٢١-١٩٨٣-٣٠٠٠

انتهى